

عنوان

الشعر والواقع

في عالم الفقه والعروض والتأنيخ والنحو والقوافي

ألفه الشيخ

العلم السلامه وحيد مشهور وفريد عصره

إسماعيل بن أبي بكر المقرئ

حققه

نصامد العلم

عبد الله إبراهيم الأنصاري

دار الكتب



عنوان الشرف الوافي

في علم الفقه والعروض والتاريخ والنحو والقوافي

ألفه الشيخ
العالم العلامة وحيد دهره وفريد عصره
إسماعيل بن أبي بكر المقرئ

حققه
خادم العلم
عبد الله إبراهيم الأنصاري

عالم الكتب

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للدار

الطبعة الأولى

١٤١٢ هـ - ١٩٩٦ م

يمنع طبع هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو اختزال مادته بطريقة الاسترجاع،
كما يمنع الاقتباس منه أو التمثيل أو الترجمة لأية لغة أخرى،
أو نقله على أي نحو، وبأية طريقة، سواء كانت إلكترونية
أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك،
إلا بموافقة خطية مسبقة من الناشر على ذلك.



عالم الكتب

للطباعة والنشر والتوزيع

ص. ب: ٨٧٢٣ - ١١، بيروت - لبنان

تلفون: ٨١٩٦٨٤ - ٣٠٦١٦٦ - ٣١٥١٤٢ - ٦٠٣٢٠٣

برقياً: نابعلبكي

فاكس: ٠٠/٩٦١/١/٦٠٣٢٠٣

WORLD OF BOOKS

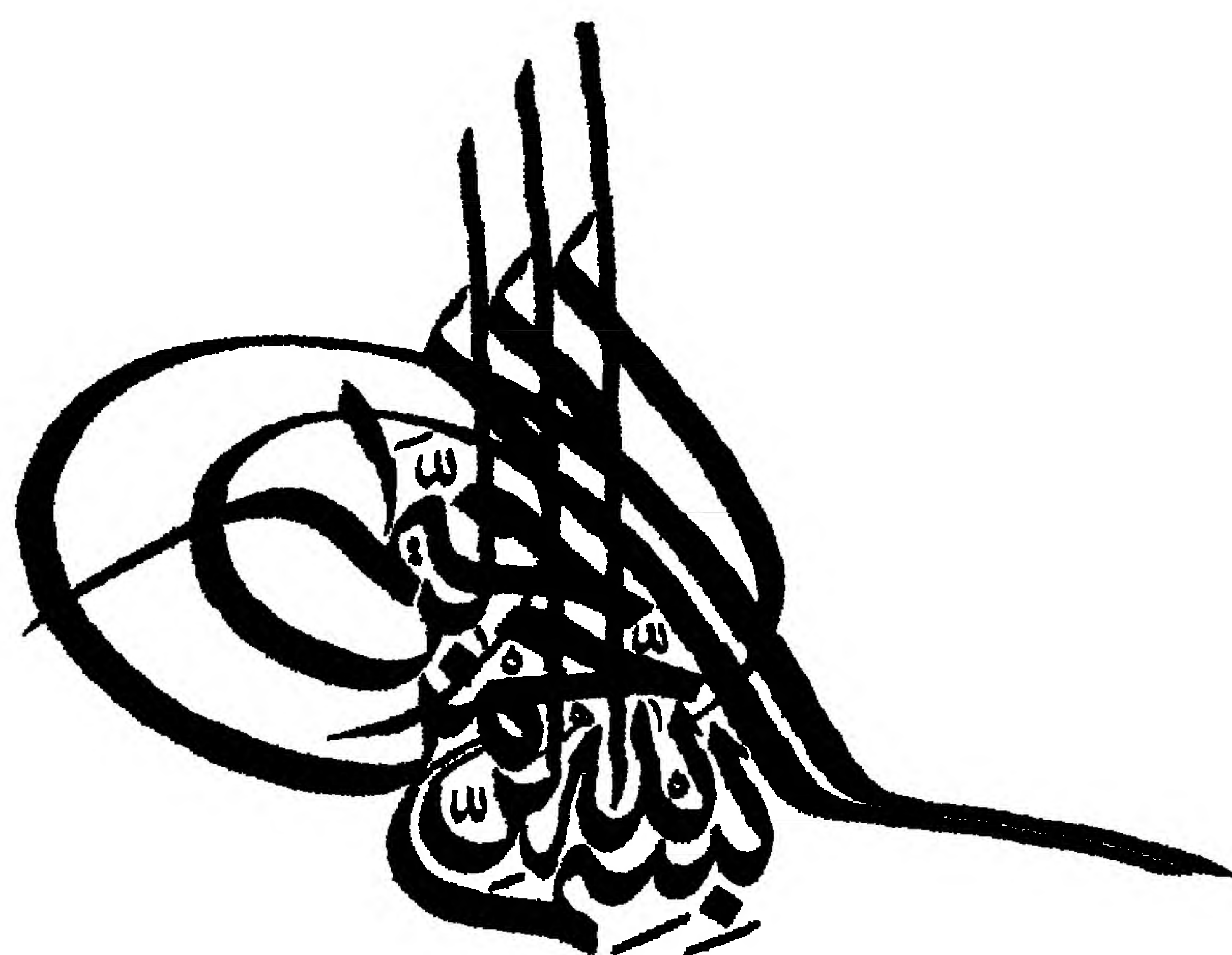
FOR PRINTING, PUBLISHING AND DISTRIBUTION

P.O.BOX: 11 - 8723, BEIRUT, LEBANON

TEL: 819684, 306166, 315142, 603203

CABLE: NABAALBAKY

FAX: 00/961/1/603203



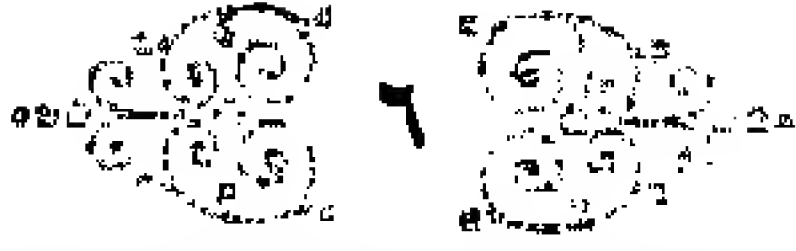
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ، إياك نعبد وإياك نستعين ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، معلم الإنسان ما لم يعلم وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عبده ورسوله ، أرسله ربه إلى الناس كافة ، بشيراً ونذيراً ، وقد أدى الأمانة وبلغ الرسالة ، وأظهر دين الله تعالى ، ونصر الحق ، وأخمد الباطل بأمر ربه ، فوافر صلوات ربي وعظيم تسليماته عليه وعلى آله وأصحابه إلى يوم البعث والنشور .

وبعد :

فكم في محافظ العلم من ملتقطات عجيبة ، وشوارد عالية لم تطلع عليها الأعين ، وقد أودع فيها من الخبايا العالية والحكم السامية ما تلذ بها الألباب ، وتطيب بها النفوس . وكان من الجدير أن تبرز تلك الملتقطات بين أيدي العالم المتعلم والراغب في الإدراك والمعرفة ، وها نحن نبحت عن شيء من تلك الشوارد النافعة لنشرها بين أيدي إخواننا ، وكان من الصدف الحسنة والمناسبة أن كنت في بعض أسفاري مع أخينا السيد عبد الله بن عبد الغني ، وقد حللنا ضيوفاً لدى أخينا الشيخ محمد علي سلطان العلماء في (بندر لنجة) وكان يتحفنا بغريب الأحاديث في جلساته ، فحدثنا عن وجود كتب قديمة ومخطوطات متعددة من تراث والده المرحوم الشيخ عبد الرحمن سلطان العلماء ، ولكنه - وهو الكريم على طبعه - شح علينا بالاطلاع على الكثير من تلك الخبايا النافعة ، ولا أدري هل كان ذلك لضيق الوقت أو احتفاظاً منه على مآثر والده - رحمه الله - وهو شيخ والذي . وكان والذي يعد عنه من المناقب الصالحة والمآثر السامية ما تضيق عنه هذه الصفحات . ولكن ما طبع عليه من السخاء دفعه لأن يطلعنا على بعض الكتب القديمة ومنها هذا الكتاب « عنوان الشرف الوافي » .



وعند مطالعتي تلك الصفحات مع وجودها في أوراق رثة قديمة وبطباعة غير متقنة ، كشفت نظم هذا الكتاب وعجبت من قدرة مؤلفه على ترتيب كلماته وحروفه ، فتمنيت أن يمكنني الله سبحانه وتعالى من القيام على إعادة طبعه والعناية بترتيبه ، فكان أول من لبى بذل النفقة لطبعه هو أخونا الفاضل عبد الله بن عبد الغني آل عبد الغني كما هي عادته ، وليست هذه أول بادرة يبادر بها في عمل الخير ، بل هذا عمل بعد نهل من أياديه البيضاء في أعمال الخير ، فبادرنا بطبعته الأولى عندنا في عام ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م

وكانت تلك الطبعة بصورة مستعجلة لم نستكمل فيها كثيراً مما كنا نتمناه مثل إيجاد ترجمة المؤلف ، وفصل الكتب المضافة بالجداول ، كل كتاب على حدة . ووزعت تلك الطبعة خلال سنوات . وبعد التأكد والتريث واستكمال ما ننوي إدخاله عليه من التعديل والتنسيق استعنا بالله تعالى لإعادة طبعه ثانياً بعد استكمال شوارده وفوائده .

هذا ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يجزل الثواب لمؤلفه ، ولمن قام بالعناية في طبعه ونشره ، ولكل من اهتم بمطالعتة وقراءته ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

خادم العلم

عبد البراهيم الأنصاري

التعريف

بِمُؤَلَّفِ كِتَابِ «عُنْوَانُ الشَّرَفِ الْوَاقِي

هو «شرف الدين أبو محمد (١) إسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله المقرئ ابن إبراهيم بن علي بن عطية الشَّيْفَدَرِي (٢) ، الشَّاورِي (٣) ، الشَّرْجِي (٤) اليماني الحسيني (٥) ، الشافعي ، الأسوي المعروف بابن المقرئ» .

قال الشمس السَّخَاوِي «وُلِدَ ابن المقرئ كما كتبه بخطه في منتصف جمادى الأولى سنة ٧٥٥ هـ ، وقال الحمال بن الخياط : إنه رجع عنه (٦) ، وصحَّ له أنَّ مولده كان في سنة ٧٥٤ هـ - ١٣٥٣ م وهو ما أخذنا به ، ونرجح أنَّ ما ذكره ابن حجر في «أنبائه» بأنَّه وُلِدَ في خامس عشر جمادى الأولى سنة ٧٦٥ هـ - كذا كتبه بخطه - بأبيات حسين (٧) وقد وقع الالتباس فيه عليه .

نشأ ابن المقرئ في أبيات حسين - مسقط رأسه - في منطقة الشرجة من سواحل اليمن على البحر الأحمر بين قبيلته بني شاور فتلقى أوائل العلم عن بعض شيوخ قومه في الشرع والأدب ونظم القافية .

(١) وشلرات الذهب : ٧-٢٢٠ ، .

(٢) والضوء اللامع : ٢-٢٩٢ ، وهو لقبٌ لعلي الأعل .

(٣) نسبه إلى بني شاور وهي قبيلة يمانية تسكن جبال اليمن - شرقي المحالب .

انظر : الضوء اللامع : ٢-٢٩٢ .

(٤) نسبه إلى شرجة وهي من سواحل اليمن من أول أرضها وفي أول كورة غير مرصدا لاطلاع ٢-٧٩٠ .

(٥) نسبه إلى أبيات حسين في اليمن ، وليس إلى الحسين .

(٦) الضوء اللامع : ٢-٢٩٢ ، ويعني أنه رجع عن تاريخ ولادته عام ٧٥٥ هـ .

(٧) أبناء الغمر بأبناء العمر : ٣-٥١١ . .

وبعد أن اشتد ساعده هاجر ابن المقرئ إلى الأبواب الأشرفية عام ٧٨٢ هـ -
١٣٨٠ م ودخل زبيد ، فاشتغل بطلب الفقه على الإمام جمال الدين الريمي
رحمه الله (١) .

وقرأ العربية على محمد بن زكريا ، وعبد اللطيف الشرجي وغيرهما (٢).
وأقبل ابن المقرئ على العلم فقرأ في عدة فنون وبرز في جميعها وفاق أهل
عصره وطال صيته (٣) وصار إماماً في الفقه والعربية والمنطق والأصول
وبرز في المنطوق والمفهوم وصارت له اليد الطولى في الأدب نظماً ونشراً (٤) .

وشهد له السخاوي بحسن الفهم والدكاء فقال : «قرأ عليّ ديوان المتنبي ،
فاستفدت بفهمه وذكاؤه أكثر مما استفاد مني ، وكنت أحب أن لو أتمه ،
لكن حصل له عائق» (٥)

ويبلغ ابن المقرئ درجة صار فيها محط أنظار أبناء زمانه وموضع الاهتمام
بين علماء عصره ومن تلاهم ، فأثنى عليه ابن حجر فقال : «عالم البلاد
اليمينية» (٦)

وأعلى الخزرجي من شدة ذكاؤه فقال : «كان يتوقّد ذكاء» (٧) .

(١) عنوان الشرف الوائي - النحو : ١٠٥ .

(٢) البدر الطالع ١-١٤٢ .

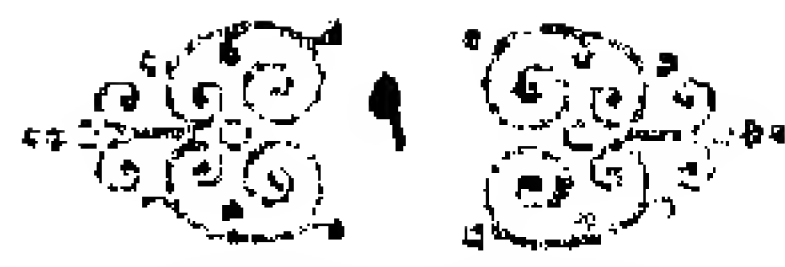
(٣) البدر الطالع ١-١٤٢ .

(٤) البدر الطالع ١-١٤٤ .

(٥) الضوء اللامع ٢-٢٩٣ .

(٦) أبناء القمر بأبناء العمر ٣-٥٢١ .

(٧) العقود اللؤلؤية في تاريخ النولة الرسولية ٢-٢٦٤ .



ورفع الشوكاني من مكانته فقال : «لأنَّ اليمن لم تنجب مثله» (١) وقال أيضاً : «كان منفرداً بالذكاء وقوة الفهم وجودة الفكر ، وله في هذا الشأن عجائب وغرائب لا يقدر عليها غيره ، ولم يبلغ رتبته في الذكاء واستخراج الدقائق أحدٌ من أبناء عصره بل ولا من غيرهم» (٢)

تلك هي المواهب التي نعت بها علماء زمانه ، وتلك هي المواهب الفكرية الغالية التي قدمها ابن المقرئ ووضعها في خدمة ملوك بني رسول في اليمن . فأقبل عليه ملوك اليمن فأدناه الملك الأشرف إسماعيل وقربه منه ، وفي ذلك تحدث ابن المقرئ فقال : «فأفاض عليَّ سحائب كرمه ، وملاً يدي بالكرامة والنعمة» (٣) وولاه الأشرف تدريس المجاهدية بتعز ، والنظامية بزبيد ، فأفاد واستفاد ، وانتشر ذكره في سائر البلاد» (٤) فأُسند الأشرف إليه بعض الأعمال الإدارية والسياسية فولي أمر المحالب ، وعين للسفارة إلى الديار المصرية (٥) وقد تكلم ابن المقرئ عن الأفضال والنعم التي أنعم عليه بها الأشرف الثاني إسماعيل ونشرها فقال : «وجعل لي جامكية كل شهر ثلاثمائة دينار ومائة أيضاً لِغلمانٍ مُصَافين ، وصرف إليَّ داراً كاملة المرافق ، فيها عينٌ جارية ، ونعم وافية ، فأقيمت عنده - كرمه الله - في روضٍ أريضٍ ، وجودٍ فائض عريض» (٦)

(١) البدر الطالع ١-١٤٣ .

(٢) البدر الطالع ١-١٤٤ .

(٣) عنوان الشرف الوافي - النحو ١٠٦ .

(٤) الضوء اللامع ٢-٢٩٢ .

(٥) الضوء اللامع ٢-٢٩٢ ، ٢٩٣ .

(٦) عنوان الشرف الوافي - النحو ١٠٧ ، ١٠٨ .

واستمر ابن المقرئ وهذه حاله حتى وفاة الأشرف الثاني ونهوض ابنه الناصر أحمد بشأن الملك مكانه ، فنال من الحظوة لديه بما لا يقل عما ناله عند سلفه ، وفي ذلك قال : « ثم انتقل الأمر في الملك إلى أمير المؤمنين ولده الملك الناصر - مد الله في أيامه - فأعطاني ألف دينار وأجرى لي الجائزة والجامكية ، وقد جاءني منه وعودٌ صادقة وأنا في رجائها وانتظارها » (١)

فماذا كان يرجو ابن المقرئ من الناصر ؟ وما الوعود التي كان ينتظر من الناصر الوفاء بها ؟

كان ابن المقرئ يودّ لو يعهد إليه الناصر بقضاء الأقضية وإسنادها إليه ، إلا أن هذه الأمنية التي كان ينتظرها ابن المقرئ والتي كان يعتقد في قرارة نفسه أنه أولى الناس بها لم يدركها ولم يتحقق له بلوغها ، وبالرغم من وفاة المجد الفيروزآبادي (٢) صاحب القاموس عنها ، وشغورها بوفاته إلا أن ابن المقرئ لم يتوصل إليها ولم ينلها ولم يعهد الناصر له بشيء من ذلك .

ومن الغرابة بمكان أن رجلاً كابن المقرئ اتّصف بالعقريّة الفذة والدكاه الوقاد والعقل الراجح والفكر الثاقب كان يوصف بالنسيان الشديد ، فمما قيل : إنه لا يذكر ما كان في أول يومه (٣) .

(١) عنوان الشرف الوافي ١٠٩ - ١١٢ .

(٢) هو محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر ، أبو طاهر ، مجد الدين الشيرازي الفيروزآبادي (٧٢٩-٨١٧ هـ) - (١٣٢٩-١٤١٥ م) : من أئمة اللغة والأدب ولد بكازون ، من أعمال شيراز وانتقل إلى العراق ، وجال في مصر والشام ، ودخل بلاد الروم والهند ورحل إلى زبيد سنة ٧٩٦ هـ فأكرمه ملكها الأشرف إسماعيل وقرأ عليه ، فسكنها وولي قضاءها ، وانتشر اسمه في الآفاق ، حتى كان مرجع عصره في اللغة والحديث والتفسير ، وتوفي في زبيد ... وكان قوي الحافظة ، يحفظ منه سطر كل يوم قبل أن ينام . والاعلام : ٨-١٩ .

(٣) الضوء اللامع : ٢-٢٩٥ .

ومن أعجب ما حكى عنه في نسيانه أنه نسي مرة ألف دينار بزنبيل
ثم وقع عليه بعد مدة اتفاقاً ، فتذكره ، وحاله لا تقتضي نسيان ، دون هذا
القدر ، فضلاً عنه (١) .

ومما عرف عن ابن المقرئ أنه مناظرٌ بارعٌ «ناظر اتباع ابن عربي
فعميت عليهم الأبصار ، ودمغهم بأبلغ حجة في الأفكار ، وله فيهم غرر
القصائد تشير إلى تنزيه الصمد الواحد» (٢)

قال العفيف الناشري - وهو ممن أخذ عنه - قال : «سمعت طلبته يذكرون
عنه كثرة العبادة والذكر» (٣)

وقيل أنه حج سنة ٨٠٧ هـ

وما زال ابن المقرئ مكرماً إلى أن توفي بزبيد يوم الأحد آخر صفر
سنة ٨٣٧ هـ (٤) - ١٤٣٣ م .

ابن المقرئ الشاعر :

تعاطى ابن المقرئ نظم الشعر فبرع فيه فكان يقول الشعر الحسن مع
كراهته أن ينسب إليه . وقد ذكر عنه أنه قال :

بعين الشعر أبصرني أناسٌ فلما ساءني أخرجت عينه
خروجاً بعد راء كان رأيي فصار الشعر مني الشرع نفسه (٥)

(١) الضوء اللامع : ٢-٢٩٥ .

(٢) الضوء اللامع : ٢-٢٩٤ .

(٣) الضوء اللامع : ٢-٢٩٥ .

(٤) شلرات الذهب : ٧-٢٢٢ .

(٥) الضوء اللامع : ٢-٢٩٣ .

وشعر ابن المقرئ كثير التجنيس والبديع ، حسن الترتيب والترصيع حتى أن النفيس العلوي قال : « إنه سمع باليمن كلا من شيخنا وشعبان الآثاري يقول :

« مَا أَعْلَمُ أَعْلَمَ وَلَا أَفْصَحَ فِي الشَّعْرِ مِنْهُ ، وَهُوَ يَرْبُو عَلَى أَبِي الطَّيِّبِ الْمُتَنَبِّي (١) .

وقال الخزرجي : « إِنْ نَظَّمْ أَعْجَبُ وَأَعْجَزُ ، وَإِنْ نَشَرَ أَجَادَ وَأَوْجَزَ ، فَهُوَ الْمُبْرَزُ عَلَى أَتْرَابِهِ ، وَالْمُقَدَّمُ عَلَى أَقْرَانِهِ وَأَصْحَابِهِ » (٢)

وقال الخزرجي أيضاً : « وَيَتَعَانِي فِي غَالِبِ شَعْرِهِ بِالتَّجْنِيسِ ، وَاسْتِنْبَاطِ الْمَعَانِي الْغَرِيبَةِ ، بِحَيْثُ يَأْتِي بِمَا يَعْجِزُ عَنْهُ غَيْرُهُ مِنَ الشُّعْرَاءِ فِي أَحْسَنِ وَضْعٍ وَأَسْهَلِ تَرْكِيبٍ (٣) .

وما يذكر أنه سمع بعض الناس يذكر بيتي الحريري في المقامات الذين قال أنه قد أمن أن يعززا بثالث وهما :

سِمَ سِمَةً تُخَمِّدُ آثَارَهُمَا — فَاشْكُرْ لِمَنْ أَعْطَى وَلَوْ سِمِسِمَةً
وَالْمَكْرُ مَهْمَا اسْطَعَتْ لَا تَأْتُهُ — لَتَقْتَفِي السُّؤْدُ وَالْمَكْرَمَهُ

فقال : إن تعزيزهما بثالث غير ممتنع ، فجحد ذلك البعض وطال بينهما النزاع ، فرجع إلى بيته وعمل على هذا النمط توفية خمسين بيتاً ، وأرسل بها إلى مَنْ جادله ، وقال : صاروا خمسين .

(١) الضوء اللامع : ٢-٢٩٣ .

(٢) الضوء اللامع : ٢-٢٩٣ .

(٣) الضوء اللامع : ٢-٢٩٣ .

وأول أبياته :

مَنْ كُلُّ مَهْدِي دَعَا أَخْتَمَدَا أَجِيبْ مَا أَسْعَدَ مَنْ كَلَّمَ (١)
وذكر أن لابن المرقئ خمسة أبياتٍ من نظمه إن قرئت طرداً كانت
مدحاً أو عكساً كانت ذماً (٢) .

ومن شعر ابن المرقئ المرقئ في الصبغة والجناس قوله :

لم أستطع إنها التي انهلت من أدمعي بعد التي ولت
هوى وإغراض ولا صبر لي فع التي هي الأصل في عتي
ومقلة شلاء مكحولة لله ما اشهى التي اشتهت !
فلا تلوموا في خضوع جرى فدى التي قد أوجبت ذلتي
لو أنصف العذال لاموا التي صدت ولم تهجر ولا ملت (٣)

وفي شعر ابن المرقئ هذا يظهر جلياً كدُ الذهن والخاطر ، ولهات الشاعر
في جريه لتصيد الفكر للجمع بين الجناسات المتلاحقة .

وللشرف شعر آخر أنصع بياناً وأكثر إشراقاً ، ذلك الشعر الذي كان
يترنم به عندما يركن إلى مزاجه الشعري فيستلهم الشعر من مناهل الشعور
والعواطف ، وينعتق خاطره من دوامة الصنعة المقيتة حينذاك تجود قريحته ،
وتصفو نفسه وينبض شعره بالحياة .

(١) البدر الطالع : ١-١٤٤ .

(٢) كشف الظنون : ٢-١١٧٦ .

(٣) بغية الوعاة : ١-٤٤٤ .

انظر شعره وهو يمدح الناصر :

وَقَامَ بِأَمْرِ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا عَفَتْ
وَشَمَّرَ عَنْ سَاقِ أَمْرٍ هَمَّ الْعَلَى
وَأَمِنْ مِنْ خَوْفٍ وَقُرْبٍ مَنْ نَوَى
وَدَانَتْ لَهُ الدُّنْيَا وَأَذْعَنَ أَهْلُهَا
كَرِيمٌ أَهَانَ الْمَالََ بَدَلًا وَمَنْ يَهِنْ
أَنَارَتْ بِهِ الْآفَاقُ وَالشَّمْسُ أَشْرَقَتْ
عَالَمَهُ فِينَا وَغَارَتْ كَوَاكِبُهُ
يَجْأَذِبُ مِنْ أَطْرَافِهِ وَتَجْأَذِبُهُ
وَسَاسَ الْبِرَايَا وَهُوَ مَا طُرَّ شَارِبُهُ
وَأَرْضَتْ صَعْبَابَ الْحَادِثَاتِ تَجَارِبُهُ
لِسَائِلِهِ أَمْوَالُهُ عَزَّ جَانِبُهُ
بَطْلَعَتْهُ - وَاللَّيْلُ تُجْلَى غِيَاهُ (١)

وقد نظم ابن المقرئ في شتى فنون الشعر وأغراضه . ومن الموضوعات التي طرقها ابن المقرئ جرياً على ما كان سائداً في عصره «بديعته» التي نظمها على نمط بديعة العز الموصلي (٢) وبديعة الصفي الحلبي (٣) وغيرهما .

ومما يزيد بديعة ابن المقرئ أهمية عن غيرها من البديعات التزام ابن المقرئ في بديعته أنه جعل في كل بيتٍ تورية مع التورية باسم النوع البديعي (٤) .

وقد قام ابن المقرئ بشرح بديعته ، فشرحها شرحاً حسناً . وحسبنا أن نبين لابن المقرئ ديواناً مطبوعاً تم طبعه في الهند سنة ١٣٠٥ هـ (٥) .

(١) العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية : ٢-٣١٩ - ٣٢٠

(٢) هو الشيخ عز الدين الموصلي علي بن الحسين بن علي الحنبلي نزيل دمشق المتوفى سنة ٧٨٩ هـ . انظر : «كشف الظنون» : ١-٢٣٤ .

(٣) وهو الشيخ الأديب صفي الدين عبد العزيز بن سرايا بن علي بن أبي القاسم الشيمي المتوفى سنة ٧٥١ هـ - ١٣٤٩ م ، شاعر عصره ومطلع بديعته .

إن جئت سلماً فسل عن جيرة العلم وافر السلام على عرب بلدى سلم
انظر : «كشف الظنون» ١-٢٣٣ و «الأعلام» : ٤-١٤١ و «ديوان الحلبي» : ٤٩٦-٤٩٧ .
(٤) الضوء اللامع : ٢-٢٩٤ .
(٥) تاريخ آداب اللغة العربية - زيدان : ٣-٢٤٩ .

مُؤَلَّفَاتُ ابْنِ الْمُقَرَّى

لابن المقرئ مجموعةٌ حسنةٌ من المؤلفات عُدَّها اسماعيل باشا البغدادي الباباني مجموعةً في كتابه (١) وذكرها حاجي خليفة في مظانها من كتابه (٢) وسنأتي على ذكرها جميعاً وسنفرد بالتعريف والوصف كتابه الشهير «عنوان الشرف الوافي» .

وهذا بيان بأسمائها مرتبة على حروف الهجاء .

- ١ - إخلاص الناي من ارشاد الغاوي في مسالك الحاوي أعني «شرح الحاوي» للقزويني .
- ٢ - الارشاد في اختصار الحاوي .
- ٣ - تاريخ شرف الدين إسماعيل بن أبي بكر بن المقرئ . في تاريخ اليمن .
- ٤ - ديوان شعره .
- ٥ - الروض في مختصر الروضة للنووي
- ٦ - الدريرة إلى نصر الشريعة .
- ٧ - عنوان الشرف الوافي في الفقه والعروض والتاريخ والنحو والقوافي وهو كتابنا هذا .
- ٨ - الفريدة الجامعة للمعاني الرائعة على : بديعته .
- ٩ - القصيدة الثابتة في التذكير .
- ١٠ - مرتبة الوجود ومنزلة الشهود .

(١) هدية العارفين : ٢١٦-١ .

(٢) كشف الظنون : ٦٩-١ ، ٢٣٤-١ ، ٣١٠-١ ، ٦٢٦-١ ، ٧٩٤-١ ، ٩١٩-١ ، ٩٣٠-١ ،

١١٧٥-٢ ، ١٣٣٦-٢ .

وحرى بنا الآن أن نأخذ كتاب ابن المقرئ الذي شهر به وهو كتاب :
«عنوان الشرف الوافي في الفقه والعروض والتاريخ والنحو والقوافي»
التعريف والوصف مما هو هذا الكتاب :

قال ابن العماد الحنبلي (١) يقول بعضهم :
لَهَذَا كِتَابٌ لَا يُصَنَّفُ مِثْلُهُ لِصَاحِبِهِ الْجَزْءُ الْعَظِيمُ مِنَ الْحَفْظِ
عَرُوضٌ وَتَارِيخٌ وَنَحْوٌ مُحَقَّقٌ وَعِلْمُ الْقَوَافِي وَهُوَ فِقْهُ أَوَّلَى حِفْظِ
فَأَعْجَبَ بِهِ حُسْنًا وَأَعْجَبُ أَنَّهُ بَاطِنٌ مِنَ الْمَعْنَى خَمِيسٌ مِنَ اللَّفْظِ
وذكره حاجي خليفة فقال :

«عنوان الشرف» (٢) كتابٌ بديع الوصف في مجلد صغير أوله :
«الْحَمْدُ لِلَّهِ وَلِي الْحَمْدِ وَمُسْتَحَقُّهُ الْخ ... » وذكر السخاوي أن سبب تأليفه
أنه كان يطعم في قضاء الأقضية بعد المجد الشيرازي - صاحب القاموس
المحيط - ويتحامل عليه ، بحيث أن المجد عمل للسلطان الأشرف الثاني
(إسماعيل بن العباس) صاحب اليمن - كتاباً أول كل سطر منه «ألف»
فاستعظمه السلطان .

فعمل للأشرف كتابه هذا ، والتزم أن يخرج من أوله وآخره ووسطه علوماً
غير الفقه الذي وضع الكتاب له ، لكنه لم يتم في حياة الأشرف ، فقدمه
لولده الناصر ، فوقع عنده وعند سائر علماء عصره ببلده موقعاً عجباً ،
وهو مشتمل مع الفقه على عروض وتاريخ ونحو وقوافٍ .

(١) شلرات الذهب : ٧-٢٢٠ - ٢٢٢ .

(٢) كشف الظنون : ٢-١١٧٥ .

وفي «المنهل» : لم يسبق إليه مثله ، يحتوي على فنون خمسة من العلوم .
فأول السطور بالحمرة «عروض» وماهو بعده بالحمرة أيضاً : تاريخ
دولة بني رسول ، وماهو بين التاريخ وأواخر السطور بالحمرة : «نحو» وأواخر
السطور : «قوافي» (١)

وقد أوفى ابن المقرئ على الفراغ من مؤلفه في اليوم التالي من شهر المحرم
أحد أشهر سنة أربع وثمانمائة في مدينة تعز المحروسة (٢) .

ومن المبهج حقاً أن هذا الكتاب الذي تناقلته أيدي العلماء بالنسخ ،
وتناوله الناسخون بالنشر وقد سلمت منه بعض النسخ فاستقر بعضها في دار
الكتب المصرية ، وبعضها الآخر في متاحف «غوطا» و«باريس» و«برلين» (٣)
وقد كان لهذا الكتاب شأن وأي شأن لدى الناشرين في عصر الطباعة
فنشر أولاً - على الحجر - في كلكتة في الهند . ثم نشر ثانية - بالحروف -
في المطبعة العزيزية بحلب سنة ١٢٩٢هـ (٤) وكانت آخر طبعاته تلك الطبعة
الأنيقة التي صدرت عن مؤسسة دار العلوم بالدوحة في قطر سنة ١٣٩٦ هـ
١٩٧٦ م ، وأعيدت طباعته بتحقيق واسع عام ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م . في مؤسسة
دار العلوم - الدوحة - قطر .

صنف ابن المقرئ كتابه «عنوان الشرف» على غير مثال مثله ،
ليدلل على طول باعه بالعلم ، وعلو كعبه بين أقرانه في عصره فألف كتابه
هذا ليلفت الأنظار إلى مواهبه العالية ، وعبقريته الفكرية السامقة ويدلل
أيضاً على قدرته على الابتكار والابداع .

(١) كشف الظنون : ١١٧٥-٢ .

(٢) عنوان الشرف الوافي : الرسالة في النحو : ١١٦ - ١١٧ .

(٣) ، (٤) تاريخ آداب اللغة العربية - زيدان : ٢٤٩-٣ .

فهل كان ابن المقرئ مبدعاً ومبتكراً في مصنفه ؟
 قدم الأوائل بعض الشروط في أسباب التأليف فقال بعضهم : « شرط
 المؤلف أن يخترع معنى أو يبتكر مبنى » (١)

وقال آخر : « لا يؤلف أحد كتاباً إلا في أحد أقسام سبعة ولا يمكن التأليف
 في غيرها ، وهي إما أن يؤلف في شيء لم يُسبق إليه ويخترعه ، أو شيء
 ناقص يتممه ، أو شيء مستغلق يشرحه ، أو طويل يختصره ، دون أن يخل
 بشيء من معانيه ، أو شيء مختلط يرتبه ، أو شيء أخطأ فيه مصنفه يبيّنه ،
 أو شيء مفرق يجمعه » (٢)

فأين يقع مصنف ابن المقرئ من هذه الأسباب ؟
 للإجابة على ما سبق من تساؤل أرى أن من الأنسب الكشف عن مضمونات
 الكتاب أولاً ، ثم نوضح أين كان ابن المقرئ مبدعاً ، وكيف كان مقلداً
 ينطوي كتاب « عنوان الشرف » في مجموعه على مؤلف في الفقه على مذهب
 الإمام الشافعي ، رتب مؤلفه على أبواب المذهب ، فاتبع المؤلف أسلوب
 الفقهاء في تنظيم الأبواب ، واستخدم المصطلحات الفقهية الدقيقة فأدرك
 مراميه وكشف على مدلولاته بأسلوب واضح العبارات وقد حمل ابن المقرئ
 متن هذا المجموع الفقهي أربع رسائل .

الأولى : رسالة موجزة في علم العروض ، ومطلعها : ...

أمر بتأليف هذا الكتاب وجمعه مولانا السلطان الملك الأشرف إسماعيل
 ابن العباس - أدام الله أيامه - الخ ...

(١) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر : ٤-٤١ .

(٢) « خلاصة الأثر للميجي : ٤١/٤ » .

وهذه الرسالة يتألف نصها من الحروف الأولى التي تبتدىء منها أوائل سطور المجموع ألفهـي ، ويحدد هذه الحروف ويجمعها جدول عمودي يميز بلون أخضر فاتح .

الثانية : رسالة موجزة في التاريخ ، وأولها :

الحمد لله حق حمده ، وصلى الله على محمد وآله ، وبعد : فهذه نبذة جمعها وطرفة اخترعها مؤرخا دولة أئمة الزمن وعظماء ملوك الشام واليمن بني الرسول أفضل ملوك الأرض الخ ...

وقد تناول ابن المقرئ في رسالته بني رسول من ابتداء حكمهم سنة ٦٢٦ هـ - ١٢٢٩ م حتى انتهائه من وضع الكتاب سنة ٨٠٤ هـ - ١٤٠١ م .

وتستخرج هذه الرسالة من وسط السطور ويحددها جدول عمودي ملون بلون أصفر مواز لأوائل السطور ، وقوام كل سطر في هذا الجدول كلمة أو كلمتين أو بعض كلمة أو حرف ويجمع الكلام بعضه إلى بعض تنتظم الرسالة .

الثالثة : رسالة في النحو كثيرة الإيجاز على نمط الخلاصات الدراسية وقد ذيل المؤلف هذه الرسالة بالترجمة عن نفسه ، والتحدث عما لاقاه من ملوك عصره وأعني الأشرف الثاني إسماعيل ، والناصر أحمد ، وأول هذه الرسالة :

بحمد الله استفتح ، والصلاة على رسوله محمد وبعد فأقول : الكلام ثلاثة أشياء وهي اسم وفعل وحرف الخ ...

وهذه الرسالة كسابقتها تستخرج من جدول عمودي ملون بلون برتقالي مواز لآخر السطور .

الرابعة : رسالة موجزة في علوم القافية وهي تبتدىء بقوله :

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم وهدانا للتي هي أقوم من سنة
محمد صلى الله عليه وسلم ، وبعد : الخ ...

ومبنى هذه الرسالة ينتظم من الحروف التي تقع في نهايات سطور المجموع
الفقهي ويجمعها جدول عمودي ملون بلون أصفر غامق يميزها عما سواها .
كما وضعت أبواب وكتب وفصول علم الفقه داخل أقواس ليسهل على
القارئ إيجاد ما ينشده من مواضع الفقه .

والآن نستطيع الإجابة بأن ابن المقرئ كان مبدعاً في المبني ومقلداً
في مضمون الموضوعات .

فإبداع ابن المقرئ ينحصر في تلك الصياغة التي صاغ فيها مجموعه
الفقهي ليفرع عنه هذه الرسائل الأربع ، فلا ريب في أن عمله رياضة فكرية
شاقة لا يطبقها إلا أولو العزم والمواهب وما أقل هؤلاء .

أما الموضوعات ذاتها فهي مطروقة في موضوعاتها ، ولا تحديد فيها ،
فقد سار فيها على سنن من سبقه من العلماء .

والخلاصة فإن كتاب ابن المقرئ طرفة فريدة ، ودرة وضاعة في المكتبة
العربية ، يُشهد به للمؤلف بالتقدم والفضل ، ونيله قصب السبق ، وقد أدرك
ابن المقرئ أنه كان مُجَلِّياً في كتابه فقال : « إن سلوك هذه الطريق التي أخذت
منها البكارة ، وشرعت لأهل العلم والفضل منهاجاً يقتفون مناره » .

وقد صحح حدس ابن المقرئ : فاقتفى أهل العلم والفضل في أثره وتباروا
في مجاراته .

ذكر الرضي الحنبلي في تاريخه : « در الحبيب في تاريخ أعيان حلب ١-١٩٢ » في ترجمة الشهاب أحمد بن محمد بن محمد بن طنبيل الشفري المتوفى سنة ٨٨١ هـ أنه بلغ من فرط ذكائه أن وضع تأليفاً جمع فيه خمس رسائل في خمسة علوم وازى به كتاب : « عنوان الشرف الوافي » لابن المقرئ ، وهو الكتاب الذي زعم بعضهم قبل أن يوضع هذا الكتاب أنه لو حلف حالف أنه لم يؤلف مثله ، ولا يؤلف مثله فيما يأتي لم يحنث .

وأورد حاجي خليفة في كتابه « كشف الظنون : ٢-١١٧٦ » بأن القاضي بدر الدين محمد بن محمد المعروف بابن كميل الدمياطي المتوفى سنة ٨٧٨ هـ صنف كتاباً على نمط « عنوان الشرف » بزيادة علمين .

وأورد السيوطي في كتابه « بغية الوعاة : ١-٤٤٤ » في ترجمة ابن المقرئ ما مؤداه : « وقد عملت كتاباً على هذا النمط - أي على مثال « عنوان الشرف » في كراسة ، في يوم واحد ، وأنا بمكة المشرفة وسميته « النفحة المسكية والتحفة المكية » جعلت مجموعه في النحو ، وفيه عروض ومعان وبديع وتاريخ » .

وانتقل أسلوب ابن المقرئ المبتكر في التأليف من خبر النشر إلى نطاق الشعر ، فذكر الرضي بن الحنبلي في كتابه « در الحبيب : ١-٢ : ٧٨٨ » في ترجمة عبد الرؤوف اليعمرى المصرى الأزهرى الشاعر ، أنه وضع قصيدة على منوال « عنوان الشرف » .

وكفى بابن المقرئ شرفاً أن أضحي كتابه مثلاً يقتدى في النشر والنظم ، وأثراً يحتذى به في التأليف ، ولو لم يكن ابن المقرئ قد أخذ الناس بسحره ، وشده العلماء بتأليفه ، لما استهواهم بمجاراته وتقليده والسير على منواله .

وقد أتى ابن المقرئ في ذيل ترجمته التي ذيل بها رسالته في النحو بقوله :
«وبعد هذا فمن وقف على هذا الكتاب ووجد فيه سهواً أو خطأ ولم يجد
له تأويلاً فيه قد أذنت له أن يصلح ما وجد ، وكان عذري عنده مبسوطاً
فلما بلغت فيه من ملاقة العوارض المانعة حداً حصل معه الذهول عليّ» .
لقد أطلق ابن المقرئ أبدي القراءة بتصحيح ما في الكتاب من خطأ أو سهو
قناعة منه بأنه بذل غاية جهوده في تصميم هذا الكتاب ، ووصل إلى غاية
لم يستطع أن يجد له مخرجاً فاستسلم لاستخدام بعض الحروف المعجمة بديلاً
مما يناظرها في المهمل أو أن يستعمل في المهمل بديلاً عما يناظرها من المعجم
وفي حالات أخرى لجأ لإهمال بعض الحروف من أواخر بعض الكلمات
مما يمكن إدراكه بالسليقة ولا يرتبك القارئ بإهماله .

لقد طمح ابن المقرئ أن يقدم كتابه هذا للأشرف الثاني إسماعيل ولكن
لم يعط أمنيته فقد أدركت الأشرف الثاني المنية سنة ١٠٣ هـ قبل أن ينجز
كتابه ولم يتمكن من إنجازه والانتهاء من تأليفه إلا في سنة ٨٠٤ هـ فقدمه
لولده الناصر أحمد ثم توفي الناصر أحمد وتوفي ابن المقرئ وأسدل الستار ،
فخلد ابن المقرئ بكتابه «عنوان الشرف» الأشرف الثاني إسماعيل والناصر
أحمد ، ولولا هذا المؤلف لم يكن لأيهما ذكر وكانا نسياً منسياً ، وهذا
ما يدعونا للاستشهاد بقوله تعالى : «فَأَمَّا الزُّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ
النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ» «وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا» .

وسبحان ربك رب العزة عما يصفون. وسلام على المرسلين .. والحمد لله رب العالمين .

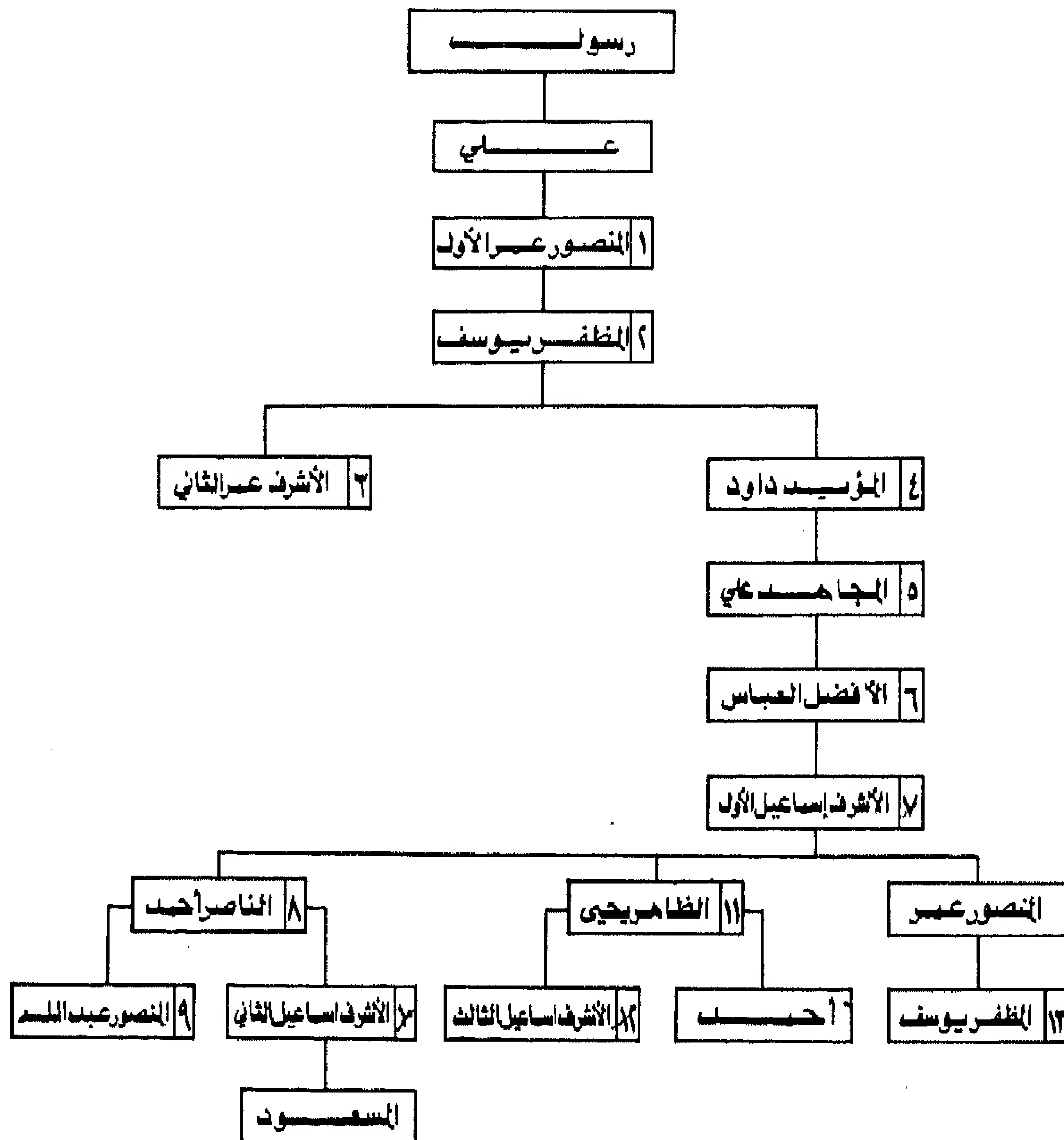
اللوحة في ١-٧-١٤١٠ هـ

عبد الله بن إبراهيم الأنصاري

شجرة نسب بني رسول اليمنية

٦٢٦ - ٨٥٨ م

١٢٢٩ - ١٤٥٤ م



بنو رسول في اليمن

٦٢٦ - ٨٥٨ هـ ١٢٢٩ - ١٤٥٤ م

لما دخل توران شاه مؤسس أيوبية اليمن على اليمن سنة ٥٦٩ هـ - ١١٧٣ م كان في مَعِيَّتِهِ رجل يدعى محمد بن هارون ، وكان مع ابن هارون هذا ولده وأحفاده ، ولما كان الخليفة العباسي قد أرسل هارون مراتٍ كثيرة في بعض المهمات إلى مصر وإلى سورية ، فقد قيل له : « الرسول » . ثم صار هذا اللقب عَلَماً على أسرته ، وَتَزَعُمُ هذه العائلة أنها تنحدر من جبلة بن الأيهم ، وبالتالي من ملوك سبأ ، ويقول بعض المؤرخين إنهم من الغساسنة ، ولكن بما أنَّ جدَّهم اسمه رستم ، فلا بد أنهم فارسيو الأصل .

وكان شمس الدين علي بن محمد بن هارون عاقلاً وتقياً ، وقد عينه آخر الأيوبيين باليمن الملك المسعود قبيل وفاته والياً على مكة المكرمة ، وعيَّن أولاده ولاية في أماكن مختلفة ، فلما تُوفي المسعود سنة ٦٢٦ هـ - ١٢٢٩ م أعلن المنصور نور الدين عمر بن علي استقلاله فأرأسى بهذا أساس دولة بني رسول في اليمن وحضرموت حتى مكة المكرمة .

وهذا ثَبُتُ بملوك بني رسول :

١ - الملك المنصور نور الدين عمر بن علي

٦٢٦ هـ - ١٢٢٩ م

٢ - الملك المظفر شمس الدين يوسف الأول بن عمر

٦٤٧ هـ - ١٢٤٩ م

٣ - الملك الأشرف محمد الدين أبو الفتح عمر الثاني بن يوسف

رمضان ٦٩٤ هـ - ١٢٩٥ م

٤ - الملك المؤيد هزبر الدين داود بن يوسف

صفر ٦٩٦ هـ - ١٢٩٧ م

٥ - الملك المجاهد سيف الدين علي بن داود

ذو الحجة ٧٢١ هـ - ١٣٢١ م

٦ - الملك الأفضل ضرغام الدين العباس بن علي

جمادى الآخرة ٧٦٤ هـ - ١٣٦٣ م

٧ - الملك الأشرف محمد الدين إسماعيل الأول بن العباس

رمضان ٧٧٨ هـ - ١٣٧٦ م

٨ - الملك الناصر صلاح الدين أحمد بن إسماعيل

ربيع الثاني ٨٠٣ هـ - ١٢٠٠ م

٩ - الملك المنصور عبد الله بن أحمد

جمادى الأولى ٨٢٧ هـ - ١٤٢٤ م

١٠ - الملك الأشرف إسماعيل الثاني بن أحمد

جمادى الأولى ٨٣٠ هـ - ١٤٢٧ م

١١ - الملك الظاهر يحيى بن إسماعيل

جمادى الآخرة ٨٣١ هـ - ١٤١٨ م

١٢ - الملك الاشرف اسماعيل الثالث بن يحيى

شعبان ٨٨٤٢ - ١٤٣٨ م

١٣ - الملك المظفر يوسف الثاني بن عمر بن اسماعيل الأول

شوال ٨٨٤٥ - ٨٨٤٤ - ١٤٤١ م - ١٤٥٠ م

١٤ - الملك المسعود

٨٨٤٧ - ٨٨٥٨ - ١٤٤٣ م - ١٤٥٤ م

صُورَةٌ مِنْ كِتَابِ عُنْوَانِ الشَّرَفِ الْوَاقِعِ

مِنَ الْمُطْبَعَةِ الْعَزِيزِيَّةِ بِحَلَبِ الشَّهْبَاءِ

الحمد لله كبريا		والله اعلم غم	
ا	اقبل من الالف وند	ب	في ذلك وصح اقراره ينسب منه ويشترط في
ل	لا يكذب الشرح ككسبة	ن	بها اليك وقد عرفنا من خيرك انسابا
ح	حصل استحقاق صغير ثبت و	المحروس	نقلا انه اذا بلغ وكذبه لم يبطل و
مد	مدخل له اليه الا بالينة	و	استحقاق الميت صحيح اذا اتى به على و
ل	لو قال لولد امته هذا و	الحمد لله	ولسدي ولدته في ملكي ثبت النسب
له	لهم علفت به في ملكي	وصل	اليها حكم الاستيلاد ان لم تكن مزوجة
ك	كنكر لان الولد للزوج و	يا	في فيمن الحق النسب بغيره شرطان ملحقان
ث	ثم وهي ان يكسبون	رب	النسب الملحق به مينا وان يكون
ي	يوشذ انه وارث يحنوي	على	جميع البراث ويحوزه فان لم يحنو لم يثبت في
ر	رجل وخلف عليا و	محمد	ا فاستحقاق على وحده اظلم يثبت فان ما
ا	النسب وصلى الله على محمد	واكاه وسلم	غاية التسليم الموجب للكرامة في دار
ا	ان يصدقه الجس وايضا	ذلك	ان يصدقه الجس وايضا
و	وان يصدقه المستحق فلو و	خالصا	وان يصدقه المستحق فلو و
ا	استلحقه بالغا فكذبه فلا	لو	استلحقه بالغا فكذبه فلا
ل	وشروطه ويرثه بسل	جهه	وشروطه ويرثه بسل
ل	دون الاستيلاد فلو قال	الكرام	دون الاستيلاد فلو قال
و	ينسب ولد امته المزوجه	ومقر	ينسب ولد امته المزوجه
ا	لشروط التي ذكرناها	با	لشروط التي ذكرناها
علم	يلحقه باليت يمسلم	من	يلحقه باليت يمسلم
ت	ب القر ولا يشاركه ولو مات	جنا	ب القر ولا يشاركه ولو مات
م	محمد وعلى حازرا ارثه لزم	ت	محمد وعلى حازرا ارثه لزم
م	تسليم	التعظيم	تسليم

يقول مصححه المشار فيما يأتي اليه * بعد حمد الله تعالى والثناء عليه * قد نجز بالمطبعة العزيزية بمدينة الشهباء
 المحمية من كل سوء وبلاء * طبع هذه الصحائف * الموشاة بطرائف اللطائف * ولطائف الظرائف *
 التي لم يسمع احد قبلها بمثالها * ولم يسمع ناسج صلي مثولها * حيث جمع روضها *
 خسة نمار في غصنه الاخضر * هذا وليس على الله بمستعصر * فله در مصنفه *
 فلمرى انه لا يبارى * وفي مضمار هذا الشأن وحته لا يبارى * قد حل بهذا *
 انصنيف ذروة المعبد والفخر * وابقى له في العالمين صنعا يذكر به مدى *
 السهر * ولما اطلق الفاضل الاديب * الكامل الاريب الحاج مصطفى *
 افندي الحلبي موطننا * والحنفي مذهبنا * والانطلي شهره نظره في انبى *
 رضى * ورأى سنا يرقه يكاد يذهب بالابصار من ابماضه * قال *
 فيه قول التجميل بطباعه * الكاثل له بصاعه * ذا صكرا *
 بعض اوصافه الجميله مؤرخا انتهاء طبعه وتكميله * وذلك *
 في اليوم السابع والعشرين من شهر محرم الحرام افتتاح *
 سنة اربعة وتسعين ومائتين بعد الالف *
 من هجرة من له العز والشرف *
 صلى الله عليه *
 وسلم *

صُورَةٌ مِنْ كِتَابِ عُنْوَانِ الشَّرَفِ الْوَاقِعِ

مِنَ الْمُطْبَعَةِ السَّنِّيَّةِ بِمَصْرٍ

الحمد لله كثيرا		والله أعلم	
أقل من الالف ونسبه	ينه	في ذلك ويصح اقراره بنسب منه وبشرط ان	ذلك
لا يكذبه الشرع كنسبه	تمز	بما اليك وقد عرفنا من غيرك انتسابا	خالصا
حصل استحقاق صغير ثبت و	المحروس	نقلانه اذا بلغ وكذبه لم يبطل و	لو
مدخل له اليه الابالينه و	و	استطاع الميث جمع اذا أتى به على و	جهه
لوقال لولد أمته هذا و	الحمد لله	ولدى ولدته في ملكي ثبت النسب الكريم	دون الاستيلاء فلو قال ل
لم يعلق نسب به في ملكي وصل	و	اليها حكم الاستيلاء ان لم تكن مزوجة ومقر	بنسب ولد أمته الزوجه ه
كذلك لان الولد للزوج و	يا	في فمين ألقى النسب بغيره شرطان ملحقه ان	با
ثم هي أن يكون رب	رب	النسب الملق به ميتا وان يكون من	يلحقه بالبيت يعلم علم
يؤشده واثبتت على	على	جميع الميراث ويحوزه فان لم يحوزه لم يثبت في جنا	ب المقرو لا يشاركه ولومات ت
رجل وخلصف عاليا و	محمد	افاستحق على وحده أخا لم يثبت فان ما	ت محمد وعلى حائزا لونه لم
النسب وصلى الله على محمد وآله وسلم	وآله وسلم	غاية التسليم الموجب للكرامة في دار	النعم

يقول ملتزم طبع هذا الكتاب الجليل * بعد حمد الله سبحانه وتعالى والثناء الجزيل
قد نجوزنا مطبعة البهية الجليله * ذات البراعة في الصناعة والآلات الجليله * طبع وتجميع هذا الكتاب
عزير المثال * الذي عزان ينسج له ناسج على منوال * المسمى بعنوان الشرف * أسكن الله ممنعه في
الجنات أعلى الغرف * فلهذا في فيه بيدع صنع لا يجارى * وحسن وضع في هذا الاسلوب لا يبارى
حيث احتوى روضه خمس ثمار في غصنه الاخضر * هذا وليس على الله بمستنكر * ولما
أطاق ملتزمه النظر في رياض محاسنه البهيه * سمع بالانفاق على طبعه بتلك المطبعة
السنيه * الكائنة بصحر المزيه * وقاه من الآفات رب البريه * الحالة
بجواره حوش قدم العامره * ادارة حضرة محمد افندي معطفي ذي
المآثر الباهره * وقد تم طبعه المنظم * في أوائل شهر
شعبان المعظم * سنة ١٣٠٩ ألف وثلاثمائة
وتسعة من هجرة سيدنا محمد صلى
الله عليه وسلم * وشرف
قدره الجليل
وكرم
(١)

على ذمة حضرة الشيخ
حسن أحمد الرشيدى
الكتنى



عنوان

الشرف الوافد

في عالم الفقه والعروض والتأنيخ والنحو والقوافي

الحمد لله ولي الحمد	ومستحقه الذي لا يقـوم	بحمد	ه أحد من خلقه واشهد أن لا
معبود للخلق إلا الله	ولا اله لهم سواه وصلى	الله	على سيد البشر رسول
ربنا مارفع منار حق	فلمع واضاء نور علم وسـطـع	ا	علم أن العلم مصباح
تضيء به الامة قد حمده	الله واثني عليه واشرف ما	استفتح	من العلوم علم
الفقه فمن صام وصلى	فضرورته اليه ومن عامل ونكـح	و	طلق فهو كل عليه فلا بد
للعباد بما حفظ الله	به عليهم اركان الاسلام كالحج و	الصلاة	والصيام وهو متقول ومعقول
يـمر تحصيله على	الانام الا بعلماء اعلام يدلونهم	على	الحلال والحرام وكل
فضل يروى عن سنة محمد	نبيه المختار من البرية و	رسوله	المبعوث باكرم سـجـه
هذا نعمته وصفته وآله	أهل الله وخاصته بهم تحفظ شريعة	محمد	وسته اللهم اجعلنا
الك هادين لا ضالين و	لامضلين وادخلنا في رحمتك أجمعين	وبعد	فهذا كتاب جليل
كتبته لم أسبق بعد	اليه ألفته مختصرا في الفقـه	فا	ن اعان الله وتم حيثنـذ
امره على هـذا فهذه	نعمه من الله لا يوفي شـكـرها	قول	ولا عمل رصعته بمعاني
بديعة بليغة منها نـبـذة	من تاريخ الدولة الرسولية وشيء من	الكلام	في معاني العربية بديع
واحرف معدودة اذا جمعتها	من اوائل سطوره انتظمت عروضاً فهذه	ثلاثة اشياء	وعلم رابع يحصل
جمعه من اخر كل سطر وطرفة	في علم القواني فانفتحت هـذه	وهي	خمة علوم
من تأملها عجب اخترعتها	لاعلى منوال ورسمت لها مر	اسم	على غير مثال فجاء مفقها
وجاء مؤدبا وجاء مؤرخا	(كتاب الطهارة) الماء طهور وطاهر و		نجس فاسم الطهور حاصل
لكل ماء باق على صفته دو	ن غيره ونعى بالطاهر ما استعمال في فعل		الطهارة أو خالط طاهرا
افحش تغيره وليس له	اليه حاجة فان تغير بالنجاسة تنجس وحر		م استعماله ولو كثروا ن
ناله ولم يغيره فعند أئمة	العلماء نجس مادون القلتين والمعرو ف		ان الشمس بكرة للانسان
الاستعمال له في جميع الزمن	وقبل في الصيف خاصة (باب الآنية)	والا	استعمال للطاهر منها ليس محرماً
سواء كانت خشباً أو عظما	الامن التقدين ويكره التفريق بهما الا ير	سم	الحاجة اذا قلـل
لكنه وان كان ملو	ما فطهارته تصح وان تنجس بعضها ولم يعرف	يعرف	توضأ بما قـدم

طهارته ظنا (باب السوا	يستحب السواك لكل من هـ	يدخل في الصلاة ولتغير في
القم بما يؤدى الشام	والجليس ويستاك عرضا و	راك افضل اذا كان يابسا مع
نداوة وكل خشن و	مزبل يجزى (باب الوضوء) لا غـ	في استحباب التسمية قبل
الوضوء لما فيها من اليمن	والبركة ثم ينوى رفع الحدث	زم ان تقارن اول جرم
مغسول من وجهه ولو ينى	على نية قارنت المضمضة فلا تدو	حتى الى غسل الوجه ولو
لازمها الى فراغ غسل الر	جلين فهو حسن ويسن غسل الكف	ستشاق والمضمضة ثم المبالغة
كرهت للصائم اقتداء بر	الله صلى الله عليه وسلم ويستحب ا	الاستنثار اليهما والجمع قد
افتوا انه بثلاث غرفات افضل	ثم يغسل بعد ذلك وجهه والكتاب	شاهدة بوجوبه بلى
لو كان في منابت اللحية ملو	ها من الشعر لم يجب غسل ماتحته وما نزل	من الشعر وبابين
الوجه وحلوه فكذا ك	يجب غسل ظاهره ثم يديه مع مرقبيه	بان الماء على الاعضا
شعرا وبشرا واجب الا	الرأس فقرضه المسح ولو شعـ	ويسن مسح كـ
رأسه ولا يجزى ما انحدر	عن حد منبت الشعر ثم رجليه مع كفيه	هذه ترتيب العمل
فيها كلها فـ	وتسن الموالاة وعدم الاستماعة فيما منه	والثلث وتخليل المائات
اما التشفيف فقيه وجوه الاول	يكره ، وقيل : لا ، وقيل : يكره بعدد	الحـ لا البرد وفي
سبيل الله قـ	السلطان لتارك الوضوء (باب مسح الخف) مدته	مة للمقيم يوم وليلة ومدته
مسافرا ثلاثة ولا يشترط	بل يجزىء خف مقصوب ولا يجزىء الا	تر للقدم ولا يجزى
على المخروق في القول المنصور	حجته ولا يلبس الا بعد تمام الطهارة لا	لاحب المدة حتى
يحدث ولو مسح مسافرا ثم نو	ى الاقامة أو مسح مقيما ولم	يقم بل سافر لم يبق
له الامدة مقيم وظهو ر	الرجل من الخف ومباشرتها النجاسة	انقضت مدته أو اجنب او
بدا بالمرأة الماسحة الد	م من حيض أو نفاس كل ذلك	يوجب الفل ثم
ندب مسحه خطوطا وا	ماسح من أعلى الخف اجزأه و	ن قل ويسن مسح اعلى قدم
الخف واسفله وتقليل الماء أ	له فليتمده (باب ما يتنفس الوضوء) وهو	الخارج من السيلين وان لم يكن
عادة وتلاسن رجل وامرأة لا	وام ومثلها سائر النجاسات	لها وزوال العقل الامن جالس

ب	بمحل الحدث على	الارض نام ممكنا مقعدته ولو زا	ل	احدى اليته عن المكان	ن
ا	انتفض ومس فرج الر	جل والمرأة بطن الكف	ولم يقل	احد بفرق فيسه	ه
س	سواء الصغير والكبير و	اه القبيل والدبر من الحى والميت	والامر	فيمن يقن طهراً أو حدثاً ثم	م
ا	استراب وشك أنه يرجع ا	اليقين الذى هو الاصل ويقال للمحدث	اترك	الصلاة والطواف ومسح	ح
د	دفة المصحف بلا حائل وحمله	سواء حمله في كيس أو صندوق واذا	اكتب	في مثل الدراهم	م
ا	ايح للمحدث حملها	(باب الاستطابة) يقدم داخل الخلا يساره	وما	صحابه من ذكر تباعد	د
م	منه واعتماد اليسرى	واستقبال القبلة واستدبارها دون ما	عدهما	حرام وهذا فضل خص	ص
الله	الله به هذه الجهة و	لنا وان استقبال القمرين أو تكلم	فهو	مكروه ومن بال	ل
ا	أو تغوط وفرغ فليحمد الله	ولا يبول في ثقب وسرب ومهب ريح و	حرف	من الامكنة قسوى	ي
ي	يرش عليه البول ولا	طريق وناد ومساقط الثمر	والا	استنجاء واجب والاولى ما	ا
ا	أثنى الله به على اهل	قباة جمعوا في الاستنجاء بين الماء والحجر وا	سم	الاستنجاء يقع بكل	ل
م	منهما والماء أفضل و	حجار كافية الا النجس والمحترم والمطعم و	نكره	له الاستنجاء باليمين وليستعمل	ل
ه	هنا يساره والاشجار	وكل جامد قالع له حكم الحجر	ومعرفة	الاستنجاء واجبة فمن اراده	ه
و	واكتفى بالحجر فالفر	الإنقاء وليكن بثلاث مسحات	فما	فوقها وان انتشر ووقع	ع
ب	باطن الالبسة أو	تواصل البول ولم يجاوز القطع الخلقى	صح فيه	الحجر وان زاد عليه	ليه
ج	عاد الى الماء ولم يجزه الحجر	(باب ما يوجب الغسل) يجب بالانز	ال	وبايلاج حشفة فرجا ولو	و
د	دبراً ثم الانسزال و	بلاج يوجه على المرأة والفروج كلها	مؤثرة	من آدمى وغيره وبحيض ونفاس	س
ف	فاو نام وحده ووجد	لة في مرقده تشبه المتى وتشبه المذى	فهو	غير بينهما وما وجب من الافعال	ل
ه	هجره على المحدث فهو حرا	على الجنب مع المكث في المسجد وقراءة القرآن و	نكره	له عبور مسجد الا اذا رام	م
د	ذلك لغرض ولو ذكر النعم	ها فقال الحمد لله رب العالمين لم يضر (باب	و	صف الغسل) وهو	و
ا	امر شرطه النية فيجب	مريده نية الغسل أو استباحة واحد من	حملة	ملا يستباح الا بعد	بعد
ا	الغسل ولا يصح الامن	المسلمين فيعيده الكافر اذا اسلم والمغتسل يتعهد	المعا	طف فينبغى	فينبغى
ل	لكل أن يتوضأ قبل	غتال ثم يغسل جسده ويتبع المأبى واطا	رف	الشعر ويخلل	لل

فقلت يا ذا الغمر		أقصر عن التعب	
ك	كثيفها بفعله ثلاث	ن	غسل الاذى ان
ت	تلطخ به والخر أما	ا	من الشعر ثم الغسل اذا
ا	اجتمع مع الوضوء تدا	ظ	الجنابة والجمعة فلا يغض النظر
ب	بدخول الاخر الا اذا عر	في	عند الحاجة اليه واجب في
ال	الاحداث كلها بالطاهر	ع	أن يكون بضربتين للجميع
ف	فصاعدا ناقلا له الى	ل	وينوي استباحة الصلاة أول
ت	تيممه وفرائض التيمم	م	الوضوء ثم النقل كما تقدم
هـ	هناك وضربتان فصاعدا	ا	ت الموالاة أيضا
في	في قول ومبيحاته	ل	جوده لعطش محترم أو تحصيل
ال	النفقة أو قضاء الد	ق	يشتره به أو وجد الثمن ولم يلق
ع	عنه غي أو كان قد	وا	اليه أو خشي منه عدوى
ر	رعدة أو مرض ربما قا	في	منه التلف وكذا زيادة مرض في
و	وجه صحيح ومضيق	ا	العذر بطل تيممه الا
ض	ضارب في الارض قد أحرم أو	ن	رؤية الركب وشرطه الوقت فمن
ا	اراد التيمم للصلاة لم يجز	ي	به أكثر من فريضة ويصلى
و	وراءها وقبلها من النور	عرف	الجريح يغسل ما عرف
له	له من الصحيح ويتيمم في ا	المقيد	الحبض يقع على الدم المقيد
ب	بصفات نذكرها	و	كثيرة خمس عشر كالطهر وهو
ح	حد اقله وما لأكثره حد شا	ا	تميزه فلترجع اذا
ر	رحمتها اليها والصحيح	ل	فقدته ردت الى عاداتها من قبل
ا	أما اذا لم تكن معتاد	مطلق	تسمى في مطلق
ل	لفظهم المبتدأة	نم	التميز اذا نسبتها ثم
ط	طلبت الحلاص	ا	للزواج أن يطأها
ث	ث والقرض غسلة واحدة وستسه	خمس	غسل الاذى ان
الغسل	على الرأس والثلبث والنيامن وتخليل	المضمير	من الشعر ثم الغسل اذا
والحيض	والجنابة يتداخلان واما	مثل	الجنابة والجمعة فلا يغض النظر
معه بالنية	(باب التيمم)	هو	عند الحاجة اليه واجب في
التراب الخالص من مغالط كالخض والدقيق		و	أن يكون بضربتين للجميع
وجهه ويديه والنقل ركن عند أهل		العلم	وينوي استباحة الصلاة أول
نية الاستباحة لان التيمم لا يرفع الحدث		مثل	الوضوء ثم النقل كما تقدم
مسح الوجه وتقدمه ومسح اليدين و		زيد	ت الموالاة أيضا
عدم الماء أو كونه محتاجا اليه مع		و	جوده لعطش محترم أو تحصيل
بيعه أو وجده ولم يجد		ما	يشتره به أو وجد الثمن ولم يلق
جده بأكثر من ثمن المثل أو خشي عدوا لو		دخل	اليه أو خشي منه عدوى
نفسه منه التلف أو بردا بخشي		عليه	منه التلف وكذا زيادة مرض في
في الوقت يتيمم ويقضى فلو تيمم فز		ال	العذر بطل تيممه الا
صلاته تسقط بالتيمم ثم يبطله الوهم		مثل	رؤية الركب وشرطه الوقت فمن
قبل وقتها ولا قبل الطلب ولا يصلى		الإنسان	به أكثر من فريضة ويصلى
فل ماشاء والكسبر يمسح الجبهة بالماء ويتيمم		والرجل	الجريح يغسل ما عرف
جه واليدين للجريح (باب الحيض)		واسم	الحبض يقع على الدم المقيد
لوا وأول سنة تسع وأقله يوم وليلة و		الا	كثيرة خمس عشر كالطهر وهو
فان عبر الأكثر فلعدم الحيض ا		شارة	تميزه فلترجع اذا
ان التمييز مقدم على العادة فلا		ذا	فقدته ردت الى عاداتها من قبل
فانها ترد الى اقل الحيض		وهذه	تسمى في مطلق
المعول عليها لمدة الحيض ووقته		ونحوهما	التميز اذا نسبتها ثم
حتاطت واغتسلت لكل فرض وصلت وصامت		وما	للزواج أن يطأها

وي	ويحرم وطؤها في هذه الحالة المذكورة	ويحرم بالحيز ما يحرم بالجنابة و	أضيف ذلك عدم التحليل	ل
ن	لعبورها في المسجد ولما	تحت الأزار وللصوم وإذا انقطع حل لها	واحد منها وهو الصوم	م
و	وبقي سائر ما حتى تغسل و	م النفاس يحرم ما يحرمه الحيض من هذه وأقله حجة والاكثر		ر
هو	هو ستون وغالبه	ربعون فان عبر فهو كالحيز في الرد الى هذه المعارف من العادة والتميز والرد		د
ف	في من كانت	مبتدأة الى الأقل والاستحاضة لا تمنع الصلاة والمعر	وفاتها تحفظ وتطهر ولا تقف	ف
ج	عن الصلاة مبادرة لصلواته	(باب النجاسة) وهي الكلاب	والخنازير وما تولد منها	منها
و	والدم والمذي والودي و	جميع والبول والقيح والخمر والميت وهو	فيما عدا الملك والجراد ثم	فهم
ل	لا ينجس الآدمي لكرامته	لوا ولا يظهر من النجاسة بالاستحالة الا	شيئان جلود الميتة اذا	ا
ن	نقيت بالدباغ الا الكلاب	والخنازير ثم الخمر اذا تخللت فان طرح ما يقع	الاسم عليه فيها مما يخلل	ل
م	منع الحكم طهارتها و	نجاسة الكلب والخنزير لا يطهرها الا الغسل	المتكسر سباعا احدا من بالرغام	م
فا	فاما ما سواها فاذا انقا	الغسل عينها ولو بواحدة كفى	والفعل هذا حرم وليس هو	و
ع	على بول غلام ما اعتادت	معدته الطعام واجب بل يكفي النضح	المضارع للغسل وليس	من
ي	يجزى في بول الجارية بل لا بد له	من الغسل (باب الصلاة) وما	يوجبها والصلاة ليس	من
ل	لها موجب سوى الا	سلام والبلوغ من عاقل طاهر	عدا المرتد والسكران ولو	و
ن	نام لم تسقط عنه وا	الاعذار هذه لا تصح منهم الصلاة	لا الصبي فانه يؤمر بها	ا
ثم	ثم وقت الظهور من	الزوال الى مصير ظل الشيء مثله و	سوى ظل الاستواء ولو	لر
ا	ازداد ادنى زيادة حضر	وقت العصر فاذا صار الظل مثلين	فهو آخر الاختيار وتتصل	صل
ن	نية الجواز بالغروب والمغرب مو	قته بقدر وضوء وأذانين وخمس ركعات و	مبنى هذا على ما يروى وا	وا
ي	يوم بين جبريل الاوقات	والعشاء تدخل بغروب الشفق الاحمر	والاعراب تميمها العتمة وثلاث الليل	ل
م	هو آخر الاختيار والجواز الى	طلوع الفجر الثاني ثم يدخل الصبح	والقابه الفجر والغداة وخروج	خروج
ا	الوقت منه بطلوع الشمس و	حرم اخراج صلاة عن وقتها واول الوقت ا	رفع درجة وتقضى الفائتة ثم	ثم
ج	جملة القول انه ان عصي الله	بتأخيرها وجب فوراً والا فعلى التراخي و	يستحب ترتيب القضاء اذا خال	ال
ن	زمن الحاضرة متسا فان اشتد	ضيقه بدأ بها (باب الأذان) نصب	المؤذن سنة وترتيب حروف	حروف

شيئا ولم يجرب

والضم شخص ما درى

و	لا تؤذن المرأة وتقيم ولو	و	للحاضرة والاولى من القوائت ويقيم للباقي	و	الاذان شرط وبين ذلك
ا	ت السنة بتريله وادراجها	ج	الاصح افضل من الامامة ويثني وتفرد الاقامة و	ع	استعمل نفسه فيه فهو على
ل	وجزم العلماء باشرط ذكر عاقل	و	الصوت الجمهوري الحسن اولى	م	مع ثنية لفظ الاقامة و
ح	الرفع للصوت به ولا يصيح	ه	ومسجده جماعة ومنفردا و يستحب	ق	قائل بالاسلام ويؤذن في
ر	بالضم لاثني اليها لم يفسر	ك	كبير نذب للمسجد مؤذنان فان لم يستغن الا	ب	بالاقامة فان كان في مصر
ك	والنصب له بصيرا فان ترك	ل	بل تستحب فيه الحرية والعمدالة	و	ولا يكون المؤذن تحت
ا	ويؤذن متطهرا جاعلا	و	اولى ولفظ تكبير الاذان ساكن وقد يحرك	س	ضريرا جازا لكن
ت	في الجملة يلغى	و	يديه لم يضر ويؤذن مستقبلا	ا	اصبعه في صماخيه فان ابى
ل	لصبح بعد زوال	ا	تمامه . ويشترط الوقت ويصح في	ل	اليمن والشمال ولا يتكلم
و	بان رزق المؤذن ويجعل جعل	ج	اذا عدم المتطوعين تصلى الامام	ع	عماد الليل وهو نصفه و
ل	عن نظرها بل	و	(باب ستر العورة) لياخذ طرفه	ر	رزقه اجرة وقيل ذلك من
ف	برجوه الا في موقف	و	وعلاية وقيل لا تجب في الخلو	و	واجب عليه سترها سرا
و	ثياب الحرير ويغنى عن الحروف	ب	بازالة	س	ضرورة اصح وبين ان
س	ة ماعدا الوجه والكفين وليست	ح	الحر	و	والاطراف منه وللمرأ
ه	وسر غيره فان اعوزه	ك	وجد خرقه ستر قبله ثم دبره وليس له تر	ع	عورة الأمة إلا كالرجل
ا	عليه) نطل صلاة المصل اذا	و	(باب طهارة البدن وما يصل فيه	ر	رياش صل عريانا ولا إعادة
ل	نصب في نزع الا اذا حصل	و	لا تسقط عن جبر عظمه بنجس الا بترعدوان	و	وقعت عليه نجاسة و
و	الجميع في الاصح، وكره فيما يروى	و	دم البراغيث والقصد والثرات وكذا كثر من	س	ضرر متلف ويعفى عن قليل
و	ويصح في جميع الاحوال	ل	ح ابل لا غم ويحرم في المغصوب والحرير الا على	ه	هنا الصلاة في طريق وحمام ومسا
ر	البيت لازم للمصل ولا يغفر	ك	زله الاجتهاد (باب الاستقبال) استقبال	و	والانسان اذا تنجس أحد ثوبيه
د	طويلا أو قصيرا أو استبعد	ه	تركه في نافلة سفر سواء كان سفر	ج	جزما الا بشدة الخوف ويباح
ف	الماشي ومن ينعطف	ل	ن سهل الاستقبال على المتنقل المسافر	و	الاخير الاخير في وجهه

رمى عذولي بالسّلام

٤٠

بدا فحيا بالسّلام

ل	نأى عنها لزمه ذلك بالظن و	اهل مكة يلزمهم ذلك يقيم	وا	لبعيد اذا أخبره عالم وقال ال
ن	نهج القبلة هنا قبل الخير	وان أخبره مجتهد فلا ومن صلى	بر	سط الكعبة أو عليها صحت
ص	صلاته اذا صلى والى بين يديه	سرة متصلة فان لم يكن هنا	ك	سرة فلا ومن بان له الخطا
ف	في استقباله اعاد و	الله اعلم (باب صفة الصلاة)	وا	لمصلي يعين الفريضة بالنية وناس
ا	الزموا النطق ويعين الرتبة ا	لما	ف	اللبس ويسوازي
ل	لفظ التكبير بالنية وندب رفع	اليدين بالتكبير الى المنكبين وبعد ذا	ك	يضعهما تحت صدره ولا بأس
ب	بوضع اليمين على اليسار بل	ذلك	و	يتعوذ ويقرأ الفاتحة وهو و
ي	يرتل وقراءتها فرض والخيرة اليه	في السورة فانها سنة والمأمومون لا يزا	حمو	نه في الجهرية على قراءتها واما
ت	تلاوة الفاتحة فيلزمهم واذا وجد	الأمي من يعلمه الفاتحة تعلمها وذا	ك	اجب فان عجز عنها أبدل
و	والبدل أن يقرأ قدرها من	لقرآن فان عجز فذكرأ فان عجز	فو	قوفا بقدرها وعليه أن يردد
ج	جزءا حفظه ثم يركع الى ان	تبلغ يده ركبته مطمئنا وذا	ك	هو الفرض وما عداه دخيل خيل
لا	لا كمال الاجر مثل ا	لتكبير ورفع اليدين ووضعهما على الركبتين فيه	و	يقول سبحان ربي العظيم وهو و
خ	خير ويكرره ثلاثا فاذا ا	بذلك اعتدل حتى يطمئن و	ذ	لك فرض والوصل الوصل
ل	له بالتحميد والذكر المعروف الى	آخره سنة ثم يسجد بجهته وأنفه ولو انحرف	وما	على جانب كره ولو و
ل	لم يسجد الاعلى الجبهة كفى و	جل يستحب له المجافاة واقلال البطن و	رفعها	عن الفخذ والنساء
ب	بعكس ذلك ثم يا	في بالتسبيح المشهور ويدعو بما شاء حتى	بالو	لد والدخول للبلد والخروج
ي	يجوز كل ذلك ثم يرفع وفر	ان يجلس مطمئنا وندب اخراج اليمنى ظاهر	او نصبها	وافتراش اليسرى ولا يخفى فا
ت	تلك الهيئة فلو ا	رجليه من تحته كره الا في آخر الصلاة ويأتى	بالا	ذكار ثم يسجد ثانية وهل
ي	يجلس للاستراحة وجهان و	ح باستحبها الا كثرون ولا مح	لف	ان الثانية في جميع ما روى روى
س	سنة وفرضا كالأولى ولكن لا	في فيها بالاستفتاح ثم يجلس للشهيد	و جر	ت السنة أن يتشهد وهو هو
م	مقبوض اصابع يمينه دو	المسبحة على فخذة واليسرى مبطوطة وليشر	ها	هنا بالمسبحة عند الحرف الذي الذي
ن	يثبت فيه كلمة الشهادة منه و	التشهد الاول سنة يأتي في	با	لصلاة على النبي وسمى
ا	ان يرد عليها وقيل هي	النهي ايضا فلتترك والتشهد الاخير فرض و	ليأ	ت فيه بالصلاة على الآل ويستحب

له أن يدعو آخرها ولا يزال محرما حتى يسلم فينوي الخروج وسلام الحاضرين
ضعيف يجب الأول و فرق بين الركعات باختصاص الأولين بالسورة و
ركعتي آخرها وثانية الصبح فيها القنوت بعد الاعتدال وإذا نزلت
بالقنوت سواء أصابت أم لا أو أديانا (باب صلاة التطوع) لا يحا
وجوه القرب وإنها عظمة الثواب والتهجد وسط الليل أفضل
الكل القول بكرهته وطلب التنفل في غفلات الناس واخفاؤه
قيامه وشرع في جماعة وأفضله العيدان ثم الكسوفان ثم الاستسقاء والأفضل
بعد هذه للرواتب فيأتي من قبل الصبح بركعتين وبعد الظهر بركعتين و
ضائق في اثباتها بعض العلماء وبركعتين بعد المغرب وبعد العشاء و
أن يأتي بثلاث وأقل لأمرا أن يصليه ركعة وأكثره إحدى عشرة وصلاته
سنة فيه في النصف الا خير من رمضان والضحي وهو من
قادم المسجد ركعتان لم يجلس (باب سجدة التلاوة) وهي أربع عشرة
طالبها أنها للشكر فأن سجد أحرم مكبرا رافعا يديه بسجدة لا
لا يشهد بل يسلم من قال يتشهد ومن سجدها في الصلاة كبر للهوي
خارجها ومن فاجأته نعمة أو اندفع عنه ضرر أو عدو سجد
من الطهارة وجميع الأمر كبير مشروط في الصلاة (باب ما يفسد
سواء في إبطالها وكذا شرارة النجاسة فإن وقعت بإسنة فنحاه فوراً فكما
إزالتها ريح فستر الباز على الفور لم تبطل وتقطع النية و
لقيا غائب وبالخروج من فلو ترك فرضاً من فروضها عامداً
سائرهما أو تكلم بحرفين مثل أو بحرف مفهم مثل في عامداً بطلت
الصلاة أو تنحنع مختاراً فا زحرفين وتبطل بضحك استدعاه وفتح
كثيراً بطلت وقيل لا وإن بر ل وكذلك تبطل بتعمد الأكسار
نعم سهوه كعمده ولا بأس باصلاح الرداء ونحوه ويكره الالتفات و

والأيتان سنة وفي وجه لنا نا والارتفاع للصوص زيادة على
نام نازلة استقبلوها ها بالانخفاض في أن الصلاة من أفضل
بقيام كل الليل أطلق ق والتصب به أفضل ومنه ما خصص
كسوف الشمس والتأكيد بد ريع قبل الظهر وقبل العصر وهذه
ت بالوتر وأدنى الكمال هو ليأ ركعتان والقنوت بعد الاعتدال
الى ثمان ونحية من ورد ركعتين منها في الحج وص يعرف
وفي القول الراجح ح سجدين ولا يرفع يديه كما ذكر
شكراً ويشترط فيها ما سلف ف للجميع (باب ما يفسد
حدث الساهي والعامد مد منها وتبطل بكشف العورة فلو و
عند يقطعها الى زاد ركناً فعلياً من ن
تاء أنعمت إذا ضمها في ي لا بما غلبه ولو يكون
للفعل الكثير غير المفرق ق لها وهو فارغ القلب ب

ث	ثابت الخشوع فيها	فا	ن صلى ومعه ما يمنع الخشوع وذلك	مثل	من حضره الطعام فاقبل	ل
م	مصليا قبل الأكل	منه	ونفسه تشنه أو يدافع الاخشين كره و	الماشون امامه	ان رأوا	ا
ل	الثره بين يديه	وا	رتكبوها أثموا والا فلا إثم على	الماشين	واذا نصب عصا أو جعل	ل
م	ما بين يديه خطا كنى و	كر	نظره الى السماء (باب سجود السهو)	ونو	جب اعتماد اليقين ولا عذر	ر
د	دونه فمن شك في عدد لز	مه	الاخذ بالاقل ان كان فيها ونسب أ	ن	يسجد للسهو ولو	و
ي	يسهر بزيادة فعل كقيام	و	ركوع وسجود أو بكلام يسجد في	الاثنين	وان نهض ساهيا الى	ي
ه	دون القيام ثم عاد و	لم يصبر	لم يسجد وفي المسألة قول لكن حجتـه	مكسورة	انه يسجد ولا شيء ولا شيء	لا شيء
ف	فاعلم على من سها	بعد	الامام واذا سها امامه سجد للسهو	ونو	جب الفرقة بينهما	بينهما
ا	ان ترك امامه فرضا و	ها	كذا يسجد من ترك سنة من الابعاض وا	ن	كان عامدا ثم	ثم
ن	تنفخ القول الصحيح من	من	المذهب ان محله قبل السلام عند	الجميع	وخالف بعض الاقوال	ال
ف	فاعلم بانه ان كان	هناك	زيادة وارادت السجود لها	جعلت	محله بعد السلام ومتى	تا
ت	ثبت السجود فسيـم	احد	وسجد بعد السلام جـاز اذا	با	در قبل طول الفصل وليس	من
م	معرفة طوله وقصره با	لقا	دير بل بالمعرف (باب أوقات نهي عن	الفتح	لباب الصلاة فيها) وهي	ي
ا	أول الاستواء الى السـر	وا	ل وبعد صلاة الصبح حتى ترتفع الشمس	واذا	صلى العصر حتى تغرب وليس	من
ن	نعم بالنهي جميع صلوا	ته	بل لا يكره شيء منها بمكة ولا ما	أضيف	الى سبب كفائته وجنازة ولو	و
ي	يصل في استواء يوم الجمعة	ولم تزل	الشمس لم يكره (باب صلاة الجماعة)	وا	لا اجتماع فرض كفاية وقيل هو	هو
ه	هنا سنة واقلها اثنان	الا	مام والمأموم ونية الجماعة تلزم المأموم و	حد	ه وتستحب للإمام واجرها	ا
ا	اذا كثر الجمع أفضل و	قد	م أبعد المسجلين اذا كان الا بعد	منهما	أكثر جمعا الا اذا تألف	لف
ج	جماعة به ومتى	ار	ادفراقهم بطلت وكره لغير الامام اقامتها بمسجد	سقطت	بالمطر والريح وليس	من
ز	زمنها أبدا بل اذا هبت	ما	وكانت شديدة وبخوف معمر لغريم	ورفع	الى ظالم واكل ما يتأذى	ا
ا	الجلوس به كالقبض و	عد	منه القجل بلشائه ويخفف الامام	افعال	الصلاة والاذكار ولك	ك
س	استعمال ذلك مع من يرضا	ه	والداخل في الركوع والشهد الاخير هذين	الاثنين	خاصة ينتظر فيهما ان	ن
ل	لم يطل انتظار الامام	له	ومن ادركه راكم ادرك الركعة	و	يحرم أن يكون بينه وبين	يحرم

من بأنهم به ركنان	في	المسابقة سابقا كان أو مسوقا	الجميع	حرام وتحصل لمن أدرك منها	١
جزء الفضيلة ولو أدرك	ما	قبل السلام (باب صلاة الأئمة) الأولى	با	لتقدم ذو الكمالات	٢
واذا اجتمعوا فالواي	يقدم	بعده امام المسجد وصاحب البيت ثم	لنو	ثم الأئمة ثم الأقرأ وروى	٣
وجه أن الأئمة والأقرأ	يؤخر	ان عن الأورع والصحيح من المذهب	ن	الأورع بعدهما ثم يرجع	ج
الاسن على النيب وما	احد	يتقدم بفضيلة مع القسوق وذلك	مثل	أن يكون القاسق اعرف	رف
من العدل بالنفقة فتر	ي	تقديم العدل فان استويا في كل وجه منهما	يقترعان	ويكره للرجل ولو	و
جمع فضلا أن يتقدم	و	يصلى اماما يقوم واكثرهم	يكرهون	ولانصح امامة المحدث وكذلك	ذلك
رائل العقل وغير هذين	عشر	كافرواخرس وارت والنع وامى ومستحاضة	و	الخنثى في حق الرجال	ال
والخنثى والمرأة في حق ذ	ين	والمتنجس ولحان يغير المعنى كما اذا ابدل	النصب	بالجر في حرف	حرف
الكاف من اياك وا	عا	د المؤتم بهم لا بالمحدث وفي الامى وجه	والجزم يحدث	التردد في	ي
ذلك أولى سواء علم الا	ما	م يحدث نفسه ام لا (باب) يقف الذكر الواحد	١	يمن الامام والآخرون تبع	ج
يقف على يساره	وانقل	كل منهما الى خلفه ويصطفان و	لنو	ضع الحكم اذا حضر	ر
ذكور وغيرهم فالاقرب	الى	الامام صف الرجال ثم صف الصبي	ن	ثم الخنثى ثم النساء ويقف	ف
هؤلاء بموضع مقاب	ر	ب للامام ففي الصحراء يجب ان لا يكون بينهم	و	بينه فوق لثلاثة ذراع والقرب	ب
بالمسجد غير لازم	ضا	ق ام اتسع لكن يشترط معرفته	الافعال	وان حال حائل بينهما	ا
منع الاستطراق نظرت	ا	ن كانا أو أحدهما في غير المسجد لم يجوز	ما	المسجد فكل بناء وكل	ل
عرصة منه في حكم الله	له	موضع للجماعة وان بعد ومن القس	ض	أن لا يتقدم المأموم وورد	د
وجه انه لا يضر وتقف	ما	مة النساء وسطهن (باب صلاة المريض)	و	من عجز عن القيام او توحى	حي
ضررا منه جاز	ت	صلاته قاعدا فان عجز صلى مضطجعا	متقبل	القبلة ويومى ولو آل	لوال
هذا به الى ان عجز ان	يو	مىء برامه أو مأ بطرفه ويومىء بقلبه	فا	ن قدر على القيام وهو	و
وسط الصلاة ق	م	وانتم صلاته (باب صلاة المسافر) وا	لماضى	في حاجته له الترخص	ص
ضرورة للسفر	التا	م وهو ستة واربعون ميلا في مباح لا	مثل	سفر الآبق والمشغول	ل
بهذا السفر الشا	مع	لغير غرض فاذا فارق ببيان البلد	صلى	الظهر والمصر والعشاء كلها	ها

ج	جميعا ركعتين ركعتين و	من	أحرم مسافرا ثم أقام أو عكه أ	وذلك هل أحرم مسافرا أو مقبلا أو	أو
ز	زاحم مصليا غير	في	سفر أولا يعلم حاله فصل خلفه أ	و لم ينو القصر أتم ولو نوى وا	وا
ن	نار وهو مسافر	القعدة	في بلد أربعة أيام صحاح أتم و	المستقبل حاجة يتوقعها اذا لم ينو و	و
ث	ثم إقامة يقصر ولو	سنة	فاكثر في القديم والمذهب أنه	يقصر الى ثمان عشرة ليلة هذا ا	ا
ال	الصحيح والى	سبع	عشرة في وجهه وللمسافر الجمع	وبقدمه بين ظهر وعصر كما روى وى	وى
ب	بوقت احدهما ومغرب و	و	عشاء كذلك وللتقديم شروط	وهو ان تكون الاولى منهما ا	ا
س	سابقة وان ينوى ما	ار	اده من الجمع قبل فراغها ولا يفرق و	مر يده في وقت الثانية لا ا	ا
هـ	يلزمه الا ان يأتي	بعين	نية الجمع في وقت الاولى قبل	فوق انها والتقديم للنازل أولى ولو و	و
ط	طرات وهو سائر اخرو	شهيد	فابذلك الـ (باب صلاة الخوف) حتى انوا	ع فاذا كان القتال ال	ال
م	من القبلة وحارب علوا	اقتله	مباح رتبهم الامام صفين وصل بهم	ثم اذا سجد في ركعة بصف ف	ف
س	سجد في الثانية بالآخر و	حرص	من لم يسجد ثم لحق به ولو ظهر	له العمدو ولم يك بك	بك
ت	تجاه القبلة أحرم و	و	صلى بفرقة ركعة ثم فارقه وأتمت و	احر متبعده الاخرى ثم يقومون و	ون
ف	في تشهد فيخرجون	حما	بقى عليهم ثم يسلم بهم ثم في وقو	ف الانتظار يقرأ وفي المغرب ب	ب
ع	على الصحيح بالاولين وبأوليك	لك	ركعة وفي الرابعة ركعتين ركعتين ولا	نو جب حمل السلاح ووقع ع	ع
ل	لنا قول يوجب فيها و	له	مستند من الكتاب اما اذا التحم	ا لقتال واشتد د	د
لا	فاعلم انهم يصلون رجلا	و	ركبانا مستقبلين وغير مستقبلين وان جرح و	صب جرحه دما عفى عنها ا	ا
ن	نعم لو تلطخ بها شيء و	كانت	كانت عن القاء (باب صلاة الجمعة) ووجوبها	له شروط التكليف المعقول ل	ل
ث	ثم الذكورة وأن لا يكون	بهم	رق وان يكونوا مقيمين في البلد	وفعل الجمعة يسقط باعذار و	و
ا	الجماعة ويكون المعلوم	محسنا	اذا صلاها وهو غير ومن خالفه	الامر فصل الظهر وهو و	و
ن	نقى من الاعذار وفسى	ظنه	ان الجمعة لم تقته لم يصح في قول	مجزوم بصحته بل يحرم عليه في ي	ي
ي	يومها السفر حتى تفوت ويصل	فيهم	جماعة باربعين ذكرا مكلفا حرا	و مستوطنا تاركا للظعن والحروج والخروج	و
هـ	هذا الذي نعتاده أر	با	ب البادية وأن لا يكون معها ولا قبلها جمعة و	القاعل لها بخطب قبلها ا	ا
ا	ان كان اماما خطبتين	شا	ملتين للحمد والصلاة على النبي والوصية	مروم بذلك صوته ويقرأ في أحد ح	ح

فصرت في أرض كلام

٤٥

لكي أنال مطلب

جزأها آية والأشبا	ر	بالدعاء الى المؤمنين في الثانية ويشترط اذ	ابدا و	ابها طهارة وسر ولا تصح ح
الخطبه الا بالعدد الذي	جا	في الجمعة ومن قيام والقعود	المفعول	بين الخطبتين شرط بحروف ووف
استعملت العسرب و	هل	يجب الترتيب الصحيح لا يجب وندب	نصب	منبر وان يقبل على الرجال ال
مسلمما ويجلس لالاذان و	قد	ندب ان يعتمد على سيف أو قوس ولا يتركه	ابدا	ويقصرهما والمد مد
خير في الصلاة ولا بأ	س	بأظهار الغضب والزجر والجمعة ركعتان	مثل	الصبح الا القنوت ويصلي هو و
بالجمعة والمنافقين و	الله	أعلم (باب هيئة الجمعة) بين	غسل	الجسم لها حال ال
وجهته للخروج ويجزىء بعد	رو	ية الفجر والسنة أن يتنظف لها	الرجل	بسواك ونحوه ويزيل ل
ننسا ويتطيب عند روا	حه	ويأخذ من ظفره وشعره ويلبس أحسن	ثيابه	ويكر ويمشي ع
اليها بكينة ويقرأ الكهف في	في	يومها ويكثر من الدعاء ففيها ساعة	رفعت	فيها الدعوات وليصلين ن
على النبي فيه ويسأل	الجنة	والمغفرة واذا حضر	الرجل	والامام يخطب فلا يكون يكونه
ركوعه الاتحية المسجد ثم	ثم	ليخففها ويستمع اويذكران بعد ولا يتكلم	لانه	بشوش القلب ب
ولو أدرك جماعة ركوع الثانية	لحقوا	به واتموا جمعة واعتدالها اتمها	الفاعل	لذلك ظهراً وفي وجهه شاع ع
ضعفه يحرم بالظهر والذي	فشا	بين العلماء صحته انه يحرم بالجمعة لأنه	و	ان لم يقع له فقد د
وافق امامه في الحسا	ل	(باب صلاة العيدين) وهي من السنن التي	نصبت	شعارا للاسلام يحضرها ا
الرجال والنساء والصبيان	وبا	لغوا في اظهار الزينة وتنظيف	الثياب	ووقتها اذا تكامل ل
ضوء النهار بطلوع الشمس ثم	يعو	د ممتدا الى الزوال ويستحب تقديم الاضحى	لانها	مزاحمة للاضحى وصلى ع
ركعتي الفطر وقت اد	ا ا	لضحى واكل قبل الصلاة بخلاف ما هو	مفعول	في الاضحى فاذا قا
بان الصبح لمن اراد اجرا وتقر	بابكر	اليها وهي ركعتان الاولى يكبر	بها	سبع تكبيرات ت
وفي الثانية يكبر خمسا	و	يرفع اليد ويصلي بقاف واقتربت	و	يتبعها بخطبتين كالجمعة بحرك حرك
الخواطر فيها با	لد	عاء الى التوبة وبإخراج الفطرة ان كان الحما	ضر	عيدها واما وأما
بالاضحية في عيدها وندب	أ	ن يفتح الاولى بتع تكبيرات وند	ب	في الثانية سبع وكذا ا
ندب التكبير ليلي العيدين ومتو	خيه	في وقته يكبر في المنازل والاسواق وعند	الز	حمام والحركات
الى الاحرام بصلاة العيد في القول	الحسن	الصحيح والحاج لا يكبر ليلة الاضحى ل	يد	يم التلبية فهي فهي

بافتح قول يفهم

٤٦

والكسر جرح مؤلم

من سبيله الى ظهر النحر	وحا	ج وغيره يكبر من ظهر النحر الى الصبح الكا	ين	آخر التشريق ماصلى	ا
في قضاء كانت أو أداء لاحا	صر	لذلك بل النفل وغيره سواء ويقضى صلاته و	المر	كله وقت للقضاء قابل	ل
اطاله الله في مـ	ز	مة طاعته (باب الكسوف) والافضل ان	ان	تصلى جماعة وهي في الظاهر	ر
ث ثنائية يحرم بها ركعتين	بيد	انه يأتى في كل ركعة بقيامتين وركوعين و	اذا	قرأ الفاتحة فلا بأس	س
ان ان يقرأ في القيام الاول بعد ذلك	بعد ذلك	قدر البقرة بل يستحب وفي الثاني قد	قد	رآل عمران والثالث النساء وهو و	و
ي يكون أول الثانية ثم	ثم	في الرابع قدر المائة والركوع كما قد	مت	أربعة يسبح في الاول منها ا	ا
ال قدر مائة ا	ا	ية وقدر ثمانين في الثاني وسبعون وخمسون قدر	المفعول	في الثالث والرابع واصل	ل
من سنة الحسوف ا	ن	يجهر بها بخلاف الكسوف ثم يخطب خطبة و	اخر	ي بعدها ويخوفهم ويصلح	ح
اكثار الدعاء والتصدق من الملك	الملك	بشيء فان لم يصل حتى تجلى الكسوف فا	ت	وان غرب احداهما فحيث	ذ
ن تقول فانت صلاة الكسوف ا	ا	ما صلاة الحسوف فتبقى الى الشروق و	الفا	ت منه لا يقضى ولو و	و
ث ثارت اوقات صلوات معافا	لظفر	بالصواب يقدم اخوفهن فوتا فان استووا فجا	عل	الجنائز قبل الكسوف هو و	و
م مصيب وان اجتمع الوتر والكسوف	قدم	الكسوف (باب صلاة الاستسقاء) وا	وا	ذا انقطع ماء المطر أو ماء ا	ا
ا الاودية والانهار	من	الناس أمروا بالتوبة والخروج للصلاة وا	نما	تكمل الفضيلة بالتوجه	لوجه
ل لهم الى المصلى بعد	سرد	صوم ثلاثة أيام ويخرجون في الرابع كما	قل	صائمين بنخشع وشكرو و	و
وا والشيوخ والصبيان ولا ير	د	أهل اللمة ويتميزون فاذا تميزوا فلا	ضر	ويخرجون البهائم فاذا ا	ا
فر فرغوا من الاجتماع وكانت	وكانت	الصلاة صلوا ركعتين كالعيد ونـ	ب	خطبتان كالعيد الا لا	لا
م ما كان من التكبير فيد له	له	استغفارا ويرفع يديه بالدعاء المأثور ولم نقل	ولم نقل	به لشهرته ويستحب الاشباع	شباع
ف في الدعاء بسط الرحمة في اقطا	ا	والارض ويستقبل في الخطبة ويحول رداه والحال	ضر	ون يحولون ثم يركعوا وا	وا
ا أريدتهم لا يتحدثون لما نزع	عا	الا مع ثيابهم فان سقوا قبل الصلاة تقر	بوا	بها شكرا ويقف للمجرى	لمجرى
ع عين الماء وأول المطر و	و	يقتل فيه (باب صلاة الجنائز) وا	لا	ولى لكل أن يستعدوا وا	وا
ل للموت ويردون مظا	لا	ويجددون توبة وذلك للمريض أهم فـ	ن	حضرت الوفاة والمستحب ان يحول	ل
ت تلقاء القبلة و	ا قبل	عليه بعضهم ولقنه الشهادة وليكن	الفعل	من الملقن برفق فـ	ن
ن نزع روحه ومهدا وعلموا	وعلموا	موته غمض عيناه وشد لحياه ولين و	اذا	فعل هذا واكتفى	فا

من	سجاء وفعل مايرى به	من ديونه وشرع في تجهيزه ويد	قدم في غسله وحيتل	ذ
ت	ترتب الولاية فاذا	قدم الاب ثم ابوه ثم الابن ثم ابنه	ترتيب الولاية كالنكاح ولا يخفى	قا
هـ	هذا ثم الرجال الاجانب وكا	نت الزوجة بعدهم ثم النساء المحارم	اذا كانت امرأة جملة	ل
ا	الفل للنساء الاقارب وتر	ا كالرجال ثم النساء الاجانب و	تاخر الزوج بعدهن وتاخر	ر
ج	جنس المحارم بعد	وعند عدم المذكورين يعم الميت ثم يستر الميت و	ثني طرفه ويده عن النظر والمس	س
ز	زوجا كان ام لا وغسله و سر	ح شعره بماء مسر شقه الايمن ثم الايسر	وجمع بينهما بغسلة ومسح	ح
ا	احشائه وعصرها هكذا	ثلاث مرات يفعل في كل غسلة كما في	الابتداء فان لم يطهر	ر
س	استدعى بالماء واذا	م غسله حتى يطهر ويكون وترا ويجعل في	كل غسلة كافورا وذلك	ك
عمل	عمل مستحب اعنى التكرار	ونحوه والواجب منه مايقع عليه	اسم الفل وهو يحصل بغسله	هـ
م	مرة ولا يجب استئناف العمل	بمخرج نجاسة بل يجب غسلها ولا يقرب	الميت طيبا اذا مات محرما	ما
قط	قط واذا انهر الميت حتى	شق غسله مهم (باب الكفن) يجب الا	بتدأ بتكفينه وتجهيزه من ماله قبل	قبل
و	وصية ودين وان كانت امرأة	زوجها والفقير تجهزه اذا	من تلزمه نفقته وان كان رجلا	ا
ف	فالافضل ثلاثة اثواب فمن ابا	الا خمسة جاز والثلاثة لفائف وان زاد	فقميص وعمامة والافضل	ل
ا	ان تكفن المرأة في خمسة بكر	ا كانت أو ثيبا ازار وخمار أو قميص ولفافتين	ولم يخاروا الا البياض وطيب	ت
ل	لان الخنوط والكافور وقا	ية تقوى البدن فيدره فيها و	حنوطا في فطنة وبضعها	ا
ع	على المتائف والمواضع التي	مواضع سجوده والقرض ثوب واحد	(باب ذكر صلاة الجنائز) ليس	س
ر	رجل اولى بالصلاة عليه من ابيه	ثم جده ثم ابنه على ترتيب العصبات فان	دل رجل رجلا في	ي
و	وجوه القرب و	تنازعا فالاسن اولى ويقدم الى الامام الكا	فضلا هذا في مجلس	س
من	ضم جنازرا وقلموا	فعة ثم نوى وكبر وقرأ فاتحة ثم كبر ويصل	بعدها على النبي وآله ثم يكبر ويدعو	و
و	والمأثور اولى فان اخل	به لم يضرب ثم يكبر ويدعو ثم يسلم تسليمه والا	د الى الثانية سنة امما	ا
و	الذي هو فيها لا	م فالتية والتكبيرات الاربع والصلاة على	النبي وادنى الدعاء للبيت والسلام ويصلح	لح
ل	لما كل موضع من	أو مسجد وغيرها والمسبوق الذي لم ينكا	له ادراك التكبيرات بحلو	فو
ضر	ضرورة حلو امامه ثم	اذا سلم اتي بما بقى متواليا ومن فاتت	وهو ممن يلزمه فرضها ابيح	ج

ثبت بارض حرّة

٤٨

معروفة بالحجرة

ب	بان يصلى عليه ابدا	في	قبره واذا وجد بعض الميت	رفع	وجهاز ولم يحز تركه	ر
و	وصلى عليه ودفن و سنة		رسول الله الصلاة على الغائب	وخبره	مع النجاشي مشهور وحكم م	
ال	المقط الذي لم يتحرك له مائة و ثما		نية عشريوما يغسل ويكفن بلا صلاة وان لم يبلغها	مثله	كفن ودفن والشهيد اذا ا	
ق	قضى في الحرب وما افرق الفريقان	نوار	ادوا غسله والصلاة عليه لم يحز	اذا	بقي حتى انقضت لم يبق ق	
ط	طريق الاغسله وان اختلط	بعين	موتى المسلمين كفارا ولم يتميزوا	كان	المصلى ينوى بالقلب ب	
ف	فرض الصلاة على من	حط	قبله ان كان مسلما (باب الدفن)	ا	ذا حملت الجنابة فالافضل ل	
ا	المشي امامها والدفن فرض	على	الكفاية والرجال اولى به والتقديم على ترتيب ا	سما	ثمهم في الغسل كما ا	
س	سبق والتعميق سنة لانه ا	حصن	ويلحد ويسل من قبل رأسه	و	يضجع على يمينه مستقبلا ويجعل ل	
ق	قال ابن تحت راسه فلا	تمز	ر هناك بل يباشر بحده الارض ويدفنون و	احدا	واحدا ولا يردف ردف	
ا	اثنان الا لضرورة ويقدم في		اللحد أفضلهما واذا دفن بلا غسل فالعلماء	تقول	ينشئ مالم يتغير والتوجيه والتوجيه	
ط	طريق القبلة واجب والمختار	ر	انه ان لم يستقبل به نش ونصب القبر و	زيد	ارتفاع عن الارض بشبر ولا يباح ح	
م	مظلة ولا بناء وترا	بيع	ولا يخصص كله مكروه وزيارة القبور تستحب من	سائر	الرجال ويستحب لغير الذكور ر	
ت	تركها ويسلم عليهم و الاو		لى أن يأتي بالمأثور وتستحب التعزية و	ترفع	بعد ثلاث والجلوس لذلك ك	
ح	حتى يقصده السرجا ل		يكراه والتعزية هي الحمل على الصبر و ا	زيد	فيها الدعاء للميت وله ه	
ر	رعاية للميت وخبر الهدا و		يعزى المسلم بقرية الكافر والكافر بالمسلم و	ا	لدعاء للمسلم وجوزوا ما ما	
ك	كان من البكاء بلزع استولى		عليه لكن يحزم النذب واللطم	بالا	يدى وغيرها وسواء قبل قبل	
ي	يموت الميت أو بعده و عليه		ان يحتسب ويستحب لجيران اهل الميت في ا	بتداء	حزنهم أن يصنعوا ا	
ن	نوع طعام لهم يكفيهم في		يومهم وليتهم (باب الزكاة)	وسائرا	ركان الاسلام من قال ل	
م	منكرا وجوبها كفرا جما		عا ولا تجب الا على مسلم حر لا العبد	لانه	لا يستقل بملك ولا الكافر ر	
ال	الا المرتد فيجب أن يؤدى		زكاته اذا ابقنا ملكه وفيه خلاف و	خبره	واحدا كما تروى وى	
ف	في بابه وفي المنسوب و الا		جرة قبل استبقائها قولان	و	تجب في المواشى والنبات وفي في	
ا	الناض وعروض التجارة و ولى		الصبي والمجنون يخرجها من مالهما و	حر	م منعها وتجب ايضا ا	
س	صدقة المعدن والركاز ثم		العين فيملك الفقراء الفرض المعسر	وف	من النصاب فمن كمل ل	

له نصاب ولم يخرج ثم دخل	الحول الثاني ولم يزد لم يارمه شيء (باب صدقة	لواشي) لا تجب الا في النعم م
السائمة التي لا تصنع صنعا	اذا تم الحول عليها ولا حول للسخال الا ا	ي في حول الامهات وقبلوا
صورة الوجوب في ذ	لك يلوغ النصاب فلا تجب في الخمس وهي	اول نصاب الابـل ل
غير شاة وفي عشر شاتان و الحجة	السنة وفي خمس عشرة ثلاث وفي عشرين من	الايـل اربع شاة فاذا ا
رضى بأن يخرج بعيراً من	ذلك قبل وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي	ست وثلاثين بنت لبون واشباع شباع
القول فيه ان بنت السنة	بنت مخاض وبنت السنين بنت لبون وعلى	ست وأربعين حققة هـ
وهي ما لها ثلاث سنين و المذكورة	سميت حققة لاستحقاقها الضراب فاذا بلغت الى	احدى وستين فجذعة وهي و
تكون سنها أربع سنين وفي	ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حققتان وعن	مائة واحدى وعشرين يصح ح
ثلاث بنات لبون ثم يغير سنه	في كل عشر فيجب في كل اربعين بنت لبون و	في كل خمسين يحضر ر
حققة والوقص عفو وان ا تسع	النصاب واتفق فيه فرضان كالمائتين الكا	ئن فيها أربع حقاق ومك ك
رؤوس خمس من بنات اللبون وأر	دت اخراج احدهما تعين الا غبط ويصر ف	في ثلاثين بقـرة هـ
كاملة نبيع وفي أر بعين	مئة للبيع سنة وللمئة ستان والبا	في يكون فيه آخذ ا
نبيعا في كل ثلاثين و اخذ	امنة في كل اربعين لا يتغير ثم الغنم وتا	في أقسام نصبه أربعة اول ل
عدد اربعين وفيها شاة و يعد	هـ قسم وهو مائة واحدى وعشرون في شاتان و القسم	الثالث مائتان وواحد د
هذا فيه ثلاث فان جاوز ذلك	ففي كل مائة شاة ولا يؤخذ مراض ومنذ	اكبر ولا معيب دخيل في خيل في
سليمة فان حصل ال تعكر	في الواجب بأن كانت كلها معية أو ذكور اقبل و	ان كانت كلها صغارا ا
اخذت صغيرة واذا اشتركا في	نصاب أو لم يشتركا الا أنهمـا منذ	دخول الحول ان المال ل
كله مشترك في المراح و ا	لمرح والمشرّب والفحل والراعى والمحب فاللا	زم لما حكم ملك مطلق مطلق
نكمل نصاب أحدهما بالآخر و لمحرّم	لو كان مبتدأ ملكهما ثم خلطاه في صفر فاحكما م	الخلطة لا يحدث ث
ثبوتها الا في العام الثاني وفي	ما بعده ويتراجعان فيما يأخذه الساعى ورب	المال لا يلزمه تسليمـا م
من خيار ماله فان سمح و اخر	ج كريمة قبلت (باب زكاة النبات) هذه	الزروع ما دخر منها وحصل ل
الاقتيات به وجبت الزكا هـ	فيه اذا كان مما ينبت الأديـون و كلها	سواء في الحـكم م
كالخطة والشعير ونحوهما و قد	ألقوا بذلك القطنية وأما الثمار فيستحب أن تجر	ي في هذا الحكم ويخرج ج

مس	مسلم حر فضل عن قوت الكل	ممن تلزمه نفقته قدرها أو بعضه عن نجب نفقته	ور	أس المال التصوص	من
ت	نقضى أنه يساع	القطرة ولا يلزمه اخراجها الا عن مسلم ونحكم	بالاضافة	للوجوب قبل	ل
ف	في الفطرة على المؤ	عنه ثم يتحمل المؤدى ثم ان	نقول	الصحيح انه ل	و
ع	عجز ولم يقدر	على البعض بدأ بنفسه ثم بزوجه ثم	ابن	صغير ثم أب وقالوا	ا
ل	لا يلزم زوجة معسر والكل نا	لها أن تخرج عن نفسها وأما فطرة الناشئة	فلا	نحب على الزوج مع	ع
ن	نشوزها ثم وقت الوجوب وهو	حال غروب الشمس ليلة العيد والافضل ا	ن	يأمر باخراجها ويعمل	ل
س	سابقاً للصلاة ويجوز	سائر رمضان وان اخرها عن يوم الفطر ثم	ودار	لك الأمر بالقضاء والواجب صاع ثم	م
ت	تقديره بالسوزن أ	وأحوط فهو ستمائة وخمسة وثمانون قفلة و	زيد	خمسة ابياع قفلة وكان	ان
هـ	هذا من قوت البلد فان	زوتعذر فعدلوا الى غيره من الاقوات التي	جر	ي فيها وجوب الزكاة أجزأ	ا
ا	اخراجها ويجزىء الاقط والبن	ضبطاً بانه يأتي صاع اقط فلو نص	رت	زكاته من قوت فعد	ل
ج	جودا الى أعلى منه جاز وفي	مادونه لا يجوز وليكن جنا واحدا	فلانا	خذ صاعاً من جنين وان	ن
ز	زاد أحدهما بمحا	على الواجب (باب قسم الصدقات) من منعها ثم	وريدا	دبا في قول منغلظ	ظ
ا	اخذها ونصف ماله فمن	ديناراً يؤخذ خمسة وعشرون ونصف وثمانون زكاة واد	بالا	كن الاصح لا يلزم	م
ثم	ثم ان ادعى عدم	جوبها عليه وذكر لذلك سبباً وا	ضافة	الى ما يخالف الظاهر لزم	م
ا	اخلافه في وجهه وان تأ	نفسه بالسلف وأخرجها دعاه بالبركة	و	ان مات قدمت على الدين مطلقاً	طلق
ل	لتعلقها بالعين والإ	م اذا أتلها من غير مسألة ضمنها و	الحر	ج عليه ان لم يفرم ولو	و
مر	هزه الفقراء للسعا	في الاقتراض فهو من ضمانهم او المالك فالمر	وف	انها من ضمانه او هم	م
ج	جميعاً سألوا منه	ها فهي من ضمان الفقراء ولا تجزئه الصدقة	الى	عجلها الا اذا انفق	ق
و	وجود استحقاق الفقير حال	خول في الخول فان مات قبل الخول أو	تنصب	واستغنى عنها بشيء	ي
هو	هو من غيرها فالعلماء فيها أ	ه يقولون لا تجزئه وله أن يسترجع منهم	الا	اذا لم يبين عند	د
م	ماسلم انها زكا	معجلة وصرفها الى الإمام أفضل اذا انتشر	سما	عا عنه فعل المعروف	ف
ف	فان كان جائراً فالافضل	ذلك أن يفرق بنفسه ويحرم نقلها	و	العبرة ببلد المال ولا	ا
ع	عذر له من النية و	خير للنية عن وقت الدفع لا يجزىء وان اردت ان	ترفع	وكيلاً ونوت ولم	لم

جند فالأديم حَلَم

٥٢

وما بقي لي حَلَم

ي	بنو هو جاز وأهلها ثمانية لانا	س	لهم العامل ولا يجزىء الا الحر الفقيه	ال	ومن ويكون ممن تحمل صدقة المتصدق	ق
ل	له واحدا كان أو عشر	ع	ة على قدر الحاجة وله اجرة عمله واختلفت الا	خ	خيار في الفقير ومذهبا في ي	ي
ن	نعتة انه من ليس له من	ن	المال والكسب ما يقع موقعا من كفايته فالحكم	ان	يعطى كفايته والمكبن عند	د
س	سائر اصحابنا من لم يقعه العجر في القعد	س	لمرة بل يجد بعض كفايته	وان	ادعى عيالا فقد يكون يكون	ي
ت	تقول والبيئة ممكنة فنلزمه و	و	نو ادعى انه غير كسب	وكان	توبا قبل منه مجرد مجرد	م
ه	هذه الدعوى بلا يمين فيها	ف	ثم المؤلفه وهم كل مسلم ضعيف النية اذا ا	وليت	اليه خيرا حسن إسلامه أو	او
ا	أصيل في الشرف يرجى اسلام اخوته	ا	ونظراته باعطائه وقوم اذا اعطوا قاتلوا	ولعل	في الاصحاب من هو مردف مردف	م
ج	جزاهم بأهل المصالح وفي	و	الصحيح أنهم يعطون من الزكاة	ولكن	قال الشافعي هذا	ا
ا	الصنف جمع بين سنة	س	الغزاة والمؤلفة فيعطى بهما وبعضهم	يقول	المراد أن القسوم	وم
س	ساووا الطائفتين فيتخير في احدى	ا	العطين اما مع الغزاة او المؤلفه	ان	شاء ثم المكاتبون وليس	س
ت	تقبل الدعوى من و	و	احد للكتابة الا بيينة أو اقرار سيده ولا يعطى	زيدا	على ما يؤدي فلو أمسى	سا
ع	عليه مائة ووجد خمسين	خ	زدناه مثلها فقط ثم الغارمون وهذا المعنى	قائم	في كل من عليه دين ثم ثم	ثم
م	من غرم مالا أصلح به أو ادم	ا	بين الناس أعطى مع الغنى لان المصلحة التي	نصب	لها لغيره والغرم المجرد المجرد	م
ل	لمصلحة نفسه لا يزداد فيه	ل	ما عجز عنه وفي سبيل الله الغزاة وأ	زيد	هم وصفا بأنهم الذين لا لا	لا
م	مرتب لهم من الديوان فيعطى ا	ا	لغنى وغيره وابن السبيل المسافر فمن أراد	بان	يسافر لغير المعاصي	ي
ج	جاز أن يعطى مع الفقراء سد	س	اد حاجته ذهابا وايابا اذا ثبتت حاجته	ورفعت	بها البيينة ولا تحلل	ل
ز	زكاة لمخالف في الدين	د	ولا هاشمي ومطلبي (باب صد	قا	ت التطوع) الصدقة لا تجوز	ز
و	وهو محتاج اليها مثل ابن	ب	وغيره ممن تجب نفقته وان تصدق من لم	يما	رس الصبر على الازمة	مه
ا	ثم اثم إذا أتى على ماله و	ع	بالصدقة وقضاء الدين مقدم على الصدقة	لانه	لازم فان فضل من	من
ا	الكفاية شيء فالوجه الحسن	ن	ان يتصدق به (باب الصيام) قد ثبت في	الخبر	كون صوم رمضان ركنا	ا
ل	لازما من اركان الاسلام و	و	ؤية الهلال أو استكمال شعبان ثلاثين شرط	لان	يحصل الوجوب ويقبل فيه عدل	ل
را	راه فان قامت عند القا	ض	بينة في يوم الشك أمكوا وقضوا	ومثله	في الامساك مفطر راح	ج
م	مسافرا إلى بلد بعيد عنه	ع	في سفينة فوجد أهله صياما ويتحرى الاسير	لعل	يضادفه الشهر أو شهر	ر

مذ غبت يا معذني

٥٣

وما هنائي حلم

عرفه وعاشوراء كذلك	وإذا	منه مستحبة والأيام البيض وستة من شوال ومن	اصبح	متطوعا بصوم أو بركعات	كانت
وقطع ذلك جاز ولو قضى فريضة		الصوم أو الصلاة حرم القطع عليه	و	قل يجوز ذلك وهذا	١
ضعيف ومن دخل في تطوع الحج		والعمرة لزمه اتمامهما والصوم في يوم فطرو	اضحى	وأيام تشریق لا يحل في	٢
ثم ان صامها لم يصح	و	يكره صوم الجمعة (باب الاعتكاف) هو من المنع وبات		ويستحب كل وقت الا	١
انه في العشر الاو	خر	من رمضان أفضل لطلب ليلة القدر وما زال		الشافعي يرى انها	١
ليلة الحادى والعشرين لا يخرج	ج	منها ومن ليلة الثالث والعشرين وشرطه التبة وما		كان منه بصوم فهو أفضل	ل
سواء كان في تطوع أو	في	نذر ومن نذر اعتكاف مدة متتابعة لزمه أن يثا	بر	عليها فـان أوجبت	ت
رواحه عن المعتكف	شوا	غل كالمرض والاكل والشرب والسروا	ح	الى البراز وخسرج وهو	و
يجب عليه الخروج لغيره لا يمكن زوا	ل	الاعتكاف عنه أوعدة او اداء شهادة تعينت	وما	اشبه ذلك فلا حرج	ج
عليه ولا بطلان وان خرج	في	أمر له منه بد كالزيارة وصلاة الجمعة	انفك	حكم التتابع وبطل فيه	به
ولو خرج من المسجد الى البر		أو جامع امرأته عامدا بطل اعتكافه	وما	كان في حد المسجد لا يضرو ذلك	ك
هو المتارة الخارجية والمرأ		قي على بابها ونحوها ولا تعتكف امرأة ولا	فتى	مملوك بغير قول	قول
مولى وزوج وللمكاتب أنير	كب	ذلك بلا اذن (باب الحج) هو فرض	و	الصحيح أن العمرة كذلك	ك
سبيلها الوجوب وهي	تساير	في كثير من الاحكام وسنذكرها	و	الانسان لم يات بمسا	١
توجه عليه أداؤه	في	فرضها لا يجوز له ان يحرم بغيره ولا	نقول	ان احرامه بغيره باطل	ل
في الحكم بل ينصرف	١	حرامه الى الفرض ولا يجبان الا على	من	هو مسلم بالغ حر متطيع	ع
عاقل ويجب فيه ركوب ا	لبحر	على الاظهر اذا لم يجد طريقا	و	اذا غلبت فيه السلامة والحج	ج
لازم للمرتد ويأتى الصبي	بما	يستطيعه وينوب الولي فيما عجز عنه ومن	كان	غير مميز فلوليه أن يحرم	م
نيابة عنه والصحيح ان ما	يحتاج اليه	من مؤنة الحج وكفارة ونفقة	زيد	اعلى نفقة الحضر بصرف	ف
من مال الولي	ثم	الاستطاعة نوعان احدهما من كان	قائما	بنفسه صحيحا واجدا	١
سائر ما يحتاج اليه من زوا	د	ونحوه ذهبا واياها بثمن المثل فـان	رفعت	قيمته عن ثمن المثل	ل
تعذر الوجوب ولا مد	خل	لوجوب عليه حتى يكون ما يصرفه	زيدا	عن دين ونفقة يلزم	م
فعلها فان كانت	مكة	منه على مسافة القصر فلا بد من راحلة	لأنه	يشق عليه المشى والقيم	م

بافتح جلد نقبا

٥٤

والكسر عفو الأدبا

ن	نشرط له الرحلة وان كان	في	طرف الحرم وكذا العاجز عن المشي وان يكون	اسم	الطرق آمنة من غـ	ر
م	متخفر والنوع الثاني شيخ	عسا	وكبر ومريض زمن لا يستطيع الركوب و	كان	له مال يستأجر به أو و	و
ف	فقير له ولد لو أمره ما	كره	فيجب عليه أيضا ويجوز النيابة في التطوع	و	يجوز كل يوم أن ينشئ	ي
ع	عمرة ومسن كان	محرم	بالحج في غير أشهره لم يصح حجه وقد	نصبت	له شهور شوال قالوا وا	وا
و	والقعدة وعشر الحجة ومن أحرم	مليبا	بحجة في غير وقتها انعقد عمرة والافضل	قا	لوا الافراد ثم التمتع ثم القران وقيل ل	ل
ل	لا بل التمتع أفضل ومن تمتع	وهو	آفاقي فاحرم بعمرة في شهر الحج ولم	بما	طل بل حج من عامه ولم يهرج ح	ح
ا	الى الميقات لزمه دم فلو	عا	د الى الميقات وأحرم به أو كان حاضرا لم يلزمه	لانه	لم يوجبه شيء غـ	ر
ت	ترك الميقات والقارن الطا	رى	على الحرم يلزمه دم دون حاضريه كالتمتع وا	خبر	وأن حاضريه من كان بمكة كـ	كـ
س	ساكنا وكذلك قـ	البد	والتي دون مسافة القصر من الحرم جعلوا	ها	كمكة فان لم يجد صام قبل قبل	قل
ت	تمام الحج ثلاثة واستكا	ن حتى	يرجع الى اهله ثم يصوم سبعة ايام	وكذلك	يفرق اذا فاتته الثلاثة هـ	هـ
م	هذه في القضاء وبين ما	انى	به من السبعة (باب المواقيت) ميقات	سائر	أهل مكة مكة وميقات ات	ات
ا	المدنى ذو الحليفة والثامى	با	لحجفة والمصرى مثله واليمى بلسلم ولنجدا وما والا	ها	قرن وللعراق ذات عرق ولو و	و
ج	جاء على غير ميقات يريد ا	لنسك	احرم بمحاذاة ابعدها ومن دون الميقات اوفى	الحرم	م ميقاته موضعه ومن خرج ج	ج
ز	زائرا للبيت فاسكا فجـ	و	زالميقات وأحرم دونه لزمه دم والمر	وف	انه يسقط عنه ان عاد الى ي	ي
ا	الميقات قبل النسك والاحرام منه	اتم	وقيل من دويرة اهله (باب الاحرام) ومن سنه	التي	تقدمه الفصل ثم يحرم وهو هو	هو
م	مكشوف مكشوف الرأس بعمرة أو	حجه	ويستحب ان يكون احرامه حـ	تنصب	به راحلته للارتحال ال	ال
ا	الى قصده بعد أن يتطيب	ثم	بعد ان يلبس إزاراً ورداء ابيضين و	الا	ولان يصلى ركعتين والاحرام بمقيد مقيد	مقيد
ع	عرف أولى وهو الاحسر	ا	م بمعين وان احرم مطلقا صرّفه الى ماشاء من ا	فعال	الحج والعمرة ولو نوى ا	ا
و	ومن احرامه حجاً وعمرة	جتمع	له ذلك وتنصب الطيبة للاحرام وان يكثر منها عند	المضا	يقة وتغاير الاحوال ل	ل
م	من صعود وهبوط وعند اختلاط	الناس	يرفع بها صوته ويستحب له بعده المسا	رعة	بالصلاة على النبي ثم م	م
م	طلب من الله ماشاء من دفع	خطب	وجلب خير ولا يلجى في الطواف ويحرم عليه	ان	لبس المخيط مالم يضطر ر	ر
و	ويحرم لبس الخف	و	ستر الرأس وتجب بذلك القدية للنساء ان يتنا	ولن	ذلك الا القفازين لليـ	د
ع	هذا حكم اللباس وا	علم	انه يحرم عليها سـ الوجه ثم الطيب	وا	ستمسـاله في بدن وفي ي	ي
م	ملبوس حرام على	الرجال والنساء	وكذا دهن شعر الرأس واللحية لاشعرا	ذن	وبدن والقدية فيه تلزم لزم	لزم

والضم في النوم هـ

حلم كثير الكذب

٥٥

وقد	وقطع الشعر وتنفسه من المنا	بت وتقليم الظفر حرام موجب للقديرة والجماع	و	مقدماته والترويح وقبوله هـ
و	ويطل ان عقده والناسك	يحرم عليه الصيد البري مادام محرما الا ما ذ	كي	لغيره ولم يغن الذابح ح
ف	فيه بشيء فان اصطاد في ودخل	عليه بيع لم يملكه ولزمه تخليته فان اتلفه أ	وما	ثاني يده لزمه الجزاء وان اضطر و
ال	الى اللبس أو الطيب أو ا	لخلق أو الى ذبح صيد بلجوع وعدم	قدر	ة على غيره جاز فان كان
ض	ضرى الصيد فقتله دفعا أو سار لبيت	أو غيره فافترش الجراد في طريقه فوطئه	فيه	جاز ولا كفارة ومن تأذى ا
ب	بنيات شعر في عينه وحمل	نفسه على تنفه جاز ولا كفارة و	ان	ليس وتطيب وهو ناس أو جاهل ل
م	منعه لم يلزمه كفارة بخلاف القر	ض للشعر والتقليم للظفر والقتل للصيد فانا	نقول	فيه وجوب الكفارة بمجرد رد
ط	طريان الفعل سواء كان عالما به	ام لا وللرأه ليس المغيط رستر الرأس لا الوجه فان	ارا	دت الترامدك بشوب متجاف ف
و	ولا يقع شيء منه على	بشرة الوجه (باب كفارة الاحرام) اعلم	ان	من يباشر دون الفرج بشهوة أو و
ي	يدهن راسه أو يقلم من يديه	أو رجله ثلاثة اظفار أو يخلق ثلاث شعرات أو	يطيب	او لبس فعليه دم ومع هذا ا
هـ	هو مخبر بين القدم وا	ن يطعم ثلاثة مساكين لكل مكين نصف صاع	و	يصوم ثلاثة أيام ومن جامع قبل ل
و	وجود التحلل الاول فا	ن نكحه يفسد ويلزمه اتمامه ومع	هذا	يجب القضاء من حيث احرم وروى
ال	الائمة ان القضاء يفترض	على الفور واذا قضى والمرأة معه	لن	يجوز ان يجتنب موضع الوطء من ومن
ك	كان جماعه قبل التحلل الما	تي به أولا فكفارتها بدنة ومما	يكون	بعد التحلل الاول فكفارتها عندنا ا
ش	شاة ولا يفسد الحج و في	الصيد المثل اذا قتل مثله من النعم و	كذلك	تجب القيمة فيما ليس له مثل ل
ف	فجزاء النعامة بدنسة و جو	با وفي الغزال عترو الارنب عناق والربوع جفرة	وما	كان من صغير أو كبير أو صحيح ح
ا	أو مكسور أو ذكر أو ا	ثني وجب مثل صفته وهو مخبر بين ان يخرج ما	اشبهه	أو قيمته طعاما أو يصوم بقدر ر
عد	عددا مده وفي الحمامة شاة و به	العلماء على العلة وهي العب والهدير وقالوا	الحرم	مة نعم كل ما شارك ك
ا	الحمامة فيها وسائر الطيور غا	ية ما فيها القيمة فان كسر بيض صيد فالمر	وف	فيه وجوب قيمته وسواء ا
م	مأكولا كان الصيد أو متنا	من مأكول وغيره ويحرم الصيد	الحا	للحرم وكل ما ذكرنا من واجبات ث
س	سابقة في المحرم فهي له	ويحرم قطع شجر الحرم وفي الكبيرة بقرة لا	زمة	وفي الصغيرة شاة ومتى ا
ع	عقر غصنا منها وقطعه	ر عليه ضمان ما تقص وحشيش الحرم ليس	للا	فان قطعه فان تناول ل
ك	متناول منه ضمن قيمته ويحرم با	لمدبنة الصيد ولا يضمن ومن قصر في الا	فعال	ولزمه دم فمحل الذبح ج

حرم الله ووجب صرفه الى	فقراء الحرم (باب صلاة الحج) اذا ا	لم	المحرم بمكة اغتسل حينئذ
كفّل الاحرام وحمد الله	ثم دخل من اعلاها وفي الخروج يخرج من اسفلها	و	اذا راى البيت ومثل ومثل
ثم بازائه اضطجع وكسا	عائقه الا يسر بطرق رده وطاق من الحجر	لا	سود واستلمه وقبله وحاذى ا
الحجر وجمع البيت	على يساره فاذا بلغ الركن اليماني فالاستلا	م	له سنة فيطوف سبعا يرمي ل
منها في الثلاثة الاولى ثم	يمشي في الاربعة وكلما حاذى الركنين كان	الامر	في التقبيل والاستلام م
نحو ما كان ويأق بالسد	والذكر المأثور في الطواف ولا ترمي المرأة	ولا	تضطجع واذا فارق ق
سرة أو طهارة أو طاف	اثرا على شاذروان الكعبة او على جدار الحجر أو	في	وسطه لم يجز ثم يصل بالمقام ام
ركعتين ثم يخرج	ثرا إلى الصفا من بابه ويسمى فيبدأ به وورد	النهى	عن البداية بالاروة ولا ا
حساب للمبتدى بها بالشوط ا	ق به أولا حتى يأتى الصفا فيبدأ به	و	الاول أن يرق عليه الرجل ل
وهو سنة مأثورة و	به ما يرتى قامة ثم ينزل ويمشي فاذا بلغ موضع الس	حر	ك دابته وسمى ثم يرنى رن
مشيه الى المروة وا	يسى الرجل وتشي المرأة ثم يستحب الذكر المر	وف	في السعى ويسمى بينهما ا
سبعا وفي سابع الحجة و	قت الظهر يخطب الامام بمكة وبأمر المسافرو	المجا	ور بالغدو الى منى ثم م
تقدم اليها في الثامن و	بها حتى صلى العصرين والعشائين والصبح و	زا	د في اللبث كما قالوا وا
فاذا رأى على ثبير مبا	دى ضوء الشمس سار الى الموقف وأقام بنمر	ة	واغتسل فاذا دخل ل
عليه الظهر خطب وخفف أ	ن الخطبتين وصلى الظهر والعصر ثم راح	نحو	الموقف وجعل الامام م
نزوله عند الصخرات وكذا غيره	واقفا من عرفة كفى	لم يذهب	أحد الى انه يتقيّد قبد
منها بمكان واستقبل القبلة واقام في	عرفة الى الغروب داعيا معاننا	با	لتهليل ويقول اذا ا
فرغ من التهليل لله الملك	وله الحمد وهو على كل شىء قدير ومن كان نا	سكا	وحصل بعرفة بعد الزوال ل
عاقلا وقبل فجر النحر فانه	أدرك الحج والا فقد فاته ومن دفع دو	ن	الغروب استحب له اراقة دم م
ويبيت بالمزدلفة ويأخذ للجما	الحصا منها ويجوز من غيرها ويصل	البا	ت بها الصبح مغسلا ثم يغدو و
لقرح فيقفه ويذكر الله فقد	أسماؤه ويدعو الى الاسفار ثم يدفع	فاذا	بلغ وادى محسر فلا بأس من
ان يسرع رمية حجر	لاسراع هذا سنة ثم يرمى جمرة العقبة و	كان	يكبر مع كل حصاة وليس من
تلبية بعد ذلك ورمى الجما	الحجر شرط فلا يجزىء غيره ثم يخلق أو يقصر ولا أقل	في ا	الحلق من ثلاث شعرات ولا يلزمه يلزمه

ما فوقها ثم يفيض الناس	عاماً إلى	مكة لطواف الزيارة يوم النحر ويجوز أن يؤ	خر	وأول وقته بعد نصف ليلة النحر	حر
سواء رمى أم لا قد	ان كان	قد سمي بعد طواف القدوم كفاه ذلك	الفعل	وما يتبين من ثلاثة يحصل لك	ك
تحلل أول وهي الرمي و	ا	لخلق والطواف ويحصل اثنان بالثالث فلا يبقى	حر	أما بعد التحلل الأول الاخصتان	تان
فعل النكاح وعقده فلا	مخلاف	التحریم فيهما ثابت إلى التحلل الثاني ثم ينصر	ف	إلى منى للرمي والمبيت وهو ثلاث	ثلاث
نأمره أن يرمى فيها الجمرات و		من ثلاث سبعا سبعا ووقته بعد الزوال ليس لنا	عله	فعلة قبله ويجوز رميها	ها
سائر اليوم ويخرج وقته لد		ي الغروب وأما النفر في اليوم الثاني	فجز	م العلماء بجوازه لرائح	ح
تجعله بعد رمي نهـار	هـ	وقبل الغروب والا لم يجز وترتيب الرمي يلز	مه	قيداً بالاولى وهي تعرف	رف
هنالك ثم الوسطى و	الا	خيرة جمرة العقبة ومن ترك الرمي ولو	باسقاط	ثلاث حصيات لزمه دم ويصرف	ف
ان ترك حصاة مدأ وأ	شرف	الاماكن البيت فيتحب أن يكون	آخر	عهدك النظر اليه اذا	ا
جزمت الخروج وذلك سنة		بعد طواف الوداع وطواف الوداع اذا	هـ	واجب ويجبر بالدم ان اهل	لي
أما الحائض فلا يجب	ا	لوداع عليها فاذا طفت فلا تؤخر الخروج ولا	نقول	بمنه مطلقاً بل لو تحركت	حركت
أو وقفت في ربيع		مكة لطلب زاد ونحوه من اسباب السفر	لم	يفروان كان لغيره أعدت فما	ا
سوى أسبابه فلا تقفن وتسمين		في تحصيله (باب العمرة) اذا ارادها لم	يكف	أن يحرم من الحرم بل من	ن
تلقاء الحل وأفضله الجمرات و		الا فيحرم من الميقات ثم يطوف ويسمى ويحلق	ولم يبق	عليه شيء والمكي اذا	ا
عملها في مكة قد	ست	ولم يخرج لزمه دم (فصل) اركان الحج ستة	و	هي الوقوف والاحرام قبل	ل
مع الطواف والسمي والخلق أ	ما	السادس فالترتيب والواجبات من الميقات والرمي و	كذلك	يجب في الاظهر	ر
طواف الوداع وفي امسا	ته	بالزلفة الى نصف الليل والمبيت ليل منى قولان	جزم	الاكثر ان يوجبه وليسوا	سوا
يعدون ما بعد هذا	في	المناسك الاسنة والركن والواجب اذا لم	يفعلا	حصل الاثم لكن يحصل	لي
الجبر في الواجب بالدم والا	جما	ع منعقد ان الركن لا بد من	ن	يفعل (باب الاحصار) كل حاش	اش
ضرراً لا يجب عليه ان يؤ	دى	الحج فان خاف بعد الاحرام فهو محصر	و	يتحلل بذبح شاة حيث احصر ويجب	ب
بدل الشاة ان عدت وهو	الا	طعام بقيمة الشاة فان فقد صام كما	يفعلون	عن كل مد يوماً	ا
ثم العبد اذا أحرم بلا اذن	ولى	لمولاه تحليله وللزوج تحليل امراته وحكموا	باسقاط	القضاء عن محصر متطوع	ع
اما القرض فيجب ان تقضيه	وتوفي	حقه ومن فاته الوقوف تحلل بالطواف و	ا	لسمي والخلق كما قالوا	وا

ل	لكن يلزمه القضاء فوراً	في	الاصح ودم ايض (باب الاضحية) حتى سنة و	لنو	ضح وقتها فتي لاح لاح
ح	خارجا قرص الشمس ومضى قد	ر	ركعتين وخطبتين دخل وقتها ويبقى الى ا	ن	تخرج ايام التشريق وتجب بالنذر و
ف	فان فسات وقتها و	مضا	قضى المنذورة دون التطوع فان قضاء كان	المفعول	غير اضحية وليكف ف
ي	يده عن ازالة شعر وظفرا	ن	أراد أن يضحى من أول العشر ثم	الذي	يجزى ان كان ضأناً ا
ف	قالجذع وان كان	من	الابل والبقر والمعز فالثلثى و	لم	يجزوا دونه وواحدة الابل ل
و	والبقر تجزى عن سبعة في	السنة	والشاة عن واحد ثم الافضل فبما	بذكر	ون البدنة ثم البقرة والذي اردت ت
هـ	هو اذا كانت البدنة	المذكورة	عن واحد ثم الضأن ثم المعز أما المعية	فا	ن كان عيبا ينقص لحمها ا
ق	فانها لا تجزى وليأكل	قد	ر ثلثها ويتصدق بثلث ويهدى ثلثا فقا	عله	يصيب النة وليس من
عل	عليه الا تصدق بجزء منها ولا بأ	س	بشرب فاضل لبن المنذورة ولا	يرفع	من لحمها شيء ي
ا	الى غير الفقراء و	الله	اعلم (باب الصيد والدبائح) لا يحل حيوان	ابدا	بغير ذكاة سوا من و
ن	تناول السمك والجراد لما	رو	ى في الخبر ويشترط كون الذابيح ممن	يقول	بالاسلام أو كتابيا نحس ل
م	مناكحته بكل محدديك بجرأ	حه	الا الظفر والسن والعظم ولسو	ضرب	الصيد بمثقل فمات لم يحل وقد د
س	من في ذبح المقعد و	و	ر عليه الاستقبال والتسمية والصلاة على	الر	سول وقطع الاوداج فالخيل خيل
ش	تذبح مضجعة وكذا البقر وسائر ا	نو	اع النعم الا الابل فانها تعقل ثم ينحرها الر	جل	قائمة والذى أوجبوا وا
فعل	فعله من ذلك قطع مجا	ر	ى الطعام والنفس وهو الحلقوم والمرى وما	يفهم	الى هذا مما تقس ل
ن	نعمه سنة وان ا	ضر	ى جراحة بصيد فقتله نظسرت	اول	الامر في الجراحة هل تكرر و
ن	في طلب الصيد سعيها را	يجه	وغادية حتى تعلت بحيث تؤمر بفعل وتنتهى عن	الفعل	فتترك الفعل ولو و
ا	أدركه جائعا لم يأكل	واقام	يمسكه فاذا ارسله من تحمل ذكاته فقتله	وكسر	ما يمتنع به كجناح وقوايم يم
ح	عددنا القتل ذكاة وثبت	الملك	له في المكسوران قتله بظفر أو ناب ا	ما	بالمثقل ففيه قولان ولو قتل ثل
ل	له صيد فرماه حل	الأ	كل منه ان جرحه السهم وان رماه فوق	قبل	أن يموت في موت عاجل عاجل
ا	اما مثل أن يقع على	شرف	فيتردى منه أو في نار لم يحل ولو شاركته جراحة	اخر	ى لمجوسى أو أكل الجراحة أو و
ن	تنسى التعلم أو استرسل	في	طلب الصيد بنفسه لم يحل أكل	ه فان	جرحه جرحا غير قاتل قاتل
ت	تفلت معه وغاب في	الخلا	هارباً فوجده ميتاً بعد ذلك	كان	أكله حراماً وأما

هـ	هذه الجوارح والمرامى كما	ا	إذا ارسلت على غير صيد أو قصدت في	الفعل	بارسها غرضا فصادفت صيدا	ا
ا	اعترض لم يحل وإن رمى صيدا	و	هو يظنه غرضا أو رمى صيدا فجاوزه	متعديا	إلى غيره فقتل	ن
ج	جاز أكله ولو نصب سكيناً	لما	ر من الصيد فوقع عليها فمات لم يحل (باب	ا	لأطعمة) لا يحل من الأهلية لحم	م
ز	زائد على لحم النعم فيما أ	علم	الا لحم الخيل ويحل في الوحشية لحم البقا	ن	والأرانب مطلقاً	ا
ث	ثم الربوع ويدخل في	الملك	والظبي والضبع وما تولد بين	اثنين	ماكولين فهو مأكول وفيما كان	ن
م	من السنن	المو	لددة في البراري خلاف وكذا في ابن	اوا	والصحيح التحريم ويحل كما سبق	ق
ن	نصب وقتل ولا	يد	خل منه الولد ويحل ابن عرس وكذا الولد عند ا	كثير	هم ويحل بقرة وحش وحماره وليس	س
ا	الحشرات مأكولة وا	بو	انجيل أكل ما يتقوى بنابه كالسباع	فا	ما الطيور فيؤكل منها لحم	م
ر	رأل ودجاج و	فا	خنة وحمائم وعصفور ونحوها وحرموا من الطيور	ر	ذوات المخلب وما يقع على	حلى
ع	عروض الجيف يأكلها ويكر	هـ	أكل الجلالة ويحل من حيوان البحر السمك بلا مدا	فع	وكذا غيره في الأصح وليس	س
ب	مباحا منه السرطان	والد	واب التي تعيش برا وبحرا ويحل طيره الا النمل و	الاول	لى بالحر الا انتهى	نما
ن	نزاهة عن مكاسب ذوى الدماء	هـ	كالجمجمة ونحوها وكل طاهر ولا يضر حلا	ل	سواء كان ذلك من ضرب	غريب
ي	يؤكل في المادة أم	اتدم على	أكله اختراعا ولا يحل نجس	وا	بيع للمضطر ما كان محرما	ا
حلى	عليه كالنيسة واذا	عد	م مسيغا من غص بطعام أساغه بالخمر ولو	نصب	لمرض أو عطش ورام	م
م	من أن نبيح له ا	ن	يتداوى بالخمر لم تفعل (باب النذر)	ماعداء	القربة لا يصح نذره اما	ا
ن	فيها فيصح سواء لمجازاة ا	واخذ	على نفسه أن يفعله ابتداء ويشترط ذكر	هـ	فلا يصح النذر بمجرد	سجده
ا	النيسة وحدها	ها	وصفته أن يقول لله على كذا ويكفيك أن	تقول	على كذا أو	او
ع	عمل كذا يلزمى ونذور اللجاج	هى	كقولك ان كلمت فلانا فله على ان	أعطى زيد	اكذا فهذه لم	م
ي	يوجبها بعينها بل خبر	وابين	الوفاء بها وبين كفارة يمين ولو حرم	شباو	كان مباحا فاللزام	لازم
ن	له اذا حلف كفارة يمين	وفي	فعل الواجب والمعصية لا يصح النذر واذا	الزم	نفسه الخروج	خروج
ن	نحو حرم الله في	سنة	معينة أو مطلقا لزمه قصده اما بجحج أو	عمر	ة ولو نذر قصده ماشيا	ا
فا	فالمشى يلزمه فان عين مشى	خمس	مراحل مثلا مشاها وان اطلق مشى من د	ر	يرة أهله ولو نذر الحج ماشيا أو	و
على	على مركوب لزمه	و	فاه نذره لكن من الميقات فان خالف الزمناه	ملا	شاءته ومسجد المدينة والا قصر يلزم	م

قَلْبِي بِأَمْثَالِ السَّهَامِ

خَدَّدَ فِي يَوْمِ سَهَامٍ

أ	الوفاء بنذر زيارتهما ولا	تسعين	لزيارة مسجد غيرهما معتقدا وجوبه بالنذر	و	لو نذر النحر بمكة ولم يذكر	ر
ب	تفرقة اللحم بهما	لزم	النحر والتفرقة وان نذر النحر والتفرقة في	ما	سوى مكة لزمه وان افرد	د
ج	نذر النحر عن	ا	لتفرقة لم يلزمه النحر ثم لينحر بمكة وما	اثبتك	من اطراف	ف
د	مفاوز الحرم	ا	والموات سواء ولو نذر الهدى للحرم وسكت عن	النعت	لزمه الجذع من الضأن أو	او
هـ	الثني من الابل والبقر و	المو	صوف من الهدى المنذور للحرم	يتبع	فيه حكم الوصف والمبيع بحكم	م
و	عليه بوجوب تقبله ثم	يد	فع الى فقراء الحرم (كتاب البيوع) و	منعوا	صحة البيع الا من عاقل	ل
ز	يكون غير محجور عليه وجعل	للمشترى	والقبول شرطاً فاذا ارد	ته	قلت بعثك أو ملكتك مخاطباً	ا
ح	للمشترى ويقبول	في	القبول اشترت او ابتعت ويثبت الخيار	في	المجلس فاذا تفرقا لزم	زم
ط	نعم لو اختاره لزم مع	حبس	المجلس لهما فان تبايعا وشرطتا	اعرا	العقد عن الخيار بطول	ل
ي	وأجازوا الخيار فيه اذا	حصن	بمدة ثلاثة أيام فما دونها الا فيمينا	به	يحرم الربوا وأول	ل
ك	زمن الخيار العقد وقيل لا	تعر	ى اليه المدة الا من التفرق	ونعر	ضوا للحكم بالملك في بدته والاعطى	ر
ل	انه ان اختص بالخيار وا	وا	حد فالملك له وان كان لهما فموقوف وطا	يفه	تختار انتقاله بالمعنى	د
م	وطائفة تختار بقاءه وان أ	قام	المبيع تحت يد البائع فهو من ضمانه	و	لو تلف وكان المثلف	ف
ن	هو البائع قبل القبض عاد	الملك	اليه وانفسخ العقد وان اتلفه	غيره	اما المشتري أو	او
س	سواء من	الا	جانب نظرت فان تلف بفعل اجنبي خير بن ان	يقو	م على المثلف أو بفسخ واذا	ا
ت	تلف بفعل المشتري استقر	شر	اؤه وقبض المنقول نقله وقبض غير المنقول	ل	كالعقار بالتخلف والخروج	لخروج
ث	هذا هو القبض المبرور	ف	(باب) لا يجوز البيع الا في عين طاهرة	قا	لوا واما نجس العين فلا	ا
ج	سبل الى جوازه فيه ولا	في	متنجس لا يمكن تطهيره ولا فيما لا يتنفع به ويحرم	م	بيع كل معلوم	وم
د	تعلق به حق آدمي مثل	ا	لموقوف والمرهون والمكاتب وأم الولد ولا يجوز	ز	بيع الجاني المؤسس	وس
هـ	من جنابه مال شاغل	الملك	رقبه على القبول الا ظهر الجحد	يد	فان أوجب مالا شاغلا	ا
و	للمتة جاز وكذا قصاص في	اشهرا	لقولين ولا يجوز بيع مالا يملكه	البائع	الامن طريق ولاية أو	و
ز	من طريق نيابة وا	بعد	قول قديم فجوز بيع الفضولي اذا قر	ر	وليس البيع للمعلوم	م
ح	جائزا والثابت ان	سنة	رسول الله صلى الله عليه وسلم ر	فعت	الصحة عن البيع اذا كان مجهولا	لا

ز	زمان أجل ثمنه أو فيه غرر	ثم	بيع المجهول قدرأ وصفة لا يجوز	ز	وكذا بيع ما لم يره لا يجوز	ز
و	ولا يجوز بثمن مجهول	ما	قلده أو صفته وان باع شاة الا	يد	ها أو الاحملها لم يجوز ويحرم	م
ا	أن يعلق العقد في الميما	ت	على شرط ولو باع عبده وعبد الغير	ا	بطلناه فيهما على قول	ك
و	والصحيح من مذهب الشافعي رحمه الله	و	انه يصح في عبده بقسطه وان جمع	بفعله	واحدة بين يبعين مثل	ل
و	رجل عقد البيع	في	سلته بعشرة نقداً أو عشرين نسيئة لم يجوز	و	لا يجوز بيع التفريق بين الآدميات	ت
و	وأولاده من بالبيع والأ	شهر	أنه إذا بلغ الولد سبع سنين	رفع	تحريمه وجاز بيع أحدهما	ا
ب	قبل الآخر ويبطل على المختا	ربيع	مسلم لكافر وشرط فيه مصلحة للعقد بنفع	البائع	أو المشتري لا باس	س
ب	فيه وذلك مثل الخيار و	الأ	جل والرهن والضمين وان شرط في العبد	لا	عناق صح العقد وليس	يس
ب	بجائز الامتناع من عتقه و	و	للبيع مطالبته بالعتق ولا شك	نه	إذا شرط شرطاً وهو	و
ين	بناي مقتضى العقد ولا بنا	ل	العاقدة فيه مصلحة لا يجوز وإذا	نعت	العقد بالطلاق فلا	ا
ي	يجوز للمتباع قبضه وأجمع	وأجمع	العلماء على انه إذا قبضه فالرد لازم	له	ويضمنه ان هلك قبل	ل
ا	ان يردده بقيمة هي أ	كبرا	لقيم من يوم القبض إلى التلف	و	كان مثله أجرة فلا خروج	ن
م	من المطالبة بالتسليمها و	ا	ن كانت جارية فوطئها وحملت فالولد	حرو	يلزمه المهر وقيمته يوم الولادة ثم	ثم
ف	في موتها من خروج الو	لدر	جوب قيمتها عليه (باب الربا) يخص بالصر	ف	والمأكول والمشروب ولا يخفى	ا
ا	ان التحريم في النقدين	له	علة واحدة وهو انها قيم الأشياء وفي	ا	لأكل والمشروب يحرم لأجل	ل
ع	علة واحدة وهي الطعم	على	الصحيح وفي هذا قول قديم يوجب	لعطف	على الطعم بالكيل أو الوزن مطلقا	و
ي	يسرى انه لاربا	ا	لا في مطعموم يكال أو يوزن وإذا بعنا الجنس	الوا	حد منهما بمثله لم يحل	ل
ن	لنا التفاضل والنساء و	خراج	الابدان عن مجلس الخيار قبل التقابض	و	ان كان بفرجه نظرت فان حرم	م
و	وجود الربا فيهما لعلة و	ا	حدة كالذهب والفضة جاز التفاضل وحرم النسا	وا	لغرق قبل التقابض وان تجرد	ج
ال	التمن والمثمن من العلة	لمو	جبة للتحريم كالذهب والشعير والفضة و	لغا	لو ذبح جاز الجميع وأي	ي
ن	نوعين أو أنواع	يد	خل الجميع منها تحت اسم خاص يجمعها فهي جنس	و	احد كالمقل والبرني يلزم	لزم
ن	نوعيهما اسم التمر	و	ان لم يجمعهما اسم خاص كالحنطة والشعير	ثم	اللحم والشحم والالية	ه
وال	والكبد فهما جنان	تقليد	العرف اللفظ والصحيح أن اللحوم	وا	لا لبان أجناس ولا يصح	ج

بافتح حرّ قويا

٦٢

والكسر سهم زميا

م	مماثلة فيما يكال في عاد	ه	الحجاز الا بالكيل ولا فيما يوزن الا بالوزن	و	ملا يكال ولا يوزن كسر	ر
را	رائج وسفرجل فلا يصح	الملك	فيه بيع بعضه يبعض على الاظهر	ولا	تعتبر المماثلة الا جانبا	قا
ق	قبل تغيره فلم يجز	و	ا بيع دقيق بدقيق ولا بحب ولا رطب برطب	و	لا يبايس الا العربا وكان	ن
ه	هذا رخصة لا شكوا	الامر	ولا يباع جنس بشيء من جنسه وغير جنسه	بل	لا يباع نوعا جنس وهما	وهما
ب	بقيمة مختلفة أو مضقة بنزع	و	احد منه مثال الاول أن يبيع مد عجوة	و	درهم بمدى عجوة ومما	ا
ي	يمثل به للتوعين أن يبيع	لا	لك دينار قاسانيا أو سابوريا بقاسانين	ا	وسابورين وبيع لحم بعيوان لا يحل	ل
ن	نعم كان أو غيره والله	ولي	التوفيق (باب بيع الأصول و	ما	يتبعها) دا باع ارضا وفيها شجر	ر
ا	أو بناء دخلا في	الملك	تبعا للأرض والحمل ان كان يؤبر كالنخل أ	و	نورا يتفتح كالورد وظهر فهو	و
ل	للبيع وان لم يظهر فيه شيء	جعل	للمشترى وأما مثل العنب والتين فماد	ام	حمله لم يؤبر فهو للمشترى	ي
ج	حمله فان برز منه شيء كان	الو	جه في ذلك الى البائع وتناثر نور الشمس	و	التفاح كالتأبير ولو	و
د	رام يبيع الأرض وهي	زار	عة فان كانت تجز مرة فهي للبائع	حتى	انه لا يلزمه قلمها	ا
في	في الحال وان كانت تجزمر	ة	بعد مرة كانت الأصول للمشترى	ولكن	الجزء الاول للبائع ولو	لو
ن	نسى البائع ثممرته	الى	ان حدثت ثمرة اخرى للمشترى واختلطت	هذه	بتلك فلا يظهر المنصوص	ص
ان	انه ان سمح أحدهما بحقه أجبر	القاضي	الآخر على قبوله وان تشاحا فسح وقالو	الا	يجوز بيع الثمار قبل	ل
ي	يبدو صلاحها الا اذا ألز	مو	ه القطع ويبدو الصلاح اذا احمر	حرف	الحبة او اصفر أو	و
سقط	سقط أول الخلاوة فيها فاذا وا	فق	ذلك بعض الجنس في البستان جاز بيعه و	بصير	كأنه قد بدا صلاح	ج
ا	الجميع ولا يجوز بيع الزرع	ا	لاخضر الا بشرط القطع فان كانت له ارض و	بها	زرع لرجل آخر	ر
ج	حل له شراؤه بلا شرط	لد	نحوه مع الاصل (باب الخيار	الثا	بث بالعيب) من دخل في ملكه	كه
د	دابة مصراة بعوض فالخيار كا	ين	فيها على الفور في أصبح الوجهين وفي الثا	في	يمتد الى ثلاث فلو	و
ه	همم بردها فليكن راد	الصا	ع تمر معها بدل اللبن وأما الاثنان والجارية فما	كا	ن لبرد مع واحدة	حدة
م	منهما شيئا بدل اللبن ولها	حب	لبن الخيار بين أخذ اللب	وا	خذ للبدل ولو أنه	ه
ا	اشترى جارية شعرها جعدا	و	أسود ثم بان انها سبطة الشعر	أ	بيضاؤه ثبت الخيار للمشترى	ي
ويثبت	لله اذا بان	سار	قة أو زانية أو آبهة أو نحوها أو تبر	ال	في الفراش ويثبت أيضا	ا

والضم نور و ضيا

٦٣

للشمس عند المغرب

ال	الخيار بالجراح والعض	في	الدابة ثم في كل ما ينقص العين أو القيمة نقصا	في	العرف يفوت به غرض كامل	ل
ا	إذا غلب في عامه		ذلك الجنس عنده سواء كان ذلك	الا	مر مقارنا للعقد أم	م
ح	خرج به العيب ذلك		بعد العقد وقبل القبض وممن	ع	ف العيب وأخر الودحني خرج	ج
و	وقته بلا عذر فليس له	الى	الرد سبيل ووقته على الفور فلو علم ليلا	ا	وفي الصلاة أو الأكل فآخر	و
ن	للصبح أو الفراغ من المأكول والمشر		وبلم يضر ثم يردده عليه أو يرفع إلى الحاكم فان غا	ب	فليرفع الأمر إلى	ي
ا	الحاكم واعلم أن الحق	ق	في الفوائد المنفصلة الحادثة ملك للمشتري فلا	نقول	انه اذا نسخ الملك	ك
ي	يردها بل تبقى له	وا	ن اشترى عبيدين فوجد باحدهما عيبا أ	عاد	ه وخذه وفي قول	ق
سقط	سقط عند الاكثرين الا	خذ	به لا يجوز وان حدث عند المشتري عيب أو	ز	داد فحقه من الرد يسقطه	ه
ه	هذا وله الارش وان كان	حصول	ل المعرفة بالعيب لا يقع الا بعيب كتدو	يد	البطيخة لا يعرف الا	ا
م	من تقويره لم يضرا	ن	كسر قدر الحاجة وان باع المبيع	و	شرط البراءة من	ن
ا	العيوب فظاهر الاقوال	حجه	انه يرا من كل عيب باطن في الحيوان جهه البائع دون	غيره	(باب) اذا	ا
م	ملك شيئا بموضع	ثم	أراد بيعه مراحمجة جاز اذا بين	ر	أس المال وقدر الربح واذا	ا
ج	عمل أو استأجر من عمل	في	المبيع اخبر به فيقول اشتريت بكذا ود	فعت	أجرة كذا أو عملت مع	ج
ا	التمن بكذا ولا يخبر بان	عا	مة ذلك تمن وان أخذ شيئا من لبنه و	ز	وائده الموجودة حال	ل
و	وقوع العقد وجب الا علا	م	به وان اشترى عبيدين صفقة جاز نفر	يد	هما في المراجعة بالقسط ثم	م
ل	لو قال أولا الثمن	احدى	عشرة ثم قال بل عشرة فالتقول	الا	ظهر أنه يصدق وفي قول ضعيف	ف
ا	ان المشتري بالخيار	و	ان قال اشتريت بمائة أو قيسه ثم ا	نه	أورد بعد ذلك شهودا	ا
ب	يشنون شراؤه بمائة و	سبع	لم تسمع دعواه ولا يتيسر و	فاعل	التجش آثم فاعلم	لم
ه	هذا وهو أن يكون الثمن	مائة	مثلا فيسوم مالكمها فيها بأكثر	و	غرضه أن يرى	ي
م	من يطلبه ذلك فيفترو	خالف	الأمر وأثم من يبيع على بيع	غيره	وهو أن يقول لا مريء	م
ا	اشتر شيئا بشرط	ا	الخيار النسخ البيع وأبيحك ارض خص منه و	لا	يدخل على سوم اخيه وهو	و
م	من يجيء الى مساوم ما	شر	ى السلعة بل قد انعم له فيزيد عليه فا	نه	يأثم وبيع الحاضر للبادي	ي
ج	عندنا حرام وهو أن يقدم	ا	لبدوى بسلعة محتاج اليها والناس	معطو	ه الثمن فيقول الحاضر هو	و

الى ويأمره بالوفو ف	ليبيع له قليلا قليلا والبلى لا يحرم الوقو	عليه ويحرم ان يتلقى	ا
الركبان ويغيرهم بكساد ما جا	وا به ويشترى منهم فلو قدموا	بان لهم الغبن تلو	لو
مقدمهم فانه يجوز ان	يفسخوا (باب) اذا اختلف المتبايعان في	الاجل وقربه أو بعده أو	لو
قدر الثمن وصفته نظرت فا	ن لم يكن لها بينة تحالفا فيحلف	على نفى اصل	صل
تلك الدعوى الى أ تا	بها صاحبه وعلى اثبات قوله وأ	الآخر فيحلف أيضا ا	ا
ضد يمين صاحبه مر ه	واحدة ثم لا يفسخ العقد حتى يفسخ و	اختلفاني عن المبيع فلا نقول ل	ل
بالتحالف وان اختلفا في ا	مر مفد للعقد كالشرط الفاسد وما أ	صدق من يدعى مطلق مطلق	مطلق
الصحة على الصحيح عند أهل العلم	فان قال البائع لا أسلمه الا بعد	فيه وقال المشتري ما أنا ا	ا
موفيك حتى أقبض المبيع فا	نه يغير البائع ثم يغير المشتري ويحجر عليه تو	(باب السلم) السلم لم	لم
بيع يثبت فيه خبسا ر	المجلس ولا يثبت فيه خيار الشرط	يشترط فيه أمور ر	ر
تقد المال في المجلس فان أر	العقد في الذمة وتفسقا قبل قبض ر	س المال لم يحز وقد د	د
ينقد البعض فيبطل فيما نقد بعد	المجلس بقسطه ولا يصح السلم الا فيما أ	ز بالوصف فلو أسلف ف	ف
على مثل الدنانير والدرهم	والحبوب والادقة والعطر وأصنافا	والحيوان واللحم حاز ويلزمه يلزمه	يلزمه
في السلم أن يأتي بجميع الا	وصاف التي تميز المقصود وما كان	من اجناس كنضوح ج	ج
عمل من اطياب وندو تر	باق لا يصح السلم فيه ولا فيما لا يضبط في	بالصنة كالجواهر ر	ر
ولا ماداخله النار مثل ا	لخبز والشواء يجوز في الجبن واخل التمر والزبيب	مختلط يضبط كخبز كنان كان	كان
تكون لحمته ابريسم أو كذا ك	عكسه ولا يجوز السلم الا في قدر معلوم	جميع الامور التي تضبط بها ا	ا
مقادير الاشياء اربعة الكيل وا	وزن والعد والذرع ويصح في الكيل وزنا	لموزون كيلا ولا يصلح ل ج	ج
سلم مؤجلا في موضع لا	يصلح للتسليم حتى يبين موضعه وما عر	مثله أو كان لو طلب يومئذ ذ	ذ
تعذر تحصيله فلا مرا	في بطلان السلم فيه وان أسلم فيما يصح	انقطع عند المحل فهو و	و
فيه الخيار بين الصبر الى	وجوده أو الفسخ وان أحضره على	وصف أو أجود وهو و	و
عين جنه لزمه القبول و ا	ن أحضره قبل المحل لزمه قبوله الا اذا	من قبضه ضرر وان قال ال	ال
له بعد قبضه منه للو	اجبات غلظت على لم يقبل فيما قبضه	منها مفسد ثم م	م

لو	نقبل منه قوله	لو	كان قبضها جزافا (باب القرض)	نقول	انه مندوب اليه بجرى	جرى
و	بجرى القرب ويجوز	و	في كل ما كان السلم فيه	جا	ثرا الا في شيء وهو	و
فا	سلف جارية للمقرض	فا	نه لا يجوز وملكه بالقبض على الصحيح وفي الثاني	في	بالنصرف فما كان له مثل	ثل
ذ	توجه على المقرض	ذ	اطول تسليم مثله وان كان متقوما جا	ز	رد مثله في الصورة والجنبة	ة
في	في الاصح ولا يحرم فيه	في	شرط الرهن والضمين ويحرم شرط جرم منفعة فلو	يد	فنه المقرض زائدا	ا
عليهم	على ما اقترض لم يحرم	عليهم	ذلك هذا اذا دفعه المقرض	نفسه	ولم بشرط ولو انحرف	حرف
وا	نحو غير بلد الاقراض	وا	تاه هناك وطالبه نظرة فان كان لا	يرفع	الا بثبوتة فلا	ا
د	سبل الى مطالبته بالالا	د	اويل يطالبه بقيمته في بلد الاقراض ويجوز	ز	مطالبته بمالا مؤنة في النقل	ل
وا	تلقه اذا تقله	وا	فنه اعلم (باب الرهن) من جاز ان يقرض و	يد	اين صح رهنه ولا يرد	رد
ا	هذا الرهن الاعلى الدين	ا	للازم كسمن المبيع أو يؤول الى ا	لا	لزام كالتسمن في الخيار ولا خلاف	ف
لطا	انه لا يصح	لطا	ليه الا بالاجاب والقبول ولا يعمد	نه	لازما الا بالقبض ولو	و
عه	جرى العقد ورضيا بايدا	عه	عند غيرهما جاز وان تشاحا كان الحاكم	فاعل	ذلك وامسا	ا
تو	زوائد المرهون التي لم	تو	جد حال العقد فهي خارجة عن الرهن	و	ما بطل بيعه بطول	ل
في	الرهن فيه ولا يصح	في	المبيع قبل القبض وان رهنه بشئ لم يجوز ولو	ير	من النخل وهو غير مؤبر	و
في	استأثر به الراهن	في	احد القولين وادخال الشرط الثاني فيه ير	فع	صحته ويطلق في القول القوي	وي
هذا	عقد المبيع المشروط في	هذا	الرهن الفاسد ولا ينقذ من الرهن	نفسه	شيء قبل قضاء الدين ولو	و
ا	ملكه الراهن غيره	ا	وتصرف فيه تصرفا ينقص قيمته لم يجوز	لا	باس استعماله فيما لا	ا
لعا	تحصل منه مضرة في ا	لعا	دة كالركوب والاستخدام ويؤجره الا	نه	يشترط في اجل	ل
م	هذه الاجارة ان لا تدو	م	الى بعد حلول الدين ولورهنه من المرتهن بدین آخر	نو	ثقة له لم يجوز ولو	و
الشر	اعتقه وهو موسر عتيق و	الشر	ع يلزمه قيمته وتعمل رهنا ويده عليها	كيد	ه على الرهن هذا خاص	ص
يف	لعتق الموسر وفي قول مز	يف	ينفذ عتيق المعسر ولو جنى اقتص منه	وكذلك	لو ائلف مال	ل
ا	رجل او جنى جنابة توجب	ا	لما بيع في الجنابة وان جنى عليه كان	ما	يؤخذ في ذلك	ك
بو	بطريق الارش رهنا وا	بو	ان يكون الرهن مضمونا فان اختلفا في	ا	لرد قالقول قول	قول

والكسر في الأصل الدعا

بافتح الله دعا

من ينكر ما	نما	اليه منه (باب التلبس) لا	شبهه	ان المؤجل ليست المطالبة به	هـ
جائزة حتى يحل فلا يمنع	صاحب	الدين المؤجل من السفر وان كان حالا	و	امكنه الوفاء لزمه الوفا	ا
ومن الامكان والتفريط منه من سفر	مكة	وغيرها وبأمره الحاكم بالوفاء في	اليد	اية فان لم يقبل	يل
وامتنع باع ماله	و	قضى دينه فان ادعى الاعسار وقد عرف له ما	ل	جس حتى يثبت بفراغ	غ
اليد من الملك ولا يقبل في	في	ذلك الاخير وان لم يعرف حلف ولم	بتبع	وظفر بالسلامة	سلامة
من الحبس وقد جرت السنة	السنة	بالحجر على المديون اذا كان	ما	له يعجز عما	ا
طوب به وسأل	ا	لغرماء من الحاكم ذلك فحينئذ تصرفه فيما	قبله	من المال لا ينفذ الى ان	ن
ينفك عنه الحجرا	لثا	بت فاذا اراد الحاكم بيع شيء	من	ماله استحب له الصبر	الصبر
الى أن يحضر ان كان له	نية	في الحضور أو وكيله ولا يباع شيء	الا	في سوقه وما خاف فساده قدم	م
عرضه للبيع و	امر	بقمته بينهم على قدر الديون ومن	عر	ف عين ماله وهو فارغ	غ
ولم يشغله باستحقاق خيرين	ان	يفسخ أو يضارب والخيار على الفور في	ا	لاصح وفي قول	ل
ضعيف يدوم ثلاثا ثم	ينى	على ذلك انه لو نقص بفعل مضمون اخذه وضار	ب	بالباقى ولو	و
وجده وبه زيادة تميز كالطلع	المؤ	بر يرجع فيه دون الزيادة اما غير المؤبر	و	الحمل فاكثر الاصحاب	ب
اجازوا رجوعه فيه وانه	يد	خل تبعا والمذهب انه لا	يجوز	للغرماء ان يخلفوا	وا
ليثبتوا للمفلس ديناً يؤد	يه	والله اعلم (باب الحجر) لا يصح	ابدا	تصرف صبي ومجنون في حال	ل
ضرورة ولا غيرها ويتصرف في	في	مالهما الاب ثم الجد ثم الوصى وقا	ل	بعضهم ان الام	م
بعد الجد والصحيح انه لا	تعز	ى اليها ولاية الانصباب ويتصرف الولي بما هو	معر	وف المصلحة ويفعل بالاغبط	ط
ويبنى له بالآجر	و	ن اللبن ولا يبيع عقاره الا الحاجة نحو	فة	او غبطة ظاهرة وبحل	ل
رهن ماله اذا اقترض له	في	حاجته وله بيع ماله للمصلحة نسيئة ويرهن	من	المشترى توثقا	قا
ويشهد عليه ويزكى كل	سنة	ماله وينفق عليه بالمعروف فاذا بلغ را	نكر	دعواه الاتفاق الذي	للى
قدره وقال انققت مثلاً	ثلث	ذلك أو نصفه فان كان ابا أو جدا صدقنا	هـ	بيمينه واما غيرهما فذهب	ب
بعضهم إلى انه يصدق و	تو	خذ يمينه وقيل لا يصدق وبلغر الصبي	و	هو رشيد يوجب الخروج	خروج
فيه من الحجر والبلوغ	في	الغلام بالاحتلام او تمام خمس عشرة سنة و	معرفة	بلغر الجارية بما في	ى

والضم شيء ضئعا

٦٧

للأكل عند الطرب

بلوغ الصبي وبالحيض ا	و	الحيل والرشد صلاح الدين والمال ولا بد	من	الاختصار وهل	ل
يختبر قبل بلوغ السر	لد	او بعده وجهان التصحيح قبله ويحصل	معرفة	حاله بأن يساوم ويلزم	م
نمط الرشد ولا يقع بعقد	ه الملك	بل بعقد الولي ولا يصح بيع السفيه ونكاحه	وعكسها	طلاقه وخلعه	ه
فانها يصححان وادد	ا	لولي يصح منه عقد النكاح دون البيع وبعضهم	يقول	انه يصح (باب الصلح)	ح
من جنح إلى الصلح فهو	لظافر	وهو بيع واحكامه احكامه فـ	ان جاء	لصلح بعد الاقرار	ر
فهو صحيح فان كان عليه دين	و	صالح عنه بعين واتفقا في علة	ر	بو	ك
عليهما القبض في المجلس فلو ادا	د	ان يصالح عنه اجنبي وكان المدعى هنا	ك	دينها صح وثبت	ت
وان كان عينها	فرو	جب ان يقول هو مقر لك وقد وكلني	زيد	في مصايلك فلو كان	ان
لانسان دار حذاء	ه	طريق نافذ فاشرع اليه جنـ	احا	و	و
تتم تحت المحامل	في	ظهور الجمال جاز وليس ذلك	جا	ثرا في غير النافذة من حيث	ث
وقوع الملك عليها فان	ا	ذن اهل الدرب جاز وان صالحهم على	ا	شراعه بشيء لم يحل	ل
ويجوز الصلح	لمو	ضوع على وضع الخدوع على جداره سواء كان	خو	طأ أرضه والغصن اذا كان بحيث	ث
انه يقع على ملكه او	يد	خل هو داره ولم يقطعه المالك قطعه ولو كان هنا	ك	دار في درب لا منفذ له	ه
وبابه في اخره	ية	الدرب فاراد تقديمه إلى أوله جاز وان	ر	اد أن يؤخره فلا	ا
هذا لمن كان لينته	مد	خل في الدرب فان كان ظهر بيت	ر	جله	ح
اليه بابا للمـ	ر	فيه لم يحز (باب الحوالة) المحيل والمحتال	صا	حبا الحق فلا يفتر	ر
لرضا المحال عليه وقا	سه	بعضهم عليهما وتصح بكل دين وعلى كل دين صا	لح	لبيع وبالثمن الموقوف	ف
مدة الخيار وعليه	و	يحيل المكاتب بالنجوم ولا يحال بها عليه	و	ليست الحوالة بمجهول غير معروف	ف
جائزة وقيل تصح في ايل	الد	يقوان كانت مجهولة ولا يجوز ان يحيل بالدين	الحال	على مؤجل ولا عكسه وكذا	ا
تجب عندنا المساوا	ه	في جميع الصفات جنسا وقدرنا وصفة وهذا	منصو	ص وتبرأ ذمة المحيل	ل
ثم يصبر الحسنى	و	اجبا في ذمة المحال عليه فان تعذر الطلا	ب	له فرجع على المحيل لم يصح	ح
ولو خرج المبيع الذي	كان	احالة بشئته متحقا بطلت الحوالة وكذا	ا	اذا رد بعيب في الاظهر	ر
هذا اذا أحال المشتري فلو	ا	حال البائع عليه لم تبطل وقيل تبطل	ا	بدا وهو	ك

<p>فلم ادر عن شرب</p>	<p>٦٨</p>	<p>ذلفت نحو الشرب</p>
<p>من صحت منه تصرفات لمحجور بالفلس فلا الحجر وضمان العبد لسا وفي المضمون عنه لم ز والضمان اذا جرى الى اللزوم وهو لمجهول لا يصح بحال الحاجة ولا يثبت في الضمان مال قدرا او وصفا صحت الضمانة بجدد حيث وبرىء الكفيل كما قالوا دفع ان ضمن باذنه والا فلا ان قضاء وتسامح اذا تكفل بيدن مقترف بصحتها واذا غير اذنه فقد قيل وان غاب امهل قدر زة ولا يشترط التساوى الاقتصار فيما عقدوا خلان في حكمها قبل الاذن بينهما ولو وقالوا الربح الحاصل لكل واحد أجرته قالوا</p>	<p>كل ا سم نكرة جا بعد ا سم معرفة قد تم الكلام د و نه يقول من ذلك جاء ز يد ر جلا نصبت</p>	<p>و قال المحتال بل احلني فا ماله صح ضمانه و بطلان في ضمانه فلو ير بميزه بلا إذن ولا تشترط يشترط ذلك بل لو رأى ر على دين لازم مثل الثمن في الخيار جاز ومن سوى ضمان ابل الصدقة تخاير وكذلك يضمن اذ فعل هذا لوقال اعتق الغلا ففع المطالبة فان ابرأ الكفيل بقى له عليه رجوع فان دفع اليه بزيادة لم يعد بها و تعين عليه حد الله تعالى لم يجزوا فيه على مكان التسليم تعين فيه انه يصح والا المضى والاياب وان مات أو عندنا الا في الجنس لفظ الشركة الخلط فان كان المال عر تاويا أو تفاضلا نعطيك اكثره لم تجز عد</p>

فانقلبوا بالشرب

ولم يخافوا غصبي

و	والربيع يقسم على المال والا	بدا	ن شركتها باطلة وكذا المفاوضة ومشا	ر	كة الوجوه ومتى عزل	ل
ا	احدهما صاحبه انزل و	ر	اح الاخر باقيا على تصرفه ومن شارك ر	جلا	وادعى عليه خروج	خروج
ح	جزء من المال بتفريطه امرنا	ه	ان يقيم بينة فان الشريك امين	على	المال (باب الوكالة) اعلم	م
ا	ان الوكالة تصح	في	كل ماملك الوكيل والموكل مباشرته في	الحال	وذلك مشـ	ل
و	وكالته في المعاملات و	الشجر	والخصومات والعقود والفسوخ	ومثله	تملك المباحات في قول	قول
ه	هو الصحيح وتوكيل المرأ	ة	والمحرم في النكاح باطل وحقوق الله اذ	اقبل	منها شيء النبا بـ	ه
س	سلك مسلك غيره	في	الجواز كاللحج والزكاة واستيفاء الحدود ولا يجوز	ز	الا بايجاب وقبول فلو	و
ت	تأخر القبول لم يضر بل ا	قباله	على ما وكل فيه بالفعل كاف ولا يجوز لمن ير	يد	ها ان يعلقها بشرط ومع	ع
ه	هذا لو عقدها بشرط	تعز	ى اليه فوجد الشرط نفذ تصرفه لر	ضا	ه واذنه ولو نجزها وعلق	ق
استعمل	استعماله فيها لم يضر ومن	المحر	م ان يوكله في امر يتولاه مثله فيجعل ا	حكا	مه إلى غيره ان فعل ذلك	ك
ل	لفـ	و	كله في البيع جاز ان يبيع من اييه وابنه	وهذا	للكبير اما الصغير فلا يتوجه	جه
و	وجه صحته كنفه ولا بأ	س	بالبيع من مكاتبه وليس للوكيل	ا	ن يبيع بدون ثمن المثل ولا مؤجلا	ل
ه	هكذا قالوا ولا بغير نقد	ا	لبلد الا باذن ولا يبيع بثن المثل وقد	بو	يج باكثر ولو قال بكذا	ذا
م	مؤجلا فباعه بمـ	ول	خلا جاز الا ان نهـ	ك	او كان له غرض ومتى ما	ما
ح	جرى الاذن بالبيع في	ليلة	معينة أو مكان معين تعين	مطلقا	ولو أمره بالبيع لشخص وهو و	و
ز	زيد مثلا فباع	من	عمرو لم يجز ومتى خالف في بيع ماله ا	وفي	الشراء بعينه فتصرفه باطل ونحيث	ث
و	وجد الشراء في الذمة مع	ذى	المخالفة وقع للوكيل ولو قال اشتر بهذا	الد	ينار شاة ووصفها حق	ق
ا	الوصف فاشترى شاتين لم تنقطع	الحجة	الا اذا سويت احدهما دينارا و	ا	لا فالعقد غير ثابت	ت
ل	ثم لو امره أن يطلق ر	سته	في البيوع الفاسدة لم يجز ان يصـ	ر	صحيحا ولا فاسدا والمعيب	ب
ا	اذا اشتراه لموكله	احد	ولم يعلم جاز له ولموكله الرد ويجزو	ز	للكيل في البيع قبض الثمن	من
ل	لموكله وان وكله ان يشتر	ى	عبدا فليذكر نوعه وصفته وقدر ما	يد	فعه في ثمنه والوكيل ليس	ليس
ت	تقبل عليه دعا	و	ى الجناية الا بينة والقول قوله ولو	قا	ل بعتة بالثمن الذى	ى
ق	قد اذنت فيـ	عشرين	وقال اذنت بثلاثين فالقول قول الموكل ولو	بما	ريه في دعوى الرد ولم يؤمن	ومن

بافتح جَمْع الأَشْرِبَةِ

٧٠

والكسر ماء شربه

الموكل بدعواه صدق الوكيل	و	لكن مع يمينه وان ادعى انه سلم الى	و	كيله لم يقبل ولو سلم	م
رب المال اليه مثلا	سبعائة	ليقضى دينه فقضاه في غيبته ولم يشهد	عند	القضاء لأمنه من غدره	ن غلوه
وانكر ضمن لتفريطه	و	سواء صدقه الموكل ام لا ولو فعل ذا	ك	بحضرتة لم يضمن ومن نأخو	و
هؤلاء ذكر انه لو قال	كان	التسليم بحضرتك فانكرو وحلف قبل انكاره ولو ادعى	عمرو	ان زيدا وكله في قبض مال	ال
مع شريكه فصداقه	مشار	كه جاز التسليم اليه ولا يجب لانه يضمن اذا	جا	عزید وانكر والوكيل مطلق مطلق	مطلق
برأيه يزول نفسه متى	كا	ن له غرض فاذا عزله الموكل ولم يعلم تلك	لسا	عة فالتصرف السدي الذي	الذي
نقله بعد العزل لا ينفذ	في	الاصح وينعزل الوكيل ان جن احدهما	وقس عليه	كل شيء	ي
يخرجهما عند اهل	العلوم	عن اهلية التصرف (باب الوديعة)	واعلم	انه لا يحل لرجل	ل
عاجز عن حفظها قبولها	و	متى قدر استحباب وشرط المودع والمودع	ان	يكونا ممن يجوز	ز
له التصرف فـ	كان	الايداع من صبي ضمنه الوديع ولا يبر	ا	الا إذا سلمه	مه
بومثل الى وليه ويجب ان	يحفظ	الوديعة في حرز مثلها من الامكنة وا	لظروف	والوديعة امانة فاذا	ا
فرط ضمنها ويجب عليه	مقد	رته من الحفظ وان عين له حرزا فجعلها في	على	منه او مثله فان حصل	ل
عليها التلف بسبب اقدار	مه	على المخالفة ضمن والا فلا مثاله لو اودعه	و	قال لا ترقد عليها فكابر	ر
ورقد فان تكسرت فالتلف	طا	ربتفريطه وان سرقت لم يضمن لأنه حفظها من	جهين	وان اراد سفرا تصدف	دف
لمالكها فان لم يكن ظا	هر	اسم لحاكم ثم الأمين والترتيب واجب ولو نقر ختم	ظرف	الوديعة وهو	و
نار أن يأخذها	و	لم يأخذها ضمن ولو لم يعلف الدابة الوديعة في	زمان	حفظه حتى هلكت ضمنها	ا
ثم ان نهاء عن علفها و	كفاية	امرها لم تجز طاعته لكنه لا يضمن ولو خلط	و	ديعة بماله بحيث لا يحصل خروج	ل خروج
احدهما من الاخر ضمن ويتعهد	ا	لثياب الصوف بالنشر واللبس ان احتاجت و	ظرف	الوديعة كل ذلك يلزمه	يلزمه
نيابة للمالك كما يفعل	ا	لنفسه ومتى امتنع من تسليمها عند الا	مكان	ضمن ولا حدما فسخها واذا	ا
هلك احدهما أو جن	ا	اغمى عليه انفسخت الوديعة وان ادعى ردها	فا	لقول قوله يمينه وان ذكر	ر
انه سلمها لرسوله فقطع في	التنبيه	انه تلزمه البيعة وان ادعى تلفها صدق و	لز	منه اليمين ان لم يكن السبب	ب
جليا وان ذكر	في	هلاكها سببا ظاهرا كالحريق والنهب و	ما	اشبهها لم يسمع	ع
زعمه الا ببيعة موا	فقه	لدعواه والجحود بعد الطلب مضمن فان قال	في	ما حدثها لم انسيها	ها

والضم ماء العينة

عند حضور العينة

أو غلظت لم يبرأ	الا	ان يصدق المالك (باب العارية) مـ	مثل	غيرها لاتصح الامن بصح	ح
التصرف منه وتصح في كل	ما	ينتفع به مع بقاء عينه ولم	يو	جهوا وجه الجواز لمن يعبر	ر
خادمة من رجل غير محر	م	ولا مسلما من كافر ولا صيدا من محر	م	نعم اذا كانت لا تخاف	ف
رائبها فتنة فالاشبه بمذهب	الشافعي	جوازها واذا استعار لشيء فله فعله	و	فعل مثله ودونه فلو	و
جرت العادة للغراس فغرسا	و	زرع جاز الا ان ينهائ ولو استعار	ساعة	استعار للزراعة فليث	ث
برهة ثم رجع قبـل	اخذ	الزرع نظرت فان كان الزرع يؤخذ	و	هو قصيل حصده والا	لا
عليه تركه الى أن يبلغ	الحد	الذي يحتاج اليه ولا يتركه مجانا بل	بكر	اعولا يجوز الرجوع في الحدث	ث
ضرورة والدفن حد	يث	حتى يبلغ الميت وان اعاره البناء والغراس مد	ة و	احدث بعدها بناء ابيع	ح
هدمه واما ما بـنى	من	تلك المدة فان شرط انه يقطع مجانا	حين	يرجع لزمه والا فان اختار	ر
مستعيرها القلع قلع	ا	لا انه يلزمه تسوية الارض وان لم يخر	و	اختاره المـالك	ك
منه قلنا له اخـر	شيا	من اثنين امان تبقية باجرة او يقطع وتضمن النقص	هذا الا شهر	وقبل او يسلم قيمة البناء	ا
نعم لو تشاحا فشـيو	خ العلم	يختارون الاعراض عنهما حتى يختارا شيئا	و	للمعبر دخولها وببيت	ت
اذا شاءها سـواء	رضى	المستعير ام لا والمستعير قيل انه يمنع من	عام	الدخول والاصح له الاختلاف	ف
لنفعه كالسقى ونحوه و	الله	اعلم ويجوز ان يستعير شيئا ليرهنه	و	هو في قول عارية اذا	ا
تلفت أو بيعـت	عنه	ضمنها بالقيمة والا ظهر انه كالضامن فيجب	وقت	العارية ان لا يجهل	ل
قدر الدين وصفته و	و	جنسه وغريمه فان تلف مع المرتن لم يضمن	و	ان بيع في الدين رجع بما	ا
اتباع به ولو سـو	كان	له حائط فاعاره لوضع الجذوع ثم رجع	قبل	الاهدام جاز على الاصح	ح
رجوعه ولا يهدم مجانا	و	لكن يخير بين أن يقطع ويضمن النقص	و	بين الاجرة ويضمن المستعار	ر
بقيمة يوم التلف فان و	لد	ت معه فالولد امانة وان استعارها فسار	بعد	ها الولد والمالك واقف	ف
جاز قبضه وكان عند	ه	امانة ولو اختلفا فقال المالك اجرتك	وما	اعرتك وقال راعبها	ا
نعم اعرتني صدق صاحب	الملك	على المذهب ولو قال غصبتى صدق	ا	لمالك ايضا ولا خلافا في الرد	لرد
سبيله أن يصدق	ا	لـالك (باب الغصب) الا	شبه	فيما وصفوا	فوا
ان حده على الحقيقة لا	لمجا	ز هو الاستيلاء على حق الغير عدوانا فا	ذ	اغصب متحقا لم يحل	ل

رام سلوك الخرق

٧٢

مع الطريق الخرق

ر	نزعته ان لم يكن انحر	ل	فيه مالكة وان خاط جرح مخترم بمغصوب كان	هـ	إسماكه الا اذا ز
و	المكان لجة البحر فهو	و	سفينة لوحا مغصوبا وفيها مخترم	في	خروجه ممرضا ولو ادخل
ي	لم يتزع وما بقي	في	وان يبى بساج مغصوب فعفن في المبا	قلعه	يمنع حيثشذ من
را	ضمنه بمثله فلو عدموا	مثل	ى اليه وان تلف المغصوب او اتلفه وله	تعر	سوى تسليم اكثر قيمة
ن	غصب ما ليس له مثل	حيث	يرض صاحبه بشئ المثل ضمنه بأكثر قيمة إلى التمدد	ولم	مثله او وجوده
و	التلف واذا وصل	و	له زيادة بل بأكثر قيمة ما بين الغصب	يترك	يضمنه بقيمتيه ولا
و	عاد اليه ترادا ولو	اما	المغصوب غائب ضمن له بدله فاذا	و	المالك وطالبه
ا	احدهما فصار قيمة ما	م	يه ضمن الارش ولو غصب غفين قيمتهما عشرة نقد	لد	خرج به عيب
ل	جب الاكثر من نصف قيمة تعدل	و	ن يغرم ثمانية وان قطع يد عبده	ا	تبقى درهمين لزمه
خ	ذلك الى تلف الاخر	فوق	غصبه ام لا وان احدث نقصا يسرى	سوا	رقبه او ارش النقص و
و	خلط الماء بالزيت ولو	و	الضمان كما اذا بل الخططه	هـ	عددناه تالفا والزمننا
ج	يده ولو اولج	تحت	لأجرة لازمة له مدة اقامته	فا	وقع مع الغاصب ماله اجرة
و	بعضهم يجب ولو	وعند	عليه المهر وان طاوعته لم يجب	ستقر	الغاصب في الجارية كرها
ا	قيل لا ولو خلط برا	و	منه لزمه بدله وملكه على الصحيح	له	خلط المغصوب بما لا تميز
ل	هزبلا ضمن السمين وقيل	حول	التمييز وان سمن ثم هزل ثم سمن ثم	الا	بنوة لم يقبل منه
ح	اشبهه وامكن ان يتزع	وما	ين منهما وان احدث فيه عيبا كالصبيغ	مر	بل يضمن اكثر الا
ر	ن نقصت قيمته جبر	ا	فصله ولم تزد قيمة الثوب فلا شيء له و	بعد	ويفصل اجبر عليه وان
ك	شبه ذلك فلا حق له في ذلك	شبه ذلك	يشتركان فيها وان قصره او صقله وما ا	هـ	رعاية له وان زادت فالزياد
ا	نقد الدراهم المغصوبة فلا	و	خشبا فعمله بابا وان اشترى في الذمة	وكان	كما اذا صاغ الفضة ا
ت	يعلم وتلفت	هو	رد مثل الدراهم وان اشترى من الغاصب و	فيه	ضمان في الربح والواجب
ا	ملتزما ضمانه بالبيع فلا	يكون	والقرار عليه وان لم يعلم فكل ما	من	العين عنده فهو ضما
ل	ص عليه اذا تلفت لا بفعل	منصو	لمشترى لقيمة العين نعم في الاجزاء خلاف	ا	خلاف انه لا يرجع به
ج	شرمنفعته كالمهر فالصحيح	با	جوع وما لم يلتزم ضمانه بالبيع وقد	لر	يكون منه والصحيح ليس له

ان بيان الحرق

٧٣

عند ركوب السبب

لا يرجع به ايضا فان لم يا
واكله الضيف لزم رأيه
هيج طائرا بعد ان حل و
ووقف قليلا لم يضمن و
فيها أو منصوبا فقط بالاقدام
الحرق لا يضمن غاصبه ما
عود اللهو وكل ما لا
لها غصوص لا يكون
ناجز قد قسم فا
ثم لا شفعة الا فيما قام
التطوع فلا شفعة هنا
نعم اذا كان الثمن في ذلك
يشترى شقصا مؤجلا فالأشهر
منه او يصبر لحلول السد
ربها ثمننا فله امتثال ثلاث
اتمامه ولو ادعى انه نزل
ان الثمن الف وكان د
سأل الشفعة جاز ودرك ا
تركه واجبر على القبض كما
عليه يضر به و
ما كان بارزا لم يدخل
لهم الأخذ اذا كان
ما يؤخذ على قدرها و

نه فيه تقع لقيمة الولد رجع بسبه و
ولا يرجع به على الغاصب وكذا لو قر
ثاقه ضمنه وان لم يبيحه ولكن فتح عنه
ضمن ان طار عقب الفتح وان فتح زقا
على الفتح ضمن وان سقط من
فيه من المنافع الا اذا استوفاهما و
يحل الانتفاع به واحد لا ارش على
الا في جزء مشاع من عقار اذا احتمل
نه لاشفعة فيه وفي الغراس والبناء الشفعة ان
الملك فيه معاوضة اما ما انتقل
لك وليس لشريك الوقف شفعة و
غير مثل اخذه بقبضة الثمن ذلك ا
من الخلاف انه يخبر بين ان يجعل الثمن الذي
ويأخذ ثم الشفعة على الفور فان طلبها
اذا علم وهو يأكل او في حمام أو صلا
به الخبر ولم يصدق عند الا ان كان الرا
ونه لم يسقط حقه وان دل ذلك
لشقص على المشتري ومنه يؤخذ فلو
ها حتى يأخذ الشفع واعلم ان الشرع حا
اذا اثمرت بعد الشراء الموصوف
مالم يبرز يدخل في الشفعة ولو كان هناك
انصبتهم مختلفة فيه قولان الاصح منهما نا
لثاني على قدر الرأس فان غاب بعضهم فالمر

اذا اتى الغاصب بالطعام المأخوذ ذ
به لملكه فأكله ولو و
ظرفا او قفصا فان ثوى وا
في الارض مطروحا فسال ل
موضعه بعارض آخر فلا ثم م
نقول ان يجري الصليب ويجري جرى
من بكسره (باب الشفعة) والنفاذ
ذلك الجزء القسمة فاما ملك ك
بيع مع الارض بلا قول قول
عنده بوصية أو هبة ه
الاخذ يكون بثمن المبيع ع
ليوم المعقود فيه ولو ان فنى فت
نصب ويأخذ في الحال ل
عند البيع ولم يجدد د
اهل الى ي
و ثقة وان كان الاخبار ار
اليوم على البيع او ضمن الثمن ثم م
انه ترك القبض لم يحل حل
ظرف اخذ بعض الشقص تبعيضة ه
ف عند ما يؤخذ ينظر ثمرها ا
من الشفعاء جماعة فكيف ف
ظرف الى الأنصبة فيقسم م
وف ان من اقسام قام

بافتح أرض واسعة

٧٤

والكسر كفت هامعه

خ	خير بين أن يكون اخذ الكل أو	تا	ر كاله من غير تبعض ومن قدم منهم الى	المكان	انتزع حصته ولو غرسها	ها
ب	بعد الشراء فلكشفه طلا	بك	بها وتقلع ما غرسه مجانا لانه شريك	و	لم يأذن لك ولو	و
و	وقفتها فله فسخه و	الا	خذ فان بعته اخذ من المشتري	اليوم	ان شاء وان شاء	ا
ن	نقص يبعك واخذ من	جنا	بك ولو اختلف المشتري والشفيع في القدر	من	التمن صدق قول	ل
ا	المشتري ولو انكر الشراء فا	د	عاه البائع اخذ منه وسلم اليه القيمة	الى	باع بها وان زعم	م
هـ	هو ان المشتري اوفاه يومئذ	يومئذ	فهل يأخذه القاضى ويحفظه معه	للمزمان	الذى يعترف فيه ام يطلق	طلق
ذ	ذلك تحت يده حتى يقع	الا	عتراف بالشراء وجهان اصحهما الثانى	و	الذى له من الخيار المؤسس	المؤسس
هـ	هو خيار الرد بالعيب فقط و	مير	اث الشفعة يثبت لورثة المستحق ومثلهم و	مثله	كالشراء في الشفعة يلزم	يلزم
ا	الطالب منهم ان يقطع الا	شجا	ريأخذ الكل أو يترك (باب القراض)	و	لا يصح العقد فيسه	هـ
ب	بغير الثبرين بلا نزاع	ع	الا انه لا يصح في مغشوش ولا مجهول وو	تعت	الصحة فيه على تعيين ما	ا
ج	حصل عليه القراض (الد	الد	ين) للمقد ويشترط لما الاختصاص والاشتراك في الربح	اما	لو قال على انه يصير	ر
د	ربحه لك او ربح ما بيع بد	ين	لكك فهو قراض فاسد اذا تصرف فيه لز	م	تصرفه واجرة المثل نصيب	ب
ال	العامل فان باع بمالا يتفا	بن	الناس بمثله لم ينفذ تصرفه فيه ولا يجوز	ز	الا على جزء معلوم كربعه	عه
ش	شطره وفي وجه صحيح منصو	منصو	ص لو قال والربح بيننا صح وحكمنا بانه ير	يد	نصفين ولا يصح الا فيما	ا
م	عرف انه يعم ولا يتند	ر	وجوده ولا على معاملة شخص بعينه و	و	تعليقه بشرط لا يصح	ج
ب	بل لو قدر مدة وقال فا	فا	ذا خرجت لا تبع لم يصح وان قال اذا	خرجت	لا تشترص وان شرط تصرف	رف
ا	المالك معه فلا	غر	وانه لا يصح وله شرط عمل غلامه و	يو	مر بالاحتياط وهو	و
ص	سلامة البيع من الغبن وسو	اه	كالبيع بنسيئة فلا يؤجله ولو ييسر	م الا	بأذن وله شراء المعيب حيث	ث
و	رأى في شرائه غبطة حتى	حتى	ان المعيب الذى فيه غبطة لا يجوز لا	حد	هما رده حتى يتفقا اولاً	لا
هـ	هما على رده ومما قبض	قبض	للقراض لا يسافر به بغير اذن فان اذن	وسا	فر جاز وحيث	ث
ا	اتفق العامل من المال	على	نفسه في الحضر غرم وكذلك في الاسفا	ر	على القول الصحيح	ج
نم	ثم نصيب العامل فيما ز	عمه	بعضهم بملكه من حين يظهر السر	بع	والاصح انه لا يملكه بغير	ر
ا	القصة والصحيح أن الملك	الملك	في ثمر شجر مال القراض يفوز به المالك	بعد	نصيبه من الربح وكذلك	ك

ن	تاج رقيقه وكسبه وبعض	الناس	من يقول هو مال قراض وما حدث من نقص في	هذا	المال وكان قبل تصرفات ات
ا	العامل فالاصح فيما	صر	حوا به انه من رأس المال وما نقص ا	ومر	ق منه بعد التصرف ف
ن	نجسره من الربح وا	وا	ن اشترى لقراض في الذمة ومك المال وفا	ت	قبل ان يسلم العامل ما ا
ذكر	ذكر من الثمن فقد قيل الا	مر	فيه يلزم الماسل وفي البرطي يلزم الماسك و	فبر	ق بينهم وقال اراد ان تلف قبل ل
ال	الشراء فالعامل يطالب به	به	اما بعده فيطالب رب المال ويكونان فا	سخين	له مني اراد او احدهما ومنى ا
ق	زال عقل احدهما أو مرض الى	الى	ان اغنى عليه انفسخ العقد	واذا ا	ختلفا في قدر ربح ح
ح	حصل أو قدر رأس المال عد	عد	نا إلى تسول الماسل بيينه وكذا إذا حصل	غر	م فيما اشتراه وانكر ر
ا	المال كونه للقراض فان	فان	القول قول العامل وكذا اذا قال اد	يت	البك المال ولم يعترف ف
ف	فان عينا جزءاً للعامل وجرت	وجرت	المنازعة في قدره تحالفاً ولا تحكم له	بشيء	غير الاجرة (باب) البه إذا كان مأثراً ا
في	في التجارة فما يلزمه من	من	دين التجارة يقضى من مال التجارة او	او	من كسبه فان لم يف امهل ل
ح	حتى يعتق ولا يطالب في هذا	هذا	سيده ولا يتجر الا فيما اذن له وان	حذر	ه من شيء اجتنبه ومنى تا
ر	رسم له التجارة لم يجز له الا	الا	جارة ويلزمه الاحتياط ولا يتخذ الدعوا	ت	ولا يتصدق على الناس من
و	ولا يبيع بشيئة وليس له مير	مير	اث من ميت وان ملك مالا لم يملك	منه	شيئا وان خرج شيء ي
ف	فيما باعه مستحقاً طوب ا	ا	لعبد وسيده وان اشترى بغير اذن السيد	فا	ليج باطل وليس من
م	هنا الا استرجاعه ولا يلزم مو	مو	لاه ان كان قد تلف ولا رقبه لان سيده ما	نصبه	لذلك نعم يطالب لو و
ف	فارق الرق وصا ر	ر	حر (باب المساقاة) تعتقد بلفظ المساقاة و	و	بما يؤدي معناها وموردها ا
ال	النخل والكرم لا غير	غير	وان ساقاه على ودي الى مدة و	المر	ف يقضى بأنه لا يحصل ل
ح	حمله فيها أو كانت الاحتمالا	ت	متارفة لم يصح ويشترط كون الودي والاعتا	ب	مفروسة وان يكون قد د
ر	رسم مدة يعلم الناس	الناس	ان المعقود عليه يبقى فيها ولا يجوز ا	لا	على جزء معلوم من ثمر عنب ونخيل نخيل
ف	في نفسه معلوم كالثلاث و	و	لو عين له ثمرة نخلات لم يجز لان فيه	تفر	ير أو تلزم بالعقد والزموا وا
ال	العامل كل ما	حصلت	به الزيادة في الثمرة من التلقيح والسقى الذ	ي	بحناج واصلاح المسائل لروى لروى
ا	الشجر كالسواقي وما بين	بين	الاجاجين وعلى رب المال ما يحفظ به	الا	صل مثل الحيطان والدلو و
و	والرشا وحفر النهر و المنصور	المنصور	ص انه لو اشترط ان يستعين في العمل	بثلاثة	او اقل او اكثر ارقا ا

زاد كثيراً في اللّحا

٧٦

من بعد تقشير اللّحا

لرب المال جاز و	ر	ب المال يترك له اليد وهو أمين فيما	ا	دعى عليه من خيانة فلو	لو
يثبت انه خائن ضم	ا	ليه من يشرف عليه فان لم تحفظه	حر	اسة استأجر من يحصل	صل
دفع الضرر بسبه و	يو	عند الأجرة من العامل وكذا اذا هرب أو غا	ف	فستر يستأجر عامل ولو	و
خرج فقيرا اتفق ر	ب	المال بإذن الحاكم فإن اتفق بلا إذن فمفرط	وهى	لا تلزم العامل فاذا	ا
لم يجد من يقرضه فله	ا	ن يفسخ وللعامل الاجرة إلا إذا كانت الثمرة	عند	ذلك ظاهرة فتحصل	ل
هناك الشركة مع اتقا	خ	العقد فيبيع المالك أو يشتري نصيب ذا	ك	أو يصبر وان مات وسمع	ح
الوارث باتمامه فليس لصاحب	الملك	منعه والا استأجر عليه من ماله	و	تملك العامل حصته من ثمر	ر
خرج حال الخروج	المو	جود منها (باب المزارعة)	و عليك	اذا اعطيت ارضك	ك
رجلا ليزرعها و	يد	خل معك فيما يخرج منها ان يكون ذلك	و	اردا على ارض فيها	ا
مغارس نخل أو كرم وبن	و بن	تلك المغارس بياض فلا تزارعه فيه	دو	ن المساواة بل اذا ساقبت	ت
واتيت بالمزارعة تبعا جاز	ا	ذا كان البذر منك (باب الإجارة)	نك	تحكم حين تتأمل احوال	ال
هذه الاجارة بانها بيع للمالك	للمالك	هى المنافع وتنعقد بلفظها وبمعناه	كقولك	اجرتك واكرتتك الفرس	ر
ونحوه سنة بكـ	و	تقول قبلت ونحوه وشرطها منفعة لا تحرم	عليك	فلا تصح في الزمر ونحو	و
حمولة خمر وخنزير و الامرا	الامرا	ذا كانت على منفعة معينة كاستأجرت	زيدا	للحج أو الدابة لاركبها	ا
ذكروا فيه الجواز ولا مرا	مرا	في صحتها على منفعة معلومة	ينصب	لها ذمة وتشغلها بتحصيل	ل
فرس يركب أو سلة	سلة	يحفظ فيها فاذا استأجر ارضا لاجل	ز	راعة فليكن ساقبه اولها	ا
هناك ماء عند واذا و	و	قمت الاجارة على معين فلا بد ان نعرف التي ير	يد	ها لركوب او حمل رياش	ش
والخبر بوصفها لا يكفي و الزموا	الزموا	معرفة قدر المنفعة وهى تقدر	ا	ما بالعمل كحج وركوب	ب
زلفة واما بالزمان مثل	ا	لسكنى فان تعذر بهما معا كالبناء فقدر	با	حدهما والاصح أنه إذا أجرها	ا
مدة تبقى فيها صح وا الملك	الملك	في المنفعة يبقى للمستأجر ولا يثبت با	لا	جارة الخيار وإن كانت كالبيع	ع
وانما هى بيع بحكم المجا	المجا	زوال الجهل بمعرفة جنس الاجرة والقدر والصفة	غر	ر فلا بد لهما من اتوال	وال
هذه المعرفة فلو شـ	هد	مالا جزافا وعقد به جاز وتعلقها على	ا	لشرط لا يمحوز ويجرى	مجرى
وجوب الاجرة مجرى الثمن	في	البيع يجب بالعقد ويستقر بالاستيفاء	ومعناه	فاذا سلمها اليك	ك

ز	زمان الاجارة استحق بالآ	جما	ع اجرتة وان لم يستوف فان كانت فاسدة	الزم	اجرة المثل وتقول	قول
ي	يجب على المكري أن يؤ	دى	ما يحتاج للتمكين كفتح الدار وزمام	ا	لحمل وحزامه وقبضه	هـ
ا	اما ما يحتاج لكمال	الا	تنضاع كالمحمل والغطاء فعمل المستأجر	و	الحش والبالوعة في اول	ول
د	دخوله يتقيا المالك وفي الا	غري	اذا ملأها المستأجر فانه يؤ	خذ	بتفريقه على الاصح وعلى	ي
هـ	هذا المكري ما جرت به	سنة	المكارة من الرفع والخط واعانة النا	ز	ل والراكب ويترك لمن ليس	س
ح	حركته قوية وان اكري على و	احداً واثنين	جاز ان يركبا مثلها ودونها لامن يز	يد	عليهما وان اكري الى موضع	ع
ف	فجاوزه لزمه المسمى و	و	اجر المثل للزائد ولو حملها فوق المشروط و	ا	ل مالك حاضر فهلك قيل	ل
ي	يضمن القسط فاذا شرط	عشرين	مثلا فحملها ثلاثين لزمه ثلث القيمة	و	هذا هو الصحيح وفي	ي
ن	نص اخر يجب النصف وا	وا	ن لم يحضر ضمن الكل ومضى تلف ما استأجرته لم يلزم	مثله	يل بنسخ في الايام	الايام
ا	الباقية دون السالفه وان ا	دخلوه	في العقد صحيحاً فتعيب او بان به	عندك	عيب قديم ففسخت جازولو	و
و	وقعت العين المستأجرة في	حصن	غاصب منعها حتى انقضت المدة لم تلزم المستأجر	بكرا	كما لا يكون ملتزماً	ا
ث	من مبيع تلف قبل ان يقبضه و	تعز	ي اليه واذا مات الاجير في الحج ا	و	احصر قبل الاحرام لم يحصل	ل
ل	له شيء او بعد الاركان يثبت	واستقر	ت الاجرة وأراق دمالباقي وان احرم ومات	دو	ن تمام الاركان المقصودة	ده
ث	ثبتت له اجرة عمله و	امر	نا المستأجر ان يستأنف من يبيع عنه وان خا	نك	الجمال فهرب عنها فالنظر	ر
هـ	هناك للقاضي ينفقها ا	ا	ما من مال الجمال او يقترض له او يدفع بعضها	بشرا	هـ الى المكري ويسأل	سأل
ا	ان كان ثقة جعله ا	لنصو	ب عليها ينفقها والا نصب ثقة و	اي	العاقدين مات فنظم	م
ح	حكم الاجارة باق و	ر	سموا ان المستأجر امين وكذا الاجير اذا ا	خذ	العين وتلفت لا يضمن وقالوا	وا
و	رد العين المستأجرة وا	وا	جب على المستأجر وان اختلفا في الرد فان انقضى	ونقول	ان القول مطلقا	لما
ف	في الرد قول المؤجر و	خرج	بعضهم وجها ان القول قول المستأجر و	في	ما اذا باع العين قبل	ل
ا	انقضاء الاجارة قولان ا	ا	لاصح الجواز ولا ينسخ لكن اذا لم يقع	التحذير	لشترها ثم علم	م
وا	واراد الفسخ جاز ويجوز	لنا	اعتاق المؤجر ولا شيء له وقيل على سيده اقل	الا	مرين من اجرتة او	و
و	راتب نفقة له و	صر	حوا بمنع تجويز اجارة العين المستأجرة وفي قول	سد	بدان عقدها للمستأجر لا بأس	س
ب	به وعليه الفتيما و	من	عقدها على عمل في النعمة لزم تسليم	الا	جرة قبل التفرق من المجلس	س

والكسر لحن الرجل
والكسر لحن الرجل

بافتح قول العدل

ع	على الصحيح وان	عد	مت المينة في اجارة اللمة او غصبت	سد	غيرها مسدها ولم يحكموا	ا
هـ	هنا بفسخها والمكرى فيها ا	ن	هرب اكترى عليه فان تعمّر ذلك	وا	عيا عمل المكترى بالذى	الذى
ف	في شهوته ان شاء فسح ا	ووقف	حتى يجده ولو خاط له قباء فقال ا	ياك	امرت ان تخيطه قميصا فكذب	ب
ق	قوله وقال امرتني ان ا	قدّر	ه قباء فالأظهر تصديق المالك ولا تستحق	الا	جرة (باب الجعالة) وخروج خروج	خروج
ط	طريقها كقولك من رد	ثلاثة	من عبيدى الآبقين او بنى لى حائطا او حا	مل	غلمانى بالمناح فله كذا فيلزمه	يلزمه
و	وانما يلزمه اذا عمل و	اشهر	الوجهين جوازها على عمل معلوم وقيل لا بد أن	يريد	عملا مجهولا ولو اشترك خمسة	خمس
م	مثلا في العمل جاز	وحصلت	الشركة بينهم في العمل وشرط العمل	ا	ن يكون معلوما	ا
ا	الا انهما اذا اختلف الا	مر	بينهما في قدره تحالفا ولو امره بفعل ثوبه و	حد	ف ذكر الاجرة لم يصح	ح
ا	ان يطالبه باجرة والله ا	ا	علم (باب المسابقة) وهى بعوض كالاجا	ر	ة في الاحكام حرفا بحرف	رف
ل	لازمة بالعقد وقيل مر	سلة	لا تلزم بالعقد كالجعالة والاصح	الا	ول ويجوز على الرمي بنبل او	و
ح	حراب وعلى آلة الحرب كلها	بين	خيل وابل وبغل وحمار وفيل والكا	مل	لا يسابق ناقصا	ا
و	ربه آيس من ان يسبق	احد	ا منهم ويشترط تعيين الفرسين والغاية	واعلم	انه يجب التساوى في القرب	رب
ف	في الابتداء والانتهاى وتعيين	غلمان	يركبونها لا يشترط ويجوز لغيرهما	ان	يخرج العرض فيدفع	ع
ال	المال على ان يكون	الملك	فيه للسابق ويجوز من احدهما فان اخرج	كل	منهما اشترط لتصح	ح
ة	ثالث فرسه كفرسيهما في	المجا	راة ولا يخرج شيئا فان سبقاه او جاؤا معا فلا	شئ	له وان سبق هو او الآخر	ر
ن	نعطيه السابق وان	هد	اهم الامام الى المسابقة واخرج عن بيت المال جازان	ذكر	ان المسبوق شريك	ك
ي	ياخذ مثل السابق فسادا	وبعض	ما يأخذ جاز في الاصح والسبق اعتبر	ته	العلماء بالاعتناق هذا	ا
ف	في الخيل وفي الابل بالكو	اهل	وموت احد المركوبين يبطل العقد دون	بما	ت الراكبين فان كانت	ت
ي	يومئذ المسابقة على	ا	لرمي فلا بد من تعيين الرماة ولا	يحتمل	من لا يحسن فان عرف	ف
ج	جعلنا عوضه وبسادرنا	لقلمه	وسقط من الحرب الاخر واحد ويثبت	ا	الخيار للرماة لاجلها	ا
و	ويشترط معرفة عدد الرشق	وا	لاصابة وصفة الغرض ومداه وسنذكر	نواعا	من الرمي فليبين اولا	لا
ز	زعيمهم ان الرمي الذى	دخلوا	عليه محاطة او مبادرة او مناضلة	ثم	يشترط على الاصح	ح
ي	فيهم بيان البادى	ليلا	يقع التشاجر والرمي قرع وغيره فاذا	ميزته بنوع	منه جاز فليعرف	رف

هناك انه قسرع ا	و	خرق أو خسف أو مرق أو حرم ولا	نكره	احدا منهم الا	ا
اذا شرط شرطاً و	لم	يف به فان شرط في الاصابة الخسف و	كان	بالشن حصاة ردت النبل	ل
لما خرقة سقط حب لانه يعلم		انه لولا الحصاة لخسف ولو عرض ما يعلم	المميز	انه علم كريح هبت	ت
خطأته أو نقلت الفرض المنصور		ب أو تلف القوس أو الوتر فاختطأ غرضاً	منصوباً	لم بحسب مخطئا	ا
بنوه نعم لو اصاب صا ر		محسوباً بل لو اصاب موضع المنقول بالريح فانا	نقول	بحسب لسه وليس	س
وقوعه بصلمة تضره حتى		لو اصاب الارض فازدلف فاصاب	من	ذلك حب ولو أن أهل الرمي	ي
هؤلاء الذين عقدوا و	خطوطه	ماتوا بطل ولم يبق الوارث ولا يضر انكسار قوس في	ذلك	(باب الموات) لا بأس	س
والارض ميتة ان تحيا ولزم		ان من احيا مواتاً لا يجب عليه اخراج	خمسة	والكافر لا يحيا ما هو	و
حوز المسلمين حرموه عليه و		له ان يحيا في دار الشرك وكذا للمسلم وان	عشره	م المسلمون أو كان لا	ا
ذاب عنها من المشركين واذا ظهر		اثر العمارة في دار الاسلام عليها لم تملك او في	دارا	لشرك الاصيل	ل
فالاظهر انه يثبت فيه الملك		بالاحياء والاحياء يختلف فإن طلب الزرعة حرثها و	نصب	التراب حولها وان اراد	د
الحضيرة حوط ونصب على المجا		ز الباب أو داراً قبان يبنى ويسقف	الدار	اوستاناً غرس الشجر أو النخيل	خيل
ثم المعمورة للزراعة اذا كانت يتعا	هد	ها المطر لم ينجح إلى هبة الماء وبالأحياء يملكها	على	ما فيها من المرافق نحو	و
المعادن والشجر وغيرها ونفذ أمره		وتصرفه فيها ويجب بدل فضل الماء للدو	ا	ب لا للزرع واذا	ا
نزل بموات وتحجره وكان		قد شرع في احيائه أو أعلم عليه استحق ا	لتميز	به وينتقل إلى وارث أو رجل	ل
يؤثره به لـكن الظاهر		ان المتحجر لا يملك البيع لما يحجره	وكذلك	لا يؤخره فلو انخر	ر
العمارة وطالت المدة و		لم يعمر قبل له اما ان تحيا او تترك	عند	ذلك يجهل لـحو	و
سأل مهلة قليلة ا لد		وام والاقطاع كالتحجر ثم الشوارع والناد	ي	والرحاب وماوى	ي
كراع وابل والامساكن المنصور		به للمنافع لا تحيا ومن سبق إلى شيء منها و	ار	اد الجلوس لمعاملة او	و
نوم فهو احق بالقرا ر في		ما سبق اليه إن لم يضر بالمارة وان	طال	مقامه فلو شاء الارتحال	ال
ونقل متاعه جـاز الد		نحول مكانه إن لم يرد رجوعاً ولو	ز	عم انه يعود وما وصل	وصل
يجب اماله حتى ينقطع معا ملوه		عنه ومن حفر معدناً باطناً وهو مالا	يتا	فى الوصول الى ما هو	و
وسطه الا بالعمل فا		لصحيح انه لا يملكه الا اذا احيا ارضه وا	ستو	ل عليها ولا تزول من ملكه إلا إذا	ا

سار مجدداً في الملا

٨٠

وانجر الشوق ميلا

ل	الارض لم يصح وقبل	ن	أراد ان يشتري من المـ	مر	زالت الارض فلو ان ا
خروج	ثمة منه سهلة الخروج	الفا	لاول اصح والمعدن الظاهر هو الذي تكون	وا	فيه انه يصح
و	الكحل فمن اخذ شيئا منها فهو	و	والياقوت والنفط والموميـ	لد	اذا طلبت كالبـ
	يعطى اكثر منها	فلا	فالسابق احق ياخذ قدر حاجته	ه	له وان ضاق وتنـ
ل	كان بما لا يحصل	ن	كان الموجود مباحا كالماء والحطب وا	ان	وصلا وكذا الحكم
ج	يحبيها فهذه يصح	ان	كالمواضع التي يصير الماء فيها ملحا و	يلمها	ضرورة الا بمؤنة
ر	يطبق اهله سفر	مالا	ان ضمن الاسام ارضا لترعاهما ابل الصدقة و	و	منا تملكها بالاحياء
كا	ما يكون لمن زكا	واحسن	يضر (باب اللقطة) الالتقاط جائز	لم	النجعة جاز ذلك اذا
ت	ويعرف جنس اللقطات	الناس	ذلك ثم يعرف قدرها وصفها وشهرتها في	يفعل	رايه في دينه فيستحب ان
ا	ت امكنها	وجها	بتعريفها في الاسواق وابواب المساجد	ودعا	وعفاصها ووكاهما
ل	ان من التقط ليحفظ المال	واعلم	كل يوم مرتين ثم مرة ثم اسبوع ثم شهر مرة	الناس	هكذا سنة بنـ
ر	كانت مما يحتقر	ان	مالكه لا يلزمه التعريف بل يستحب و	الى	ويسلمه عند الوجـ
س	انه قد اعرض ويشس	كل	متعلقة بذكرها فاذا ظـ	نفسه	واجبنا تعريفها مادام صاحبها
وا	حدث من زوالدها سوا	ما	صاحبها قبل التملك اخذها وانـ	بواجابه	سكت وتملك فاذا نادى
لا	منه الحكم بان لا	تعجب	ن نعت النة ولم يطلب تملكها ضمنها وما	ا	المتصلة والمنفصلة و
ب	بزيادة متصلة والنـ	منه	داه حتى يملك فلان تملك وجاء صاحبها اخذها	الحما	نضمنه قبل التملك بل له
ا	قبل يجوازه واما للعبد فما	بما	التقاطه الا للحـ	اليك	الضائع في الحرم ليس
ج	متعد بذلك فليترع	لهو	هذا قول نجيزه فان التقـ	وغير	ثبت صحة التقاطه
وا	ص عليه والكاتب قالوا	منصو	يرون حيثلـ	هم	اما باذن السيد فيصح و
لم	الجارية التي لم	بـ	من القولين قول يجب نزعها من الفاسق والاصحـ	وظهر	نجيز لقطنـ
جـ	وجد ضالة لها بالجـ	من	لا يجوز التقاطها للتملك بل للحـ	ت	يحرم وطؤها اذا وجد
و	لا يلفظ للملك ولو	ذلك	قوة كالبحر والفرش او وجد طائرا فكل	له	امتناع كالظـ
ا	لا يمنع من ذلك كالغـ	ما	القضاء جاز وكذا غيره في الاصح هو	شوكة	لقط للحفظ من لـ

ولبسه لين الملا

٨١

فقلت يا للعجب

من صغار الابل	وتو	ابيع البقر من اولادها يلتقط للتملك و	احسن	من ذلك القمل	ل
تحفظها المالكها	في	يدك وتبرع بانفاقها وانت غير يجوز	ز	لك بيعها في الحال ونفاذ	نفاذ
رسم البيع منوط على	المصور	ص باذن الحاكم ان كان موجودا فاذا وقعت	يدا	لك على الثمن جاز لك	ك
كما سبق تعريفها وتملكه وان	ر	دنت ذبحها واكلها جاز وتضمن اذا	انتصب	لها مالك محقق	ق
واذا اردت عرفتها	في	يدك ثم تملكها وتنفق باذن الحاكم والاكل لا يجوز	ز	في حيوان مأكول	ول
يوجد في البلد في ا	شهر	الوجهين (باب اللقيط) التقاط المنبوذ لا	يدا	افع في وجوبه لحرمة	ه
جنابه فان وجدته	صفر	اليد فنفقته من بيت المال فان وجد معه ما	لا	وكان على	ي
وجه ينسب اليه قال	عا	مة الاصحاب هو للقيط ينفق عليه منه الا	نه	يحتاج الى اذن	ن
زعيم الحكم ونحكم باسلا	م	اللقيط بدار الحرب اذا كان بها مسلم واحد وهذا	يحبس منه	ثم لا يصح	ح
فيه رق وان كان ممسا	ثلا	لرقيق وينزع من الفاسق والعبيد	واذا	اخذ كافر وقد قضى	ي
انه مسلم فلا لبس	ث	له معه والحضري اذا التقطه بسدوى	ثبنت	يده عنه أو حضري يرجع	ع
لبله غير بلسده	وعشر	ة البلدين متقاربة جاز والبدوى بالبدوى	تقول	يجوز له به التنقل	ل
وان التقطه اثنان فا	ين	يقف الاصح انه يقدم غنى ومقيم على	ما	سواهما وعند التاوى	ي
قارعا بينهما	وفي	مستور العدالة والعدل تقديم العدل	احسن	فيجب وان ادعى مسلم منه النسب	ب
صح الانتساب و	ر	جمع اليه وان ادعاه كافر قبل منه و	الز	منه نفقته بذلك	ك
ولا يتبعه في كفر وملازمة	بيع	وكنائس لإبينة بنسبه ولـ	يد	عى نسبه عبد وقبل	ل
هذا سيده صح وكذا	من	غير قبوله في الاصح ولحق نسب الولد الكا	ين	لا يصح بدعى امرأة الامن	من
وراء بيته تقيمها وقيل	العا	دمة للزوج يلحقها دون المراجعة	واذا	ادعاه اثنان وكل	كل
اقام بيته او ما اقما	م	واحد بيته عرض على القافة فان ا	جمعت	انه ولد احدهما ا	ا
سلم اليه دون	الثاني	وان نفته عنهما او الحقته بهما او لم يدبر ما	تقول	او لم يكن هنالك	ك
قافة ترك فان بلغ و	جاء	الى احدهما وانتسب اليه قبل وا	ما	اذا ادعى رقه رجل	ل
طالبناه بيته انه ملكه	ابن	امته او شراه ونحوه فان قتل اللقيط اخذ الامام	اشر	ف ما يراه من دبة	ه
أو قصاص وان قذف و	النو	ه مجهولون فادعى الحرية وحصل من	القاذفين	الانكار فالتقول	القول

ل	للقاذفين على الجسد	يدار	جاءا للحكم الى اصل براءة ذمتهم	و	لو بلغ اللقيط الموصوف	ف
ثاني	ثانيا عزمه عما كان عليه وهو	غلام	من الاسلام الى الكفر فالتسا	نقو	ل ان حكم باسلامه في	ي
ا	الصغر تبعاً لايه فان	الظاهر	انه لا يقر على الكفر وان كنا نقسو	ل	باسلامه تبعاً	ا
ل	لدار شددنا عليه	وحاصر	ناه فان صمم عليه تركناه وان اقر بالرق بعد	ما اقدم	وتصرف وباع ونكح	ح
م	مدة فان كان قبل اقراره بهذا	الملك	قد اقر بالحرية لم يقبل والا بطلناه فيما د	عا	الى اثبات احكام	كام
ت	تضر بغيره في الزمن	المجا	وز وتقبل في المستقبل (باب الوقف) لا	مرا	ان الوقف الصحيح	ح
ج	حق وقربة فمن ز	هد	لله في عين معينة ووقفها صح	وما	يصح الا فيما ينشر	ر
د	رسم الانتفاع به	مدة	مع بقاء عينه كعقار وحيوان واثاث و	اغلا	ل وشرطه بر ومعلوم	وف
ذ	كالوقف على القساطر	ثم	لا يجوز على حربي وفي الصدقة على الذمي	ثو	اب فيصح عليه وقفنا	ا
و	والوقف على نفسه لو	ار	اده باطل ولا يصح على مجهول وجنب وقصدك	به	العبد لا يصح ولو	لو
ا	اطلقته ولم تقصده ار	تفع	الى سيده والوقف المعلق بشرط	وما	كان منقطع الابتداء فذلك أصلاً	صل ا
ل	لا يصح وهو كالوقف على	ا	لمجهول ثم على الفقراء واما المنقطع الآخر مثل	ا	لوقف على من يعلم	علم
ح	حل الوقف عليه ثم على ا	للمالك	الارقاء لانفسهم او على مجهولين وما ا	شبه ذلك	صح على الاصح وكان	ان
ر	رجوعه بعد الاول الى من	كا	ن قريباً للواقف وان وقف على زيد	ثم	على الفقراء فردده	ه
ف	فهذا وقف مصر	فه	منقطع الابتداء فيطل ولو	انه	وقف وسكت اذ	اذ
ا	انشأه عن صرفه	الى	حد لم يصح في اصح القولين و	اذا	اراده اشترطنا	ا
ل	له الفاظاً صريحة ثبت باد	لثنا	كوقفت وجبت وسبقت واما تصدقت فان كنت	نا	وياله صح وكذا اذا وضحت	ت
ر	رسمه بما يقتضى انه دا	ثم	كصدقة مؤبدة ونحوه صح واذا ا	ديت	مثل حرمت وابتدت فليس بصريح	ح
ا	الا انه كناية فيه	ثم	اذا شرط فيه الخيار وان يبيعه	ا	ذا شاء او يرجع او قدر	ر
ب	بينة بطول واذا	اقبل	الوقف انسان فالملك فيه لله جلست ا	سما	وه وبعضهم يصير الملك	ك
ج	عنده للموقوف عليه لانه	الزعيم	في الفلة يملكها ملكاً تاماً و	معرفة	ضعف ذلك كونه ما	ما
ي	يملك وطء الموقوفة عليه	بالا	جماع لكن اذا وطئت كان يملك مهرها	منفردا	وكذلك لو جاء من قبل	قبل
ج	جارية الوقف وللملكه وجاز	شرا	وه منه وقيل لا يكون ملكه	قانه	ولد موقوفة فيكون مثلها	ا

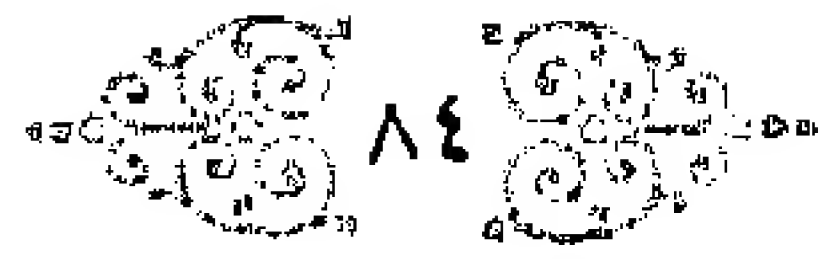
والضم ثوب العبرى

٨٣

مرصع بالذهب

و	واذا اتلف الموقسو	فوحا	ز الناظر الغرم اشترى به مثله	يكون	وقفا مكانه فان فضل	ل
و	زيادة شري شقص واذا جمل	رب	الوقف النظر لرجل تعين والا كان امره	مرفوعا	الى القاضى ويحتاط ناظره	هـ
و	فيه كما يحتاط في	المالك	المنسوبة اليه وينفق من حيث شرط	بلا	اسراف وان لم يعينها	ا
و	الواقف جعلها	في	الغلة ويصرف الغلة على شرط الواقف من	تنو	يع مصارفها فلو	و
و	طرا من الواقف اثار او	جا	تقديم وتأخير جاز فان لم يفسد الناظر فهو	ين	ولو مات من كان	كان
و	يستحق الوقف ثم ز	حف	اليه البطن الثاني فوجسده مؤجرا فأ	مثل	القولين انفساخها بالموت	ت
و	وقيل لا تنسخ بل	سها	البطن الثاني تتعلق بالاجرة	با	خلونها منها من	من
و	هذه المدة المستقبلة ولو وقف	وطرد	الوقف على عمرو وحسنه و	زيد	ثم الفقراء فعدنا عمرا	ا
و	وحزمة أخذ زيد	الكل	وبعده الفقراء (باب الهبة)	و	الهبة قرينة واصل	صل
و	ذلك انها تجلب المودة	وا	لاجروهم للاقارب افضل ويستحب لذوى العطا	يا	تساوى الاولاد فيها	ا
و	فاذا وهب لمحتاج	سر	افهوا افضل وتسمى صدقة وم	أيا	دى به الاخوان ويحمل	ل
و	لم فهو هدية وشرط ما	و	هب ان يجوز بيعه فان قال اعمرتك	الدا	ر هذه أو جعلتها لك	ك
و	رقبي سواء قال و	اهلك	بعدك ام لا كل ذلك يصح ولكن لا يد	خل	الموهوب ملكه الا بكلمة	لمة
و	الايجاب والقبول والقبض	من	بعد الاذن فيه وان كان تحت يد الموهوب	واذ	ن له في قبضه فانما يملك	ك
و	بمضي زمان يتأني قبض	المالك	الموهوبة فيه وان ماتا قبل قبض جزء	انا	ب الوارث فيه وان	ان
و	عن الوالد فهو هب	طائفة	من ماله لولده جاز ولك ان ترجع فيما	دبت	منها لولدك وكذا الامهات	ت
و	وسائر الاصول	وكان	الزيادة المنفصلة للولد لا المتصلة و	نكره	ان يرجع الا اذا روى	روى
و	النظر ورأى في	ذلك	مصلحة وشرط رجوعه بقاؤه في سلطته	فا	ن كاتبه او رهنه قالوا	ا
و	حرم عليه الرجوع	في	ذلك حتى يفسخ الرهن والكتابة ولو حجر عليه و	نصب	للغرماء وحاول	ول
و	رجوعه فيه لم يجز فان باعها	ذى	الموهوبة او وهبها ثم عادت لم يرجع	ونو	جب جواز الرجوع في المؤجر	م
و	في وجه ضعيف	الحجة	لا يرجع ووطء الاب للموهوبة لا يكو	ن	مثل الرجوع في اصبح ما نقلت	ت
و	العلماء وقيل يكون رجوع	ها	ومن وهب لمن هو اعلى منه ندب ان	يا	خذ منه وبشبهه ولم يكن	كن
و	خروج الثواب لاز	م	له على الاصح فلو ان رجلا وهب	رجلا	شيئا وشرط عليه هو	و

شاكنى بالشكل



نيمنى بالشكل

ان يعطيه ثوابا معلوما مثل	اربع	اوقية من الفضة ونحوها فاذا	اقبل	صح وكان الحاصل	صل
منها يبعث وان شرطه	و	هو مجهول لم يصح (باب الوصية)	و	تصح من حرب يكون مكلفا	ا
سواء المسلم والكافرو	في	السفيه خلاف الاصح صحتها منه ولا	يا	تمن الا مكلفا لا يرتاب	ب
احد بعدائه حرا وي	العا	دم البصر خلاف الاصح يجوز ان يكون	ذاهبا	بالوصية اليه ويصح	ج
جعلها إلى اثنين فلا يقر	م	احدهما بالتصرف دون الاخر اذا	ادخل	الاثنين شركاء واذا	ا
اراد أن يـوكل في	الذى	لا يتولى مثله جاز له ذلك ولو	يريد	وصي ان يوصي لم يجز بل	ل
رعمسوا ان له ذلك بعد	بعد	الاذن ولا تتم الا بالقبول وله ان	يا	قنه لفظا كقوله كقوله	كقوله
وقد مات الذى وصا	ه	قبلت وكذا فعلا في الاصح ولو ان	رجلا	قبل الوصية في بقاء	ا
الموصي لم يكف ولو	ادعى	العزل انعزل ومن اوصى الى عـددل	من الرجال	فله عزله اخبر	خبر
فيه يفتى ام لا و	النا	س مجمعون على ان شرط الموصى به الاباحة	فكل من	اوصى بمحرم فملك	ك
الوصية باطلة ولو	صر	ح بالوصية لو ارث صحت في الاظهر اذا	اجا	ز الورثة واكثرهم	م
قال بصحتها لقائل	ولد	اخذل في الكفر بعد الاسلام ولكافر محار	ب	وتنحق الوصية عندنا	ا
بالموت اذا لم يتمين	الا	هل لها كالفقراء فان كانوا معينين	فهو	موقوف على قبولهم فان	ن
ضرب الموصى له في الارض	شرف	القاضى عليها حتى يعود فان قبلها اخذ	الذى	حدث من زوائدها وفي	ي
وفاته بعد الموصى ينتقل	الملك	في القبول الى وارثه واذا اوصى بالثلث اجز	نا	ها والورثة اذا	ا
هم فقراء فاقصرو	ووقف	دون الثلث فهو اولى اما اكثر منه ان ارا	د	الوصية به امرؤ	مرؤ
وليس له وارث بطلت	ا	لوصية في الزائد وان كان له وارث فقال رأ	يت	ان اجيزها فاشبهه	شبه
القولين الجواز ثم التطوعات والعطا	ياها	وصى به منها فهو من الثلث	واذا	جعل من الثلث واجبا	ا
سلم منه فلو اطلق	ونزل	الواجب في الوصية جعل من رأس المال ثم ا	نا	مضى ما نخل	خ ل
قوة المرض فتبرعته في	الملك	الذى له موقوفة على الثلث ان اتصل	دا	وه بالموت وكذلك	ك
التصرف من المحارب حال	المجاهد	ة والتحام القتال يكون	مضافا	الى الثلث وكذا التصرف من	م من
طالب دمه مقبـل	الى	قتله او كان في مفينة والبحر متمرج وكل من	انتصب	لوصية وهو	ر
خائف كخوف هؤلاء لا يجاو	ز	هم حكمه وتعتبر من الثلث قيمة العبد	مثل قوله	اوصيت لفلان بخراج	ج

وغلنى بالشكل



في حبه وأحزب

م	مملوكى واذا عجز ثلث ما	يد	ه عما نجز في المرض قدم الاول اما الرضا	يا	ان تفرقت أو وقعت دفعة واحدة ده
س	سواء فيقسط على الجميع	وقبض	كل نصيبه فان اعتق الموصى فيها	عبد الله	ثم عجزت لم يقدم م
ل	العتق بل يعتق بقسطه	على	الاصح وان كان كلها عتقا جزئوا ثلاثة اجزاء	ويا	مر بالقرعة فهي من ادلة دله
س	سنة رسول الله و	الناصر	ون لسته يعتمدونها عند الضرورة و	ابا	ها بعض العلماء واذا واذا
ا	اوصى له بعين حاضرة و	و	هي ثلث ماله وباقيه غائب او مؤجل الى	بكر	ة غد مثلا وارادها فليس س
ك	كذلك بل ما استطاع	طلعه	من الثمن وحضر ملك منها قدر ثلثه	و	توقف العين وكذا هو لا يمكن كن
ن	نصيبه المتنجز منها لانها	تعز	ى اليهم فلا يتصرف في بعضها دونهم حتى	يا	خذوا مثليها وما ما
و	وصى به من عين سيملكها	فلت اياما	مثلا وملكها جاز وكذا بمجهول كاحد	غلمان دراب	وبالآبق قبل قبل
ي	يعود وبالطير الطائر وما	وما	أشبهه وما يتنفع به من النجاسات	ويا	مر الشرع باقراره عليها ا
ج	جاز الوصية بها كالزوي	ت	النجسة والمرجين والكلب وتبطل فيما حرم على	صاحب	لها انتفاع بها كالشمول ل
و	والخنزير واذا كانت	و	صيته لا قاربه اعطوا وسوى بن القاصي و	الدا	ني فان قال للأقربين منها ها
ز	زحزحنا الابعسدين و	جعل	الكل للأقربين ويقدم ابن على اب فيما	رو	ي واخ على جد وكانت كانت
ف	في القرب الام كالأب و	في	البنات والأبن الحكم سواء ويستحب ان	يا	خذ كل من حضر ر
ه	هناك من الفقراء اذا كان	الا	يضاء لهم فان اقتصر على ثلثه جاز واذا	اخا	لط بين الفقراء وعمر و
ا	الوصية فهو واحد منهم	شر	ع في الحكم لو يعطى اقل شيء اجز	نا	ه واذا اوصى بشيء ي
ل	لحمل امرأة فالحكم	فيه	ان يعطى حملها الموجود حال الوصية	وما	اوصى به للعبد حكما ا
ح	عليه بانه لسيده فلو	مد	في عمر الموصي حتى عتق العبد فهو له وان	ا	وصى لرجل من رقيقه برأس س
ص	صرف فان لم يكن له	ر	قيق بطلت وان كانوا فتلّفوا بموت وما ا	شبه ذلك	وبقى واحد قالوا وا
ب	بقى له يأخذه برأ	سه و	ان قال اعطوه شاة تناول المعية والذكر	واعلم	انه اذا اوصى بدابة كانت كانت
و	واقعة من بين	الد	واب على الفرس والبغل والحصار في الاصح و	ان	قال اعطوه من حاصل أصل
ه	هذه الكلاب كلباً اعطينا	ه وبقي	له الباقي وان لم يخلف الا كلباً لم ينظر الى	العدد	والجمع واعطيناه ثلثه وفي ي
و	وصيته بقوس يستعمل	الظاهر	من لفظه فيعطى قوس ندف اورمى وان كان	المد	كور قد اقترنت به ه
ا	الدلالة على احدهما عمل	في	ذلك بمقتضاها واذا اوصى بالحج وسواء ذ	كر من	رأس المال ام ام

بافتح مثل المثل

٨٦

والكسر حُسْنُ الدَّلِيلِ

سلك به مملك الثلث فان	الد	خول فيه من المقات وقيل ان جعله من	ثلك	كان من بلده نفلا	لا
كان أو فرضا والصحيح فيما	ملوه	هو الاول وان قال اوصى ملوه	الى	جزء او سهم فذلك	ك
اسم يقع لكل ما ا	مده	به مما يتمول لا يختص بدهم ولا	عشرة	ولو كان قوله قوله	له
لم اعطوه مثل ابني	ثم	لم يكن له وارث غيره حكما	با	لنصف وصية وان اوصى مثلا بشاش	ش
خز لزيد ثم اوصى به لعمرو	دخل	الاثنان فيه شركاء ولا لزوم	لها	الا يموت الموصي وتبطل	ل
اذا رجع بقوله فسخت و	عد	ت عنها ونحوه وكذا اذا عين ما لوارثه	وعدد	ها منه او كانت	ت
مطلقة فشغلها بارئها	ن وخرج منها	باقباض وكذا بغير اقباض في	ا	لاصح وكذا لو وهبها والحكم في	ي
سائر التصرفات كذلك	ونزل	العرض للبيع منزلة البيع وتزويج الرقيق ا	لثوث	والمذكر وتأخيره لا يعد	د
الفعل له رجوعا ولو طحن	ا	لبر الذي اوصى به او اوصى بشيء	من	الدقيق فمعجته جعلنا	ا
منه ذلك رجوعاً وصاراً	ملك	فيها بعد الموت للوارث وان جعل له	الثلث	من طعام معروف	ف
تعين له واذا خلطه كان ر	ا	جعا (باب العتق) قد نسب	الى	العتق وصريحه عندنا	ا
حرية وعتق واما ا	لمجا	زوال كنايةات فكثيرة كقوله انت سائبه اولا	عشر	ة بيننا وانت برى	رى
كذلك وكل طلاق	هد	م النكاح صريح او كناية فهو كناية في العتق	بغير	النية لانفسه	ه
واما الصريح فينفذ مع	عد	مها واذا علقه بصفة حصل عند وجود	ها	مثل قدوم سفسر	فر
ينتظر ومطر يكر	ن وا	ذا علقه بصفة ورجع بالقول لم تبطل الصفة	وتقول	انك اذا وهبت	ت
جارية قد عقلت عتقها وا	خذها	المتب بطلت الصفة وكذلك البيع ونحوه	في	ابطالها فلو باعها	ها
واستعادها البائع	واقام	بملكها ووجدت الصفة لم تعتق والتعليق	المذ	كور يبطل بالموت فلو	و
زنت أو تزوجت وولدت فان	الظاهر	ان الولد لا يلحقه حكم التعليق الذي ذ	كر	ولو اعتق بعضه عم	عم
في جميعه ولو كان	الى	ثلاثة ملك عبد فاعتق واحد منهم	ثلكه	فان كان فسى	ي
هذه الحالة مصرا	عا	جزا عن الغرم عتق نصيبه فقط وذو اليسا	رجا	النص بأنه يتعين	ت عين
العتق في جميعه ويقوم	م	عليه الباقي فان اختلفوا في قيمته فالقو	ل	قول المعتق والقيمة الى	الى
عليه اذا كانت مثلاً	اربعة وثلاثين	وايسر باربعة قوم منه بقرهها	و	لو ان رجلا آخر	ر
قال له اعتقه عنى بخمسة	وسأل	اعتاقه عنه ولم يذكر لـ	خمسة	فاعتقه عنى وبات	ات

والضم قيد البغل

٨٧

خوفاً من التوثب

ل	للسائل ولاؤه ولو اعتق	الام	نسان بعض عبيده مجملاته تفصيل	اجمال	عتقه فاذا اراده	ه
و	وهو فيمن شاء فان	ما	ت عين الوارث ولو اعتق واحدا	عشرة	من عبيده معيناً	ا
وا	وادعى الاشكال والنسب	ن	ترك إلى ان يتذكر ومن ملك احد	اصو	له او فروعه عتق عليه ولو	و
م	سقط في ملكه	و	هو مختار بعض واحد من الفروع والاصو	ل	هو موسر قسوم	م
ا	الذي لشريكه وعليه لا يلزم	اللمة	ان كان معسرا او ملك له وارث والتوصل	في المو	لودين والوالدين الى انشاءهما	ما
ط	طلبه يستحق للعتق	فا	نه اجر وصلة (باب التدبير) يجوز تدبير مؤ	ث	ومذكر الا ما جاء	جاء
ال	النص بمنعه مثل	جا	رية مستولدة وهو مندوب ويعتبر من	ث	ثالث ماله وصريحه انت	ت
خ	خلف موثق حر وقس	به	ما أشبهه وكذلك دبرتك وانت مدبر	نا	وي به ذلك في	في
ا	الاصح ويجوز تعليقه	الى	وجود صفة كقولك ان دخلت الدار مرة	وخمس	مرات فانت حرة	ه
م	من بعد موثق ويجوز	ذلك	في بعض العبد ولا يسرى ولو دبر	جوار	ي وتصرف فيمن بطل تدبيره	ه
س	سواء البيع والرهن فلو	اقام	معهن واحلهن بطل ابضاً	و	لا تبطله الكتابة ولا	ا
ال	التدبير يبطلها بل يكون	معتقلا	بحكمها وان ولدت المدبرة من	عشر	ة زوج او غيره ولدا	ا
م	منعاه أن ينتقل	الى	حكمها وان كانت عند التدبير حاملا فعند أصحابنا	بنا	حملها مدبر ولو	لو
ي	تحل المدبر بالاسلام وإني	ان	يسلم السيد رفعنا يده عنه الى ان يحرر	ت	او يسلم ويؤخر فان حصل	صل
ر	رجوع منه في	ما	دبر بيع عليه (باب الكتابة) واذا	واذا	اردها فقد روى	روى
ك	كلهم أنها من القربا	ت في	المرض تعتبر من الثلث ولا تصح الا من	جا	ثر التصرف ولا تصح الا	ا
وا	والعبد المكاتب بالسف	عا	قل رشيد ولا تستحب الا لكسب لا يتجا	وز	اماته وهي غير	وهي غير
ما	ماضية الا بعوض معلو	مه	صفته موزع بنجمين فاكثر السى	العشرة	فما فوقها فلا	ا
ا	اقل من نجمين ولا بد في	ذلك	من تقدير النجوم واذا اردت المقصد	قلت	كاتبك وتفصل	صل
ل	له العوض وتقول علي كذا	و	نجومه كذا فاذا ادبت فانت حر والقبول	في	ذلك شرط وليس له في	ي
ح	حكمها خیار اذا	تم	ولا يجوز تعليق عقد الكتابة	المد	كورة على صفة وليس له	ه
و	رسمها في بعض عبد	له	ولا مشترك الا اذا كاتبه معاوذ	كر	وا أن للمكاتب قوله	قوله
ف	في فسح الكتابة واليه	الامر	فيه فتلزم في حق السيد حتى يعجز	ا	لمكاتب او يموت هو	هو

أ	أما إذا مات السيد فانه	بعد ذلك	يقوم الوارث مقامه وإذا قارب	حد	ما عليه أوجبت	أ
ب	له حظ شيء مما ثبت	واستقر	من المال ويكفى ما قل لا يتعين	عشر	ولا سدس واه طلب	ب
س	سيده ولا يعتق في	الحال	وعليه درهم ولو كاتبه اثنان ثم ان	رجلا	منهما أبراه سري	س
ا	العتق ان كان موسرا	وفي	التقويم كما سبق ويملك المكاتب منافعه	وثلاثة	الموصى له به وتجارته فان	ن
ب	بايع سيده فهو على	سنة	غيره معه يشفع عليه ويعاشره	عشر	الاجانب لكن لا يكون قابلا	لا
ج	عقد نكاح ولا عقدا فيه د	ست	محابة الا باذن سيده ولا يقارض	رجلا	ولا يكاتب ولا شك	اشك
د	في انه لو باع باحد	وثلاثين	ما قيمته ثلاثة وثلاثون احتمل هذا وماحذا	حد	وه وولده من امته قالوا	و
هـ	جارفي حكمه ويعتق معه و	أظهر	القولين ان المكاتب إذا وا	فتا	يضاً بولد منها	ا
و	وجب له حكمها و	البراهم	التي في ذمة المكاتب لو استحبا	لها من	السيد او اشتراها رجل	ل
ز	زيفناه ولو تركه في	الربا	ط محبوسا معه عشرة ايام مثلاً لزمه اجرة	العشرة	الايام وقيل الخلاص	ص
ح	فيه ان يملكه نا	صية	امره يقدر تلك المدة ولا يملك الوطء	من	امته المكاتبه ويجب	ب
ا	إذا وطئها المهر	واجري	يجري غيره الا انها اذا ولدت من	ذلك	ثبت حكم الاستيلاء ايضاً	ا
ل	لها وان جنى	المالك	على المكاتب لزمه ارش الجنابة	وفي	جنايته على سيده أو غيره وجب	ب
ل	كمال الارش ما لم تقع	المجا	وزة لقيمته والا وجبت القيمة في الاصح و	ضده	يقول الارش يتعين عليه	هـ
ف	فان لم يشا	هد	له مال جاز تعجيزه وبيعه ولو	يقول	السيد وقد جنى أنا أفديه فعل	ل
و	ويبقى مكانها وتجب ا	لرعا	ية لقوله وبما يفديه فيه القبولان	احد	هما بأقل الأمرين والاخر يقول	ول
هـ	هو بالارش مطلقاً ولا	يا	قي بها على عوض محرم وشرط فاسد فا	ي	كتابة يكون هذا	ا
و	وصفها فهي فاسد	هـ	نعم لو كاتبه مثلاً على عشرة اوراق خمر او سلم	عشرة	عتق لوجود الصفة	هـ
ب	(باب عتق أم الولد) وهذا	النو	ع من اسباب العتق فمن اتت منه بولد	جارية	له فهي ام ولد وما	وما
ج	حدث بعد من ولد فالشرع و	اصف	له بصفة امه وكذا جارية ولده	فا	ما جارية اجنبي قدر	قدر
د	ذلك منها بنكاح أو زنا	فار	تفاتها بحكم الاستيلاء لا يصح و	ثبت	الملك حتماً	ما
هـ	في الولد للمالك امه ثم ا	تفقوا	على انه اذا ملكها لا تصير في احو	لها	ام ولد ولو وطئ	ي
س	سهوا أو بشبهة أو غيره لم تنصر	بذلك	ام ولد لكن الولد حر والمستولدة بشرط	في	ما وضعته ان يخرج	ج

الجنين بعد التصور والخطيطو كثيرا
 بيع المستولدة ورهنها و
 عادت إلى الإسلام فر
 سائر إذا عتق مملوكا بخرا ج
 كونه لا ولاء عليه في ذلك
 نجز عتق الاب انتقل عنهم
 وينجر إلى معتقه ثم
 يومئذ إلى موالى ابيه و امر
 جاؤوا معاً فالابن با
 وزعم بعضهم ان
 فينتقل إلى عصباتهم وتبنى
 هذا في الرجال و مدر
 المعتقات فمن واسته بالحر
 كان لها الولاء في غلام
 شيء للغير قبل جهاز الميث و الشر
 فوراً ثم باقي الوظما يف
 هذه عشرة رجال و
 والاخ وابنه ومما جعلها
 سابعهم لالاخ الاب لامة وقفا
 قالوا وبنت ابنه و
 طراً فعل القاتل في فرا
 الا عن اهل ملتهم هذه سنة
 لقب الكفر اثر ولا ار
 لعلماء يجوز له ان يزوجها ويخالف بعضهم في ذلك
 الوصية بها وله وطؤها وام ولد النصراني وتمس عليه سائر الكفار اذا
 ق بينهما (باب الولاء) واعلم ان الحكم في المهر المهر
 او لله او عتق عليه فولأؤه له وولد الحر من المعتقة ثبت بلا شك
 وولد العبد من المعتقة حر وولأؤه معسر وف لموالى الام فلو و
 ولأؤه إلى معتق الاب وهذه المزية التي للاب للجد ايضاً
 اذا اعتق الاب بعد الجدة فان الولاء ينجر ويستثنى من موالى جده
 الولاء بعد المعتق للعصبة يختصون بها ذا دون السورقة واذا
 لتقديم اولى ثم الاب ثم الاخ من الابوين ثم لاخ من الاب ثم الجد وهو القياس
 للجد وابن الاخ يستويان ثم الاقرب فالاقرب ثم انتقل لا مر الى مواليه فان يكن
 على الترتيب المذكور ولا يرث أحد غير اقرب حتى يكون معدوما ما
 ك القول في النساء انهن لا يرثن بالولاء وسوى بينهما الا من قبل قبل
 بة امرأة ورثته وورثت ولده وحاشيته المعتقين واذا
 فماتت صار لمصبتها (كتاب الفرائض) لا شيء يخرج من خلف لم يشغله له
 وع بعد ذلك في ابرائه من ديونه وخلاص ذمته منها
 فتنفذ وصيته وتقسم تركته وما له بين ورثته وهي وهي
 لهم الابن وابنه وان سفل وبعدة عدا لاب وابوه وان عدا
 ذا شيء اذا كان من الام وما خلا هؤلاء فالعلم الاصل
 بعد ذلك ابنه والزوج والمعتق و النساء سبع بنته
 ن سفلت والام والجدة والاخت بل الزوجة والمعتقة وكيف
 غ روح مورثه ابني ام باطل لا يرثه وليس يرث اهل ملته
 المسلمين مع الكفار واما الكفار فيتوارثون ولا يكون لاختلافهم في
 ث يجرى من ذمي ولا عبد ومرتد من احد ولا يكون بين ميتين لم يبرروا

بالفتح جمع الوفد

٩٠

والكسر كثر البرد

س	سبق احدهما أو لم يحكم	يعين	السابق منهما توارث (باب أهل الفروض)	والا	صل في ميراث ذوى	ي
ا	الفروض كتاب الله	وحجته	وهي النصف والرابع وثمان وثلاثون سدس ثم	ان	اهلها الذين يمثل مثل	مثل
ب	بعددهم عشرة الزوج و	بعد	ه الزوجة والام والجددة والبنت وبنت الابن و	يكون	للاخت ثم للاخ وهو و	و
ا	ابن الام ثم الاب و	ذلك	مع الابن او ابنة ثم الجدة مع الابن ا	وا	بنة ولا فرض لسواهم والاوجه جه	جه
ل	لمعرفته تختلف فالزوج يأخذ	بعا	مع الولد وولد الابن ونصفا ان لم يكن	ذ	لك والزوجة كذلك وهو و	و
م	من حيث انها تأخذ لعدم المتقد	مين	المذكورين ربعا ومع وجودهم ثمنا واذ	ا	بلغن اربعا فشه شبه	شبه
ث	تلك الواحدة في الربع والثلث	ثم	الام ولها الثلث من ولدها و	استثنى	من ذلك حالات وهو و	و
ج	حين يكون لوادها الذي	ذهب	ولداً وولد ابن فلها السدس وحين تزاحم	بالا	ثنين من الاخوة سواء كانوا ا	ا
و	رجالا أو اثنا وقد يعود	الى	ثلث ما يبقى بعد فرض الزوج أو الزوجة	وكان	ذلك اذا اجتمع ع	ع
ك	كلا الابوين وزوج أو زوجة و	الحجة	في ذلك القياس ثم الجدة و	اول الكلام	فيمن يرث بلا قول ل	ل
و	وهما ثنتان ام الام و	الثانية	أم الأب ثم أمهاتهن من انفردت أخذت السدس و	مو	رد الخلاف جدة هي أم م	م
ا	اب الاب والصحيح لها	سنة	الجدات وان اجتمع جدتان فأكثر استو	جبا	السدس اذا تحاذيا وان ان	ان
ل	لم يتحاذيا وبعدت	احدا	هما حجبت ان كانت للاب واما البنت	فانصب	لها النصف اذا ا	ا
وق	وقعت وحدها وللأختين	و	ما فوقهما الثلثان ولبنت الابن النصف مثل	ما	لبنت الصلب وللأختين قالوا لوا	لوا
ف	فما فوقهما وان بلغن	خمس	الثلثان كبنات الصلب لكن هذه	استثنت	عن البنت في ما ذكروا وا	وا
وهو	وهو متى كانت هي والبنت	وبلغ	ميراثهما الثلثين فللبنت النصف	كقولهم	ونكلمة الثلثين لهذه وكذا اذا	اذا
س	سبيل الأخت للأبوين تصل	الى	النصف وللأختين فصاعدا الثلثان فان فقدت	قام	مقامها اخت لاب وقس من	من
ك	كل احوالهما اذا اجتمعتا في	مصر	وف الارث على بنت وبنت ابن واخوات	القوم	مع بناتهم عصبة فافهم ذلك ك	ك
ون	ونعطي ولد الام	في	ميراث اخيه السدس وللأختين فصاعدا الثلث	الا	نثي والذكر مثلان ن	ن
ا	اما الاب فقصد	صحيبه	السدس مع الابن او ابنة وكذلك الجدوا	زيد	ك علما انه ما	ما
ل	للجد مع الاب شيء ولا	الحا	قد مع الابن ولا الجدات مع الام وازيدك	امر	ا وهو انا لم نلحق ق	ق
س	سيلا الى آخر	ج	نصيب لام الاب مع وجوده اما ولد الام فقد	رت	له اربعة حجج باب ب	ب
ا	الأب والجد والولد	وأقام	الكل ولد الابن مقامه فهو يحجب	بهؤلاء الا	ربعة ولا يتصل ل	ل

والضم صر النقدي

٩١

في ثوبه بالهدب

ب	بـولد الاب والام	م	مع ثلاثة الابن وابنه والاب ويحب	و	ولد	ل	لاب هذه الثلاثة	هـ
ع	على ما وصف	ث	يحجه الاخ من الاب والام ايضا	ر		ا	اذا استكمل هؤلاء	ا
ال	البنات الثلثين	رج	بنات الابن بلا شيء الا ان وجد	هـ	هذا	و	ومعهم ذكر وهم	و
م	مثلهن في الرتبة أو أسفل	منها	فانه يعصبن للذكر مثل حظ الانثيين اذا اخذ	د	دينار	ا	من الارث فهي	هـ
ت	تأخذ نصفه وكذلك	سا	ثر الاخوات من الاب مع الاخوات من	الا		ا	يوين لايرثن ابدا	ا
ج	حتى يكون لمن اخ وا	لما	لكون للفروض اذا زادت فروضهم	ربعا		او	ثمنا مثلا على الاصل	صل
ر	رجعت السهام عائلة	وفي	زوج وام واخت من اب وام تعول	فان		للزوج النصف وتعطى	ي	ي
ك	كذلك الاخوات	سنة	الاخوات وللأم الثلث فتعال الفريضة و	كان		السهام ثمانية	هـ	هـ
و	واخذت الام ثلثا عائلا	اثني	وللزوج نصف عائل ثلاثة والاخت مثله و	ا		لله اعلم (باب العصة) وكانت	كانت	كانت
ا	العصة فيما ذكر	و	اكل ذكر ليس بينه وبين الميت اثني وا	للكلام	ان	الابن كما روى	روى	روى
س	سابق ثم ابنه وان سفل	ستين	درجة ثم الاب ثم الجد بسلا	انكار	ان	لم يكن اخ هناك	ك	ك
ك	كذلك الاخ بعده و	تو	لي الامر بعد الاخ ابنه وان سفل ثم	اجريت	العم	بعده ثم يقول	قول	قول
ا	ابنه بعده ثم أو	فيت	بعم الاب بعده ثم ابنه وان سفل ثم	مابعد	هـ	على هذه الصفة	هـ	هـ
ن	تعطى الادنى فالادنى	والد	اني من هؤلاء اذا انفرد أخذ جميع المال	الا	ان	زاحم احدا	ا	ا
م	من ذوى الفروض امر	ته	ان يعطيهم فروضهم واخذ مابقى فان استوى	على	الدرجة	منهما اثنان	ن	ن
ا	اعطى من ناسبه من	جهة	الابوين منهما ولا يعصب احد اخيه	ما	خلا	الابن وان سفل بل	ي	ي
ي	يعصب الاخ اخته وامانهم	صلا	من يشارك اهل فرضه الا ما	كان	من	المشركة فانها	ا	ا
ل	لم تشرك الا للاصلا	ح	وهي زوج وام واثنان من ولد الام واخ	من	الاب	والام اذ	ذ	ذ
ي	يكون للزوج النصف	ثم	للأم السدس وبقي الثلث وهو لولد	الا	م	بشاركتهم فيما	ا	ا
هـ	هو فرضهم العصة اذا كانا	خا	للهاك من ابويه ويعطى الخنثى ما	عر	فناه	حقه يقينا وما	ما	ما
و	وقع فيه التردد فلا يخا	لف	انه يوقف فان عديم العصة فالمعتق كما في ابو	اب	الولاء	فان فقدوا اخذ	خط	خط
ل	إلى بيت المال	و	الله اعلم (باب الجد	والا	عصوة)	اذا حصلت	ل	ل
ت	نزكة واجتمع الجد وو	لد	الاب والام او ولد الاب فهو كأحدهم	على	ان	لا يزيد الثلث عن	ن	ن

صَمِيْنَتُهُ نَبْتُ الْكَلَا

٩٢

بِالْحَفْظِ مِنْى وَالْكَلَا

ذلك فهو فيما ذكره المظفر	بالثالث على كل حال وقد بعد عليه في	البد	اية أنه من لا يرث وذلك الشيء
يكون اذا اجتمع جد و	اخ من اب وام واخ من اب اعطى من الما	ل مثل	احدهم وابن الاب بعدد
يرده لاختيه وانما تصدع	على الجسد وهذه المسألة تعسرف في	قولهم	بمسألة المعادة ولو
لحق بهم من يكسرون	له فرض فللجد الأغبط من المقاسمة وثالث	ما	يبقى أو سدس كل الشيء
وما بقى ففلاخسوة ثم	ان لم يبق شيء سقطوا ولا يفرض للاخت فيما	اتاني	علمه مع الجد فيما سوا
هذه المسألة وتسمى ا	لا كذرية ومى زوج وام واخت وجد فالزوج والأخت لكل واحد	احد	منهما نصف المبلغ
والجد ايضا	السدس والام الثلث فتعول إلى تسعة	الا	ان حقها لا يصرف
زائدا على الجد بل المنسوب اليها	من النصف يضاف إلى حق الجد ويقسم بينهما للذكر مثل	الا	ثنتين ويقسم فيمن من
يبقى الباقي منها	فه صحتها من سبعة وعشرين للزوج تسعة وللأ	م	سته وللأخت نحو
اربعة ويكسرون ا	الجد ثمانية (كتاب النكاح) يكره ان يتزوج	وما	له فيه غرض غرض
داع ولا يستحب الاعراض عنه	عند الحاجة اليه ويستحب ان تتزوج من	رأيت	واستحنت ويسوغ
هذا العقد بنفسك و	بوكيل يجوز أن يقبل لنفسه ويستحب لكل	احدا	ن يطلب امرأة تحرز
حسنا وديننا واذا ا	في عقده اكتفى بها والصغير اذا استصوب	الا	ب او الجد تزوجه في
رأيه زوجة من الملك	الذى له والمجنون ان كان يفيق فلا تمكن	اباه	ان يعقد له ويساشر
في الافاقة فان دامت المجاهد	ة على حالة ولم يفق زوجه الاب او الحاكم	وما	للسفيه ان يتزوج اذا
سأل بل يزوجه الولي فا	ن اذن له في العقد جاز فان عين له ا	مر	ة تعينت ولا يخلص
الولي من الطلاق الا اذا ا	له سرية فان اردت تزويج عبد صغير حر	رت	عقده بنفسك بخلاف
كبير فانه يعقد بالاذن و	لمرأة غير المحتاجة للنكاح يكره ان تتزوج	باحد	فان احتاجت ولا غرو
ندب لها والمرأة من الا	اذا دعت إلى كفء وجب على	الا	ولياء تزويجها واذا
عقد الاب او الجد بالبكر وعاجل	من غير استئذانها جاز لكن ان كانت	ايه	للزوج كسره وان
لم تكن بكرا لم تنكح ا	لا باذنها بعد البلوغ ويزوج امته اجارا	واذا	طلبت النكاح فلا سواف
يستحب ولا يجيب و	يصح نكاح المرأة الابولى والعصبة احق و	استثني	الامة فوليتها ان تزوجت
السيد ويزوج امة المرأة الر	الذى يزوجهها واولى العصبات الذى لا يبدأ	بغير	ه الاب ثم الجسد لا يزاحم

فشج قلبي والكُلا

٩٣

عمداً ولم يراقب

واحد منهما	وتوفي	بعدهما بالاخ ثم ابنته على ترتيب الارث	وسوى بعضهم بين اخوين هذا
تكون اخوته للابوين و	اخر	للأب والصحيح خلافه واذا استوى اثنان	وحا زاحدهما فضلاً لم يستحق في
دون الاخر بل لو كانوا	جما	عة وعقد ادناهم صح وللولى شروط فلا يفقد	شي موهى الحرية والبلوغ بل بل
العقل وان لا يكون ر	دى	النظر كحيل او هرم وذكروا في الفاسق	خلاقا ولا يضر العمى وقالوا الوا
منى اختل الولي كان	الاولى	من بعده ولا ينتقل بالغيبة الى الا	خفض درجة وكذا لو و
جرى عضل بل حكم	سنة	الله ان ينتقل إلى السلطان و	المشتى من ذلك الغائب اذا ا
ماوكل فوكيله اولى وان	ار	ادان يوكل استأذن في النكاح الا المجبر	مثل الاب والجد والسيد ايضا
وليس للولى ان يتـ	بع	الإيجاب والقبول لنفسه ولا الوكيل والصحيح من	قولهم ان للجد ان يوجب ويقبل ل
عقد بنت ابنه و	و	ابن ابنه الصغيرين وفي غير الكفء يشترط رضا كل من	قام له حق الولاية منهم م
ورضاها ولو كان	سنتين	مهر مثلها فرضيت بعشرة ولم يرض	الاولياء بذلك لم يكن
امتناعهم جائزا	وحمل	القول في الكفاءة على المساواة لا	غير نسا وديننا وحرية واعمالا لا
لا العجمى بالنسبة الى	الى	العربية كفاء ولا غير القرشي و	الحاشى كفاء لهما ولا غـ
تقى وحر كفاء لمن	تعز	ى اليها الحرية والتقوى ولا الحائل للتاجر	وسوى بين معسر وموسر ولو و
ربط نكاحها بغير كفاء	ودفن	عليها امره بطل النكاح وبجـ	شاهد ان ويشترط ان تلقى ي
فيهما الحرية ولا بد	في	الشاهدين من ذكره وعدالة وبكفى مستورها	وحا سة السمع والبصر لا ا
بكفى عاد مهما ولو وقف	مد	ة وبان فسق الشاهدين بان أن العقدا	شي ويشترط هنالك قوله كقوله
للزوج زوجتك أو انكحتك و	ر	سم القبول فيقول تزوجت وانكحت او قبلت اذا	زيد بعده نكاحها صح ح
منه ولا يكلف اعجمى مـ	سته	وتجزية المجية وكذا عرب في الامح ويجب تسليمها	و يحملها إلى حيث يرد د
ان اطاعت الاستمتاع و	جعل	لها اذا سألت مهلة ثلاثه على	خلا ف فيه والامه بشئى ثا
اذ قـ	الله	رقها فتسلم ليلا ويستحب أن يأخذ	الرجل بناصبتها أول ما ا
زارته ودخلت في	جنا	به ويقول بارك الله لكل منا في صاحبه	واما السفر فله التنقل ل
دون سفر مخوف الطرقات	ت	ولا يطؤها حائضا ونجبرها أن تأتى	بما الاستمتاع متمـ
إلا به كفـ	عد	م السكر (باب ما يحرم من النكاح) لا	خلا ف ان محرما ومرتدا ا

بافتح نبت للكل

٩٤

والكسر حفظ للولا

و	دان بالكفر بعدا ن	و	اسلم لا يصح نكاحهما وكذا الخنثى المشكل	و	وما عدا ذلك المحارم وهو	و	و
ع	على ما قـرأت و	و	في به التنزيل الامهات وان علـون	و	البنات وان سفن ومحرمون	و	ون
ال	الاخوات وملحق بين بولاد ه ثم	و	بنات الاخوة وان سفن والعمات والخالات و	و	ليس هذا يختص بالمشي في في	و	و
و	وتيرة الولادة فقط بل	و	الكل على ان هؤلاء يحرم بالرضاع	و	ولا تحمل امهات امراته واما ما	و	ما
ع	دخول الزوج بال	و	اعنى المرأة فيحرم عليه بناتها ومن	و	يكون من فروعها ابدا والحظر ر	و	ر
ل	المجمل في امهاتها من العقد	و	وكذا الموطوءة بمك أو شبهة	و	فانك تجتنب امهاتها كما روى ووا	و	ووا
و	ربناتها وان سفن والحل	و	باق في بنات من بوشرت بشهوة	و	في ما دون الفرج ويجب ب	و	ب
ع	عليه ان يجتنب العقد على	و	زوجات ابائه وابنائه وان سفـلوا ثم	و	الموجب للتحريم قد لا يبقى ا	و	ا
ل	في مثل اخت امرأة اقا	و	مت في نكاحك وعمتها وخالتها يحرم	و	وا ذا فارقتها حلـن ن	و	ن
ل	آخرها واعلم ان الا	و	لا تحمل بالملك على الاطلاق بل الحل ا	و	لمنفى في النكاح على المباشر شر	و	شر
و	هو منفي فيمن ملك من قريبه و	و	المحرم احدا اعنى ولد القريب اما ولده فهو	و	ينصب اليه العتق اذا ا	و	ا
ب	سباه أو تملكه بنفس الملك	و	ولا يحل للحر نكاح الامـة	و	على الاطلاق بـل ل	و	ل
ب	بخوف العنت والعجز عن الا	و	صداق لخرة وان تكون مسلمة و	و	كل ذلك ليس فيه عندنا قا	و	قا
ع	خلاف والتعفيف له ا	و	ويحرم عليه نكاح جارية الابـن و	و	حال يصير لاحد من الناس م	و	م
ل	في زوجته الامة ملك ا	و	نفسخ نكاحها وكذا لخرة يجب عندنا	و	تقول اذا ملكته لم يـسق ق	و	ق
ل	ليما بينهما نكاح فان ا	و	دلا ينكحون من يملكهم ويحرم عليه من	و	قام بلغائهم او و	و	و
و	وصل طلاقها ثلاثا والناس	و	يجمعون على تحريم المعتدة من غيره من	و	الناس ويحرم نكاح المحرمة ثم م	و	م
ا	اكثر من اربع حرام وكان	و	له من ملك اليمين ما شاء وا	و	ما العبد فلا تحمل الاربع ع	و	ع
ل	له بل امرأتان و	و	المحرم نكاح الشغار والمتمة ونكاح المحلل وفيه	و	خلا ف وقد خصـص م	و	م
ل	نحريمه اهل العلم	و	بما إذا شرطه في العقد ويـسطل اذا	و	زيد فيه شرط خيار ولو و	و	و
س	سامته ما ينافي العقد و	و	شرطه مثل انه لا يطؤها اذا اتاهـا	و	او ما يطؤها الا وبانت او او	و	او
ب	بان انه لا نكاح بطل و	و	يم المعتدة يحرم التصريح بخطبتها مـمن	و	عدا زوجها الا اذا طلقها ا	و	ا
ع	يومئذ ثلاثا وليس من الا	و	ان يزاحم غيره في خطبة امرأة فان خطب	و	أولا واجب فحيثـذ ذ	و	ذ

غيره بأنم بخطبتها	و	نكاحها (باب الخيار في النكاح)	اذ	او	جد احد الزوجين جنونا	ا
من الآخر او كان له	الفضل	عليه بالعافية من الجذام والسرير	ليس	به	مثله كـ	ان
الخيار له وكذا ان كان	بمترلة	صاحبه في الاصح ويجوز	ز	له	الفسخ اذا استعرض	ض
زوجته رتقا او قرنا	ثم	لها الخيار اذا كان عتيقا او مجبوا ولا	يد	وم	امد الخيار ثم	م
يجوز لهما الفسخ	با	لعيب الحادث ايضاً ثم انا ننظر	اولا	ان	وقع الفسخ فيما قبل	ما قبل
دخوله سقط المهر ولا	يعر	دلها منه شيء وان كان بعده فقد	يكون	العيب حادثاً فاذا	ا	
علم حدوثه بعد وطء فسخنا	ه واستمر	المسمى وان كان قبل وطئها وتعملر	ز	واجبها او مقارنا قالوا	لوا	
لزم مهر مثل ان جهل وان كان	امر	له ولاية اجبار فليس لـ	ان	يدخل العقد على من هو	و	
يوصف بالعيوب المذكور	هو	والأولياء الخيار يجنون وجذام وبرص	اذ	او	جد مقارنا للعقد وار	و
ارادوا الفسخ بها	و كانت	حادثة لم تجبر المرأة عليه واذا	ماقا	لت	انه عتيق واقر بذلك	ك
للحاكم او قامت بينة على	الا	قرار منه بذلك او نكل فحلفت لـ	م القو	ل	بأن يؤجل بعدها	ا
سنة فاذا انقضت	ا	طرف	السنة فلها الفسخ واذا ارادته لـ	مما	ذكروه من الرفع إلى الحاكم وان	ن
بأشر بآلة وهي	مضطربة	بعد الانتشار كفاه ان يكون مـ	خلا	حشفته فان كذبت	ت	
يكونه قد وطئها	وكان	يدعيه فالقول قوله وان تزوجت	زيدا	على انه حر الاصل	اصل	
او على انه مـ	ولد	قريش فبان خلافه صح في الاصح	واذا	شاءت فسخت مـ	ي	
لو شرطت الحرية او	مكا	فان النسب كان الحكم كذلك فـ	كان	الفسخ بعد دخوله	ه	
خرجت بمهر المثل والقا	ثل	بانه يرجع على من غره ضعيف و	بالا	جماع انه اذا جا	جا	
في وطء الامـ	يومئذ	بولد لزمه قيمته ورجع على الفار و	ان	خرجها على أمـ	ز	
في ضعتها مما شرط	استولى	عليها ولا خيار في الاصح ثم	يكون	للأمة الخيار ثابتاً	ا	
فيما اذا عتقت وهي	على	نكاح عبد وخيارها فوراً في الاصح	فان	ادعت الجهل بـ	ن	
الخيار ثابتاً صدقت يمينها وا	حر	زت بالفسخ نفسها ولا محتاج اذا	شاء	ت الفسخ إلى الحاكم ويكون	يكون	
خبر مهرها المفسر	ض	انه يقط إن رفع العقد بالفسخ قبل الدخول وإن	رفع	بعد الدخول فالمهر	ر	
راجع إلى مهر المثل ومور		د هذا ان كان العتيق قبل الوطء	وان	نقدم الوطء فالمرور	وي	

طارحني بالقسط
ولم يزن بالقسط

في فيه عرق القسط
والعبر المطيب

هو وجوب المسمى و	الله اعلم (باب من تحته كسايه) اذا	شاء واسلم فاخترت كفرها
حلت له ودامت في ا سر	ه وان كانت مجوسية او مشركة ذات اوثان	فان كان قبل الدخول انصرف
راشداً وفرق بينهما بلاتر ددو	ان كان اسلامه بعد الدخول فانسأ	ان اسلمت مسمى
في العدة بان ان النكاح غير	منقطع والاحكامنا بالفرقة من اسلامه وان كان	سلام منها فالحكم
سبيله واحد وبمسد ها	ذا لو وطئها في العدة وافترقا فعليه	ان يعطيها مهر المثل
اما اذا وطئها ثم اقبل	الاخر الى الاسلام في العدة فانه لا	يكون لها مهر ولو كان تحت
كافر خمس فاسلم فان الملك	في نكاح واحدة باطل فان اسلمن معه	زجرناه عنهن حتى تصيخ
نفسه لترك واحدة و الا	نفاق عليهن يجب حتى يأخذ من يسر	فان مات ولم يعين في
واحدة فليس لواحدة فضل	على الاخرى فيوقف ميراثهن حتى يصطلحن	م والبت اذا الستف
الجميع في عقد نكاحه وجر	ي منه وطؤها جميعا ثم اسلمنا حرمتا و	ان لم يطأها ففرغ
للبت وحدها وكذا اذا د	خل بالبت فقط وان دخل بالام فلا	يكون الا تحريمهما وورد
قول ان الام تصير اليه	وحدها وان اسلم وتحت اربع اماء او	اسلمن معه وهو ذو
طول ممن لا يحل له الكتا	ب نكاح الاماء انفسخ نكاحهن	كان ممن لم يحرموه
عليه لزمه بلا ر يب	ان يختار واحدة وان كان بينهن حرة	ها لنفسه وحيث قد
حرم عليه الاماء وان بقيت على	كفرها الحرة واسلم الاماء وقف امرهن	شك على اسلامها فلو
ذهبت الى الاسلام فهي مقد	مة عليهن ان اسلمت في العدة وان غلب	الشقاوة عليها فهو
في اختيار الامة حل الشرائط التي قد	باق فلو اسلم مـوسراً ثم اعسر	فان اعسر ثم اسلمن قبل خروج
العدة لم يمنعه ذلك من الا	ختيار وان اسلمن على نكاح شرط فيه الفسخ متى	أو نكاح متعة تبقى
حيناً فرق بينهما ا مير	المؤمنين وان تزوجها معتدة او بالخيار ثلاثا في	النكاح فاسلم ولم تجاوز
رسم العدة والثلاث فخر	وجها منه والتفريق بينهما واجب	اسلما بعد انقضاء مدتهما
فيقران وإن قهرها وهما حريان و الدين	الذي كانا عليه تجيزه نكاحا	ت أم أبت اقرا عليه وان
ارتد مسلم او ارتدت ز	وجته او كلاهما قبل الدخول فرق بينهما وان	ت بعد الدخول فيكون
لها مدة العدة لاز ياد	ة ان اسلما في العدة اقرا والا حكمنا	من ذلك الوقت بالفرقة والكافر لو

والضم عود قبضا
رخاوة للعصب

بالفتح جَوْر في القضا
والكسر عَدْلٌ يُرْتَضَى

س	سلك دينا غير دينه اخذ	س	لو يدخل في الإسلام ولو	س	انا ارجع إلى اصل صل
ا	الدين الذي انا عليه و	ا	لي لم يقبل منه (كتاب الصداق)	ا	زوا النكاح بلا ا
ك	كثير ولا قليل والاستحباب	ن	ن ينكح بصداق فان نكح بصداق علا	و	وصداق مري فهو و
ن	نافذ بما عقد به والا	ن	الصغير لا يزوجه بأكثر من مهر المثل و	ل	ل في الصغيرة كذلك كذلك
من	منع الولي من	ن	ن الزوج نكاحها بدون مهر المثل فان اقد	م	الولي وخالف قالوا الوا
ا	اوجبنا مهر المثل ولا قا	بأن	بأن السفيه ينكح بأكثر من مهر المثل	ولا	العبد ايضا وهو في وفي
مخرجه	مخرجه ونجارتها ا	اللهم	اللهم مشغولة ان عدها فالمهر يتعلق بها ولا	سيما	اذا تزوج فاسدا فالصداق ق
ا	انما يتعلق بذمته لكن بعد	لايكسبه	لايكسبه ونجارتها وفي قول يتعلق برقبته لا ا	زيد	من ذلك وفي قول ول
لها	لها عليه ما لها في	النكاح	النكاح الصحيح ومهر المثل يعتبر بنساء العصبات	ولا سيما	من يساويها هناك ك
وليس	وليس يجعل مهر	المئة	المئة مثل الشابة الفتية ومن كانت ا	زيد	في جمال ومال أو شي ي
محتطى	محتطى به اعتبر ومن لا	جد لها	جد لها عصبه او كانوا وليس لهم من ذوات	الثاني	منهم احد ساغ غ
دفع	دفع مهر مثل نساء القو	الاقرين	الاقرين اليها ثم نساء البلد وحكمه	علامتها	ن ما جاز ز
ان يكون	ان يكون ثمنها في	بت من	بت من البيع جاز أن يكون صداقا ويستقر	لها	الملك لو مات او و
لو وطئها	لو وطئها ولو قالت لا ترا	الا بالمهر	الا بالمهر وكانت لم يطأها جاز وإن	وا	فما سقط الامتناع ولو و
مهرها	مهرها عينا فتلفت ا	استحقت	استحقت اوردتها ببيع طوبل بالعوض و	ليا	خله الحاكم بمهر مثل فلواني ي
جملة	جملة المسمى قدر	ومهر	ومهر المثل الف لزم الالف	و	إن نسيب للفرقة بارتداد د
ونحوه	ونحوه قبل الدخول سقط	المهر	المهر حقها أمّا اذا كانت	المعزة	بالفرقة له بأن اوقع ع
عليها	عليها الطلاق او التزم	الاسلام	الاسلام أو ارتد رجع بنصف الصداق	المعرو	ف اما الزيادة المنفصلة لو و
وقعت	وقعت زيادة فلا نصف ولا	له منها	له منها وأما المتصلة كزيادة أوصا	فه	بالمن ونحوه فيجوز فيه
الخيار	الخيار للمرأة بين تسليمه ا	تسليم	تسليم قيمته قبل الزيادة وان نقص	فا	لزوج بالخيار ولو انها ا
سلمته	سلمته له هبة وهو قدر	ثم طلقها	ثم طلقها كان الرجوع بثلاثين ولو فرض	لها	صداق في العقد او بعده فابرا ا
كافلتها	كافلتها ووليها منه لم يصح و	لو فرضت	لو فرضت بضعها فله المطالبة بالفرض وا	لا	صداق فان فرض لها جعل ل
الفرض	الفرض كالمسمى فان فرض	وطلق	وطلق قبل الدخول فالذي هو لا	زمه	لثلاثة وخمسون ولو و

وَأَمْرٌ بِالْعُرْفِ
سَامِ رَفِيعِ الرَّقَبِ

٩٨

ظَلِّي ذِكْمِي الْعُرْفِ
وَأَخْذِي بِالْعُرْفِ

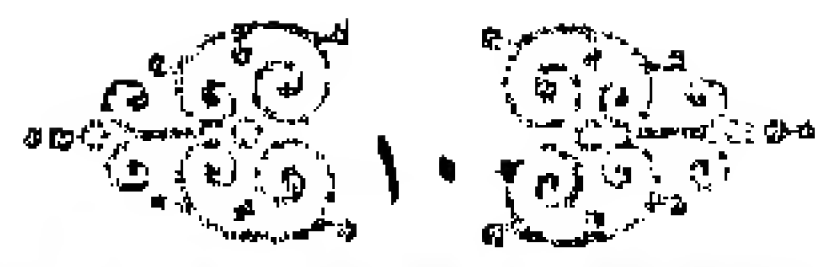
ك	نَامِرْهَا فَلَمْ يَشْرَعْ فِي	ل	الْفَرْضِ حَتَّى وَطَنَهَا وَجِبَ مَهْرُ الْمَثَلِ وَاللَّازِمِ	ه	إِذَا طَلَّقَ زَوْجَتَهُ	ج	
ع	مَا فَرَضَ مَهْرَهَا وَلَا زَالَ	ج	عَا مِنْهَا الْمَتْعَةُ قَطْعًا وَمَنْ وَجِبَ مَهْرُ مِثْلِ	ف	نِكَاحٍ بِمَهْرٍ فَاسِدٍ وَطَلَّقَهَا	ا	
ب	يَغْبِرُ دَخُولَ فَانْهَا تَوْ	د	نِصْفِهِ وَإِنْ جَعَلَ عَقْدَهَا صَدَاقَهَا فَلَهَا مَهْرُ	م	وَلَهُ عَلَيْهَا ضَمَانٌ	ن	
ق	قَبْلَتِهَا وَإِذَا أَصْرَ بِالْمَهْرِ	و	أَمْ وَقَفَ فَسَخَتْ قَبْلَ الدَّخُولِ فَقَطُّ وَالْقَوْلُ	ق	إِنْ أَدْعَى الْوَطْءَ وَلِكُلِّ	ك	
ا	إِنْ يَحْلِفُ إِذَا تَنَازَعَا	و	اِخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْمَسْمِيِّ وَبِجْرِيَانِ عَلَى	ا	فِي التَّحَالُفِ ثُمَّ يَرُدُّهُمَا	ا	
ل	لِمَهْرِ الْمَثَلِ وَلَا مَهْرٍ	ل	أَخْلَعَ فِي الزَّوْنِ طَوْعًا (بَابُ الْمَتْعَةِ)	و	إِذَا طَلَّقَتْ مِنْهُ	ه	
ق	قَبْلَ الْفَرْضِ وَلَمْ يَنْلِ	م	فَحَتَّهَا بِالْجَمَاعِ قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ يُلْزِمُهُ الْمَتْعَةُ لَهَا	و	لِمَطْلَقَةٍ قَبْلَ الدَّخُولِ لَزِمَ	م	
ص	صَاحِبِهَا نِصْفَ الْمَهْرِ نَا	ث	مِنْ الْمَتْعَةِ وَأَمَّا بَعْدَ الْمَسِيئِ ف—— إِنْ	ا	الْقَوْلَيْنِ وَجَوْبُهُمَا	ا	
ر	رَفَقَا بِهَا وَإِنْ تَسَبَّ	ا	الْفِرَاقُ بَرْدَةٌ وَنَحْوُهَا سَقَطَتْ عَنْهُ	ك	وَيَسْتَحِبُّ شَيْءٌ وَهُوَ كَوْنُ	و	
ا	الْمَتْعَةُ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا وَإِنْ	ص	عَنْهَا فَهُوَ الْفَضْلُ وَإِنْ تَشَاحَا فِيهِمَا	و	تَنَازَعَا فَالْحَاكِمُ يَقْدَرُهَا	ا	
ن	نَظَرًا فِي حَالِهَا بِمَا رَأَى	و	ظَنَّهُ عَلَيْهِ (بَابُ الْوَلَايَةِ) اللَّزْمُ	ا	مَحْرَمٍ وَالنِّبْزُ قَالُوا	ل	
ي	يَسْتَحِبُّ تَرْكُهُ وَالْوَلِيْمَةُ فِي	ا	لْعَرَسِ سَنَةٌ وَقِيلَ وَاجِبَةٌ وَالْإِجَابَةُ لِمَنْ دَعَا	ن	هَا فَرَضَ عَيْنٌ وَلَوْ	و	
ح	حَصَلَهَا فَلْيَكُنْ مِنْ خَالِصِ	ا	وَالْإِجَابَةُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مُسْتَحَبَّةٌ وَفِيهَا	س	أَنْ يَكْرَهُ وَالصَّائِمُ إِذَا وَصَلَ	و	
ذ	ذَكَرُوا فِيهِ إِنْ	ا	إِنْ يَفْطُرُ إِنْ كَانَ مُتَطَوِّعًا وَإِنْ كَانِ	د	خَلَّ الْبَيْتَ مِنْكَرًا وَمَا	ا	
ف	فِي طَاقَتِهِ قَسْدَةٌ عَلَى	و	إِزَالَتِهِ لَمْ يَحْضُرْ (بَابُ عَشْرَةِ النِّسَاءِ)	و	الزَّوْجَانِ يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَا	ا	
ح	حَرْبًا بَلْ يَتَعَاشَرَانِ بِالْمَعْرُوفِ	س	الْأَحْوَالِ وَلَا يُوْثِرُ شَرِيفَةً عَلَى دَنِيَّةٍ وَلَا	ب	عَلَى سُودَاءٍ فِي الْقِسْمِ وَكَذَلِكَ	ك	
ف	فِي الْمَسْكَنِ وَلَا يَجْمَعُ فِي	ه	بَيْنِ امْرَأَتَيْنِ إِلَّا بِرِضَاهُمَا وَلَا يَطَّأُهَا	و	لَا أُخْرَى حَاضِرَةً وَلِيَتَّبِعَ اثَرُ	ن	
س	سَنَةِ النَّبِيِّ فِي الْقِسْمِ فَإِنْ	ل	فِي اتِّبَاعِهَا وَلَا يَبْدَأُ بِوَاحِدَةٍ إِلَّا بِقِرْعَةٍ وَ	ا	خَذَ مِنْهُنَّ ذَوَاتِ الْعَدْرِ وَالضَّعْفِ	ف	
ا	الْحَائِضُ وَغَيْرُهَا قَسَدًا وَبَنَى	ن	بِالْجَدِيدَةِ الْبَكْرِ سَبْعًا وَلَا يَقْضَى وَبِالْثَّيْبِ	ن	ذَلِكَ وَيَقْضَى أَوْ يَقِيمُ فِي	ي	
ك	كَفَّهَا ثَلَاثًا وَلَا يَجِبُ فِي	ذ	ذَلِكَ قِضَاءٌ وَلَا يَرِيدُونَ الْوَطْءَ ف——	ا	تَحِبُّ الْمَسَاوَاةَ بَلْ أَنَا	ا	
ن	نَقُولُ الْمَسَاوَاةَ فِي	ه	مُسْتَحَبَّةٌ وَيَقْضَى إِنْ سَافَرَتْ بِأَذْنِهِ لِحَاجَتِهِ	ا	لِسَانَهُ قَهْذَا شَعَارَ	ش	
م	مَنْ سَلِمَتْ نَفْسُهَا وَ	و	زِمَةُ السَّفَرِ فِي حَاجَتِهَا يَقْطَعُ حَقَّهَا	ا	إِنْ أَمْتَنَتْ مِنْ أَنْشَاءِ	ا	
ا	السَّفَرِ صَحْبَتُهُ لَمْ يَلْزَمْ	ا	لْقِسْمِ لَهَا وَيَحْرَمُ أَنْ يَسَافِرَ بِامْرَأَةٍ دُونَ	ا	إِلَّا بِقِرْعَةٍ فَإِنْ فَعَلَ	ل	

بالفتح غرّف طيب
والكسر صبر يندب

والضم قول ينجب
عند ارتكاب الرّيب

خرج من الائم بقضاء المد	ة لصواحبها وقع القرعة لا يقضى	وما	ان تفصح فصح
القول بية حقها الجار	ى من القسم لضررتها الا برضاه واذا	ا	رضى فوهبت لها ا
سهمها ملكت ربا مة	الرجوع متى شئت ودخلته على الاخرى نهاراً لحاجة	شبه	بالجواز ويحرم م
بغير حاجة وان قصد الافضلية	فليسوا بينهما في الدخول ولا يجوز	ذلك	ليلا الا مسن ن
بعد ضرورة وان طال في	مكته قضى ليلا لا نهاراً ويقضى	وقد جاء	نهاراً لغير حاجة هناك ك
اما الامة فلا تعز	ى اليها حقوق في القسم وللشوز امارا	ت	اسماعه المكروه وكونها ونها
لا تحف الى فراشه وفي	هذا ينظر فان نثرت مجرمها وضربها ضربا	بلا	تبريح ولا ضرر ر
خفيفاً وهو اذا ارخى رسته	في منع حقها اكراهه القاضى فان	علا	شره عزره فلو ر
اشد الشقاق وانلر صت	آثار الصلح بعث الحاكم حكماً من قو	مه	وحكما من قومها حتى ي
بضما الحق موضعهم و	يفعل بالمصلحة وهما وكيلان لهما على الصحيح	وتدرك	المصلحة بان يرضى ا
الزرجان بحكمهما في الد	الصلح والطلاق وفي بذل الموضع و	با	لقبول (باب الخلع) لا يخفى طا
وجه صحتهم اذا	من تصح عبارته وهو مكروه وجرى ا	لسماع	باباحته عند خوف احدهما ما
العجز عما يستحق عليه	الاخر او كان قد علق الطلاق ثلاثاً على	مثل	دخول الدار فاذا خالها ا
نفعه وتخلص وكان المظفر	بقاء الزوجية عند الدخول ويخالع السفيه والعبد	الا	ان المال في هذا ذا
يسلم الى الولي والسيد ودخل	في ملك السيد وخلع السفيه لا معا	رض	في القول بطلانه وما ا
كان من الامة فلا حر	ج بل ان اذن مولاهما تعلق بكسبهما	و	تجارتهما فان فقد فنحن ن
نوجه بلمتها وان لم ير ض	مولاهما تعلق بدمتها واذا حصصت	السماء	حة من الولي وعرض ض
ماله وخلع الصغيرة وناصر	ها جاز اما من مالها فلا وليس للاب	و	غيره ان يخلع حرم م
الطفل وتجاوز مخالعه للمرأة	مع نفسها او مع اجنبي ويصح خلع	الر	جل بلفظ الطلاق واما ما
بلفظ الخلع والمفاداة فقد جز م	الاكثر وان بانه صريح فان جرى بلامال لم يذهب في الر	ياح	ولزم مهر مثل ومطلق ق
قال طلقتك وعليك الفا الز	منه الطلاق بلا الف وان قبلت	والبد	له في الرجعة ولو ذهب ب
يطلقها فقال وهو ير يد	ها انت طالق بالف فقبلت بانث	و	لزمها الالف وان قال ل
ان ضمنت لي الفا تؤد يه	الى فانت طالق فضنت وأجابت	الد	عى فوراً بانث ولزمها ها

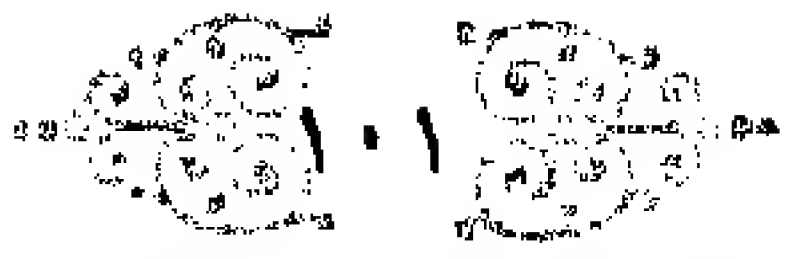
لَقِيْنَهُ بِالْجِدِّ
كَالْمُعْطَلِ الْمَخْرَبِ



عَالَ رَفِيعَ الْجِدِّ
أَفْعَالَهُ بِالْجِدِّ

ل	لَهُ الْإِلْفُ الَّذِي ضَمَّتْهُ	ثُمَّ	لَوْ قَالَ مَنِي ضَمَّنْتُ لِي وَمَنِي أَعْطَيْتَنِي د	ر	هَـمَا قَانَتْ طَالِقٌ لَفَقُول	وَل
ح	حَصُولُهُ مُوجِبٌ لِلطَّلَاقِ	عَادَ	تَ بِالْجَوَابِ فَوَرَأَوْ عَلَى التَّرَاخُصِ	و	مَا جَازَ صَدَاقًا كَمَا تَقْدِمُ	م
ذ	ذَكَرَهُ جَازَ قَبُولَهُ عَوْضًا	مِنْ	الْمَخَالِغِ فِي الْخُلْعِ وَإِنْ ذَكَرَ	الدَّ	أَفْعَ عَوْضًا وَلَمْ يَكُنْ يَكُنْ	يَكُنْ
ف	فَاسِدًا لَمْ يَلْزَمْهُ	غَيْرَ	الْمَسْمِيِّ وَبَانَ وَإِنْ كَانَ فَاسِدًا فَكَمَا	لَوْ	كَانَ صَحِيحًا فِي الْأَصْلِ	أَصْلُ
س	سَبِيلُهَا الْبَيْنُونَةُ إِلَّا	أَنْ	الْمَسْمِيُّ يَبْطُلُ وَتَرْجِعُ إِلَى مَهْرِ الْمَثَلِ	و	لَوْ قَالَ مَنِي أَعْطَيْتَنِي يَوْمًا	أ
ق	قَبَاهُ قَانَتْ طَالِقٌ وَلَمْ	يُقَاتِلْ	بُوصَفَهُ فَاعْطَتْهُ قَبَاهُ تَمْلِكُهُ طَلَّقَتْ عِنْدَ	النَّكَاحِ	فَقَدْ اسْتَحَقَّتْ مَهْرَ الْمَثَلِ	ل
أ	أَمَّا الْقَبَاهُ فَلَا يَمْلِكُهُ	وَفِي	مَا إِذَا وَصَفَهُ بِصِفَةِ السُّلْمِ الْمَعْرُوفَةِ فِي النَّاسِ	س	يَمْلِكُهُ وَالْمُعِيبُ إِنْ لَمْ يَكُنْ	مِ يَكُنْ
ط	طَبِيعَتُهُ رَدَّهُ وَ	عَا	دَلَّى مَهْرَ الْمَثَلِ وَإِنْ خَالَعَهَا بِدَرْعٍ عَلَى أَنَّهُ مَهْرٌ	و	يُفْخَرُ مَرْوِيًّا	أ
أ	أَوْجِبْنَا الْبَيْنُونَةَ وَلِزَمَ	م	الْخِيَارُ بَيْنَ الرَّدِّ وَالْإِسْكَانِ وَإِنْ خُجِرَ	الدَّرْعِ	كَتَانًا بَانَ وَجُعِلَ	ل
ل	لَهُ مَهْرُ الْمَثَلِ وَإِذَا	أ	قَالَتِ الْمَرْأَةُ طَلَّقْتُ ثَلَاثًا بَانَ طَلَّقَهَا	و	أَحَدَةً اسْتَحَقَّتْ ثَلَاثَةٌ وَإِذَا	أ
س	سَأَلَتْ مِنْهُ الطَّلَاقَ بَا	حَصْرٍ	فَطَلَّقَ بِخَمْسِينَ لَزِمَهَا خَمْسُونَ وَ	الْقَرَرِ	ضُحِيَ عَلَى مَنْ هُوَ	و
ب	بِالْخُلْعِ وَكَيْلُهَا أَنْ يَمَثَلَ فَإِنْ	جَا	وَزَّ مَا أَذْنَتْ فِيهِ عَلَى أَنْ الزَّالِدُ مِنْ مَالِهِ فَلَا بَأْسَ	س	وَلَنْ نَسْبُ إِلَيْهَا الزِّيَادَةَ وَالْأَصْلُ	صَلَّى
ب	بَانَ بِمَهْرِ مَثَلِ سَوَاءَ كَانَتْ زِيَادَةً يَتَنَا	بَيْنَ مَكَانِ	سَبِّ النَّاسِ بِمَثَلِهَا أَمْ لَا وَإِنْ أَطْلَقَ	و	وَجِبَتْ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ دُونَهَا	أ
أ	أَمَّا خُلْعُ الْمَرِيضِ فَلَا قَا	لِلْ	بَأْنِهِ مِنَ الثَّلَاثِ وَإِنْ خَالَعَتْ فِي أَرْبَعِ نِجَاسَاتٍ	النَّفْسِ	بِالْمَرَضِ فَحَيْثُ	ث
ل	لَمْ يَزِدْ عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ أ	و	جَبْنَاهُ مِنْ رَأْسِ الْمَسَالِ وَإِنْ جَا	و	زَنَتْ فَالزِّيَادَةُ مِنَ الثَّلَاثِ وَإِذَا تَمَّ	م
خ	خِلَافُ بَيْنِ الزَّوْجَيْنِ فِي	إِبْرَاءِ	مِنْ صَدَاقٍ أَوْ بَدَلٍ عَلَى طَّلَاقٍ سَوَاءَ	الْحَرِّ	ةً وَالْأَمَةُ جُعِلَتْ	أ
ف	فِي انْكَارِهِ الْقَوْلَ قَوْلًا وَالدَّرَاهِمَ	هَيْمَ	الْمَبْلُوءَةِ إِذَا اخْتَلَفَ فِي حَسَابِ	ب	قَدَرِهَا أَوْ صَفَتْهَا أَوْ كَمَّ قَبْلَ	ل
ي	يُطْلَقُهَا طَلَّقَاتٍ فَإِنْ	أ	لَمْ يَرْجِعْ إِلَى التَّحَالُفِ (كِتَابُ الطَّلَاقِ)	وَأ	لَطَّلَاقٍ يَمْضِي	ي
ف	فِي كُلِّ زَوْجَةٍ وَأَمَّا أ	لِسِيدِ	فَلَا يُطْلَقُ أَمَتُهُ وَكَذَا الصَّبِيُّ وَالْطَّرِيقُ	لِطَّرِيقِ	إِلَى تَطْلِيقِ أَمْسَرَاتِهِ لَا	أ
و	وَصُولُ إِلَيْهَا وَشَرْطُهُ الْعَقْلُ	وَحَصَلَ	طَّلَاقُ الْسُكْرَانِ ثُمَّ مِنْ يَهْدٍ بِالسَّيْفِ	وَالْعَصَا	لَا يَقَعُ طَلَّاقُهُ فَإِذَا	فَإِذَا
أ	أَكْرَهُ بِحَقِّ فَلَا خِلَافَ	بَيْنَهُمْ	فِي نَفْوِذِهِ وَيَمْلِكُ الْحَرُّ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ	وَالرَّ	فَبَقِيَ تَطْلِيقَتَيْنِ وَبُشِّرَتْ	ت
ل	لِلْوَكِيلِ الْخِيَارُ بَيْنَ الْمُبَادَرَةِ	وَبَيْنَ	التَّأَخِيرِ وَلَوْ قَالَ طَلَّقْتُ نَفْسَكَ فَطَلَّقَتْ قَبْلَ نَزْرِ	وَح	مِنْ مَكَانِهَا فَوْرًا صَحِ	ح
قَطَعَ	قَطَعَهَا وَإِنْ كَانَ مَا	وَلَا	يَقْتَضِي التَّأَخِيرَ كَقَوْلِهِ طَلَّقْتُ نَفْسَكَ أَيْ	و	قَتَلْتُ شَتَّ جَازَ التَّأَخِيرُ	و

بفتحها أبو الأب
والكسر ضد اللعب



والضم بعض القلب
كان لبعض العرب

ف	فاما الطلاق فـ	الجهات	له ثلاث الاول طلاق السنة وجواب	السو	ال عنه ان يسـ	ك
س	سيلها طاهرة قبل الجماع ثم حر		ام وهو طلاق البدعة كطلاق الحائض وطلا	ق	طاهرة قد جومت	ت
قا	قالوا وبالعوض اباحه الاصحاب فا		ما المباح فطلاق الأيسة والصغيرة	والحا	مل وحرم في البدعة لما	ا
طال	طالت فيه العدة فجبر ما	نكس	أن يراجعها ويقع الطلاق بالصريح	نو	ي ام لم ينو مثل	ل
س	سراح وطلاق وفراق و	الولا	ية في الكناية للنية فتشترط والكتابا	ت	انت خلية والحقي	ي
ب	باهلك وقد لزمك العد	ة وقتل	نكاحك وانت بنته وبائن وكالمينة	وكل	مايقارب هذا فانه	الاقاه
ب	به لا حق وليس حكم القاضي		بالطلاق طلاقاً وان قال اختارى فـ	ذلك	كناية فاذا اختارت ونويا	ا
ال	الطلاق فوراً صح و	جما	عة قالوا مالم يفارق المجلس فلو تنكرو	يذكر	انها ما اختارت	ت
ث	ثبت قوله بيمينه ولو قال	ل	اختارت ولكن لم تنو فالقول قولها	ويؤ	خذ يمينها ولو يكون	كون
ق	قوله طلقى نفسك فاجابت الد		عوة وقالت ابنت نفسي ونوت طلقت وإن ذكر المـ	ث	وقال انت طالق وذكر	ر
ي	يومئذ انه يريد ثوبها او	ين	ما ذكر مما يمكن قبـ	وكذلك	لو قال هو	ر
ل	لها انا منك طالق فان الشر		ع يجعله كناية واما اذا قال اقعدي او	الجماعات	كثيرة وغيره من اشيا	يا
و	وجودها لا يقتضي الشعر يف		بالفراق فلا بعد شيئاً ولو قيل اطلقت	ر	قال نعم طلقت ولا يجوز	يكون
ا	ان يقتضي عليه بالطلاق و		قد قيل له الك زوجة فقال لا و	كل	جزء كبدها شعرها	ا
ل	لحملها اذا طلقه لزم الا		مر بصحة الطلاق ولو قال ربك او	شيء	غيره كالعرق ونحوه من	ن
ا	الفضلات لم يقع لا جل		ذلك طلاق (باب التعديد) اذا قال	في	قوله انت طالق اردت	ت
ح	حصول ثلاث وقعت فخر		وبه هذه المينة محتمل وإن خرج بواحدة وأراد	بد	لها ثلاث فلا يكون	كون
ذ	ذلك وان قال الد		ارى بالحساب انت طالق واحدة في اثنين فا	ن	نوى موجب الحساب فهو	و
ا	اثنان وان لم ينو فواحدة وا	ين	ما قصد اتبع وان قصد المعية قبلت ولو ان امره	الا	يعرف الحساب قصد التخصيص	ص
ل	لها بموجبه طلقت واحدة لا	زياد	ة أو طالق طلقة معها طلقة فثنتان ولو قال ا	ثنتان	انت طالق طلقة قبل	ل
ف	ذلك طلقة او بعده و		جب طلقتان للموطوءة ولغيرها طلقة و	منه	لو قال للمخول بها	ا
ي	بازينب انت طالق انت طالق رجع		اليه فان قصد تأكيداً فواحدة والا فهو	اثنان	وغير الموطوءة بذلك	ك
ذ	ذكروا انها تطلق و		احدة فقط ولو قال طالق وطالق فطالق	فاته	يقع الثلاث ولو يقول قول	قول

غنى وغنته الجوار
بالقرب منى والجوار

١٠٢

فاستمعوا صوت الجوار
ثم انشؤا بالطرب

هـ	هى طالق نصف طلقة طلقت	لدا	لعلماء طلقة ثم ثنته انصاف طلقة	مو	جبة طلقان وكذا يجب	ب
ب	بقوله نصفى طلقين و	با	بى فى نصف طلقين طلقة لا غير ولو قال لى	نث	انت طالق السريع	ع
من	من طلقة خمس طلقة سد	س	طلقة فطلقة ولو اتى بالواو لم يكن	الا	ثلاثا ولو قال بعضهم	ضهم
ا	اوقعت بنسائي طلقة اتصل	بمن معه	منهن طلقة طلقة ولو كان نساؤه	الحا	صلات اربعاً فرمى	رمى
خ	خمس طلاقات بينهما وصل	الى	كل واحدة طلقان وان قال انت طالق ملء	جبن	أو ملء البيت	ت
و	راحت بطلقة وكذا ملء	زيد	وملء الدينيا او اطول الطلاق ا	و	اعرضه وقول الفنى	ى
هـ	هى طالق اكثر الطلاق	فو	اجبه ثلاث وكذا كل الطلاق وان قال	الحدين	لها انت طالق اولاً فانه	هـ
و	وضع باطل ومن وقع عليه	و	عدد طلاق لم يرتفع كـ	و	يرتفع بعضه بالاستثناء المعروف	ف
ت	تأتى به متصلاً على	العو	ثد فان طلقها ثلاثاً الا ثلاثاً وسوى	الجنيين	طلقت ثلاثاً بخلاف ما	ما
د	دونه لو قال لامرأته	ر	جل انت طالق ثلاثاً الا اثنتين طلقت واحدة	والقد	ر المستثنى انما يقصد	قصده
م	ما يليه فاذا قال القرين	ين	لها انت طالق اثنتين وواحدة إلا واحدة عند الاقد	ميين	من العلماء طلقت	ت
ج	جميع الثلاث او خمساً الا ثلاثاً	فاخذوا	بظاهر اللفظ وقالوا تطلق اثنتين	وكل شيء	علقته من طلاق او	و
و	وصية أو عتق أو نذر	رو	غيره على مشيئة الله لم ينقض	منه	شيء (باب الشرط) ما	ما
ع	علق عليه الطلاق كما يأتى شر	حه	وقع بوقوعه فإذا قال	فى	ذلك انت طالق احسن ما	ا
و	وجد من الطلاق واتمه	وما	اشبهه طلقت للسنة وان قال طـ	البد	عة أو طلاق الخطأ	خطأ
ا	او اسمج الطلاق او ارذ	له	او اقبحه طلقت للبدعة مالم ينو تغليظاً وا	ن	قال ثلاثاً بتـ	ت
ل	للسنة نصفها	وا	لبدعة نصفها طلقت فى الحال طلقين و	واحد	ة تحصل فى تالى حال	ل
س	صارت فيه وان قال كلما	استو	لى عليك قرء فانت طالق طلقة	فانه	تطلق فى كل طهر	ر
ل	لاقتله طلقة	لوا	نهما كانت حاملاً لم تطلق كـ	يذكر	ون سوى طلقة ثم	م
م	ما نعد حيضها وطهرها	على	الحمل شيئاً واذا علقه بالحيض طلقت برؤيته	الا	ان يقول مـ	ى
ما	ما حصلت حيضة فقد	ز	عموا انها لا تطلق بالحيض الا بعد	الكر	فى الطهر فلو حاضت وادعته	هـ
ق	قبلها وانكر فالامر	يبد	ها والقول قولها وإن قال لضرئى فـ	ش	ان حضمتا وجب	ب
د	دخول الطلاق عليكما	وجاء	حيض احدهما لم تطلق قبـ	و	جود حيض الاخرى وليس	س

<p>بسم الله الرحمن الرحيم</p> <p>والضم صوت الداعية بوتلها والحرب</p>	<p>١٠٣</p>	<p>بالفتح جمع جارية والكسر جاز داريه</p>
<p>واحدة طلقت المكذبة هـ</p> <p>واحدة ابتكن رأيت الدم م</p> <p>نزل بالزوجية هي ي</p> <p>اثنتين طلق كل من ن</p> <p>صدق ثلاثاً في الدم م</p> <p>الامر انه لو صدق الكل ل</p> <p>حملها طلقت مـ ي</p> <p>تنقضي تسعة اشهر من حين حين</p> <p>ما في بطنك ذكرا ا</p> <p>يكون الطلاق واقعاً عا</p> <p>ها قد اتت بانتي وذكر ر</p> <p>اولا وان قال اذا طلقت ت</p> <p>عنى عليها ذلك ك</p> <p>امرأتى فهي مطلقة هـ</p> <p>قع المنجز ولم ينفذ عليهم م</p> <p>نقاس قدر طلاقها ا</p> <p>ذكره بين العلماء انها ا</p> <p>ثمة ان متى في الاصل ل</p> <p>فقال ان لم تكوني طيبة طيبة</p> <p>طلقاتها في اوله وهو و</p> <p>أن يقول اردت اذا اذا</p> <p>غدا لم تطلق وان سكت سكت</p> <p>اهلك وما اصدرت اذا ا</p>	<p>الا</p> <p>الطلاق اذا كان له اربع فقال في د</p> <p>ان القول قوله فان صدق واحدة كان الفا</p> <p>كل مكذبة طلقة وان كانت المصدقا ت</p> <p>اعلى المصدتين الا طلقة طلقة وكـد لو</p> <p>ثلاثاً وكل مصدقة طلقتين وحـا صل</p> <p>لر اربع طلاق امراته ان كانت حاملا استبرأ فاذا اعلم</p> <p>عليها مدة الاستبراء فوطئها وولدت قبل ان</p> <p>روا انه قال ان كان حملك ذكرا أو جميع</p> <p>ان كان اني فطلقتان فولدتها قالـو الا</p> <p>لو قال ان ولدت ذكرا فطلقتان أو اني فطلقتان فا</p> <p>دفعه واحدة طلقت ثلاثاً والا طلقت بمن ولد ت</p> <p>فقال رابعة طالق أو علقه فوجدت الصفة التي</p> <p>قالـوا لو قال متى وقع طلاقي على</p> <p>أو قوع الطلاق بعده عليها وبعضهم او</p> <p>أى وقت لم أطلقك فانت طالق فمضى من او اقل الا</p> <p>لو قال ان لم أطلقك فانت طالق فالتص الذي سما</p> <p>انها تطلق عند موتها أو أحدهما و الفا</p> <p>يضا إذا بخلاف إن وإن نظر اليها وقد عد ت</p> <p>للتعليق لو قال انت طالق في رمضان قطع</p> <p>طلقتي أو قال أنت طالق في اليمن طلقت الا</p> <p>إذا قال انت طالق اليوم هذا في</p> <p>اليها بالخروج فقال إن خرجت ورضيت عشرة</p>	<p>ذلك مما يقبل في الا</p> <p>هنا دون المصدقة وما شر</p> <p>يحضر فصواحبه طوالق فلا خلا ف</p> <p>من دونهن وتطلق عن عند ذلك</p> <p>المكذبتين طلقتان ولم يدخلو</p> <p>خرجت المكذبة بطلقة عند هم</p> <p>منها طلق ثلاثاً ثلاثاً بل</p> <p>وقت اجاباه فان ثا</p> <p>تكلم به بان وقوعه ور</p> <p>دخلت عليك طلقة و</p> <p>من ذلك لكن عند هم</p> <p>فان ولدتها جميعاً في</p> <p>رابعة فهي طالق واعاد الحال</p> <p>وقعت طلقتان حتى</p> <p>قبله ثلاثاً فان الاكثرين نفو</p> <p>وكذلك لو يقول عند هم</p> <p>اوجبتاه ان لم يطلق ثم</p> <p>لا تطلق الان ثم مالوا الى</p> <p>من ظروف الزمان ومثلها ا</p> <p>شادنا فانت طالق طلقت ومن ا</p> <p>طلوع هلاله ولو قالت الشامية</p> <p>وصلت اليمن فيصدق بيمينه و</p> <p>ربما له ثم أن اهلها ارسلو</p>

فاستمعوا يا أمة
بمحكم ما حلّ بي

١٠٤

فأمّ قلبي أمة
عند زوال الإله

م	منى فانت طالق فسمع	بالا	ذن مرا فخرجت ولم تعلم بالاذن لم تطلق وإذا اسما	الامر قس قال	ل
ا	ان خالفت امر الا	مير	فانت طالق فخالفت فيه لم تطلق	ن قال مثلا ان بدأتك في	ي
هـ	ذا النهار بكلام فانت طالق	فخر	وجها يمثل قولها ان بدأتك بالكلام فعبدي ا	املكه حر ثم يكلمها	ا
هـ	هو اولاً فلا يثبت في حكم	الدين	طلاقها ولا عتق العبد وعين الماء اذا وقفت	وهي تجري فتأدى هو	و
ب	باسمها وقال لها يا	ز	ينب ان وقفت في هذا الماء فانت طالق و	ن خرجت فانت طالق فليس	من
هـ	شك في انها لا تطلق لجر	يا	نه وان قال من بشرني بقدم ذ	فهي طالق ولم يكن	كن
ط	طراً قدومه فبشر بورو	د	هـ كذبا لم تطلق وان قال من اخبرني انه	فهي طالق ثم	م
ر	روته كذبا طلقت لان	طريق	الاخبار يدخلها الكذب وإن قال لها	تخاطبه ان كلمت زيدا	ا
هـ	هذا فانت طالق لم تطلق	ا	ن كلمته مجنوناً وإن قال ان كلمت	فقيه فانت طالق	ق
و	وان كلمت من أهل ا	بلجل	احدا فانت طالق وان كلمت	يا فانت طالق وجب	ب
ا	اذا كلمت رجلاً قد	فا	ز بالاوصاف الثلاثة ان تطلق ثلاثاً وان قال يا	فلان انت طالق ان وصل	ل
ل	لك مال يفتح ان فان ا	في	هذا من نحوى طلقت في الحال	ها عند غير النحاة	هـ
م	مثل المكسورة وان قال القا	م	ثل انت طالق انما أردت عند قد	م زيد لم يقبل ذاك	ك
ن	نعم لو قال من يد	يد	خل الدار منكز فهي طالق فلا تطلق	قبله فلو قال اردت الان	ان
هـ	هذا صدقناه بخلاف ما	ا	ذا اراد تعجيله (باب الشك في الطلاق)	ذا شك هل طلقت	ت
و	واحدة أو اثنتين فان الا	حمد	له أن يحتاط ويلتزم الاثنتين ولا يلزمه ا	بل واحدة ولو روى	روى
ك	كونه طلق من نساءه	وا	حدة واشكلت عليه اعترلها جميعاً	نفق عليهما ما دام	ام
م	معه الشك فيمن	طلقه	وان طلق احدهما لا بعينها لزمه بيا	التعيين والاعتزال حتى يعين وحيث	ث
ا	امر بالتعيين فعين واحدة	وعاد	وقال بل هذه طلقنا في المسألة قبلها	لاولى في هذه وقيل ان	لان
د	ذى كنتك هذا اذا كان	سالما	فإن مات قبل التعيين فعين الوارث ا	المطلقة لم يقبل في	ي
هـ	هذه التي طلاقها مبهم	ثم	يقبل في التي طلاقها معين في الاصح	ن قال لامرأته واجنبية تذهب	ب
ب	بالطلاق احدا كما وقال ان	ان	الذى اردت الاجنبية قبل وان كان اسم امرأته	فقال ست طالق منى	في
ط	بلائنا ثم قال اردت اجنبية من	الطوا	ثف لم يقبل منه في الحكم ويديمن	ن قال ان كان غراباً	ا

بالفتح كَيْب الراس
والكسر ضد الباس

١٠٥

والضم جمع الناس
من عَجَم أو عَرَب

ل	عبدى حر وجهل	ل	عندى من النساء طوائف وان لم يكن غراما فذل	ل	هذا الطائر فكسل	ل	شي
ق	فالمذهب انه لا يصدق	ق	لكل حتى يبين فان مات واراد الوارث	ق	وقف عن التصرف في	ق	ا
ص	ن قرعن لم تخلص	ص	إلى حكم القرعة فان قرع العبد عتق	ص	الا انا نرد المـ هيف	ص	هيف
ي	بعض الاصحاب في	ي	اليهن طلاق ولا ينفذ تصرفه في العبد وشا	ي	تلك القرعة فلا يحكم انه وصل	ي	ووصل
د	طلاناً لموطوءة ماتم بعد	د	لاول اصح (باب الرجعة) و	د	شأن العبد وقال يرق وا	د	وا
هـ	راجعتك وارجمتك ومثله	هـ	جاعها في العدة جاز وصيغتها	هـ	عده بلا عوض اذا ارا دار	هـ	دار
ز	ظاهر ولا خفى	ز	نافذ في طلاق لها وظهار وابلاء لا	ز	يكون رددتك وامسكتك و رايه	ز	رايه
ح	لا يسقط المهر واذا	ح	قيل انه وإن حصل بعد الوطء رد	ح	ثم يلزمه المهر بوطئها حتى	ح	حتى
ط	في العدة لو حصل	ط	بها فله الرجعة فالقول قولها	ط	اختلفا وادعى انه دخل	ط	دخل
ث	انقضت الا وقد راجعت	ث	عمت انقضاء العدة وقال كنت راجعتك	ث	نقول اذا سبقت بالدعوى و ز	ث	ز
ج	دعت انقضاء العدة صدق	ج	ي فالقول قولها وإن سبق بدعوى الرجعة ثم	ج	يومئذ وانت الان بيد	ج	بيد
د	الوجهين واذا اتى في	د	اذ معا صدقت المرأة في ا	د	قوله يمينه فان ادعيا يوم	د	يوم
ذ	وقد تزوجت ام لا فهي	ذ	مة بطلقة ثم راجعها أو نكحها او كان	ذ	طلاق الحرة بثنتين و الا	ذ	الا
ر	ان تنكح زوجا بعد	ر	الحر ثلاث طلاقات والعبد طلقين حرمت	ر	عالة بطلقة واذا اصد ر	ر	ر
ز	صحبا فلا يعتمد على	ز	ل ولو بتفسيب الحشفة في نكاح رسم ر	ز	المطلق ويحصل بينهما بعا	ز	بعا
ح	تدعى يمكن في مثل	ح	اذا ادعت انها تحللت بزوج و	ح	وطء السيد ثم بعد الطلاق الثالث	ح	الثالث
ط	يلاء من كل زوج يستطيع	ط	الصادقات جاز تزويجها (باب الابلاء) يصح ا	ط	تلك الدعوى أن تكون من	ط	من
ث	لحكم بقياس النص	ث	كالمجبوب والاشل لا يصح منه و	ث	دخولا بامرأته وغير القادر	ث	ر
ج	انه الحلف على كونه تاركا	ج	العجز موجود فيهما والايـ لاء فا	ج	إلى الرتقاء والقرناء فموجب	ج	جب
د	التزم حجا أو طلاقا في	د	ولا يختص بالحلف بالله بـ ل	د	بجماعتها فوق اربعة اشهر من السنة	د	من السنة
ذ	فتضااض بالذكر وهو	ذ	موليا وسريع النيك والوطء والجـ ر	ذ	مقابلة الوطء صح	ذ	وكان
ر	كنايات وليس موليا	ر	ولا لامست وباضعت وغشيت وقربت هذا لا	ر	وارد على البكر ولا باشرت ا هلا	ر	هلا
ز	يصبر بها موليا كفى	ز	استيقاء الابلاج وان حاف منه مدة ونوى	ز	عازم حلف على تر ك	ز	ك

بسم الله الرحمن الرحيم
أما ترى يا ابن الحمام
ماني الموى من طرب

١٠٦

قولوا لأطيار الحمام
بيكيتنى حتى الحمام

و	ولو قال والله رب	العوا	لم لا وطئتك أربعة أشهر فاذا مضت ا	لا	ربعة فوالله لا ادنو و
ل	لك بوطء أربعة شهر	ر	فليس بمول قلو ذكر أكثر من أربعة كان	ينصرف	بأبلائين وان حلف لا ا
ا	اطؤها الا بحصول المستبعد	ين	وقتا كالدجال والدابة أو حتى يموت	عشرون	من بينها فهو اذا قا
يكون	يكون موليا وان حلف	على	ترك الجماع في السنة الا مرة فقبضه	وجها	ن الاصح انه ليس س
الا	الان موليا فاذا مد	يده	ووطئها في تلك السنة وبقبضه	منها	مدة الايلاء فلا شك ك
في	في أنه يصبر حيثئذ موليا	ثم	لو قال ان وطئتك فعل صوم	عشرة	ايام بهذا الشهر لم يكن ن
ا	ايلاء وان حلف لاوطئتك	ان	شئت فقالت في الحال شئت صار موليا وا	لا	فلا وان حلف لاربعة زوجات ت
ل	لاوطئتكن لم يحكم عليه	السلطان	الان بأبلاء فاذا وطئ ثلاثا فالأبلاء	ينصرف	إلى الرابعة ثم اذا ا
ح	خلت أربعة أشهر من حين	ارسل	المولى يمينه او من حين راجع إن آلى	في	رجعته وانت تسأل ل
في	فيته طوبى بها والفيئة	المقا	ربة والجماع وان حدث في المدة عذر	معروف	منها مثل ان تمضي ي
ف	في الاحرام أو حبت في ذ	نب	او ظلما أو نشزت أو مرضت فإنه يقطعها ويستأنف	ولا	يقطعها الا عذار اذا ا
و	وجدت في مدتها من	الرجال	وإن طلقها رجعيًّا أو ارتد وا	نكر	الاسلام انقطعت المدة ولو و
ا	انه عجز عن الجماع	فلما	طالبته قال لو قدرت كفيت كفى وعذرنا	هفا	ن هذه فيئة المعذور واذا ا
ل	لم يكن له عذر قا	علم	انه يجب وطؤها وادناه تغيب الحشفة و	حدها	فاذا طولبت بالوطء وكان ن
م	منه الوطء كفر بيمينه و	الا	أوفى بما نذر وإن حلف بطلاق طلقت وإذا	ما كان	بطلاقها نزع وتترك ك
ج	جماعها فان استدام ما	شر	ع فيه لزمه المهر ويطلق عليه القاضي إذا ألى	على	الفيئة والطلاق وقيل يحبس س
ت	تمحيصاً حتى يكلف الانصر	اف	إلى الطلاق (باب الظهار) هو أن يجعل امرأته	مثل	ظهر أمه وكالظهار ر
ث	ئدى ويد وكل عضو	ولوا	نه قال انت على كمين أمي وقسمال لم	افعل	هذا الا اكراماً ما
وا	واجللاً فليس بمظاهر و	ها	كذا إن لم يقصد شيئاً في الأصح و	اذا	شبهها بمحرم ما حلت قبل قبل
ل	له فهو مظاهر ولوزاو	ربين	طلاق وظهار كأنك طالق كظهر أمي و	كان	يريد لكل معناها فإنها م
مظا	مع الزوج تكون مطلقة	ثم	مظاهراً منها ان كان رجعيًّا وان جعله	نعنا	للطلاق او لم ينو كانت ت
لب	قبله مطلقة فقط و	وقفوا	في الحكم عليه عند نفيه في	مثل	انت علي حرام قلو يكون كون
و	هذا يقصد طلاقاً أو ظهاراً	عا	ملناه به وإن نواهما بخير احدهما وفي وجه	اخر	يكون طلاقاً وامالو و

بالفتح طبر يهدر
والكسر موت يقدّر

١٠٧

والضم شخص يذكّر
بالاسم لا باللقب

بين	بين انه انما كان من المحر	مين	عينها أو لم ينو شيئاً فعلية كفارة بمسب	و	إذا علقه بشرط كان حاصلاً	صلا
ل	لخصوله ولو خاطبت احدي	وجا	تلك وقت اذا تظاهرت من الاجنبية	بر	ه فانت كظهر امي فلو انك	وانك
حر	حرصت عليها وتزوجها ثم	ا	وجبتظهارها صرت مظاهرا من الزوجة	والزم	المظاهر كفارة متى كان	ان
ف	فيه عائداً بـ	ان	نه ممسكاً لها بعد الظهار وقصد تأني	وامكن	فراقها فلو اتصلت	ت
ي	يومئذ به فرقة تـ	يل	النكاح كزوت وفسخ وطلاق ولم يراجع	وبأنه ذلك	فـ لا عود اصلاً	اصلاً
ن	نعم لو راجع فالرجعة عود	والا	سلام بعد الردة ليس بعود في الأصح	والثاني	هو عود وان شراها وفد	وقد
ا	اوجبظهارها فلا عود ان	شرا	ما متصلاً بالظهار ولو فرق بـ	ماكان	منه من العود لم يحمل	جمل
ف	ذلك مسقطاً للكفارة والمعرو	ف	انه يحرم الوطء قبل التكفير ويجوز	على	الاطهر اللبس بشهوة	ه
ا	اما الظهار الموقت	فجاء	فيه خلاف والصحيح صحته وانه يكون عوده	فعلا	لا امسكاً	ا
م	سبيله في العود عند	هم	هنا أن يطأها في المدة فاذا غيب الحشفة لزمه ا	ن	يتزع ولو قال لارب	يع
ق	قبله اتن علي كظهر امي	فخر	وجه من الاثم اذا عاد بأربع كفارات و	الذي	يكرر الظهار وغرضه	ضه
ط	طلب التأكيد ففي حكم	الدين	ظهار واحد وان قصد الاستئناف تعدد في	أنثاه	الظهار ويكون بالكلام	م
ا	الثاني عائداً في الاول ولا	زياد	ة على عتق رقبة في كفارة الظهار	فعلا	هذا بشرط كما روى	روى
ح	حصولها مؤمنة بلا عيب غل	في	العمل والكسب فيجزى صغير واقرع و	مثل	اعرج يتابع المشي لا	ا
د	دنف أو زمن لا يرجي ومن هو في ا	سر	هرم وجنون مطبق ويجزى اعور واصم و	سكران	وفاقد انفسه واذا	اذا
ه	هو فاقد لاذنيه فلا تر	دد	في جوازه وكذا اصبع الرجلين	فان	فقد السبابة من اليد او كان	كان
م	مقطوع الوسطى لم يـ	وكسر	ها لا يضر ومقطوع الخنصر والبصر معا	ا	وانملة من الابهام لم يتأصل	تأصل
ث	اثبات جوازها عند	هم	ويجزى مدبر ومعلق بصفة وذكر الرقيق وا	نثاه	سواء لا ام ولد وانما	ا
ت	تجب في فاضل عن كفاية نفسه و	و	عياله كسوة وسكنى ونفقة بالمعروف لا	سكرا	وحلوا ومنـ	ا
ا	ايجاب بيع صيغة تكفي	اهلك	ورأس مال ومسكن وعبدین مثنین الفتهما	و	ان عجز عنها لزمه ان يصوم	وم
ل	لذلك شهرين متتابعين فالصائم من	مقدمة	الهلل نازمه هلالين أو من اثنا اتم	ما	انكسر ثلاثين فان عجز خفف	خفف
ا	الأمر عنه بالرجوع الى	ا	لا طعام لكل مسكين مد وشروطه شروط	ا	للطهر فلا تجزى القيمة ولا يـ	ه
ح	خروجه لمن تجب نفقته كما	بن	واب ونحوها ولا لكافر وهاشمي وما ا	شبه ذلك	(باب اللعان) مـ	من

وما بقي لي لمة
ولا لقا من نصب

١٠٨

كان ماني لمة
مد شاب شعر الله

ع	عاب امرأته بالزنا وفتح ر	تاج	الحد أو التعزير على نفسه فله درؤه	و	اسقاطه باللعان ولا يأنم في	ي
ق	قلق زوجته غير ذات	الدين	حين يعلم زناها أو يظنه الظن المؤكد	الثا	بت وإذا انت بولد لا	ا
ح	يجوز أن يكون منه وجب	في	ذلك نفيه باللعان ولو كان معهما في البيت ثا	لث	وعلم الزوج انه زنا	ا
ب	بها واثت بولد تعد	ر	احتمال كونه منه واحتمال كونه من الزاني	ماكان	يحمل له النفي لنسب	نسب
هـ	هذا الولد الحادث بتسا	بيع	الظنون وان كانت حاملا ونفاه لاعن	على	الفور وان شـ	ا
ف	فيؤخر إلى الوضع ثم يقيم	سنة	اللعان وان قال الولد من فلان وما ار	افعلا	ذلك الا بشبهة فهو	و
غ	يعرض على واحد او	اثنين	من القافة ولاللعان واذا وطىء بشبهة في	مثل	نكاح فاسد فجاءت	جاءت
ت	تلك الموطوءة بولد	و	نفاه لاعن وليشهد اللعان جميع من	اصدقا	ثهما وغيرهم واقبل	ل
ص	صوره اربعة فان بلغوا	تسعين	فاكثر فلا بأس وليكن عند عصر الجمعة	وا	ن يكون في اثر مكان لمل	ل
ذ	ان يزدجر بالتغليب	ثم	يعظهما الحاكم ويبالغ عند الخامسة وليكن	وليا	لتلقيتهما وأول ما	ا
ر	يؤمر هو بالقيام فيشهد	في	ذلك اربعاً بالله انه لمن الصادقين فيما رماها به	ونحوه	قلدها به من زنا اخاف	خاف
ز	كونه اليها فاذا	عا	ج على الخامسة قال والا فعليه لعنة الله	ا	ن كان من الكاذبين وتقرم بعده	هـ
ح	ان تقول من قبا	م	اشهد بالله انه لمن الكاذبين اربعاً وبعدا	لرابع	والا فعليها غضب الله ان كان	ن
ط	من الصادقين وهي خمس لا سبع	عند العلماء	يذكر الزنا ونفى الولد كل مرة فـ إذا	ما	لاعت درأت الحد والاشبه	شبه
ي	عند العلماء ان لفظ الشهادة لوا	بعده	وابدله بحلف أو ابدل غضباً بلعن او	كان	مقدماً لهما لم يصح ثم انه	هـ
ك	اذا لا عن زوجته	نزل	عنها وتأبد تحريمها عليه ولو أقدم	على	قلدها اجني حد واذا	ا
ل	وجد من الزوج عزره	الامام	ولم يلاعن (باب النسب) من تزوج واحداً	فعلا	أم لا لحقه النسب	ب
م	للايمان ولا يتنفي عنه	صلا	الا باللعان فان لم يمكن ان يكون منـ	مثل	الصغير والمسوخ اوجا	ا
ن	الولد والمدة من النكا	ح	دون ستة اشهر انتفى بلاللعان عنـ	علما	ثنا وان وطىء بشبهة وحصل	ل
ي	يومئذ منها حمل	وبلغ	مدة الامكان لحقه ومن كان يجالس العلماء	وفقهاء	البلد ولحقه نسب ولم يعرف	ف
ت	تعين نفيه على الفور وليس	الى	تأخيره سبيل الا بعلم كفية وحفظ مال	ونحوه	فان ادعى جهـ	ا
ث	في كونه فوراً او جهل	باب	جواز النفي من أصله لم يقبل منـ	والخا	رجون عن مجالسة اهل العلم	لم
ق	قالوا يقبل منهم ويجـ	ز	نفي الولد ميتا ولو ولدت اليوم ولدا وا	مس	ولدا وقال السابق	ق

فكان منه منسكى
وراحتى من تعب

لما أصاب منسكى
فاح عيبر المشك

ا	اذا حلف لا يدخل دارا	وواجهه	دهليزها فدخله حنث لا بسطحها	ونحوه	ولو حلف لا يدخل	ل
م	مسكن احد فليفته	الفقيه	بالحنث بدخول ولم يسكنه عارية ولو قال	السا	ثل كان القسم	م
ع	على دخول دار	احمد	فالحنث لا يحصل الا بدار يملكها ولو حلف لا يثا	بع	ابن الوالى فعزل من	ن
ا	الولاية ثم تابع الا	بن	فإن كان يريد الشخص نفسه حنث وفي	ما	اذا حلف من مطبوخ	خ
و	وليه امة فلان او	ز	وجته فاعتق الامة وطلق الزوجة فلا	يكون	حنث الا ان يشير	ير
ل	للشخص بعينه ويريد	يد	ه ولو حلف لا يدخل من هذا الباب فجعل	على	باب اخر واحال	ال
ا	الدخول منه لم يحنث و	و	ان دخل من الأول والباب متزوع حنث	فعل	هذا العمدة المر ثم	م
ي	يجاب من حلف وهو	ناظر	ومشير الى حنطة لا آكل هذه الحنطة فانه في	مثل	هذا لا يحنث الا بشرط	ط
ب	ثبوت الاسم وبقاؤ	ه حتى	لو طحنها وأكلها لم يحنث ولا يحنث	بشر	ب الفتيت من حلف على	ي
ت	ترك أكل الخبز وان	ا	قسم لا يأكل سويقاً حنث بسفه ولو رو	ي	منه شرباً لم يحنث ولو	و
ا	اقسم لا يشربه فكان مستند	عيابه	بسفه لم يحنث وان حلف لا يـ	و	قه فطعمه ولفظه فقبل	قبل
م	من ذلك يحنث وقيل لا	وكان	الأول اصبح وان حلف لا أشرب	عمري	من هذا الكوز فصبه في	في
ع	علبة وشربه فلا حنث	لديه	وإن حلف لا يأكل اللحم فهذا معـ	ور	في أكل الشحم وفي	ي
ا	الكلية والكرش وكذا	من	الكبد والطحال لا يحنث به وإن حلف المنا	بي	من اكل الشحم فاكل سناماً	ا
و	والية لم يحنث ولو	بني	يمينه على اللحم حنث بأكل نعم ووحش	ونحوه	الطير لا السمك أو حلف لا	ا
ا	أكل الرؤوس حنث برؤوس	شا	ه وبقر وابل وان حلف من البيض وقع على	الثا	بت المتصلب منه المزابل	ل
ل	لبالضه حيا من دجاج	ور	أل وطير لا سمك وجراد وان حلف	من	اكل الادم فاكل من	ن
م	ملح ولحم ولبن و	نحو	ه حنث وان حلف من أكل الرطب والبسر فاكل	ما كان	منصفاً حنث وليس	س
كا	كائن حائثا من حلف	من	أكل بسرة أو رطبة فاكل منصفة ولو حلف	على	الفاكهة فبالرطب والعنب	ب
ن	نحته وبالرمـ	ان هذه	منها هي اعلاها وان حلف لا يلبس شيئاً	فعل	الدرع والجوشن والنعال	ال
ف	في الاصح يقع ذلك كالتيابو	الا	صح انه اذا حلف من هذا الرداء فغيره إلى	مثل	قميص أو قباء أو تخفيقة	تخفيقة
ع	هان ولم يحنث به والمعرو	ف	أنه لو حلف لا يلبس حلياً فلبس	احدى	الخواتم من الفضة أو ذهب	ب
ي	حنث وان من عليه او اذاه رجل	فما	احتمل وحلف لا يشرب له ماء من عطش فقد	ذكر	وا انه لا يحنث مـ	ن

بالفتح ظهر الجليل
والكسر طيب الهند

والضم مالا نيدي
من راحة المشوي

ث	ثوب له لبه ولا بما	استطاع	من صنایعه الا بشرب مائه عطشان وا	ی	رجل حلف لا يجد	جد
ب	ببابة فلانا واقفاً الا	اخذه	بالضرب ثم وجده فتفت شعيره	و	عضه وربط بسديه به	به
ت	تنكيلا به حنث	فا	ذا حلف لا يتكلم فقرأ القرآن أو سيج و	نحوه	لم يحث بذلك ولو و	و
ا	اقسم لا يكلمه جهرا ولا	سر	ا فاشار اليه أو كاتبه وراسله لم يحث	والثا	فه اليسر من المال به يصح ح	ح
ح	حنث من حلف ان	ها	ذا لامال له ويحث بثوبه وبدين شا	سع	اجله ولو حلف لا يمر و	و
د	دار فلان حيناً أولاً يا	له	زماناً أو دهرأ أو حقياً بر بادني ز	ما	ن ولو حلف لا يزور و	و
هـ	هنداً ليستخدمها	ثم نزل	اليها فخدمته وهو ساكت لم يحث اولاً	يكون	متزوجاً اولاً يتصرف في ي	ی
م	ملكه ببيع فوكل من باع	الملك	الذي له أو من تزوج له لم يحث و	بعد	لو حلف ليضربن عبده هـ	هـ
ا	الف سوط فشد	الا	لف وضربه ضربة واحدة وعلم أن	الف	السياط اصابته بر ولو و	و
ا	انه شك فكذا ابضاً في الاصح والا	تفضل	أن يكفر وإن حلف من نمرة فاختلفت فاكل	الجميع	الا نمرة لم يكن حائناً ا	ا
و	وكذا لو حلف لا يدخل	زيتو دعها	اما ناسياً أو جاهلاً أو كرها	منه	فلا حث ولا وزر و	و
ل	لذلك وان حلف لبأكلكه	اول	الشهر فتلف قبله لم يحث وكذا لو تلف	اكثر	أو شيء من وإن حلف لا يفارق ق	ق
ا	الغريم فهرب منه فان ا	شهر	القولين المقطوع به انه لا يحث و	من	قال ان شاء الله فسي ي	ی
هـ	هذا اليمين متصلاً قاصداً	ر	فمها فالاشهر لم يحث فان عقدها ثم عن له	حرف	الاستثناء فاستثنى بعدد د	د
م	ما انعقدت لم يصح وان او	جب	الاستثناء في أثناء اليمين صح في	واحد	من القولين الذي ادعوا حوا	حوا
ا	انه الصحيح وان قال	وا	فله لا اسلم على فلان فسلم على قوم وقد	مثل	بينهم حث الا اذا آلى لي	لي
ا	استثناءه بقلبه ولو	قام إلى	الصلاة فسلم على المأمومين وفلان	ما	مت لهم فعلى ذلك الطراز ل	ل
و	ويحث ان لم يستثنه	يوم	اذ (باب كفارة اليمين) اذا و	جد	الحلف والحنث وجب تكفير ر	ر
ذ	ذلك الحث ثم يتخير	الحا	لف بين عتق كالظهار أو اطعام عشرة ا	ود	فع لكل واحد مد تقى ق	ق
هـ	هو من قوت البلد لار	دى	معيب أو كسوة كل قميصاً أو سراويل او ازا	را	ولا يجزى منطقة وخف ف	ف
ب	بل يجزى لبس به قسوة	والعشر	ة يكونون مساكين أو فقراء ولا تجزى الدرا	هم و	ان كان معسراً صام م	م
ا	اياما ثلاثة وللعبيد المكفر	ين	الصيام فقط (باب الصيام)	د وا	ذا تزوجها وبمدا دخل أو استدخلت	ل
ح	حدث الطلاق وجبت العدة و	من	كانت حاملاً اعتدت بالوضع فإن اوتنا	ب	بما رزمت تشهد اربع قوابل أن	ن

ملت دموعي حَجْرِي
وقلّ فيه حَجْرِي

١١٢

لو كنت كابين خَجْرِي
لضاق فيه أدبِي

هذا لو بقي لخطط	شعبا	وتصور ادبياً انقضت به العدة في الاصح	و	اكثر الحمل اربع سنين واما	ا
مدة اقله فانها تكون	ن	سنة اشهر والحائض من ذوات الحيض وهن	شواب	النساء تعتد بثلاثة اقرا	ا
المطلقة في الطهر اذا	عا	ينت الحيضة الثالثة كفى وقيل بعد يوم وليلة	و	ان طلقت حائضاً فحين تعانين	ن
الحيضة الرابعة ويتصور بتما	ثمانية	واربعين يوماً على الضعيف وا	ما	على الصحيح فبتما سبعة واربعين	ن
ولحظة هذا في الحائض	و	اما الطاهر فبتما اثنين وثلاثين يوماً ولحظتين في	اشبه	القولين ومن الايام من حكى	ا
كثير من العلماء انه لا يبلغ	سبعين	عاماً بل اثنين وستين وقيل اياها فممن بلغت	ذلك	وانقطع حيضها	ا
لزمها أن تعتد	بوتوفي	ما عليها بثلاثة اشهر وكذا من لم تحض في	العا	دة ومن حاضت اذا زال	ل
الحيض عنها قال الشافعي رحمه الله		تقف إلى الاياس ثم تعتد بالشهور ومن	شر	عت تعتد بالشهور ثم	م
هجم عليها الحيض بطل	ور	جمعت إلى الاقراء وعدة من تحيض من الا	ما	حيضتان وذوات الاياس	س
منهن ومن لم تحض في الما	ضى	شهر ونصف فان عتقت في العدة و	كان	الطلاق رجعياً فالمنقول	ل
الاصح من قوله رضى الله عنه	هـ	انها ثم عدة حرة وان كانت بائناً لم يكن	معدولاً	بها عن الاماء في الحكم	م
ثم الموطوءة بشبهة	فا	نما تعتد كالمطلقة واما عدة الوفاة	من	كانت حاملاً فالوضع ومن تكون	ون
منهن حرة حائلاً	فا	ان عدتها اربعة اشهر وعشر و	العد	ة للأمة نصفها ويجب على	على
الرجعية اذا مات الزوج ولم يات	على	عدتها أن تنتقل إلى عدة الوفاة والمفقو	د	ليس لزوجته تكاح في الدين	دين
الا أن يثبت موته	ا	طلاقه وفي القديم تربص اربع سنين	مثل	اكثر الحمل ثم بعد التربص	س
جعل كالمتوفي فتعتد من	لد	ن ذلك الوقت عدة الوفاة ومن تزوج	مثنى	وطلق احدهما ومات لا بعد	و
تعين أو بيان اعتدنا للوفاة	•	ان كان لم يطأهما أو وطىء وهما ذ	و	انا اشهر أو اقراء في رجعى	ى
من الطلاق واما في	البا	ئن من الطلاق فانها تعتد بالاكثر من	ثلاث	حيضات وعدة وفاة والطلاق	ق
عدته من حين ار	سل	الطلاق وعدة الوفاة من الموت والاحداد	و	اجب بعد وفاة لا بائن	ن
بان ترك الزينة كما	وصفو	ا فلا تلبس حلياً ويحرم عليها الاستنا	ربا	لثياب المصبغة للزينة وما	ا
هو طيب لا تأ	ته	ولا تختضب ولا تدهن وعليها الامتنا	ع	من الاكتحال بالاعمد فلو	و
عسر جاز الاكتحال عند	الكا	فة ليلا وتغسله نهائراً والتنظف بسدر	ونحوه	مباح والخروج حرام عليها	ا
لكن اذا احتاجت للتعا	مل	في بيع غزل ونحوه خرجت نهائراً	واما	الليل فلا ولا بحمل	ل

بالفتح حَجَرَ الرجل
والكسر جمعُ العقل

١١٣

والضم اسمُ النقل
لرجلٍ تشبَّه

ت	تطرق البائن ايضاً و	السلطان	ينمها من الخروج الا لوء	العشرة	وبذاتها على السكان	ن
ث	أو ضرورة ثم ان كان	الملك	له في مسكن الطلاق سكنته فلان	الى	تطلق السكنى لها واجب	ب
ج	نعم لو كانت ساكنة في	الاشرف	من منازلها فله نقلها ولا يسكنها ا	لا	مع محرم لها ونحوه ولو تمضى	ي
د	الى مسكن باذنه فوجبت ا		لعدة قبل وصولها اليه اعتدت فيه ولم	تنصرف	عنه أو إلى سفر تجارة أو	و
ذ	تواب ولحقها	سما	ع الطلاق فلها ان ترجع وأن تمضى	في	حاجتها فإذا قضتها وبقي	قي
ر	زمن من العدة فاو ر	عيل	يسافر ترجع معه لنتم بقية العدة	المعر	وقه في السكن ولو بقول	ل
ز	مخرجي للثقة واذنت ان ا	بن	مكاني وقال بل لحاجة فالطريقة المعرو	قة	ان القول قوله والحكم في	في
ح	وطء العدة في نكاح فاسد	العا	رة أو غيرها أو بشبهة ما أن تعتد اخرى	و	تقدم عدة الحمل في	ي
ط	هذا وغير الحامل تجرى على القيا	س	تقضى عدة الطلاق ثم	تنصرف	لعدة الشبهة ولو راجعها ا	ا
ظ	وهي في عدة فلا بد	من	ان يهرها حتى تقضى عدة الشبهة وان راجع	في	العدة فطلق ولم يطأ ا	ا
ف	الزمناء استثناف ا	لا	عنداد وبقاء الخلطة بينهما بعد الطلاق من	المنكر	ثم الأصح نقلاً	لا
ق	جريان البائن في عدتها و	يختلف	الحكم في الرجعية فلا يجري فيها حتى يهرها	وا	لرجعة لا تصح بعد انقضاء	ضا
ك	تاريخ العدة وان طلق و	احد	رجعية في العدة طلقت وان قالت انقضت	حدها	وانكر فإن عـرف	ف
ل	من الزمان ما يتصور	في	مثله انقضاء العدة فالقول قولها ويقضى في	ما	إذا قال طلقت بعد الولادة	ة
م	ان القول قوله وقولها	فضله	الا اذا اختلفا في الولادة فقـال	هو	ما ولدت الا بعد ما ا	ا
ن	عقدت الطلاق فالقول قولها	ولا	اشكال (باب الاستبراء) كل سبب حصل لك	اسم	الملك في امة اوجب اذا	فا
هـ	الاستبراء لها قبل الوطء فلا	يأتي	من ملكها حاملاً حتى تضع ومـن	ليس	بها حمل استبرأت	ت
و	خلف الملك بحيضة كاملة و	الزمان	الذي يستبرأ به ذوات الاشهر الصحيح	بعر	فهم شهر واحد وان سوغ	خ
ز	رجل ملك امة معتدة او	بملك	زوج أو مرتدة لم تستبرأ حتى تؤمن بر	بي	أو يزول النكاح وتعتد	د
ح	منه وليس من ملك زوجته	مثله	بل له وطؤها لكن يستحب الاستبراء وان كانت	على	ملكه فباعها ثم انثى	ي
ط	وفسخ العقد فعليه	الا	ستبراء على الصحيح وان زوجها فطلقت بعد الدخول قال	اكثر	اصحابنا متى انقضت	ت
ظ	العدة استبرأها اما	من	طلقت قبل الدخول فتستبرئ قطعاً و	من	باع امة وطئها وهو	و
ف	ليستبرئها كره خوفاً على	نسله	وجاز ولا يجوز تزويجها قبل الاستبراء وبقره لا	ثلاثة	تستبرأ امة توطأ	طا

بالفتح تلج وبرد
والكسر ناز من زند

والسقط بالضم الولد
قبل تمام الارب

ق	نعودها عليه من التي جرت بها	العادة لا الطيب ولا ما تفعله	لأنني	من الخضاب ونحوه بلى	ي
ط	طلب المشط والشد من يوم	نحتاجه وما تنظف به من الصدر والمرند	على	الزوج واجب لها	ا
ع	عندنا وكذا ما تحتاج من الا	نية للطبخ والاكل ونحوه ويجب المسكن و	اكثر	ما يجب لائق بحالها	ا
ث	ثم الخادم لمن تخدم فان طلبت ا	لم يجب فان قال انا اخدمها لم يلزمها و	من	لزمه خدام لئانه فلا	لا
ث	شك في وجوب نفقتهم في الرا	س مد وكسوتهم ونجب النفقة بائنين لا	ثلاثة	للعقد والتمكين بالمرض	ض
ل	لنفسها وان لم ينقلها عن ر	اهلها ونجب النفقة لكبير على صغير لا عكسه	حر	ة كانت او امة قالوا	ا
و	ولا تسقط لعجزها عن الوطء والعشر	ة بمرضها او ونقها ولا لبعالة نكحها	ف	والامة ان كانت تختلف	ف
هـ	هكذا من السيد إلى القرين	ومن القرين إلى السيد فلا نفقة لها ولا تنجب ا	لا	اذا سلمت ليلا ونهارا اليه	هـ
و	وان غاب الزوج فبعثت من	يعلمه بالتمكين لنفسها ومكنت بعد ا	علامه	زمانا يمكن وصوله لو	و
ا	اراد وجبت النفقة من ذلك	الوقت وتسقط بشور وسفر لم بأذن فيه	فيه	وكذا باذنه اذا	ا
ج	جري لحاجتها والحج حاجتها فلدخل الشهر	فأذن لها بالاحرام بالحج فـ	لنا	خر عن نفقتها ما لم	م
ت	تسافر لا يجوز لـ	احرامها بغير اذنه تسقط بالاحرام وذوات التأ	نيث	ليس لمن صوم قضا	ا
م	متنع ولا صوم التطوع و	بغير إذن والمطلقات بائن ورجعي فالرجعية	مثل	الزوجة في المؤن الا	الا
ا	التنظيف فانه لا يجب لها و	المطلقة البائن فيجب على الزوج ا	سعاد	ها بالسكنى وذات الحمل	ل
ع	عليه نفقتها وكسوتها و	اتفق حاملا فبانت حائلا اسـ	ر	معثدة الوفاة اختلف	ف
ل	القول في وجوب سكنائها ولا	ف في انه لا تجب نفقتها على ا	مر	وان كانت حاملا وان اختلف	ف
ن	خير الزوجين فقال الذي صر	نفقة ثلاثة أشهر وقالت شهرين صدقت بيمينها وقد	يم	التمكين اذا اختلفا في	ي
د	نفيه صدق بيمينه و	تأخر من نفقتها صار ديناً في الذمة	و	اذا أعسر بها فاليها يكون	كون
ر	وجه الصبر والفسخ ان شاء	لكن بالحاكم فان شاءت المقام ومضى	ما	بعد عن لها الفسخ روى	روى
ل	العلماء ان لها ذلك ومن	بمكان وماله منه على مسافة القصـ	اشبه	المعسر والمكتب قالوا	ا
ك	كالغنى ويمهل ثلاثا لرجاء ا	ن والكسوة اذا أعسر بها فكشـ	ذلك	يفسخ بها والمعروف	ف
ف	في نفقة الخادم انه لا تعر	للفسخ على الاعسار بها لكن ذكـ	وا	انها تثبت ديناً وبقيضى	ي
ثم	ثم الادام كذلك والعبد	له زوجة إن كان مكتباً فـ	لنا	بت ان نفقتها تحسب فيما	ا

مَطْرُوحٌ كَالْقَمَّةِ
فَقُلْتُ هَذَا مَطْلَبِي

١١٦

وَجَدْتُهُ كَالْقَمَّةِ
فِي جَبَلٍ ذِي قِمَّةٍ

ا	اكتسب أو تجارته وعند عديمها	ذكر	وا أنها تتعلق بذمته ولها الفسخ بعد الثا	لث	(باب نفقة القريب) لاصول	ل
ل	لهم النفقة وكذا الفروع ا	نا	ثا كانوا أو ذكورا وان خالف	كل	الاخر في دين الحق	ق
ن	نعم تسقط لكبه وغنا	هو	غير المكتسب ان كان ينطلق عليه	اسم	الصغير أو مجنوننا اوزمنا ا	ا
ق	قلنا بوجوبها واما اذا	كان	كبيرا فالصحيح انها تجب لاصل لا فرع و	في	اعفاف الاب خلاف	ف
ص	صحح العلماء وجوبه و	من	اوجه اوجب نفقة زوجته وبدأ بنفيه و	اخر	ماسواها ثم بزوجه ثم يعطى	ي
ا	الولد ثم الاب ثم الام وقال	بعض	الاصحاب الام احق وقيل يستويان فيكما	ه	والابن قبل ابنة وقيل يقسماء	ه
ج	جميعا ومن استوى فرعاه	امرا	بنفقتة معاً وإن لم يستويا أوجبنا	ها	على الاقرب والابوان اذا	ا
ت	تنازعا فيمن ينفقه الزمها	السلطان	الاب ثم اباه الاقرب فالأقرب ثم	المؤنث	بعدهم يلزم الاصول	ل
م	منهن كذلك ولمهم	الملك	في المطالبة بها ما لم تفت فانها لا تصبر	مثل	نفقة الزوجة ديننا نعم	م
ا	اذا فرضها القاضي فلهم	المجا	هرة بطلب فانتها وعليها ارضاع ولدها اللبا	خذ	را عليه فان لم يلق	ق
ع	عنده مرضعة تميت لثما	هذا	رضاعه وإن وجد غير الأم فطما	يفه	من العلماء يقول يتصور	صور
ا	أن يأخذها الاب كرها والذي	قطع	الاكثرون بصحته انها اولى بارضاعه	و	اذا طلبت اجرة مثل فهر	هو
ل	لازم أن تجاب وان تلزمها	اياها	وإن تبرعت الاجنبية ثم لا يلزمها ان تكون	فاطمة	له قبل الحولين وكذلك	ذلك
خ	عليه نفقة رقبه وكسوته و	حر	م عليه أن يضيعة وان عدم نفقة	وخذ	مه والسرية تفضل على المشهور	شهور
ص	صفة بنفقتها ومفرو	ض	كسوتها على نفقة أمة الخدمة وكسوتها وتعر	يجه	في ذلك على العرف ثم	ثم
ب	بعد ذلك يستحب اذا	وا	فاه بطعامه ان يطعمه منه ولا يكلفه ما يضره	وما	لا يطيقه وتروجه في	ي
و	وقت الصلاة في السفر والا	قامه	ويعقبه في السفر ولبن الجارية والشاة وما	شبه ذلك	لا يجوز أن يؤخذ	ذ
ال	الا ما فضل منه	بعده	لدها ويبيع ما له في نفقة البهائم	والر	قيق ان تعذر فيه الكرا	كرا
ك	كما يكلف ذبح المأكول ان	فا	ته ييمه (باب الحضانة) والاناث	ا	ليق بها ولا اختلاف	اختلاف
ف	في انه لا تتقدم امرا	ةوالده	الطفل ثم امها القربى فالقربى ثم	بع	امهات الاب ثم تقدم اختا	ا
ثم	ثم خالة ثم بنت اخ ثم	مقا	م العمة بعد بنت الاخت والجدات	كل	من لا يرث فليست من اهل	ل
ال	الحضانة وتقدم اخت من ا	مه	وايه على اخت من اييه وتثبت	اسم	الحضانة لكل ذكر حر	حر
في	قريب وارث ولا تخلى	في	يده بنت عمه المشتهاة وتسلم إلى	مؤنث	يعينها ابن العم ولو	و

بالفتح أخذ الناس
والكسر أغلا الراس

والضم للانكاس
من المكان الحريب

صارت لذكور واثاث كانت	الا	م أولى بها ثم امهاتها ايضاً	على	الترتيب ثم الاب وتنصرف	ف
من بعده لامهاته ثم الا	مر	بعد للجد ثم امهاته وقيل يقدم شخص	ثلاثة	على الاب فعبثوا	وا
الاخت لأبوين ثم الاخت لام	ثم	الخالة والصحيح هو الأول واذا	احر	ز سن التميز طفل	ل
جعلت الخيرة اليه فلو	انه	اختار واحداً ثم الاخر حول اليه وغير خا	ف	انه اذا اختار الاب لم يبرح	ح
تحت يده ولا يمنع اذا	نزع	به شوق من زيارة امه وان اشتاقت	نحو	بنتها لم تمنع زيارتها وترك	وك
مرة في ايام كالعادة لازا	يد	عليها ولما تمرضها ولا تزورها البنت وان	قدم	اختيار الام كانت اقامات	ات
البنت معها ولا تأتى الاب ولا تزور	ه	وله زيارتها والابن معها لـ	و	مع الاب نهارا ولسو	و
عدم الاب والجد واختار احدا	من	العصبة قدم الام ولسو	نلو	ت الام وكهرتها ما	ما
اجزنا اجبارها وانتقل الى	الطا	نفة التي بعدهم على الترتيب	وما	لرقيق ولا من يعاب	يعاب
لنفسه حق والكافر لاند	عه	يحضن مسلما واما المزدوجة فتي	اشبه	الوجهين ان تزوجت من هو	و
عم للطفل أو قريب	وكان	من أهل الحضنة بعدها استحقت مع	ذلك	ولا حق لمساقر فاذا ما	ما
صار السفر لنقله فالاب احق	من	لام ثم من بعده محارم العصبة	والخا	رج من المحرمية لا يمكن انتقالا	لا
بمشناه وتعطى بنته با	مره	(كتاب الجنائيات) ولا يقتص ممن به	مس	جنون ولا من صبي	ي
ويرسم ويقتص ممن شرب عر	ما	اسكره والعبد والكافر لا يقتص	كل ا	حد منهما من ضده ولو وقع	ع
العبد بمثله او رجل	كان	كافرا بكافر فجرحه فعتق الجراح او دخل في	مم	الاسلام ثم مات المجروح فلا	ا
خروج لها مما	و	جب من القصاص ويجب ان يقتل ا	لذكر	بالمؤث ويقتص لاب	ب
من فروعه ولا يقتص منه	في	قتله فروعه ويقتل مرتد بذمي ومرتد ومن	سميت	اعنى المرتد اذا	ا
ثار عليه ذمي فقتله فلا	سنة	في القصاص منه ولو ارتد المجروح ثم اسلم وسرى	به	الجرح فمات ففيه اختلاف	و
معظمهم يسقط القصاص و	احدا	لقولين يقول ان تعزر من الردة وجب و	مو	جب القصاص العمل وافعال	ال
الخطأ لا قود فيها	وثما	رها الدية كن يرمى هدفا فيقتل والعمد هو اذا	نفا	ل يقصده بما يقتل غالبا فمات	ت
لا ما لا يقتل غالبا كعصر الاذ	نين	وضرب السوط وهذا ونحوه شبه عمد قالو	او	لا قود فيه ولو	و
جنبه من الطعام وقصد	تقدم	له جوع وعلم به او كان الحيس منه مدة	لانا	من موته فيها فلا ينجيه	ج
من القود شيء ويقضى	السلطان	بالقود على من غرز ابرة بغير مقتل فحد	ث	منها تورم والم حتى مات لا	لا

هذه علامات الرقاق
فانظر الى اهل الرقاق

١١٨

هل ينطقوا قبل الرقاق
بالصدق أم بالكذب

م	من مات فوراً بلا اثر فذلك الملك	ب	يلزمهم دية شبه العمد ولو ضربه بمنقل	ب	وجعل يضرب به حصى ذهب
و	وجب القود وان حصل منه الا	ا	لقاه في نار أو ماء مفرق له أو عصر منه	ا	بشدة أو خنقه حتى
ه	هلك أو القاه وقعدا شرف	ه	به على ماء فلقمه حوتا أو ألسنه عقرباً	ه	كانت تقتل غالباً ففطس
ز	وجب ولو اكرهه الو الى	ز	أو غيره على قتله لزمهما القود ولو	ز	المأمور بالقتل ذاهب
ح	التميز لزم الامر ولوا سر	ح	رجلا او امسكه لمن يقتله فالتقود	ح	القاتل ولو شهد عليه
ج	جائز الشهادة عند من لا يتردد	ج	في شهادتهما فقتل بها فرجما واقدر	ج	بالتمدد لزمهما القود ولو
ت	توخى له سما قاتلا وا	ت	لقاه في طعامه فأكله الرجل جاهلا فا	ت	هم يقول لا يجب
ث	منه قود بل دية وان قام	ث	واكرهه على اكله وجب القود ولو قتله بسحر	ث	مثله الموت غالباً وقع
د	إيجاب القود وان كانت به	د	سلمة فقطعها رجلا اعتد	د	صا على شرفه فمات فرض
ذ	عليه القود وكذلك ا	ذ	لإنسان لو يشترك في قتله الو	ذ	قتلوا به جميعهم
ر	اما إذا قطع احدهم ا يا	ر	ديه وحزه الاخر قطع للاول	ر	ما فعل وقتل الثاني
ز	لكن شريك المخطيء اذا ما	ز	تعد لا قود عليه ويقتص من	ز	شارك والدا وكذلك
ح	عندنا في شريك المقتص وفي	ح	شريك قاتل نفسه خلاف والاظهر فيما	ح	وجوبه ولو داوى جر حه بمفر
ج	قاتل وليس بموح كان ذلك	ج	شريكاً لقائه ثم القصاص في الطرف	ج	شروط قصاص النفس فالجماعة
ب	لو اشتركوا وجمعهم الوقت	ب	وقطعوا عضو انسان قطعوا كلهم ان قطعوه	ب	واحدة والجروح مثله
ب	ويجب القصاص فيما قد	ب	ر منها وهي الجروح التي تنتهي الصرا	ب	فيها إلى العظم كالموضحة والجرح في
ا	الفخذ ولو اوضحه فسا	ا	الجرح بعض رأسه ومثله يتوعب او	ا	يزيد على رأس الشاج فلا
خ	خلاف انه بوضوح عليه	خ	الكل واذا زاد مستحقه اخذ ارشه ولو أن	خ	هشم من رجلا
د	رأسه بموضحة قال الشافعي	د	أوضحه وأخذ الارش للزبياد	د	وقصاص الاعضاء لازم
ث	مثلا بمثل لا يعدل عنه	ث	وه في اذن ولسان وشفة وذكر وانثين كما	ث	ومارن وجفن ومآتي
م	مقلة واليتين وشفرين والجنا	م	على الشفة العليا لا تؤخذ منه السفلى بد	م	ولا يسار يمين وان فقد
ال	اليمين وكذا عكسه وا	ال	لأنملة لا تؤخذ بالأخرى ولا عين صحيحة بعمامة و	ال	زاحدهما بالصحيحة ولو
حز	خزع ربع اذنه واستأ	حز	في قطع مثله مساحة لم يجز بل يقتص	حز	بع الاذن وان قد

بالفتح رَجُلٌ متصل
والكسر خَيْرٌ قد أكل

١١٩

والضم ارض تفصل
على امان النصب

بفتحهم لم يمتد على العمل

ل	لرجل اتقا من اصلها فله	ان	يقطع مارنه ويأخذ الارش للباقي	وما	بؤخذ بن سن غيرها	ا
و	ولا اللسان الناطق باللسان	ا	لاخرس وبؤخذ ولو قطع الزند وما	اشبهه	من فوق المنصل فلبت	ت
هـ	هذه محل قصاص فان اراده	تبع	المنصل دونه وله الارش للباقي	والسا	لما لا تؤخذ بشلاء نعم	عم
و	وجها العكس ان لم تخفد	ركا	ولا ذكر صحيح باثل وعكسه ور	د	جوازه والعين جعل مثل	ل
ا	الصحيح وذكر الصبي يقطع به	به	الجميع من ذكر الكبير ولا بأ	س	(باب عفو المقتص) تقول	قول
ج	جعل القصاص للوارث لا	العا	قلة وهو غير فان عفا على	كل	الدية وجبت الدية	هـ
ت	تامة وان عفا ولم يتعرض ا	لى	ذكر الدية لم تجب وان عفا على	اسم	مال غير الدية لزم	م
م	مهما قبل الجراح في الاصح	وفي	ما اذا لم يقتل لا يقط القود	على	الاصح وان عفا	ا
ا	احد الورثة سقط القصاص	هذا	وللباقين حقهم من الدية وليس لهم	فعل	القصاص ومعهم طفل	ل
ع	على انا نجس القاتل العام	العام	والعشرة حتى يبلغ ثم ان رضوا بمسوف الاقرعة	مما لا	بد منه وان وقع	ع
ا	احدهم به فقتله فالباقون في ا	حج	القولين نصيبهم من الدية في تركته وقيل لا	يحقن	وجوبه الاعلى المباشر	شر
ل	لقتله ولو سبق عفو احدهم فهد	المحمل	نفسه دمه يجب عليه القود	فيه	سواء علم بعفو القريب	ب
ا	ام لا والصبي لا يحصل	الا	ستيفاء بقتله ولو مات الجاني قبل	الا	خذ بالقصاص او زال الطرف	ف
ن	ضمن الدية ولو عفا عن المبا	شرقي	تعديه وقطعه العضو وقال هذا النأ	لف	عفوت عنه وعن سراية حدثت	ت
م	منه سقط القصاص	وكانا	بضاً دية العضو غير لازمة	و	اما الحادث بالسراية فالاصح	ح
ا	اجاب دية ومن لا وارث له فا	مير	المؤمنين يتخير فيه بين القصاص و	ا	لعفو على الدية وما	ا
رو	روى عن احد من اصحابنا	الر	خصة في القصاص بغير أمر السلطان و	للا	مام بل عليه افتقاد الشيء	لشي
ال	المستوفي به والمستوفي فلا ير	كب	هذا من لا يحسن بل يوكل أو يستأجر ولا يلز	م	بأجرة المستوفي بل من	ن
ط	طرف مال الجاني في ا	فخر	الوجهين ويستوفي في الحرم وفورا وبمهل	مثل	الحامل حتى تنفع وحى	ا
ي	يرضع اللبا ويغنيه غيرها و	الدين	يقضى أن رجلا يقتل سهلاً ثم	عمر	ا ثم السبيل قتل بسهولة	ل
ثم	ثم الدية لعمرو و	السبيل	من ماله فإن عجز اقتسم بالسوية	وز	عموا انه لو بدر الاخر وسبق	ق
ا	إلى قتله اخذ حقه	وفي	الباقين الدية فان ارتد القاتل وصار كا	فر	اقتل للقصاص فقط	ط
ل	لان الحد ينلج ومن	المحرم	ثبوت قصاصهم ولو قال اخرج يمينك فا	وما	له باليسار فقطعها نظير	ر

وَأَحْذَرُ طَعَامَ الصَّلَاةِ
وَأَنْهَضَ نَهْضَ الْمُجْلِبِ

لَا تَرَكَنَّ لِلصَّلَاةِ
وَلَا تَتَّقِ بِالصَّلَاةِ

ب	والقسطاع ظن حسب	اب ذلك	ظني انها تجزى وقال ظنتها اليمين للدهش وما	من	خبره فان قال كان
ضم	اذا قطع ثم قتل ضم	و	تأزمه ديتها فاذا اندملت قطع بمبنيه	السنة	زوالها انها اليمين فان
ا	رى الذى ليس مقدرا	السا	المقاصة في القطع المقدر اما الجرح	هذه	بينهما فيقطع ثم يقتل و
ل	بمثله في الاصح بل	بع	المجروح واراد الوارث القصاص فلاتنا	توفي	وهو كجائفة وكسر عظم فانه اذا
ط	تخريق وتغريق وضغط	كل	جه فيمن قتل بالحجر والحشب انه يقتل بمثله و	الو	الواجب حزه بالسيف و
ا	القتل باللواط والسحر ولا	اسم	ه وأن يقتص منه بالسيف ولا يتبع مر	ز	جار مجراه والاولى انجما
و	نفسه فلوليه حر أو عفو	عل	يدالمقطوع القصاص فاقتص ثم اتت السراية	ير	تمائل بل يقتص بالسيف ولو
قال	ن سبق المجنى عليه قال	فا	لاكثر ولو مات المقتص منه فهدر ولو ماتا	تقى	عل نصف الدية ولا ير
اب	الولى على القصاص بناب	حول	ان سبق الجاني فالسراية هدر ولو	الدين و	العلماء اقتص منه كما حكم
و	نابه سقط القصاص ولو	مثل	الطفل ولكن ينتظر فـان ثبت	ولى	لطفل لم يضر لم يمكن
ا	ه وصبي على شفا	جا	لى بالصبر حتى يبلغ (باب موجبات الدية) اذا	الو	خرب الحبث وفسد امر
ل	ا نجب دية منغلظة وقيل	لو	نه أو ناداه أو شهر سلاحاً فوقع قـا	زا	موضع عال فصاح با
عل	فلا دية في الاصح وجعل	ت	بمثل ذلك فوقع منه ومـا	ره	القصاص واما البالغ اذا ثاو
ا	لب بها السلطان فالقت جنيـا	وطا	فوقع والمرأة اذا ذكرت بـمـ	بعده	كالبالغ مراهن يقظ صحت
وهو	ا ان وقع فيها وهـر	لو	أ صغيراً فلا ضمان ولو وقع هارب منه في برقا	ولد	فرعا ضمنه ولو طرح بمسبة
ف	ضمن ولو انخفض السقف	ت	فلا ضمان وان كان اعى أو في ظلمـا	هنور	ثابت البصر وتلقاؤ
ى	امره بتعليبه ففرق في	و	يوجب ضمانه ولو سلم صبيـا لـايح	الدين	من تحت وهو يهرب منه فحكم
ا	يقع فيها ولو حفر منها	كل ما	ملك غيره ابارا عـلـواناً ضمن	عل	البحر ضمنه ولو حفر
ل	القولين ولو جعل	اشبه	له صغير ودعا بانسان فوقع فيها ضمن في	بن	شيئاً في دهليزه أو دهليزا
م	باذن الامام أو لمصلحة نعم	ذلك	ها للمسلمين ضمن الواقع فيها فان اتسمت وحفر	عمر	تلك في طريق ضيق وان
قيد	الميازيب يجوز اخراجها وقيد	و	جميع ما يتولد من جناح إلى شارع الضمان	وفي	رفع الضمان عنه وإلا ضمن
ا	بت فقتله وجبت الدية بهذا	الثا	لحق لو وقع الخارج منها على انسان دون	سنة ا	الجواز بضمان التلف بها وفي
المرسل	وقت البناء المؤسس	من	والجـدران المائلة اذا كانت	ربع	جميعاً وبالكل نجب النصف والا

صَوْتُ الْحَدِيدِ صَرَصَرَا
وَحْيَةً إِنْ كَثُرَا

١٢١

وَالْمَاءُ أَنْ تَغَيَّرَا
بِفَسْتَهَا لَمْ يَشْرَبْ

ت	تصورت مائلة في الشارع	و	جب منها الضمان كالجناح وان حدث المبل	وهو	مستو فلا ضمان أصلاً	أ
م	من ذلك ولو طرح قشور	ثما	ر وبطيخ ونحوه في الطريق ضمن	كل	ما تولد منها ولو تعاقب قب	ب
ا	السيان بان حفر احد المجا	نين	براً عادياً وروضع اخر حجراً فتعثر بها	ا	نمان ووقع في البئر رجح	ج
ح	عندنا السبب الاول و	استمر	الضمان على واضع الحجر فان لم يتصف با	سم	التعدي ضمن الخافر ثم	م
ال	الحجر ولو عثر بها غير الذي	القا	ها فتدحرجت فعثر بها اخر فالضمان	على	المُدْحَرَج ولو عثر من	ن
غ	خرج يمشى بنائمه أو قاعد فالقا	ضى	يهرهما ان ماتا والطريق منسج	منا	نية وان ضاق فالتقاعد فيه	ا
م	مهمل لا العاثر به الا في	وجيه	ضعيف والواقف مضمون لا العاثر في القو	ل	الصحيح وان اصطلما في	ي
ر	وسط الطريق فماتا فحكم الدين ا		وجب على كل نصف دية فان كان	الفعل	عمدا فتغلظ وان لم يقصدا	ا
ا	الاصطدام كما اذا لهما با	لنظار	ة فاصطلما فمخففه وان اصططم حاملان فمات	ا	لجنينان فنصف عن كل	ل
ل	لازم لكل وان جرى	ى	الاصطدام فهلك دابتهما فالحكم ا	ل مستقبل	في ذلك ان كلا يلزم	م
ي	قيمة نصف دابة للآخر	وز	عموا انهما لو كانا صبيين أو مجنونين لزمهما	والامر	في سفتين وقع التلافي	ي
ب	بينهما فاصطلما يراعى فيه ما	يرا	عى في الدابتين والقيمان كالراكبين و	مثل	حجر المنجنيق اذا عاد	د
ض	ضرورة على احد السرماة	ثم	مات وعدد الرماة عشرة مثلاً لا	يزيد	ونلزمهم تسعة اعشار دية واذا	ا
ما	ما اجتمعوا على البثر و	حصلت	زحمة فسقط واحد فجذب ثانياً والثاني ثالثاً	وا	لثالث رابعاً وماتوا فلالول	ل
ا	الثلاث من دية بغير زله		على الثاني والثالث ويقسط الثلث و	وجب	لثاني مثله على المتقدم	م
ج	جزء والثالث مثله	وخرج	لثالث نصفها على الثاني فقط وقيل عليه ثلث	ونحوه	على الاول والرابع مجرد	ج
ن	تمام الدية على الثالث	لاجل	انفراده به وقيل على الثلاثة اثلاثاً	و	اذا تقافلا وجب كما ذكر	ذكر
ح	على كل دية الاخر فافهم	ذلك	(باب السدييات) الديبة	التا	مة لحر ذكر مائة بعير لكنها	ا
ل	في العمد وشبهه مثله ثلاثون	من	الحقاق وثلاثون جزعة واربعون خلفة والتو	سع	في السن لا يشترط بل اكمل وتقبل	ل
م	هذه من ابله والافغال بابل	البلاد	وفي الخطأ خمسة بنت مخاض وبنت لبون من	كل	عشرون وعلى هذا الحلو	حلو
ثلاث	ثلاثة الانواع ابن لبون	ثم	حقاق وجداع ثم القتل فيما وقع عليه	اسم	حرم مكة خطاء كان او	و
ح	عمدا فديته مثله و	عاد	له الخطاء في اشهر الحرم او	على	ذى رحم محرم فإلهم او جبوها	ا
ال	للجميع اثلاثاً وهذا الحكم لا	نور	ده لحرم المدينة في أصبح الوجهين وان	وزن	عوضاً من الابل فله الرد	لرد

بِأَنَّكَ كَانْتَ بِمَرْدِفٍ وَبَيْتٍ لَارِدٍ فِي ذَلِكَ فِي الْإِسْلَامِ
وَجِدَّةٌ مِنَ الطَّلَا
غَيْدًا وَلَمْ تَحْتَجِبْ

١٢٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَجَنَّةٌ تَحْكِي الطَّلَا

و	والاخذ ولا يلزمه في حكم	الدين	اخذ معيب ولا مريض واذا عدت الابل	فعلا	م المعول فيه خلاف	ف
ف	ذكر في القديم الانتصار على	على	الف دينار وفي الجديد وهو الصحيح القيمة وا	ن	علت واذا كان	اذا كان
ا	المقتول اثني أو خنثى و	حاله	مشكل ففيهما نصب الدية ولو فعل يهودى أو نصرانى	فعلا	قاتلا عمدا أو خطأ وجب	ب
لك	لكل ثلث دية مسلم تسلم	الى	وارثه وامرأته نصفه والمجوسى والوثني المستأ	ن او	من لم تبلغه داعسى	ى
ال	الاسلام ثلاثا عشر مسلم ثم	ان	الجنين دية غرة اذا احدثت بـ	فعلا	قاتلا قيمتها ثم	ت
ع	عشر دية امرأة وعلى من ا	هلك	جنين يهودى أو نصرانى غرة كثلث غرة تكو	ن	لمسلم وان خسر	ر
في	قبل حيا قنات فلا خلاف في	في	وجوب دية كاملة وتقبل الغرة	اذا	كانت لم تهرم ويرد	د
ص	صغير لم يميز فان فقدت فا	شهر	الوجهين وجوب خمسة ابعرة ولا يقبل من الغرة ما	كان	معيبا ونخصيا والمصرف	ف
و	ورثة الجنين والشجاج	جما	عة الحارصة تشق الجلد والدامية تدميه و	ا	لباضعة تقطع اللحم والمتلاحمة هو	و
هـ	هديغوص في اللحم والسحاق	د	ون الموضحة تبلغ الجلد بين اللحم والعظم و	لنو	ضخ الموضحة وهى ضرب	ب
و	وضخ العظم والهاشمة الل	ى	يهشمه والمنقلة تنقله والمأمومة تبلغ دو	ن	الدماغ بجلدة والدماغه التى	ى
ب	بلغت الدماغ ثم	الا	قتصاص لا يجب الا في الموضحة واما غير هاتما	منه	قصاص وقيل يجب بالشجات	ت
ا	الى قبلها سوى الحارصة والا	خرى	لا يجب فيها وليست الموضحة في الرأس	زائدة	على التى في البدن بل الكل	ل
ج	جائز والقصاص فيه ويجب سنة	سنة	القصاص في اذن قطعه ولم يينه واما	مثل	الموضحة فانها لا	ا
ت	تنقص عن ابل خمس ولو اوضح سبع	سبع	موضحات فلكل واحدة خمس والايضاح ان ا	سعدا	لهاشمة وجب عشر	ر
م	من الا بلى والا فخمس و	ر	في المنقلة خمس عشرة والمأمومة ثلث الدية ويوجبو	ن	فيما قبل الموضحة نسبتهما ان صادف	ف
ا	المعرفة والا فحكومة واثما	اثما	ر الجائفة وجوب ثلث الدية والموضحة الكبيرة	و	الصغيرة سواء ولو وسع في	في
ع	عرض موضحة غير الج	نين	فثلثان وان وسعها الجاني فواحدة ولو	زيد	في الجائفة فزيادة الموضحة	هـ
ا	الا ان الجائفة اذا نفذت واستمر	استمر	ت بطناً وظهراً فهما جائفتان و	ان	قطع اذنيه أو اشلهما فذلك	فذلك
ل	له دية في احدهما يوجب القاضى	القاضى	نصفها ويجب في كل عضو اشل حكومة	وبرهان	ذلك واضح وكل من	من
ع	خرج عبنا فنصف دية وان شرف	شرف	به على العمى ولم يعم فتسقط والاعمش والاختفش	ونحو ذلك	سواء اذا لم ينقص ضرؤها	ا
م	منه فان نقص قدر في حكم الدين الفال	الدين الفال	ق بالحق فان لم ينضببط فحكومة	والعا	مة من الاصحاب توجب بكل	ل
و	واحد من اجفان الم	قي	ربع دية وفي المارن وحده الدية	شر	عوا ثلاثاً للمحاجر والطرفين والقياس	ص

بالفتح أولاد الظبا
والكسر خمراً شرباً

١٢٣

والضم جيد ضرباً
بجسده جيد الظبي

ان الاخشم كالصحيح وز	عما أن في الشفتين الدية وكذا لسان ناطق وفي	اخرس حكومة اما الطفل وان
لم يكن قد مضى من عمره ما برا	ويعرف به اشارة النطق واشارته قالوا	تجب الدية فيها
عليه وان ثبت في شهر	لوجهين ثم في كل سن خمسة ابرة الكل سواء	لنظر في التفاضل وقد
صرحوا بالتسوية بين كاسر الظاهر و	بين من قلعها من السنخ على الصحيح و صبرا	لواجب في سن زائدة أو
بها حركة وقلقلة استمر	بها بطلان المنفعة حكومة فان نقصت فكما لسالمه في اسما	الوجهين فان عادت سنة
وكان مثغورا فلا يحكم القاضي	ان عودها يسقط الارش عنه وان كان واحدا	لم ينغر اسقطه ولو
ابان اللحين فدية وفي وجبه	ضعيف تنلج فيهما الاسنان وفي احدهما نصفها و مثل	ذلك اليه ابدان ثم
ليد نصف دية في قضاء الدين	ان قطعها من الكف وان قطعها من فوقه ا	ديتها وحكومة ثم من
كل اصبع عشر من ا بن	لبون وغيره كنسبة الدية والائمة ثلثها واما	جب ائمة الابهام بالقطع
فتصفها والرجل كاليد في عبا	رثهم وفي حلقى المرأة الدية وفي حلما ت	الرجال حكومة ومنى
وفد كسر الصلب وبأ س	من المشي وجبت الدية فان فقد المشي و	النكاح فديتان وفي عضو
الذكر الدية سواء كان في	صغير أو كبير أو عين والحشفة كالذكر و معد	م بعضها يلزمه بالقسط ويجب
على نسبتها والانثيان قد ر	وافيهما الدية كالذكر وفي الاليتين دية وكذ ي	شراهما والافضاء
موجبه الدية والنظر ان ا مضى	ه واذهبه وجبت الدية وكذا السمع وذ كر	وان في الشم الدية وقيل
الحكومة وهو ضعيف ويوجبون	في الكلام الدية وفي بعض الحروف الوجو ب	بالقسط وفي الصوت دية لا ارش
نوجبها فيه ففى الداهب من	الكلام والصوت ديتان وفي النوق دية و	كذا المضغ وقوة الامناء ولو قطع
من رجل رجل اطرافا عامه	لديات ثم سرت الجراحات و ما	ت سقطت عنه وصار
الواجب دية ولو توصل هو الى	جزه عمدا والجرح لم ينمل فكذلك في	الوجهين لا غيره والقول
فيما لا تقدير فيه ان	الشرع يوجب في الحكومة و ذلك	جزء نبتة الى الدية لا
عضو الجنابة نسبة ما	نقص من قيمته لو كان رقيقاً و	لتقويم هذا لا يجوز
الابعد الاندعال واما الواجب	الاطراف مثل السن والاصبع والموضحة فا علم	ان للمرأة نصفه وتلزم
القيمة في الرقبى واطراف الر	قيق لها من القيمة نسبة الدية في الحرف فيتنصور	تجب له قيمتان فاكتر ومثل
عمده خطاؤه وجنين ا	لامه يجب فيه عشر قيمة الام والله ا	علم (باب العاقلة) واليه نقول قول

أَتَيْنَهُ وَهُوَ لَقَا
فَبَشَّرَ بِي عِنْدَ اللَّقَا

١٢٤

وَقَالَ اطْعَمْنِي لَقَا
فَذَلِكَ أَقْصَى أَرْبَى

رجوع ما يجب لا فرق بين الر	والدية الكاملة في الخطاء وشبه العمد و	العلماء ما خلا اصلا
و فرعا من العصبية عاقلة والد	ة يلزمهم الاقرب فالاقرب والنسب من الا	بورن يقدم وفي قول
ضعيف يستويان ثم الموالي م	بعدهم وهم المعتق ثم عصبته من كان	عن البلد أو حاضرا هناك
منهم سواء ثم قضى الشرع في عرفه	بالانتقال بعدهم إلى معتق المعتق وعاقلة المرأة	عقل عتيقها وليس
العتيق بمطالب وان قدر في سنة	الله فان عجزت عاقلة المسلم فبييت المال و	فان عجز ولم يقطع
يومئذ منه سوى عشر جعلنا	على الجاني وان عدم فالكل عليه في ا	ظهر واما دية النفس فهي
تؤجل ثلاث سنين ثم	يلزم العاقلة كل سنة ثلث و	دية المسلم في
فرد سنة اوجبوا ذلك	ارا على الاصل والمرأة في سنتين ثلث الدية	الاولى والباقية في الثانية والرقيق
قالوا الاظهر ان القاضي	يلزم العاقلة من قيمته كل سنة قدر ثلث الدية	وفة وفي الاثنين خلاف
الاصح ان ثلاث سنين منتهى الاجل	والاطراف في كل سنة قدر ثلث الدية الموصو	والاجل من الموت ويقضى
في الاطراف ان اجل ار	من وقت الجنابة ولا يعقل في الجنابات	حر بالغ عاقل ثابت
الغنى ذكر موافق في اسلوب الدين	فان فقد واحد من هذه الشروط وهي	لم يلزمه وكان الاخذ منه
ظلمنا ثم تقدير الشرع	الامور الغنى نصف دينار والمتوسط ربعه ومن اعسر	آخر الحول اسقطنا
هذا عنه وان استغنى او بلغ	آخر الحول لزمه (باب كفارة القتل) و	جبها على من احدث قتلا
ويعم ذلك الصبي والمجنون و	الد والعبد والنمي في خطأ وعمد وذمى جنين وا	ط بكل شريك كفارة وهو
خدن الظهار تسترى كفارتها بل	عموا ان في الاطعام هنا قولين اظهرهما عدم	جوبه (باب البغاة) الاصل
تحريم مخالفة السلطان والحد	منه والبغاة مخالفوه بخروج وترك انقيا	فع عن حق وهم في
لفيف شراكة متاولين	اذا كان فيهم مطاع والا فقطاع طريق	ترك قوم الجماعة في الخمس
الصلوات وكفروا السلف في	واظهروا اعتقادات الخوارج وهم	ثعون لم يقدموا على
قتالنا لم نقاتلهم وبحكم في	شهادة البغاة بالقبول ونفذ قضاؤهم بالحق	ر ما اخذوه من الزكاة او
الجزية مجزيا في الاصح و	لا يجزى وكذلك اذا اقاموا احدا صح وبحكم ا	كم بكتاب قاضيهم بالبينة واتلاف
باغ على عادل وعكس من	المال وغيره في القتال لا يضمن وفي غيره يضمن	يبعث الامام قبل القتال إلى
هؤلاء البغاة امينا غير	من النصيحة يسألهم ما ينقمون فان ذكروا مظلمة ولو	رده أو شبهة ازالها

بالفتح كنس المتري
والكسر للحرب قلى

١٢٥

والضم ماء القل
عقدته بالهـب

ف	فان اصروا على الخلاف فان	سنة	الله جوزت قتالهم فان سألوا مهلة	و	رأى ذلك جاز ولا يقتل	ل
م	مخنهم ومدبرهم ولا	احد	يتبع مدبرهم ولا يطلق اسيرهم في شريعة	محمد	لى أن تفرق كلمتهم والانى	ثا
ن	نطلقها بعد الحرب في اقو	ى	الوجهين ورد اليهم سلاحهم اذا صلحوا و	صلى	على قتلاهم وما يعم ويفى	في
ذ	ذمامهم كالنار والمتجنيق و	ر	نحوه لا نقاتلهم به فان دعت ضرورة اباحه	الله	حيثذ وهذه الفتة	هـ
ن	لا تقطع زرعها ولا	تسعين	في اثلث مال الباغي والاستماعة	عليه	بمعقذ قتله مدبراً من الحق	ق
ك	كما لا يستعين بكافر والو	الى	يقضى بنقض عهد ذمى اعانهم علماً بالتحريم	و	يجب الضمان على فتيقن اقتتالو	و
ل	ات بفعل بعضهم حق	الا	خر ومن قصد قتل رجل بين الناس وجب	عليهم	الدفع عنه وليس	س
عل	عليه الدفع عن نفسه وا	ن	قصد قتله كافر وجب عليه دفعه عنه	و	كذا بهيمة ويجب أن يحصى	ى
ن	نساءه وحماية المال جائزة و	و	الدفع اذا امكن بادنى الوجوه ترك	اسما	ها واما قتله فهو يجوز ويجوز	و
ا	اذا خشى عدوانه و	لم	يندفع الا بالقتل ولا ضمان فيه واحد أهل	البلدا	و غيره لو نظر في	في
س	سجف أو غيره من كوة ولم	يزل	نظره وفي المكان حرمة ولا حرمة له فيهن كما	ن	رمى عينه جائزاً	ا
م	منه ولا يعاقب	السلطان	ولو اعماه أو أصاب قريب عينه فمات فهدرو	الكل	يقول استان العاض نجعل	ل
هـ	هدرا ان ندرت بنزع يده وله	الملك	في فك لحية اذا لم يقدر على التخلص ا	لا	بذلك منه ولا يصبر	ر
في	في ذلك ضامنا ولو عدت على	الا	نسان بهيمة ردها عن نفسه بالقتل ولا ضمان اذا لم	تنصرف	الابه (باب المرتد)	د
ال	الرجوع إلى الكفر بعد	شرف	الاسلام بنية أو قول أو فعل ردة لا خلاف	في	ذلك فمن حلف	ف
م	مصحفاً في قاذورة	قاصد	كفر ويكفر من علق كفره والسكران اهل	المعرفة	تقول اذا ارتد	د
ت	تصح رده واما الصى فلا	طريق	لصحتها منه وكذا المجنون والمكره و	الا	سيرمع الكفار ويؤمر بالدخول	عول
ق	قبل القتل في الاسلام و	الحق	ان استأبته في الحال وقبيل ثلاث	وا	ذا رجع إلى الاسلام قبلنا	ا
ا	الرجوع فان عاد ثم اسلم	حسن	تعزيره تأديباً وان أصر عليه	سطاو	لى الامر عليه بالقتل ولو	لو
و	رماه بالقتل غيره خالف	الطريقة	وعزر وملك المرتد حال الارتدا	دابقا	وه مختلف فيه والذي قطعوا	ا
ب	بصحته انه موقوف ويعطى	امناً	وكذا تصرفاته ما أقدم عليه منه	وبلدا	ليه فهو موقوف كما هو على	وعلى
و	وجود اسلامه فان اسلم فهو	على	ملكه وإلا زال وان صلى في دار إسلام	ومجر	ة لم نحكم باسلامه اما	ا
ا	اذا صلى بدار الحرب عند	الخلقة	او وحده فاننا نحكم به وولد المرتد مسلم	ا	ن كان احد ابويه ماليا	ليا

دياره قد عمرت
ونفسه قد عمرت

١٢٦

ورأسه قد عمرت
من بعد رسم خرب

ل	للاسلام وان ارتدا معا الى	الكفر فولدهما مرتد على الأظهر وقيل مسلم	و	قبل كاذ (باب الجهاد) من والى	والى
ط	طائفة الكفر بداره وعجز ان	يظهر الدين لزمته الهجرة ولا نعد	حينا	وشرقا إلى الواد عذرا	ا
و	والعاجز يعذر والقادر ان توفي	مات ظلما لنفسه والجهاد فرض كفاية	و	يعين بحضور الصف والغزو والمتتابع	ع
ي	يستحب ان ينال فيه رضى الله	ولا يجب الجهاد على من هو في	حجرا	لصبي والمجنون والعليل	ل
ل	لا يجب عليه بل يسقط عنه	وعن مريض واعرج واقطع وعبد و	فا	تدهابة ثم الدين الحال على	ي
ا	الغنى يحرم الشر سواء من يوم	جهادا او غيره ونقول للفريسي	لك بالخيار	ومن ابواه مسلمان أو أحدهما لو	الو
ث	نفي عزمه إلى التا	هب للجهاد لم يجز له حتى يأذنا له	في	ذلك فان احاط عدو مناو	او
ل	لزم القتال الكل وما ر	احد التخلف ويكره غزو غير اذن الامام أو من	صرف	الامر اليه ولا يجوز دخول	ولا يجوز
م	غذل بيننا ولا يحل عشر	ة مرجف وان استعان بطائفة كفر اشترط في	هذه	الطائفة أن يكونوا	ا
و	ولبين لا يحنون وبنينا من	القوة ما تقاومهم به لو التأموا	و	يبدأ بالاهم اولا	لا
ف	فاولا ويحرم علينا الفرا	فإن زادوا عن مثلنا جاز فإن	ترك	احد منا القتال	ل
ي	يريد الانحراف اليه ور	العودة أو التحيز إلى فئة يري	صرفها	اليهم مستنجدا فلا خلاف	ف
ا	انه يجوز ولا نحكم ان	سلب للقاتل الا اذا غرر بنفسه	فانهم ذلك	ما اذا وقع	ع
ل	له وهو اسير أو مشخن فلاتنا	من سلبه شيئا وكذا لو رماه من الصف	واعلم ان	زالة امتناعه كالقتل	ل
م	موجبة للسلب وذكروا في	وجوب السلب له بالاسر خلافا و	للمصا	ب بالاسر احوال فالصبي	ي
د	دون ابويه يلحق السابي في سنة	الله ويتبعه في الاسلام ان كان مسلما ويعو	در	قيقا ومع ابويه أو أحدهما	هما
ي	يدين بدينهما ونسرق بالاسر	ثة الصبيان والنساء والعبيد ويجتهد الامام في	احوال	الاحرار الكاملين وهو	و
ا	ان يفعل بالمصلحة فيما يجد	من القتل والاسترقاق والفداء فيهم	فما	كان اغبط فلا يجوز	يجوز
ب	بطلانه فان بسا	اسلم قبل أن يرى الامام رأيهم سقط القتل ولو	كان	محاصر قلعة فأرادوا الدخول	دخول
ث	نحت حكم مجتهد جاز ويكون آ	ان حابي ويردون ما منهم ولو نزلوا	منها	على حكمه ثم اسلموا قبل ما	ا
و	رسم الحاكم امره لزم ا	يعصم دماءهم واموالهم وان اسلموا بعد	توكيد	الحكم سقط القتل	ل
و	وبقى ما سواه فاذا	دلنا رجل على قلعة وكان قد شرط اذا	فعل	ان يعطى من بعض	من
ي	فيها أو غنيمتها جاز	منها فخرج منها جارية اعطوها ولو عدت او	كان	فيها جارية ثم	م

بافتح فيه سكتنا
وكسرها نال الغنى

١٢٧

والضم مهما ائمتنا
في حرثه المجرب

ا	انها ماتت قبل الور	و	د بالظفر فلا شيء له أو بعد الظفر فالبدل	منصور	ص على وجوه	ه
ل	له وهو اجرة المثل ويجوز دفن	م	مبهمهم وهدم ديارهم وتخرب ا	با	رهم وعضداشجارهم وقطع ع	ع
يس	بساتينهم الا اذا كانت في مد	ي	بنة أو مكان يغلب على الظن انما	نحو	زها فيستحب الترك والوالي لى	لى
ى	ينهى عن قتل البهائم الا ماما رسته	ط	الرجال عليها بالقنـال والالات	ضرب	اللهو تكسر كلها الا ا	ا
ط	طلب حرب وما يوجد من الا	م	نجيل والتوراة معهم مزق وحـا	ضر	المأكول يؤكل وكذلك لك	لك
م	ما ذبح لا كـل و شر	ق	ب لاضمان فيه وغير ذلك من اخذه امر	با	رجاعه إلى المغنم وان اسر سر	سر
ق	قوم كفار عبدا لمسلم حكم فيه	ط	بأنه لسيده (باب قسم السـفيء	و	الغنيمة) الغنيمة ما ادركه ه	ه
ط	طلابه بايجاف خيل و في	و	ذلك يقع الملك للغانمين بانقضاء الحرب و	اذا كان	فيها سلب فهو و	و
و	واجب للقاتل ثم تعز	ع	ل من الغنيمة خمسها فيقسم خمسة احدها لما كان	بمعنى	المصالح كسد الثغور وثانيها ا	ا
ع	على بنى هاشم وبنى المطلب المحر	و	م عليهم الزكاة للذكر مثل حظ الانثيين ثم	ا	ن غنيهم وفقيرهم سواء في ذلك لك	لك
و	والثالث اليتامى يقسم على رؤ و	ف	الفقراء منهم والرابع المساكين ثم ابن السبيل هكذا	فعل	الاثمة واما باقي الاخماس س	س
في	فيقسم في الغانمين وأمرؤا برد	ال	الراجل إلى سهم والفارس إلى ثلاثة قالو	او	لا بهـم لغير ر	ر
ال	الخيل فلو كان راجلا فرزقه الله	كا	فرسـا قاتل عليها وبقيت إلى	ان	انقضت الحرب وهي معه ه	ه
كا	كان فارسا ولو عار فرساً من مثواه	م	حتى انقضت الحرب عد صاحبه راجلا واذا	فعل و	هو على فرس لا ينفع ع	ع
م	منعت ومن حضر الحرب وجعل	ل	بقاتل حتى قتل ومات بعد انقضائها استحق وان	كان	قبل انقضائها لم يحصل ل	ل
ل	له شيء وكان نصيبه الجنة	ا	ويرضخ لصبي وامرأة وعبد ويكون الذمي	جاريا	مجراهم ان حضر باذن ولي ي	ي
ا	الامر بلا اجرة وكذلك ما وا	ح	في مع العسكر من خدام وتجار يعطون	على	الاظهر كفيرهم اذا ا	ا
ح	حضرؤا وقاتلوا والذي جعلو ه	ذ	رضخاً يكون من الاخماس الاربعة وفاعل	الفعل	المؤلم للكفار بنفل والنفل ل	ل
ذ	ذكروا انه زيادة تشرط وكانت	م	تؤدى من سهم المصالح والغنىء ما يؤخذ بلا	عمل	قتال من مال الكفار كفرض ض	ض
م	مال الجزية والخسراج نفسه	يس	وما هرب عنه الكفار فرعاً منـا و	مثل	مال من مات من اهل القمة مة	مة
يس	ضائعا لا وارث له فيخمس و تؤثر	م	بالخمس اهله المذكورين وتصرفه على وصف	الفعل	المذكور في الغنيمة ويجعل ل	ل
م	ما عداه للاجنساد واهل العلم	ر	امروا بوضع ديوان وعرفاء ويعطون كفاية	مثل	ويقدم في الاسم والعطا ا	ا
ر	رجال قريش وهم ولد النضر والعلماء		يرون الأقرب فالأقرب من رسول الله اعجب	اعجب	ويستوى الهاشميون والمطلبون ن	ن

حاشاه من أخذ الرشا
في الحكم أو من ريب

١٢٨

صاحبى وهو رشا
كصحة الدلو الرشا

و	ولو استويا في السن واحدهما	كانت	قدم على الاورع ثم الانتصار ثم	ضرب	بساتر العرب بعضهم	هم
ف	في بعض ثم العجم ومن كان	مشغولا	بالجهاد ومات اعطى ورثته كفايتهم من غير	زيد	عليها ومن ابتلى بداء	ا
ي	يبطل منفعة كامراض بها		صار زمنا أو اعمى أو جن أو طال به	عمرو	هرم وهو جندى لم يسلم	خ
ا	اسمه من الديوان والشافى	رحمته	يرى ان عقار القىء وقف	خالدا	يقسم عليهم كما وصفت	ت
ل	لك (باب عقد الدمة)	ثم	ضرب الجزية لا يصح الا مع ولي الأمر	فيكون	عقدها لمن اتبع كتابا	ا
س	سواء اليهودى والنصرانى ومن ثبت		لم صحف بتسكون بها كصحف ابراهيم و	ر	بور داود وللمجوس وكذا من	ن
و	رجع اباؤه قبل النسخ و البيعة		الاسلامية الى دين اهل الكتاب لا من	يد	خل بعد النسخ يقينا ولا	ولا
ي	يصح عقد الجزية يومئذ		منهم الا بالتزام احكامنا وبذل الجزية	في	كل عام واقل ما يجزى	ي
ج	عن الواحد دينار ولا فاخذ	لولده	الصغير منه شيئا والاكثر بالراضى ويجوز أن يجعل	موضع	الجزية خراجا ويجوز	جوز
ا	ان يجعلها زكاة ويضعفها وصاحب	السيف	وهو الامام أو نائبه لو ألزمهم بـ	نصب	الجزية ضيافة من جا	ا
س	سنن بلدهم من المسلمين الماضى		والراجع جاز ولا بد أن يذكر عددا	لا	صناف فرسانا ورجالة وبين	ن
م	مقدار الطعام وجنسه و في		المدة أيضا ولا يزيد على الثلاث ويوزعو	نه	على غنى ومتوسط وليست	ت
هـ	هذه على فقير ذى اعدا		م وينزلونهم في فضول مساكنهم والتبين	المفعول	واجب والصبي لا يدخل	دخل
ا	اذا بلغ في عقد ابيه ولا يجزئ	نه	الاعقد يستأنف له وتؤخذ الجزية برفق	فان	القول بالتعنيف ضعيف ولا	ا
س	صارف لها عن الراهب والو		جميع الزمن والهرم وكذا الفقير فاذا	ادخلت	مدة التسليم وهو بلا مال	ل
ل	لزمته ذمته ولا تلزم صغير ابل		تلزم النساء والخنثى والعييد	الا	رقاء والمجانين فان خفت	ت
م	مدته مثل الجنون الها		جم ساعة ويرتفع وجبت والا واجب ان تو	لف	ايام الافاقة في الاصح	ح
و	ويصان اللى عن الباطل		وتضمن نفسه وماله وان ارتكبوا حراما	واللا	زم فيه الحد واعتقلوا تحريمه	هـ
ك	كالزنى اقمناه عليهم على		شريعتنا وان اعتقلوه غير حرا	م	كالخمر فلا نوجب عليهم	عليهم
ح	ذلك واذا احدث دار او		جب أن يخفضها عن بيوت المسلمين علو	او نو	جب عليهم ان لا يركبوا	ا
ف	فرسا لا بغلا وحمارا و	ليا	مرهم الوالى أن يركبوها بالأكف وكا	ت	ركبهم خشبا فان	فان
ع	عبروا طريقا في بر	يه	أوبلد الجأناهم إلى أضيق الطرق وحملوا الزنا نبرو	رفعت	فوق ثيابهم واذا دخل	دخل
و	واحد الحمام منهم وهو مو		رد للمسلمين وغيرهم تجرد عن ثيابه جعل	الفاعل	ذلك خاتم حديد في رقبته	ته

والضم بذل المال
للحاكم المستكبر

١٢٩

بالفتح للفرار
والكسر للجبال

ل	ليعرف ولا يظهرون خمر او	لانا	قوساً وخنزيراً وعيدا وليس اظهاره نقضاً	و	اذا قاتلونا أو منعونا جزية فهو	فهو
ن	نقض فيقتلهم به	السلطان	ولو طعن في الدين او صار عينا لكفار	نصبت	بيننا وبينهم حرب او لبس	س
هـ	هو على مسلم فقتله او ادعى	الملك	في مسلمة ووطنها أو زنى بها او سب النبي فهذا	المفعول	ان كنا قد شرطنا	فا
في	في العهد النقض به كان	الناصر	للحق يحكم به نقضاً والا فلا واذا نقضوا	فمقول	الخيار فيهم للامام وقد	د
ج	جعل الاصحاب من	احمد	الواجبات منعهم احداث الكنائس وكذا تقريرها في	اعجب	الوجهين الا في بلدان	ان
ن	نفتحها صلحا على ابقائها	نبتسك	عنهم النهى ويمنعون سكنى الحجاز ولم	الضرب	والبر في طرقاته	ته
س	سوى حرم مكة ما بقى	الدهر	بل ننش موتاهم منه والحجبا	زيد	خل في مكة والمدينة وكذا	ا
ال	اليامة وقراها ويعزرون	بعد	العلم بالمنع ان دخلوه بلا اذن ويستوى	عمرا	ن الحجاز وخرابه ولو	و
ط	طلبوا الاذن لتجارة	اضطر	رنا اليها أو لمصلحة أو رسالة اذن لهم وليس الاذن	خالدا	بل ثلاثة ايام ويتحول	ل
و	واما الحرم فلا يؤذن في اقر	ابه و	ان اذا هم عدو وجب الدفع عنهم كما ذكر	وا	(باب الهدنة والأمان)	ن
ي	يجوز عقد الهدنة متى	صار	فيه مصلحة وامرها إلى الامام فان ا	عجب	الامام فعتدها وهو منك	ذلك
ل	له قوة عليهم كان	الحق	جوازها اربعة اشهر فان ضعف جاز	ضرب	مدتها عشر سنين لا اكثر	د
وال	والشرط الفاسد اذا جرى	في	عقدها ابطله كما لو شرطوا أن	زيداء	يعقد جزيته بدون مثقال	ال
م	مثلا أو على ان	نصا	لهم على اعفاء بعضهم او على أن لا يطلق لنا	عمرو	او على مال أو فرس	رسم
ت	تؤخذ منا فهذا لا نحكم	به	صحيحاً ولو شرط ان للامام نقضها متى مال	خا	طره اليه جاز فلو	و
قالوا وان ات	دلركم رجال	وحملت	انفسها على اتباعكم رددتموه عن ا	لدا	رجاز الا النساء فمحال	ال
ردهن فلو كانوا صفا	را		أو مجانيين أو عبيداً أو بلا عشيرة لم يردوا	فانهم ذلك	ويجب الكف عنهم فلو اتى	فا
بعضهم بموجب للنقض ولم	ياته		الباقون ولكنهم سكتوا ولم ينكروا	هذا ا	لنقض فيهم فان انكر ناس	س
سالمناهم اذا قامت الحجج	البيض		ببرائهم وبقائهم على العهد ونوجب	خر	وجههم من العهد نجيس	يس
ودلالة حرب نعوزه وقتل و	ا		حد منا فيجوز قصدهم وتببيتهم بالجيش	الجموع في	مراقدهم ومن لم يخن بعد	بعد
في عقده بل خفنا ذلك ف	لنصو		ب للامامة ينبد عهدهم والششنة	العربية	والدين الاسلامي يلزمه	هـ
ابلاغهم المأمن ومن استجا	ره		مشارك أو عدد محصور من المشركين فامنه	وكان	مسلم بالغا عاقلا	لا
لزمنا انفاذه ولا يجا	وز		اربعة اشهر وسواء الامام وغيره وبعد	الفراغ	يلغ المأمن ولا يجوز	يجوز

منه ١٩ سنة
والقلب منى كالزجاج
واد سريغ العطب



منه ١٩ سنة
والقلب منى كالزجاج
واد سريغ العطب

هـ	هذا الجاسوس ومن خا	فت	الامة مكائده (فصل) والصحيح	من	الوجهين في ارض السوادانها	ا
ز	زمن فتحها وقفها القائم	يوم	الفتح بأمر المسلمين وفي الخراج السدى	تا	خذه الولاة منها اختلاف	اختلاف
ج	جزم الاكثرون ندقيقاً واجبا	بامن	اصحابنا انه اجرة وانها تصرف في تا	ليف	امور المسلمين ومصالحهم وحدها	ا
م	من حديقة الموصل إلى الا	ر	ض المنتهية إلى عبادان طولاً وعرض	ذلك	من القادسية حتى تصل	ل
ح	حلوان كل ذلك لا يجوز فيه	بيع	ولا رهن (باب حله الزنى) من زنى	في	حالة التكليف بلا سكر	ر
ذ	ذميا كان أو مسلماً فان	الا	مام يقيم عليهم الحد بعد ثبوتيه و	الثا	بت في المحصن الرجم سنة الرسول	سول
و	واسم المحصن يتنا	ولمنعاه	الناس من وطء في نكاح صحيح وهو	من	المكافئين الاحرار وارجوا	ا
ف	في غير المحصن اذا زنى	وكان	حراً جلد مائة وتغريب عام	من	البلد مسافة القصر والاختلاف	اختلاف
و	وقع في تغريب المرأة و	السبر	وحدها والاصح اشتراط محرم او زوج فيما	عرفه	الاكثرون ولو سأل	ال
ي	في ذلك اجرة اعطى والذي	ى	يجوز تغريبها معه لو امتنع لم يجبر و	سنة	الحد في العبد خمسون واتى	تا
ك	الخلاف أيضاً في تغريبه و	قد	حصل من اختلافهم في تغريبه	ثلاث	مقالات اصحاب سنة اشهر وقاس	من
و	ريقاً بعضهم بحر وبعضهم	خط	عنه التغريب والصحيح ان اللواط	و	الزنى سواء والبهيمة ليس	يس
ج	جزاء من اناها الا التعزير	على	الاصح وإن تكرر زناه ولو كان	ثمانمائة	مرة كفى لكل	ل
م	ما فعل حد واحد ومن	حصن	نفسه بنكاح امرأة فوطئها في الدبر	قال	الاصحاب يعزر وكذلك اذا	ا
ع	خالط حائضاً عزز و	الحمر	ة والصفرة سواء في الأصح وفي قول	مو	جبه التصديق بدینار ان كان	ن
ب	باول الدم وان جر	افي	آخره تصديق بنصف دينار ولا غـ	لفه	لمن يقول ان المرأة اذا	ا
و	واقعت المرأة عزرتا والوطء	مدة	الاستبراء ووطء الامة المشتركة والاستمناء في	الرا	حة ونحوها ورجل	ل
ن	نكح محرماً بملكها كله غير	مرض	لله يجب فيه التعزير ولا حد على الرجل اللا	جى	في وطئه إلى قول ثابت	ث
م	مقطوع به عن امام	وا	ن اعتقد تحريمه ويستحب للتائب أن يرجو	عفوريه	ويستر نفسه فان أبى	ا
و	واقر بالزنى حد فان رجع فا	لد	ين يقضى بقبول رجوعه وان اصرحد وجوزو	اسما	ع المولى البينة ولا بأس	س
ب	باقامته الحد والتعزير على عبد	هـ	ومن اعترف فرجمناه باقـراراه ثم	عيل	صبره فهرب لم تتبعه وليس	يس
ع	عندنا من يقيم الحد غير	السلطان	اعنى على الأحرار حتى نقول الا	بن	لا يحده ابوه واستحبوا	ا
د	دفن المرأة إلى صدرها	وسا	ثر الأصحاب قالوا هذا اذا ثبت بالبينة و	ان	العلماء الحفر للرجل	ل

والضم ذات الشغل
من الزجاج الحلب

١٣١

بالفتح للقرنفل
والكسر زج الاسل

ف	كانت أو عصنة وحتى يكف	بكر	تقضى في ذات الحمل انها تمهل حتى تضع	هـ	هذا في غير الحامل والقا عدة
هـ	وروالمحروور والمريض حتى يحس	المقر	ها بغيرها وستة الجلد أن يؤخر عسن	ف	لوران دمها ويستغنى ولدمهد
ا	فهي ان يكون الضرب مفرقا	الشا	ذلك جلده بعشكال فيه مائة غصن ورأ	ا	العافية فان كان لا يرى صاحب
ح	بشوبه حتى يفيق وتسكن	ورى	نبل الوجه والمواضع المخوفة فان غشى عليه تركو	ح	على الاعضاء وليتوق الا سنا
ن	وتضرب المرأة	ساعده الله	لده في مرض أو حر فمات فلا ضمان و	ن	نفسه ، ولو أن الامام استباح
و	عليه ثيابه لم يجرد ويقام	كانت	تكون امرأة تمسك ثيابها والرجل ان	و	وهي قاعدة مستسورة ثم
ر	القول ولا بأس أن يلام وليفت	هجر	ينهر الدم ولا يسبونه ولا يسمونه	ر	وعليه قميص ولا يبالغ إلى ان
في	بقذف لمحصن وهو	في	برجمه ولا أن يحضره (باب حد القذف) من ا	في	في عضده ولا يجب ان يبدأ السلطان
ا	الارقاء فاربعين والنكاح	من	حد الا الوالد فيجلد الحر ثمانين ومن كان	ا	اهل للتكليف وان كان تحت الملك
ل	من العفيف فلو رمى	المو	س هو البالغ العاقل الحر	ل	ليس شرطاً بل المحصن هنا من النا
م	مجهولاً وادعى انه رقيق	طن	على فسق أو عبداً عزز وان قذف بعيد الو	م	مجنونا أو صغيراً أو من ا
هي	القضاء عليه فزنى وجب	بيت	منه قذف لرجل عفيف فلم يحد حتى	هي	دين مع يمينته ولو خرج
د	وغيره يرون عرضه بما فعله	حين	لعنة وفيمن وطى ببنكاح شبهة خلاف فالقاضي	د	دفع الحد عن قاذفه يوم
س	الحكم قلغه بصريح الزنا	الى	ثر الناس اقامته ولا بد أن يثبت عند و	س	سالم لا يبطل احصائه وليس لسا
م	نسان انت فاسق اولست عفيفاً	الا	فيه كتابات من الالتاظ مثل قول	م	مثل يا زاني ويا لوطي وتر
وا	للزناة أو الخلوة بهم فهذا	بواب	ة الليلة أو أنت خبيثة او انت نجسين فتح الا	وا	واذا قال عاشرك من النا
ك	يجوز عليهم ذلك كما	الا	قذف من الناس جمعاً كثير	ك	كله كناية فيحلف ما نواه و
ا	يف يا نبطي فكناية وان	شر	من الناس زان عزز وان قال له وهو	ا	اذا قال اهل زبيد أو كل ذى
ن	صريح ولا كناية وذلك	فيه	حلالى ولست بزنان أو باين الحلال فهذا ليس	ن	ناواه فقال اما انا
ح	كنت مجوسياً وعرف له تمجس	عام	ده الزنى إلى ولده يعزر فيه ولو قال زني	ح	عندهم تعريض فيه تعزير وا
ر	من الحدود حتى يسبرا	اثني	بقذفه ثم قال اردت يوم كنت مجوسياً ولا تنولى بين	ر	رفعنا الحد عنه لا ان صر
و	فيه وجهان ولو امر وهو	وثمانين	من الورثة لم يعف فهل يستوفون البعض ا	و	رجع الاول ولو عفى وارث وغيره
ا	السارق يقطع اذا انضم	و	الامر الى الحاكم فوجهان (باب السرقة)	ا	صاحك او احد من يقدفه فقتله ورفع

للذغ الف منه
ولا احتمال يته

من كان فيه نته
فليسترح بالهرب



م	مع السروق شروطه فتنام	السر	ة أن يسرق قدر ربع دينار فلو سرق	سبعمائة	رجل فبان بخسرج	خرج
ن	فاضاً اذا ثمن الذى	ى	سرقوه مائة وخمسة وسبعين ديناراً كل واحد	في	ربع دينار فلو نقصت	ت
هـ	هذه ديناراً لم يقطعوا و	من	اخذ سبيكة ذهب وزنها ربع دينار فلا	جدا	ل اذا سويته مضروباً وعن	عن
ا	العلماء انه لو اخرج عن مكانه	مكاته	من الحرز نصاباً ثم ندم على ما احد	ث	فرده قطع في ذلك لك	ك
و	ولو قلته فلما فسرقه ا	ونهب	قاطع الطريق ذلك فبان ديناراً قطع و	من	سرق نحرأ أو ما هو و	و
ضرب	ضرب من الملامى نظرنا إلى	مامعهم	منه ان بلغ مكسره او اناه الخمر نصاباً على	الن	المثمين قطع ويشترط كون	ن
ا	المسروق ملكاً لغيره فلو سرقه	ثم عاد	فادعاه ملكاً لم يقطع ولو سرق مال الشركة	وقد	ادخلها شريكه حرزاً لما	ها
ف	في يده ففى قطعه اوجه منصوراً	منصوراً	لحجة منها لا قطع ويشترط عدم الشبهة فلو	اخذت	لاصلك أو فرحك أو مال	ال
م	مالكك مالا لم يجب القطع ويوم	ويوم	القسمه لو قرر الامام لطائفة من بيت المال	شيئا	فسرقه غيرهم وعرف	ف
ح	حدوثه وإن لم يقرر وكان الخا	الخا	ئن بالسرقه له فيه حق كمن يكسون	من	الفقراء والمال زكاة وكذا	ا
د	ذهاب الطعام بالسرقه اذا	مس	الناس جوع لا قطع واشترط اهل	العلم	الحرز في المسروق وهو و	و
و	وجود ما بعد حفظاً في عشر	عشر	قالناس وعرفهم وفيمن اعارحرزاً فسرق منه خلاف	في الشرع	الاصح يقطع ولو ضمه	هـ
ف	في حرز مفصوب فجاء من	من	بملك الحرز ففتحته واخذه وسرق مـ	و	ضع فيه لم يقطع عندهم	م
وي	وفي غيره خلاف ولو غصب	جما	لا أو غيرها فاحرزها بحرز فجاء المالك و	الا	موال اتى للغاصب بهذا	ا
ال	المفصوب فسرقها وجب أن يؤ	دى الا	موال ولا يقطع على الاصح ولا يقطع جاحدو	د	بعة ولا يختلس وهو و	و
ب	بنفسه لو نقب حرزاً ولى	ولى	اخراج المال غيره فلا قطع ولو حفر المتقو	ب	مما قطع المخرج ولو أن السارق	ق
س	سيله في ماء أو رماء من	من	الحرز إلى خارجه قطع ولو حليت طفلاً ونظمت	ونظمت	عليه قلائد فسرق الجميع	ح
ط	طفلك وما عليه قال عامه	عامه	اصحابنا الصحيح لا يقطع واثبات المالك عند	القا	ضى شرط فلا يؤخذ	ذ
س	سارق اقر حتى يصدقه من قصد	قصد	هـ بالاقرار وهل للمولى أن يقطع عبده فيه	فيه	وجهان واذا ثبت ذلك لك	ك
ل	لزم قطع يده اليمنى حد	حد	أثم إن عاد قطعت رجـله اليسرى ثم	ثم	ان عاد بعد قطع	ح
م	منه يده اليسرى فإن بنى	بنى	على حاله وعاد قطعت رجـله اليمنى وانتهى ا	لما	نحوذ منه حداً فان عاد	د
و	وجب تعزيره ويقطع يسكن أو	سيفوا	خذت دهنًا وغليته بالنـسار وا	دخلت	محل القطع فيه ولا بأس	س
ي	في الاكتفاء بكف يد قد	باد	ت اصابعها فان كانت يده اليمنى شلاء فا	زبيد	هـ اليمنى وقطعت اليسرى وان	ن

وَضَمِيمًا لِلْقُوَّةِ
وَهُوَ دَلِيلُ الْغَلَبِ

١٣٣

بِفَتْحِهَا لِلْحَيَّةِ
وَكُسْرِهَا لِلْهَيْبَةِ

و	والى بن سرقين قالو	في القطع بل يكفى واحد ولو سرق ثم	أخذت يمينه أكلة أو اذا	اذا
ا	أبائها سقط القطع	ما اليسار فلا يسقط عنه القطع	في ذهابها (باب المحاربة) اوجبوا	وا
ب	فيمن أخاف السيل بمكا	ة وشوكة أن يطلب حتى يؤخذ ويجب	الاستئصال بطلب	ل
ر	رعاية للمسلمين فمن اخذ من الاعيان	نصاب سرقة من غير شبهة قال أمـ	الفقه قطعت يده اليمنى وقطعت	ت
ا	أبضاً رجله اليسرى ثم	من قتل قتل حتماً ومن قتل ونهب قتل	عند ذلك ثم صلب ثلاثاً فاذا	ا
ج	جاوزها انزل و خرج	بعضهم انه يصلب حتى يسيل صديده و	الامام إذا لزمه ومأخوذه خيس	يس
م	ما بلغ نصاباً او اخاف بلاد	ا ولم يأخذ مالا ولا نفساً عزز ووقع الا	جما ع أن من تاب من هؤلاء	لا
و	واصلح قبل الظفر به وبعد	ة يسقط حده (باب حد الخمر) وجملة القو	ل فيه كل شئ	ي
ي	في الاشربة اسكر كثيره فور	حرام القليل والكثير منه في حكم	الدين سواء في التحريم ويكون	كون
ال	الحد على المكلف لامن كان يوم	شربه صيباً أو مجنوناً أو حرياً أو ذمياً و	الر جل المكروه لا يحد من كان حراً	ا
م	منهم جلد أربعين والعبد عشرين	ذا جعله الامام للحر ثمانين أو بعض قا	ي نوابه جاز والوط لا	لا
صا	ضابط لتعيينه في أحد الوجهين وا	يتعين والصحيح يحزى سوطاً ويدونعال والشافعى	رحمة الله يحده باقراره أو بينة لا	ا
ر	رائحة ونحوها (فصل) و	المرتكب معصية لاحد فيها ولا كفارة يعزر	والنظر للامام فيه كل واحد	حد
ع	على قدره كبس وصفع وضرب دون	في عبد والاربعين في حر ويستوى	في هذا جميع المعاصي في الاصح	ج
و	ولو عفى مستحق الحد فاراد	اليه تعزيره لم يحز في الاصح وا	علم ان مستحق التعزير	ر
ا	اذا عفى فللامام التعزير في شهر	الوجهين (كتاب القضاء) هو فرض كفاية و	الادب ان لا يطلب ولو	و
ل	لم يكن يصلح للقضاء سوا	تعين طلبه فان امتنع اجبر فان طلبه	وغيره اولى منه كره والمعرف	ف
هـ	هنا أنهم لو قلده	الأمر إلى المفضل فله القبول والطلب	من خامل أو محتاج طلب بذلك	الك
ز	زاده وكفايته جائز و	ل قاضيين فأكثر في بلد جائز عند اهل	العلم لا يتنقض أحدهما كلمة	له
ج	جزم حكما بها الاول ولو ا	اعنى الحصوم أو الحصان حكما رجلا وا	قنا دوا له وهو يصلح لقضا	ا
ا	الحكم في غير حد لله جاز	قبل الحكم ولا يشترط بعده في الاظهر وو	الى القضاء باستحقاق من كملت	لت
ش	شروطه أن يكون مسلماً ثم	ذكر ا حراً عدلاً مكلفاً مجتهداً وان كان امياً في	الوجهين سيباً بصيراً ناطقاً يكفى	ي
ت	توليّه ويستحب أن لا يكون	مالشدة بلا ضرر ولـين بلا جو	في الامور ويسأل عن البلد من فيها	فيها

وذلك في غير القرى
فكيف عند العرب

١٣٤

درّث صعباً في القرى
منها معاني القرى

رب أمانة وفقه ومن	ن	منهم فيه مظلوما	ا
رجب إطلاقه ويسأل عما اجتمع	عند الأول من السجلات ويأخذها وينبع	سنة	ل
في المشكلات وله استخلاف واحد	في عمله ولا يتخذ بواباً ولا حاجباً في	ربع	ر
الحاجب أحد الحصين ومن كان ذر	من اعوانه ووكلائه ابعده عن مجلسه	و	و
لله في أعمالهم	وليعد من المسائل قدر الحاجة وان بلغوا	تسعين	ل
سعى رجالا واتخذهم لاجلها	فليخدم ابناء رجبهم ان لا يتعارفوا ثم اذا جرت	ومعروفت	ك
رقيق له أو لابنه أو ابيه	حق رفعها إلى خليفته ويجوز للقاضي ان يحكم	لمعروفه	ا
يعقد في غير ولايته والحكم	سم له هنالك لا ينفذ ولا يرتشى وليرد الهدية	ثانيا	ن
من له عادة جاز اذا	العادة ولم تكن له حكومة حاضرة	فا	ا
طوبى بالحضور في وليمة	غير تمييز بل يساوى بين الناس فإن	فاض	لا
يقطعه عن الحكم ولو حضر	عنه للحكم وهو جائع فلا يقضى بينهم ولا هو	على	ل
مسخطة ولا مفرحة ولا	مؤلم ومرض مقلق ولا عند تراكم	سائب	ف
كل ذلك مكروه والحالات الاخرى	اول فان حكم نفذ حكمه وليفسح مجلسه و	كر	م
شرع له التأديب بنحو	ة أن يجلس مستقبل القبلة وان تـ	مه	ن
وان يجلس الكتاب بالقر	منه تنظر معه في كتابه وان يكون العلماء عنده	وملا	كلم
في المشكلات واحوال	اهلها ويستحب أن يترك القمطر بين	يدى	ه
ثم خصوم كثيرة فمن تقدم	له في المجلس بدأ به وان تساوا بدأ	با	غيره
في حكومة واحدة لا يزيد	عليها أعني السابقين ويسوى بين الخصمين في	لكرامة	ا
على كافر في المجلس	نفسه من أثر أحد الخصمين أو قدم ارباب الثروة	والنعم	فل
نفس الحجة اما الدعوى فان	من جوزه تعليمها وهو ضعيف فلو شفع للخصم	واضاف	ي
يفرم عنه جاز وينظر	في الامناء وتدبرهم وفي أموال الأيتام و	الى	س
حضور الموزول توقف	سأله عن شكواه منه فان قال حكم بشهود لم	تدر	ت
شيئا اليه احضره والقول فيما	من سيرة قوله وان ادعى جوره نظر في دس	يس	س

والضم جمع البلد
كمكة ويثرب

١٣٥

بالفتح ظهر الوهدى
والكسر طعم الوغد

ك	ع	المد	نقضه والانتقض (باب صفات القضاء) و	الى	واجتهاد يسوغ فلا يعدل	ل
م	و	ر	فاذا ادعى احد الخصمين فاراد الاخران بما	ز	ان يسكت فان امر بالدعوى جا	ا
ا	ة	المجاهد	ه او ظهر منه سوء ادب بهاء فان اكثر	يد	ليأخذ حق البدايعة	ل
ا	قال	يه	ذلك باطلة لم يسمعها فاذا صحت لـ	يوم	مدعى وكانت دعواه	مد
ا	اليه	ونظرها	اذا سأل الحكم لان الحكم	الا	بدعيه فان اقر فلا يحكم	م
ا	ان نكل	و	الا المدعى عليه اذا قال المدعى حلفوه	ثني	ولا بينة فلا يمكن اليمين من الا	ه
كان	ت في الحساب	نظر	بت ان المدعى عليه لو قال بعد النكول	الثا	استحق وان نكل صرفهما و	ا
ت	اخر اذا اراد أن يثبت	مدار	لم يلتفت إليه ثم كذا المدعى لكن لهذا	في	لي وجئت لا حلف فحلفوه	ل
ا	والعجز سمعت والشهود اذا	س	حلف هو استحق وان اقام بينة بعد اليا	و	بمجلس آخر ونكل المدعى عليه	ب
ل	اذا ارتاب بهم فرقهم وجعل	عدة	في الرد فيقول زدى شهوداً والمدول وان كانوا	العشر	سلبوا العدالة احسن	ص
ق	يخوفهم ثم يعطى الحق في	وجعل	هو وعن الكيفية ومكان التحمل فان اتفقوا وعظمهم	من الشهر	يسأل كلا عن اليوم ا	ح
ا	بينه تخرجهم اهل ثلاثاً	لي	سقون مكنه من جرحهم فاذا قال	فا	طالبه نعم لو قال الخصم هم	ط
في	الملازم عليه فان وافي	جامكية	عليه ملازماً بينما يجرح الشهود و	قام	وان سأل المدعى ملازمته	وا
ه	ذلك إلى من وكله	كل	القضاء حكم له وان جهل عدالة الشهود و	الى	خروج المهلة وسأل الحكم و	لج
م	بل خفية فاذا علم	شهر	والايام حتى يعرف حالهم ولا يسأل عنهم في	اليوم	بهم وهم اهل المسائل ويشتمل	ب
د	غير عدول فلا بد	ثلاثاء	دلة بعد التهمة علانية ولو شهد في قضية	العا	بعد التهم امر ان يقيموا البينة	ب
م	جمع إلى قوله لانه علم	دينار	ه بل عرف ظاهره لم يكف فاذا عرفه في الباطن	شر	من ردهم والمعدل اذا لم يعد	م
جا	لو شهدوا بعدالته ثم جا	ومائة	ضيه الحاكم كفى أن يقول هو عدل	من ر	خبره واذا شهد بعدالته	ج
قال	فلو جاء المعدل فقال	ايضا	تقديم شهادتهما ويشترط ان يفسر الجرح	جب	وشهد رجلان يجرحه و	و
ف	يوقفوه لاعدلهم استرقف	لغلمان	وصلح قدم ولو قال المدعى	بعده	نشهد أن هذا الجرح قد تاب	ن
ي	في سكوته لا في اقرار ولا في	مضا	من ذلك حدود الله وان سككت الخصم و	وخرج	والاظهر ان القاضي يحكم بعلمه	و
ال	او المنكرين جعل نا كلا فلو قال	فين	القضاء انه ان لم يجب جواب المعتر	الى	انكار جعل نا كلا ويعرفه و	انك
ب	عنه الدين ببراءة ونحوه وجب	وصرف	جلة فامهلوني ثلاثاً لم يجب امهاله وان ادعى انه قضاه	المعا	ان لي حساباً لا أعرفه في	ان

ما عنده من ظلم
ولا تقال الكذب

من لي برشف الظلم
أو اصطليد الظلم

ح	عليه البينة فان عجز جا	ز	للمدعى أن يحلف ويستحق الحق فان سأل مهلة	الى	أن يرفع اليه البينة امهل في	ي
د	رفعها ثلاثاً ثم طوب	به	وللمدعى ملازمته مدة المهلة ولـ	دارا	للدعوى على غائب أو ميت	ت
ر	وكذا مستر وصي ومجنون	وساً	ل سماع الدعوى عليهم سمعت فان اقام حجة	كاملة	حكم له بها فاذا	ا
ص	ضمها وظهر الغائب و	لوا	متدت المدة سمعت حجته وكذا الصبي اذا بلغ و	المر	المتستر ولو ادعى على رجل	ل
ا	اما عينا أو ديناً في	الذمة	وهو في البلد لم تسمع الدعوى في غيبته بل ان و	افق	وحضر طائعا والا بعث	ث
و	أولياء الشرطة له	وسير	وه اليه ولا تكلف المحجة الحضور والوكيل كا	فيها	وتحلف في بيتها واذا	ا
هـ	ضرب رجل في الارض فجاء	الى	الحاكم في غيبته مدع واثبت بحق قضى من	عين ما	له والا فينبغي من	ن
ي	الرجل الحزم الذي	حنكه	الزمان ان يسأله انتهاء القضية على ما كانت	جارية	عنده إلى الحاكم الثاني	ي
ل	فيستوفي له ولا مبالاة بمنع بعض	المخالفين	إنهاء سماع البينة بل ينهيها فان جهل عدالتهم	و	جب أن يسميهم واذا	ذا
ل	انهى الحكم جار مع القرب	فا	ما لإنهاء البينة فشرطه مسافة القصر وليشهد عدلين	نعم	ويستحب أن يكتب كتابا بما صبح	ح
ل	لديه ويختتمه بعد أن يأ	تخذ	في ذكر المحكوم عليه ويصفه بأوصاف	وافية	تميزه فان انكر الاسم وجا	جا
م	مناكراً قبل قوله يمينه ان	ما	هو اسمه وعلى المدعى البينة انه اسمه	فا	ن اقامها فقال لست حليف	ف
د	دعواك نظرت فان كان	معهم	مشارك له في الاسم احضرته وا	قمت	عليه الدعوى فان كان	ان كان
ي	يعترف صارت الخصومة معه	ومع ال	جل المعترف وان انكر فليأمر المنهى الذين شهدوا	عنده	بزيادة الوصف فان لم يكن ثم	م
د	دخيل يشاركه في الاسم و	ما	وصف به حكم عليه ومن ثبت بحق عند القاضي	اكرمه الله	وسأل أن يكتب له كتابا	ا
ف	فيه ماجرى بمحضر	هـ من	الحكم وغيره فعل ووقع فيه وكتب نظيره وادعه	في	قسطه والقرطاس المكتوب	ب
هـ	هو من بيت المال في المصالح د	خيل و	الافعل طالبه ومحاضر الوعد أو الشهر على قد	رو	جودها يجمع ما وقع	ع
م	منها ويربط ويكتب عليه المدة التي	دخل	فيها ويميزه والمرجم للقاضي بتعدد بحسب ما يعر	ضار	بعة في الزنى لانا نعد	د
ن	خيرهم شهادة وان حكم باجتهاده جا	زويل	انه ان خالف النص والاجماع والقياس وجب تفو	يفض	الحكم ونقضه ولو قال	ال
د	وخصمه منكر أن القاضي حكم له	فوقف	القاضي على ذلك الحكم فان عرف	وجود	ه كان حكمه بما عرف	ف
ن	نافاذا (باب القسمة) ور	الى	لقسمة اذا كان منصوباً من قبل الامام	فا	نه بشرط كونه ذكراً	ا
م	معدلاً حراً عارفاً بما نحا	ول	به القسمة من الحساب والمساحة فان كان فيها اتفاقا	يفض	وتقويم وجب قاسمان والافتنول	ل
ح	حصلت الكفاية بواحد فان كان	يوم	القسمة في بيت المال شيء فاجرت منه في	عر	ف الشرع والافعل الشركاء وبثبت	ث

ذلك موزعا على الحصص من
وقالوا تقسمه ونفره شعبا
فيه قسمة الا ان
وقع الضرر به منع وا
فيه تفاضل فيقسم اجزاء وبأخذ الماع
اسمه في رقعة تفر زبه
ليخرجها على الاجز ابل
كل واحد ولا تبطلها المتافرة
القسمة هذه قسمة اجبار فا
منهم وان لم يكن غار
لنذكر قسمة الرد فليس عليهم
القسمة فيها فيحتاج احدهما يوم
حين القرعة وبعدها في الأصح والثاني
ذووه بالتراضي حين بلو واما
في حقه خروج القرعة فانهم
ينظر فيما قسم بالتراضي فان كان بما
اصلا (باب الدعوى) و
لكن اذا خشي حدوث قتل
سواء كانت جنس ماله او شيئا
رام دعوى نقد بين قدره كثيرا
يدعى بصفات السلم وان حدث
عقده انه بولي وشاهدين من بعض
غـوف من العنت و انه

المال كل بقسطه ومالا ينقسم كجوهري يتما
منعناهم وما يبطل بها نفعه المقصود كبر الدو
يتراضوا ولو كانت القسمة مضرة باحدهم نظرت
ن طلبها شركاؤه اجبوا والقسمة التي
في القسمة الاخر او يعادها كما أمر
ثم تدرج الرقاع في بنادق متساوية من
لو كتب الأجزاء واخرج على الاسماء جازو
بعدها واما قسمة التعديل فتكون مثلا
ن استوت قيمة دارين فأعطى كلا داراً او ترا
مالم يجبر وفي ثياب وعبيد من نوع يجيزو
فيها اجبار وهي أن يكون بأحد الجانبين بئرا
القسمة أن يرد قسط قيمة الزائد الذي
يكفي قبلها وقسمة التعديل بيع وقسمة الاجز
لقرعة اشترط الرضى بعدها اما من منصوب من له
حد واقام بينة بحيف أو غلط عليه
قسمة يسع فلا اثر للغلط و
البيئات من وجد عينا له عند اخر ف
او فتنة مالم يجز الا بالقاضي ومن جحد حقه
غيره وان كان مقراً غير ممتنع فلا يحل و
كان أو قليلا وجنسه ونوعه أو عيناً ينضبط الامر في
بها تلف وجب ذكر القيمة ومن ادعى الملك
ولا يكفى الاطلاق في الاصح ويو
لمعجزه عن طول حرة والاصح ان

في الشركاء ولو رضوا ا
والحمام الصغير فليس من
كان الطالب لما هو الذي
بها الحقوق منها ما ليس من
بالعدل ويكتب ككل كل
شيء منها لم يميزه ثم م
اعلم ويجتز عن فريق حصته
يع وارض تختلف اجزاؤها ثم م
جاز وان كره البعض من
لا من نوعين ثم م
اشياء لا تنصـور و
فيجب هنا الرضا بالقسمة
الاظهر الفراز ولو اقسـم حقا
الحكم اذا قسم فيكفي
قسمة اجبار تقضت ثم م
ية الحيف وغيره فيه
يجوز له انتزاعها بنفسه
وجد له اموالا استوفى منها
إلى الحاكم والمدعى اذا
وصفها وصفها يوم وم
في نكاح ذكر في الثبات
في نكاح الامة انه حصل
لا يكلفه ذلك في العقود المالية

فالقَطْرُ جودٌ كفيه
والقَطْرُ سيلٌ خففه

١٣٨

والقَطْرُ ماءٌ انقي
ونخذه من ذهب

ب	بل يكفي الاطلاق واذا	سمع	القاضي البينة الكاملة لم يحلف المدعى معها	و	لو قال أوفيته اوبراني أو وهب	ب
د	واقبضني حلف على نفى	المعا	في هذه ولو ادعى عليه بفسق الشهود	لد	ي الشهادة فوجهان الاصح	ح
ل	له تحليفه ولو قال لي ما ابر	زبه	صدقي وادفع به فامهلوني امهلنا	ه	ثلاثاً والناس احرار	ر
م	من الاصل فاذا سمعنا بالغين	يقولون	نحن احرار صدقتاهم والصبي اذا ادعى	الملك	فيه رجل ولم يعرف	ف
ك	كونه حراً نظرت فان كان	مر	سلا لا يدله عليه فلا بد من البينة عند	النا	ظر في الحكم وان كان	كان
ش	شاهد في يده فنحن	نوا	فقه ونحكم له بملكه إلا بد الملتقط وان	صر	ح بدعوى دين مؤجل لم نسمعها	ا
ف	فان ادعى عليه مالا فقال	هذا	المال لا يجب على لم يقبل ذلك من	مد	عني عليه حتى يقول ولا يجب ان يطلب	لب
م	منه بشيء والا جعله	السلطان	ناكلاً ثم يحلف المدعى حينئذ في حكم	الله	على دون ما ادعى	ي
ف	فيستحقه ومن ادعى	على	رجل قرضاً ونحوه فقال لا يستحق	في	ذمتي شيئاً وسكت	ت
ح	عد جواباً كافياً و	الخلاف	فيما اذا اجاب بنفي السبب فحينئذ قالو	ايا	في باليمين حلف على النفي المبهم	م
و	والصحيح لا يقبل بيمينه	حتى	ينفي فيها السبب والمرهون اذا لاز	مه	فيه من يدعيه فقال هو	و
ل	لن يلزمني تسليمه كفاه ومن	يتو	لي حفظ مال برهن أو اجارة وأقر به لمالك	فا	نكر المالك الارتهان فليس	س
في	فيه الا يمين المالك اذا	طا	له ان لم يقر بيته فلو قال المال لابني الصغير او	عطاني	هذا بعض الناس	س
ا	احفظه له أو ليس هو	لكم	بل هو صدقة أو لي منه قس	الدينار	والباقي لرجل مجهول فما	ا
ل	لهم نزع ولا تصرف عن	جنابه	الخصومة فيحلف انه لا يلزمه التسليم	واجري	على حاله مالم يقر بذلك	ك
ب	بيته ولو أقر به لمعين	فا	ن صدقه انها له انتقلت الخصومة منه	لي	المالك وان كذبه لما	ما
ي	سئل تركناه في يد المقر ولا	نكس الامر	في الاصح إلى أن يثبت بها مالك وان	الجا	ه إلى غائب معروف فحين اذا	اذا
ط	طويت وصرفت الخصومة عنه	وفي	المال تبقى الدعوى على غائب وهي جا	ثرة	والحكومة مع العبد الجاني فيما	ا
ال	الزمه عقوبة وان كان	الثا	بت بيمينته مالا فالحكومة مع السيد	والجا	في لا اقرار له ولو طالب	ب
و	رجل رجلاً وقال ا	في	اجرتك نصف الدار بعشرين درهما	مكية	وقال الاخر بل اجرني	في
ج	جملتها بعشرين مصرية وجاء	من	كل بيته تعارضتا ولو تنازعا في دارا	وشغل	تحت يدهما أو تحت	ت
ز	زيد ويده واقام و	شهر	كل بيته انها ملكه تعارضتا وسقطتا ولا تميز	بامر	الكثرة فلو كان احدهما	ا
من	مقيماً بذلك شاهدين و	شو	هد مع الاخر عشرة فلا ترجيح عند	الجها	بذه ويرجح شاهدان في قول	ل

بالفتح غيث سكباً
والكسر صفراً ذوباً

١٣٩

والضم عود جليلاً
من عدين في المركب

طاعتهم على شاهد ويمين وماز	ال	العلماء يقدمون صاحب اليد لكن لا يور	د	ها أولا بل الخارج يسبق	ق
ويقيم بيته ثم هو بعده ولو اخذ		الخارج العين بالحكم ثم حضرت للداخل بينة	و	اقامها سمعت واستخلص	ص
عند ذلك العين وحكم له السلطان		بها ان اعتلر بقية بيته عن	البلاد	ونحوه ولو قال الخارج مشترى	ي
وملكى انتقل الى فيها الملك		منك وشهدت بذلك بينة قدمت ولسو	وصلت	بينه تشهد باقراره لزيد	د
في ملك ثم ادعاه لم يسمعها النا		ظر في الحكم الا اذا ذكر انه انتقل	الى	ملكه بعد ذلك ولو شهدت له	ه
البينة بملك مؤرخ وتقا صر		ت بينة الاخر فلم تؤرخ فهما سواء ولو ارخ	هذا	وهذا فالمتقدم أقدم وأقوى قوا	ا
ولا اثر للتاريخ مع اليد والمهور		والاجرة والزيادة الحادث من	التاريخ	للمستحق ولو شهد بملكه في	في
امس لم يقبل حتى يقول وهو		بملكها الان اولا نعلم للملكه من	يوم	ملكها مزيلا وله الشهادة بملكه	ه
في الحال لان الاستصحاب	من مضم	ولو اثبت بملكه شجراً ودابة استحق	الثا	بت من الحمل لا ولدا منفصلا	ا
راحت به ولا ثمرة موجودة به		ولو اشترى شيئاً فاستحق رجع على	من	باعه ولا تلزم م	م
القيمة بل اذا رد الثمن	انحصت مادة	الطلب ولو تداعيا شراء عيين	من	رجل وهي في يده سمع ع	ع
قوله فمن اقره اخذها واصح	الحلاف	لا يحلف للثاني والا فان اقاما بينتين احدهما	المحرم	تاريخها والاخرى صفر قدمت ا	ا
صاحب المحرم وان استويا	في	التاريخ أو لم تؤرخ احدهما تعارضتا و	سنة	التعارض انهما يسقطان ن	ن
معا على الصحيح ولومات عن	مخالفت	وموافق في الدين من الورثة وادعى كل و	ار	ث انه انما مات على ي	ي
وفق دينه وكان كافراً فالحائز	سهام	الميراث الكافر الذي هو لدين ابيه تا	بعو	لو اقام كل بينة مطلقة بما ا	ا
في دعواه قلنا المسلم	وتلك	البينتان أو شهدت احدهما انه مات يوم	ثمان	من الشهر واخر كلامه وهو ر	ر
الاسلام ثم شهدت الا		اخرى ان آخر كلامه الكفر تعارضتا ولم يعرف	ما	دينه وشهدت لكل بينة واطلقت ت	ت
كانتا متعارضتين ولو مات في	طراف	البلاد كافر وخلف مسلماً وكافراً ولد	يعو	قال المسلم هـ و	و
مات قبل ان اسلم ثم		كذبه الاخر صدق المسلم بيمينه ولسو	قد	م كل ومعه بينة بما ادعى ا	ا
لزم تقديم الكافر ولو ا	طلع	على ان اسلام الابن في رمضان وقال المسلم	جاء	موته في شعبان والكافر قال ل	ل
مات في شوال قدم الكافر	تعز	ي اليين الي (باب اليمين في الدعاوي) ومن ادعى على النا	في	حقا اما في دين او في ي	ي
ضمان او غيره وليس للمدعى	يوم	الدعوى بينة وكانت غير دم واراد	منه	اليمين حلف فان نكل عنها ا	ا
ردت على المدعى الا ان كان	الثاني	غير معين كالمسلمين حبس حتى يكلف وقيل يسلم	وعود	اليمين هنا متعذر ومن جاء وهو و	و

لما رأيت دلة
وهجرة ومظلة

١٤٠

رئيت من حبي له
مئلا لقطرب

التي جالبا كان جارا ويجوز اختلاف النخيل في ذلك لاني سركا

مدع دما وهناك لوث و
قود ولو خلف عشرين حلقنا العشرين
طوب بها القاتل وان نكل من
عادة الدعاوى لكن ما ذى
وهى صغيرة قتل او قال ذور القعدة
فيهما واحد يقول قتله سنة ثلاث
ان يكون لوثا وقيل لا و
له رجل واقر بقتله فالحق في
خاصمه في طرف ثم كما ذكرنا اول
فيها الخلف بالعجبة وان كان يوم
في غير مال او مال لا ينقص من
والصفات كل ذلك سنة
المنسوب اليه على البت وكذا ر
من غير فعل نفى علم لوارث تا
جمعت هذه الشرائط وثمان
تحملة فترد شهادة كافر وصبي ما
ثم من اصر على صغيرة نجر به
ماعد العود والالات التي اخذ
شيء ارتكابه بهدم حصن
عادة بطله بسقطها و ر
ثم حجارة وديع وكل حرفة ملا بمة
وارثها ومن يليق به فلا و
في الشهادة عليها او ترد ومن سائر

جب للمدعى ان يحلف خمسين يمينا ان ظنها
على قدر الارث فان حلفوا على غير العمد
الورثة احد حلف الباقيون حصتهم ويحلف المدعى عليه
يحلف فيها خمسين يمينا واللوث مثل ان يفرق رجا
عن الشهادة كنساء وصبيان وعبيد وفا
وقال الاخر عن د ادا لها
لو ادعى على رجل انه قتل مورثه و
القسامة الذي ثبت لا يبطل بذلك انتظا
الكلام لوث لم يلتفت اليه وشعرا رها
اليمن يحسن بالعربية ويستحب التغليظ و
النصاب والتغليظ بالزمان والمكان كما سبق في اللعان و عود
كقوله والله العظيم الرحمن الرحيم فهذا صاد
جل حلف على اثبات فعل غيره ومامسا قه
يحلف ما علم ان مورثه وهب و
هي اسلام وبلوغ وعقل وحرية و مرو
بلغ ومجنون وعبد وفاسق فمن جرا ته
هذا المجري وفي الغناء والشعر والدف الخبار سابقة
ت للهو فقط واباحوا الرقص بغير تكسر ولا
العرض كاكل غير السوقي في السوق والملا حقة
جمعوا في الحرف الدنيئة إلى الأشخاص و
للدناءة اذا تعاطاها من لا يليق به معا
لا تقبل من متهم كفرع لاصل وعكسه اما لما رفه
غرماء ميت أو مفلس شهدوا له بمال واوجبوا الرد في

واستحق الدية ولا يأتى فيها آتى فيها
نلزمها العاقلة او على عمد ابداء بدا
غير اللوث جريا على لى
ل عن قتل أو يوجد بمحلة الاعداء ا
سقين فلو شهد اثنان وكان كان
قتله سنة اربع فجاز جاز
سمعت دعواه وهناك لوث فجاء ا
مه ولو ادعى عليه حرجا او و
ذه شعار سائر الدعاوى ويجوز يجوز
ذلك اذا كان الاختلاف في
دوا أيضا التغليظ بزيادة الاسماء ا
عة للقلوب ويحلف على الفعل ل
النفي لفعل دخیل دخيل
ابرا (باب الشهادات) للعدل وصف ف
ة وتقوى لامتهم ولا مغفل في عى
نفسه على كبيرة فسق اذا ذا
تقضى يجوزاه واباحته ته
تقبل من عادم مروعة فكل ل
من الغنى في البسر الذي لا ا
اللائق بهم كصناعة خفاف ف
طاتها ردت شهادته واما في عى
واصدقائه فتقبل وتصح ح
شهادة شهود شاركت ركت

وابن ذريق نظما
شرحاً لما تقدم

١٤١

فَرَمَّا تَرَحُّمًا
عَلَيْهِ أَهْلُ الْأَدَبِ

هـ	هذا المدعى في نفع وفي كل	ما	جرت نفعا كشهادة تملعه بركله وكذا العاقلة في د	عوا	فسق شهود القتل ولو شهد بطلانه
ز	زوجته ابناهما قبلت	هنا	وتقبل شهادة احد الزوجين للآخر من غير ريبه صا	رفه بل	تقبلها فيما له وعليه ومنعوا وا
ج	جوازها على عدو وشرط ذ	لك	بغض يحزن معه لسروره ويفرح بمصيبته و	المتدا	ول بينهم انه لا بأس س
ا	ان يشهد له وتقبل من مبتدع	و	المغفل غير مقبول وهو من ليس يثبت واذا	فقه	الامر لم يضبطه فلا نستعمل
خ	خبره ولا شهادته ومن	كان	حريصاً على أدائها ويأمر بها مبادرة الا	عار	ة عاصي وترد الا فيما هو و
و	راجع إلى حق الله فان	افتتاح	القول منه والمبادرة حسبة كشهادته بطلا	فه	فتقبل وان لم يستشهد وكذا ا
م	ميقات عدة وعق ومثل	هذه	عفو عن قصاص ونسب وحدود لله لكن	مد	الترقي الحدود أفضل واذا قال ال
و	وحكم بشهادة كافرين و	الا	عبدن أو صبيين نقضه هو وغيره في شرع	الله	ولو كانا فاسقين نقض ض
ي	في الاظهر ولو شهد صبي	ما	بلغ أو رقيق أو كافر ثم اعادها بعد ما	ملكه	الله رتبة الكمال قبلت ثم م
ال	الفاقد اذا تاب قبلت شهادته لا	كن على	غير واقعة قد رد فيها بعد الاختبار	وجعل ا	كثرهم مدته سنة وعندهم هم
س	سائر القضايا وجميع ما	يد	عى لا يكفى فيه شاهد واحد الارضان و	لد	ينا قول انه لا بد أن يجتمع ج
ر	رجلان كغيره وبالزنى قالو	الا	بد من شهادة اربعة رجال رأوه زنا	نيا	ويقبل شاهدان فيما ا
ي	يقرب به من الزنى ويقبل ا	مير	المؤمنين في المال والعقود المالىة	كلها	شهادة رجلين أو رجل ك
ع	عضده امرأتان واما غير	الا	موال كالنكاح والطلاق والوكالة وهل الواقف اذ قلنا	ملكه	لله كهذه وجهان والشرك لك
و	والاسلام وسائر ما يطلع الر	جل	عليه غالباً فيشترط فيه رجـلان	وبعد	ذلك ما لا تراه الرجال غالباً كفاس من
ال	المرأة وبكارتها والارتضاع	بدر	هاوعيوب النساء المستورة فتثبت باربعة نسوة ويثبت	هذا	برجلين ايضاً وما يثبت بامرأتين وذكر ر
من	من الحقوق يثبت في حكم	الدين	بشاهدتين الا عيوب النساء ونحوها اما الوقف	فمن	حلف مع شاهد أن مورثه
س	سبل هذا وقفاً فالاصح من مذهب	محمد بن	ادريس رحمه الله ثبوته بذلك انـه	وقف	والشهادة على الفعل نحو و
و	رمى وضرب وغصب و	زياد	ة ونقصان ونحوها فلا تجوز الشهادة	على	شيء من ذلك كثر أو شد شد
ج	حتى تشاهده بعينك فعند	الكا	فة الاصم يقبل هنا وان كانت على قول و	هذا	مثل تحمل الشهادات ت
م	من اهلها والنكاح ومن	ملى	ابراء أو طلاقاً أو قرأ كتاباً بشرط رؤيته وسماع	الكتاب	ونحوه فلا تقبل من الأعمى ا
و	كذلك الاصم الا اذا كلمه	و	هو مصغ باذنه يكلمه فيها ولازمه إلى القاضي	و	اذاها أو غسلها قبل المي أو تحمل ل
ش	شهادة عليها وعند الاداء	ما	اسفرت اجبرها القاضي ليراهها الشاهد ولو	وجد	وارجلا وهو بالعدالة موصوف ف

احمد ذى المواب
وذى التجاد الطب

١٤٢

أديت فيه واجبي
في خدمة الخالي

واخبرهم انها هي جا	زا	لتحمل على الاصح ونجوز الشهادة بما حصل	فيه	الاستفاضة من نسب وكذا موت	ت
في آدمي وعتي وولاء كما بقا	ل	ووقف ونكاح وملك في الاصح ولا	سهو	عن شرطها وهو أن يستفيض ويتضح	ح
ثم يسمعه من جمع يؤمن	مو	اطأتم عليه ويبعد اجتماعهم على كذب	أو خطأ	والشهادة بالملك باليد المجردة	ه
ممنوعة بل اذا انضم اليها	لانا	خة بالدار مثلا والسكنى والتصرف مدة طويلة	ولم	تعارض جاز ومن تحمل شهادة أو سمعها معها	
فطب الاداء فامتنع اثم ولا يجبره السلطان		لانه يفسق بالامتناع ومن طلب لها لم	تجد	معه ثانيا نظرت فاذا كانت فدا كانت	
الشهادة مما يثبت فيها	الملك	بشاهد ويمين كالمال ومتعلقاته فـ	له	من عنده ويجب ادائها ولا فلا	ا
على الاصح ولو شهد فيها	النا	فع فيه شاهد ويمين احد الشاهدين وقال للآخر	تا	في باليمين معه لم يجز بل	ل
نأمره بادائها فـ	ا	على الامتناع اثم ولا نجد في ذلك تا	ويلا	ولوجوب ادائها شروط لا تتعلق	ق
في الذمة الا اثم الابه القرب	قا	لوا وحده مسافة العدوى وما زاد لا تجب	فيه	الاجابة الثاني العدالة اما	ا
الفاسق المجمع على فسقه فلا	يما	رى في أن الصحيح عدم وجوب الاداء عليه و	قد	روى أن وجوب الاداء الفاسق فيه	فيه
مضارع العدل الثالث عدم الذر ليس	على	المريض اجابة بل يبعث اليه (فصل) اذا	اذنت له	فقلت اشهد على شهادتي هذه	ه
ولا انا شاهد بكذا فاشهدك او	قدم	إلى القاضي وسمعه بشهد عنده وكذا	ان	لم يحضر قاض بل كان سامعا	امما
له بقول اشهد أن لفلان من ثمن	الجد	ار أو مبيع ألفا على الاصح والادعاء لا	يصلح	الا في حق آدمي اما في	ي
زنى ونحوه يثبت لحد الله فلا	والا	صل اذا مات أو جن جاز شهادة الفرع ا	ما	اذا فسق أو ارتد فلا	ا
جواز لها ولا يسوغ في الا	جتهاد	قبول شاهدي فرع لمردود الشهادة فان	وجد	كاملة حال رفعها	فعا
وأدبا الشهادة جاز وهما	ناهضا	ن بالتحمل عن اثنين وقيل يشترط اربعة	و	الرجوع بعد الحكم وقبل حدوث	ث
الاستيفاء بالمال لا ينقض و	با	لعقوبة والقصاص ينقض أو بعده فلا ولو	كان	رجوع الشهود عمدا منهم	م
طولبوا بالقصاص وان صرح	عبا	رتهم بالخطأ فالدية ورجوع القاضي كرجوعهم لا	عذر	له مما عليهم كما نقلت	قلت
وان رجعوا جميعا فصاحب	الخلاف	ينظر فيما يقتضي رجوعهم فان كان يؤد	ي	الى وجوب القصاص فلا دافع	دافع
يدفعه عن الجميع أو الدية	قا	لوا يكون عليه نصفها وعليهم نصفها و	عند	نا لو رجع منك ضمن ايضا	ا
لكن لو رجع الول كان قا	ثما	عنهم بالجميع ولو رجع الشهود في مال غرم	ه مبسوطا	عليهم ولا يقول الواجب	ب
مقبوض من الشاهدين الاولين نعم	في	ما اذا رجع بعضهم وبقي منهم نصاب خلاف	فا	ن احد الوجهين يلزمهم بعض المال	ال
وفي الصحيح لا يلزمهم شيء	اصلا	(باب الاقرار) اذا اقر بحق للشا	في	صح ان كان مطلق التصرف	ف

مَنْ جَاءَهُ وَأَمَلَهُ
يُنَالُ مِنْهُ أَمَلَهُ

١٤٣

يَسْعَدُ مَنْ قَدْ وَصَلَهُ
مِنْ أَهْلِ عِلْمِ الْآدَبِ

أ	أما اقرار الصبي والمجنون لا يبا	ح	قبوله وإن ادعى البلوغ نظرت فإن قال	بلغت	بالاختلام وكان وقت	ت
ب	لا يبعد مكانه صدق	فا	ما بالسن فيلزمه إقامة البينة	فيه	واقرار العبد يصح	ح
ب	بما يوجب عقوبة وا	سد	الوجهين يقطع باقراره في السرقة ولا يؤخذ	من	يده المال اذا كان	كان
ب	سيده يكذبه ولو ضارب في البلاد	البلاد	وعامل باذن سيده واقـــــر في	ملاقة	الاذن بمال صح ومنى شا	شا
ط	طالبه العامل بما أقر و	و	يقضى من كسبه وتجارته واقرار الحر في	السواض	من المرض صحيح نافذ	ذ
و	والوارث وغيره من الاحرار والعباد	العباد	سواء ولو أقر هو ثم الوارث يدين عليه اقتسما	المال	ل ولا يقدم اقراره واذا	ا
د	روعه فافر مكرها فحبس نسأل	نسأل	نحبس بطلانه وشرط صحة الاقرار أن يكون من صا	نعه	به اهلا للملك فلو و	و
ج	جاء واقر لدابة لم يوجب الله	الله	لها شيئا وان اقر للحمل في البطـــــن ا	حدا	لناس بمال نظرت فاذا	ا
ف	زعم انه بارث ونحوه جاز و	ان	اطلق فكذا في الاظهر وان قـــــال	حصل	بشراء ونحوه بطل ولو قال	ل
م	مختارا هذا لفلان ولم	يجمع	معه على ذلك بل كذبه لم يؤخذ منه وبقي	معه	في الاصح ويفـــــر ر	ر
ب	بيده حتى يثبت به احد من	الخلق	ولو قال لي عليك الف فقـــــال	الذ	ي عليه الدعـــــوى وى	وى
و	وهو ينازعه زنه او اختم	على	هذا او اجعـــــله في كيسك فليس	هو	باقرار وقوله صدقت او و	و
ن	نعم أو بلى اقرار و	طا	نفقة تقول لعمرى اقرار وقوله انا مقربه أو بما يقو	ل	أو قد ابرأني اقرار وكذا	ا
و	وفيتك أو قد انتزعتهم	عنه وان	قال أنا مقر فلغو وكذا اتر بـــــه	على	الصحيح ولو قال رب المال	ل
ن	فيه اقض الالف فقال	يحد	في الله بمال واقضيك او ابعت من يقبضه ا	وما	اسألك الا مهلة يـــــوم م	م
ا	او اصبر حتى افتح فهو اقرار	في	الاصح ولو قال دارى او ثوبى اردبني الذى	في	ذمة زيد لك جرى مجرى جرى	جرى
ل	لغو الحديث ولو لم يكن	ايام	الاقرار في يد المقر لزمه حكمه اذا صار	ضمن	يده فلو قال هذا حر لا يجوز لا يجوز	لا يجوز
و	وصية زيد به ثم صار في	دولته	بان اشتراه حكم عليه بحريته وكـــــانه	ا	فنداه من ظالمة ويصح بالمجهول كذا	ا
ا	اذا قال له عندى شيء و	انه	يقبل تفسيره بأقل ما يتمول وبجبة بر وبا	لكتاب	الموقوف ولا يقبل مالا لا	لا
ف	فائدة فيه مما يحرم	على	الناس اقتناؤه كالخنزير والكلب	هذا	في غير المعلم وفي المعلم اختلاف	اختلاف
د	راجع اليه وإلى الخمر المحترمة و	كل	ما في معناه مما منعنا من بيعه ولم يــــنــــع	من	اقتنائه واختاروا فيه	فيه
م	من الوجهين قبول كل	شيء	من ذلك لار دسلام وعبادة مريض ولو بضمن	الترام	مال ووصفه بانه عظيم	م
م	عقيم كثير وفسره بقليل	قد	ره قبل لا بمرجين وكلب معلـــــم ا	ما	اذا قال له على كذا	ا

في شرح ذي المثلثة
بنظمه المهذب

١٤٤

إما يبحث بآية
أو بانحراف أحدثه

و	وكذا أو شيء وشيء وكان نكر	ير	ه بالواو لزوم شيان وبكذا كـ	لا	بالواو شيء واحد وقالوا	وا
لو	لو قال عندي درهما فا	كل	الوجهين يلزمه درهم أو كذا درهم بالضم أو الكسر	يلزم	درهم وكذا وكذا درهمان إعادة	عادة
واو	واو لزوم درهما	هذا	ان نصب درهما فان رثه أو جره لزوم درهم ويجذف الواو	و	يوجبون درهما واحداً	ا
في	في الجميع ولو قال لهذا	الثا	جر في ذمتي الف ودرهم لزوم الدرهم وله	سلوك	ماشاء في تفسير الالف بل	ل
إذا	إذا قال خمسة وعشرون د	ر	هما فقد قيل الخمسة مجملة والصحيح في	هذه	الجميع دراهم ولو تحقق	ق
لك	لك أن الدرهم ناقصة والتحدث	يخ	الاقرار والتفسير واتصل قبل وان لم يتصل فا	الطريق التي	نحكم بها في	افيه
انه	انه ان كانت دراهم البلد	و	افيه لم يقبل والا قبل وان فسر الدر	هم بما هو	معجب	عجب
منشوش	منشوش فكالناقصة والتفضيل	بتمامه	فيه وان قال لك من واحد إلى عشرة ا	تحدث	منه تسعة وان قال عندي	ي
له	له كتاب في صندوق لزوم	الكتاب	دون الصندوق أو صناديق فيها كتب لزوم	منها	الصناديق دون ما سمي	سمى
من	من الكتب وكذا عبد عليه عمامة	في	الاصح أو فرس بسرج أو جارية بكر لزوم	البكارة	السرج أو ان لك مالا	الا
وهو	وهو في ميراث أبي حكمت	اليوم	بأنه اقر على ابيه بدين أو في ميراثي منه فوعد	شرعت	فيه لا يلزمك ومنى	ي
قال	قال درهم درهم كان	الثاني	تأكيد بخلاف درهم ودرهم فانه يلزمه درهمان	لا	ن شرط التأكيد سقط	ط
ولو	ولو قال له على	من	المال درهم ودرهم ودرهم فللاولين درهمان عندا	هل العلم	رأما الثالث فلإذا	ا
صرح	صرح بانه تأكيد للاول فا	شهر	الوجهين يلزمه ثلاثة وكذا ان اطلق ولو	و	كذلك الثاني والثالث قالوا	وا
وجب	وجب درهمان وان اقر في	المحر	بألف وفي صفر بخمسمائة ولم يذكر لاحدهما	الفضل	بوصف ولا حصل	ل
تميز	تميز بنسب بان قال	احد	هما مثلاً ثمن مبيع والاخر قرض دخل الاقل	منها	في الأكثر وان كانت	ت
مختلفة	مختلفة لزوم الجميع وفي	اشهر	القولين لو قال له على الف درهم	جا	من ثمن خمر او كان له قرض	ض
الف	الف لتقصيته لزوم وعليه في	سنة	الاسلام البينة ولو قال والدار في يده وقوم	يقتفون	نه بالمنازعة فيها اشترتها منكم	م
عاد	عاد مقراً ولو قال له على	اربع	مائة ثم قال هي وديعة صدق وان ادعى تلفها وا	ن	كان قد قال هي دين في	ي
رقبي	رقبي أو في ذمتي وجاء بالف	و	ديعة وقال هي هذه وكذبه منازعه صدق	منا	زعه بيمينه ولو اقر من	ن
وجد	وجد في يده مثلاً	ثمانمائة	انها لزيد ثم اقربها لعمره واخذها باقرا	ره	زيد وغرم لعمره ولو وقع	ع
ضرب	ضرب من الاستثناء المتصل	في	الاقرار ولم يستغرق صح كعشرة الا تسعة	جعل	الاقرار بواحد وكذا	ي
وقوعه	وقوعه من غير الجنس كعلى	مد	طعام إلا درهم والالف الا ثوب في شرع	الله	جائز اذا ثمن الثوب	ب

نصلياً متلماً
على النبي خلتما

١٤٥

رَفَرَقَ بَرَقَ أَوْ هَمَا
بِالْوَدَقِ مَزُنَ السَّحْبِ

أقل من الالف وند
لا يكذب الشرع كنسبة
حصل استحقاق صغير ثبت و
مدخل له اليه الا بالينة و
لو قال لولد امته هذا و
لم علفت به في ملكي
كنكر لان الولد للزوج و
ثم وهي ان يكون رب
يومئذ انه وارث يحتوى
رجل وخلف عليا و
النسب وصل الله على محمد وآله وسلم

في ذلك ويصح اقراره بنسب منه ويشترط في
بها اليك وقد عرفنا من غيرك انتسابا
تقلا انه اذا بلغ وكذبه لم يبطل و
استحقاق الميت صحيح اذا اتى به على و
ولدى ولدته في ملكي ثبت النسب
اليها حكم الاستيلاد ان لم تكن مزوجة
في فيمن الحق النسب بغيره شرطان ملحقان
النسب الملحق به ميتا وان يكون
جميع الميراث ويحوزه فإن لم يحزه لم يثبت في
افاستلحق علي وحده اخا لم يثبت فان ما
غاية التسليم الموجب للكرامة في دار

ذلك ان يصدقه الحس وايضا
خالصا وان يصدقه المستلحق قلو
لو استلحقه بالغا فكذب فلا
وجه وشروطه ويرثه بل
الكريم دون الاستيلاد فلو قال
ومقر بنسب ولد امته المزوجة
با لشروط التي ذكرناها
من يلحقه باليت يعلم
جنا ب المقر ولا يشاركه ولومات
ت محمد وعلي حائزا ارثه لزم
م
م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُلْحَقُ كِتَابِ عُنْوَانِ الشَّرَفِ الْوَاقِي

جَمْعُ مَا فِي الْأَعْمِدَةِ وَالْأَقْوَاسِ
فِي عِلْمِ

الْعَرُوضِ وَالْبَنَائِيحِ وَالْخَوِّ وَالْقَوَائِي



عَلَّمَ الْعَرَبِيَّةَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

العروض

أَمَرَ بِتَأْلِيفِ هَذَا الْكِتَابِ وَجَمَعِهِ مَوْلَانَا السُّلْطَانُ الْمَلِكُ الْأَشْرَفُ إِسْمَاعِيلُ
ابْنُ الْعَبَّاسِ - أَدَامَ اللَّهُ أَيَّامَهُ - وَبَعْدُ : فَهَذَا الْكِتَابُ الْفَتْهُ فِي «الْعُرُوضِ» .
أَوَّلُهُ : «البحر الطويل» (١) ، وهو : فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ ، ثَمَانِيَّةٌ أَجْزَاءٌ ،
اسْتُعْمِلَ مَقْبُوضُ الْعُرُوضِ ، وَ «الْعُرُوضُ» . هُوَ الْجُزْءُ الْأَخِيرُ مِنْ نِصْفِ الْبَيْتِ ،
وَالْجُزْءُ الْأَخِيرُ لِلْبَيْتِ يَسْمَى : «الضَرْبُ» . وَ «الْقَبْضُ» : إِسْقَاطُ الْخَامِسِ السَّائِكِ .
ثُمَّ «المديد» (٢) : فَاعِلَاتْنُ فَاعِلُنْ ، ثَمَانِيَّةٌ أَجْزَاءٌ ، اسْتُعْمِلَ «مَجْزُوءٌ» .
وَ «الْمَجْزُوءُ» الَّذِي ذَهَبَ مِنْ عُرُوضِهِ وَضَرْبِهِ جُزْءَانِ .

(١) البحر الطويل ومثاله :

غَنَى النَّفْسِ مَا يَكْفِيكَ مِنْ سَدِّ خِلَّةٍ فَمِنْ زَادَ شَيْئًا عَادَ ذَلِكَ الْغَنَى فَقَرَأَ
وتقطيعه :

غَنَنَفَ - سَمَايَكْفِي - كَمِنْ سَدِّ - دَخِلَلَتْنِ فَمِنْ زَا - دَشِيَّانَ - عَادَ ذَاكِلَ - غَنَى فَقَرَأَ
فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ

(٢) البحر المديد ومثاله - مجزوءا :

إِنَّمَا الدُّنْيَا بَلَاءٌ وَكَدٌّ وَاكْتِثَابٌ قَدْ يَسُوقُ اكْتِثَابًا

وتقطيعه :

إِنَّمَدَ دَن - يَا بَلَا - وَنْ وَكَدَّدُنْ وَاكْتِثَابُنْ - قَدْ يَسُو - فَكْتِثَابَا
فَاعِلَاتْنِ فَاعِلُنْ فَاعِلَاتْنِ فَاعِلَاتْنِ فَاعِلُنْ فَاعِلَاتْنِ

ثُمَّ «البسيط» (١) : مَسْتَفْعَلُنْ فَاعِلُنْ ، ثَمَانِيَةُ أَجْزَاءٍ ، اسْتَعْمَلَ مَخْبُونُ
«العروض» و «الضرب» و «الخبن» : إسْقَاطُ الثَّانِي السَّاكِنِ .
ثُمَّ «الوافر» (٢) : مُفَاعَلَتُنْ ، سِتَّةُ أَجْزَاءٍ ، اسْتَعْمَلَ مَقْطُوفَ «العروض»
و «الضرب» . و «القطف» : إسْقَاطُ مُتَحَرِّكَيْنِ مِنْ «الْفَاصِلَةِ الصُّغْرَى» (٣)
وَهِيَ تُكَوِّنُ ثَلَاثَ حَرَكَاتٍ بَعْدَهَا سَاكِنٌ .
ثُمَّ «الكامل» (٤) ، وَهُوَ مُتَفَاعِلُنْ ، سِتَّةُ أَجْزَاءٍ .

(١) البحر البسيط ومثاله :

لَا تَحْقِرَنَّ صَغِيرًا فِي مُخَاصَمَةٍ إِنَّ الْبَعُوضَةَ تُذَمِّي مَقْلَةَ الْأَسَدِ
وتقطيعه :

لَا تَحْقِرَنَّ - نَصَفِي - رَنَّ فِي مَخَا - صَمَتِنِ إِنَّنَّ لَبَعُو - ضَتَّتَد - مِي مُقَاتِل - أَسَدِي
مستفعلن فعلمن مستفعلن فعلمن مستفعلن فعلمن مستفعلن فعلمن

(٢) البحر الوافر ومثاله :

جَرَاحَاتِ السِّنَانِ لَهَا التَّثَامُ وَلَا يَلْتَامُ مَا جَرَحَ اللِّسَانُ
وتقطيعه :

جراحاتس - سنانلهل - تثامن - ولا يلنا - ممَّا جرحل - لسان
مفاعيلن مفاعلتن فعولن مفاعيلن مفاعلتن فعول

(٣) الفاصلة الصغرى ومثالها : جَبَلُنْ : ثلاث حركات يليها ساكن

(٤) البحر الكامل ومثاله :

وَإِذَا صَحَوْتُ فَمَا أَقْصُرُ عَنْ نَدَى وَكَمَا عَلِمْتَ شِمَائِلِي وَتَكَرَّمِي
وتقطيعه :

وَإِذَا صَحَو - ت فَمَا أَقْصَد - صر عن ندن وكما علم - ت شِمَائِلِي - وتكررمي
متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن

وَبَعْدَهُ : «الرجز» (١) : مُسْتَفْعِلُنْ ، سِتَّةُ أَجْزَاءٍ .
 ثُمَّ «الهزج» (٢) : وَهُوَ : مَفَاعِيلُنْ ، سِتَّةُ أَجْزَاءٍ استعمل مجزوءاً الزام
 عَرُوض .
 ثُمَّ «السريع» (٣) : وهو : مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولَاتُ ، سِتَّةُ أَجْزَاءٍ ،
 مكسوف العروض ، مَطْوِيَّهَا ، مَوْقُوفُ الضَّرْبِ مَطْوِيهِ ، والكسْفُ : إغْدَامُ
 سَابِغٍ مُتَّحَرِّكٍ .

(١) بحر الرجز ومثاله :
 دَارُ لِسَلَمَى إِذْ سُلَيْمَى جَارَةٌ قَفَرًا تَرَى آيَاتَهَا مِثْلَ الزُّبُرِ
 وتقطيعه :
 دَارُنْ لِسَلْ - مَا إِذْ سَلَى - مَا جَارَتْنِ قَفَرَنْ تَرَى - آيَاتَهَا - مِثْلُزْبُرِ
 مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن

(٢) بحر الهزج ومثاله مجزوءاً
 هَزَجْنَا فِي أَغَانِيكُمْ وَشَاقَتْنَا مَعَانِيكُمْ
 وتقطيعه :

هَزَجْنَا فِي - أَغَانِيكُمْ وَشَاقَتْنَا - مَعَانِيكُمْ
 مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن

(٣) البحر السريع ومثاله :
 أَرْمَانُ سَلَمَى لَا يَرَى مِثْلَهَا الرُّ رَاوُونُ فِي شَامٍ وَلَا فِي عِرَاقٍ
 وتقطيعه :

أَرْمَانُ سَلْ - مَا لَا يَرَى - مِثْلَهَا الرُّ رَاوُونُ فِي - شَامِنْ وَلَا - فِي عِرَاقٍ
 مستفعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن مستفعلن فاعلن

ثُمَّ «المنسرح» (١) : وَهُوَ : مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولَاتُ مُسْتَفْعِلُنْ سِتَّةُ أَجْزَاءٍ ،
استعمل مَطْوِيَّ الضَّرْبِ .

ثُمَّ «الخفيف» (٢) : وَهُوَ : فَاعِلَاتُنْ تُسْ تَفْعُ لُنْ ، فَاعِلَاتُنْ . سِتَّةُ أَجْزَاءٍ .

ثُمَّ «المضارع» (٣) : مَبْنِيٌّ عَلَى مَفَاعِيلُنْ فَع لَاتُنْ مَفَاعِيلُنْ
وَأَجْزَاؤُهُ سِتَّةٌ ، استعمل مجزواً ، وَرُوقَبَ فِيهِ بَيْنَ «يَا» مَفَاعِيلُنْ وَ «النون» .

(١) البحر المنسرح ومثاله :

إِنَّ ابْنَ زَيْدٍ لَا زَالَ مُسْتَفْعِلًا لِلْخَيْرِ يُفْشِي فِي مِصْرِهِ الْعُرْفَا
وتقطيعه :

إننبنزي - دن لازال - مستعملا للخير يف - شي في مصر - هلعرفا
مستفعلن مفعولات مستفعلن مستفعلن مفعولات مفتعلن

(٢) البحر الخفيف ومثاله :

حَلَّ أَهْلِي مَا بَيْنَ دَرْنِي قَبَادُو لِي وَحَلَّتْ عَلْوِيَّةٌ بِالسَّخَالِ
وتقطيعه :

حلأهلي - ما بينندر - نا فبادو لا وحللت - علويتن - بسسخاللي
فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

(٣) البحر المضارع ومثاله مجزواً :

دعاني إلى سعادا دواعي هوى سعادا
وتقطيعه :

دعاني إ - لا سعادا دواعي ه - وا سعادا
مفاعيل فاعلاتن مفاعيل فاعلاتن

و «المُرَاقَبَةُ» بين الحَرْفَيْنِ أَنْ يُسْقِطَ أَحَدُهُمَا وَيُثْبِتَ الْآخَرَ ، وَلَا يُسْقِطُهُمَا مَعًا ، وَلَا يُثْبِتُهُمَا مَعًا .

«المقتضب» (١) : المَبْنِيُّ عَلَى :

مَفْعُولَاتُ مُسْتَفْعِلِنُ مَفْعُولَاتُ مُسْتَفْعِلِنُ

سِتَّةُ أَجْزَاءَ ، اسْتَعْمَلَتْهُ الْعَرَبُ مَجْزُوعًا ، مَطْوِيَّ الْعُرُوضِ وَالضُّرُوبِ ، وَرُوقَبَ فِيهِ بَيْنَ «فَا» مَفْعُولَاتُ وَ «وَاوِهِ» .

«المجثث» (٢) : وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى : مُسْ تَفْعَ لُنْ ، فَاعِلَاتُنْ فَاعِلَاتُنْ وَأَجْزَاؤُهُ سِتَّةٌ ، اسْتَعْمَلُوهُ «مَجْزُوعًا» .

(١) البحر المقتضب ومثاله مجزوءًا :

أَقْبَلْتُ فَلَاحَ لَهَا عَارِضَانِ كَالسَّبَجِ

وتقطيعه :

أَقْبَلْتُ ف - لَاحَ لَهَا عَارِضَانِ - كَسَبَجِي

فاعلات مفتعلن فاعلات مفتعلن

(٢) البحر المجثث ومثاله مجزوءًا :

الْبَطْنُ مِنْهَا خَمِيصٌ وَالْوَجْهَ مِثْلَ الْهِلَالِ

وتقطيعه :

الْبَطْنُ مِنْ - هَا خَمِيصِنِ وَالْوَجْهَ مِثْلَ - لُلهِلَالِي

مفتعلن فاعلاتن مفتعلن فاعلاتن

ثُمَّ «الْمُقَارِب» (١) : وَهُوَ مَبْنِي عَلَى : «فَعُولن» ثَمَاتِيَّةُ أَجْزَاء .
وَأَخْرَجَ بَعْضُهُمْ مِنْ «الْمُقَارِب» جِنْساً آخَرَ يُسَمَّى «الْمُخْتَرَع»
و«الْخَبِيب» (٢) وَ«رَكُضُ الْخَيْلِ» وَهُوَ : «فَاعِلُن» ثَمَانِي مَرَّات ، اسْتَعْمَلَ مَخْبُوناً .
هَذِهِ أَبْحَرُ الشَّعْرِ بِأَسْرِهَا .

ثُمَّ إِنَّا نَذْكُرُ «الزَّحَاف» (٣) فِي حُرُوفِهِ ، فَالْحَرْفُ الْأَوَّلُ يَدْخُلُهُ «الْخَرْمُ» (٤)

(١) البحر المتقارب ومثاله :

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بَنِ مِرٍ فَالْفَاهِمُ الْقَوْمِ رُوبَى نِيَامَا
وتقطيعه :

فَأَمَّا - تَمِيمَن - تَمِيمَب - نَمَرَرَن فَالْفَا - هُمَلَقَو - مُ رُوبَى - نِيَامَا
فَعُولن فَعُولن فَعُولن فَعُولن فَعُولن فَعُولن فَعُولن فَعُولن فَعُولن فَعُولن

(٢) البحر المتدارك ويعرف أيضاً باسم «المخترع» و«الخبيب» ومثاله :
جَاءَنَا عَامِرٌ سَالِماً صَالِحاً بَعْدَ مَا كَانَ مِنْ عَامِرٍ
تقطيعه :

جَاءَنَا - عَامِرَن - سَالِمَن - صَالِحَن بَعْدَ مَا - كَانَ مَا - كَانَ مِن - عَامِرِي
فَاعِلن فَاعِلن فَاعِلن فَاعِلن فَاعِلن فَاعِلن فَاعِلن فَاعِلن فَاعِلن فَاعِلن

(٣) الزحاف : هو تغيير يعتري ثواني الأسباب «أي الحرف الثاني من السبب»
وهو غير لازم على الاغلب فإذا ما طرأ على سبب من الجزء فهو الزحاف
المفرد وإذا ما طرأ على سببين من الجزء فهو الزحاف المزدوج .

(٤) «الخرم» : وهو حذف أول الوند المجموع «فَعُولن» : عُولن (فَعْلُن) .

وهو حذفه . و «الخزم» (١) وهو زيادة حرفين أو ثلاثة أحرف أو أربعة فقط .
 وأما الحرف الثاني فيجوز فيه «الخبن» (٢) وهو حذف الثاني الساكن ،
 ويجوز فيه «الاضمار» (٣) وهو إسكان الثاني المتحرك ، ويجوز فيه «الوقص» (٤)
 وهو إسقاط الثاني المتحرك .

والحرف الرابع : يجوز فيه «الطي» (٥) وهو حذف الرابع [الساكن] .
 و الحرف الخامس أجازوا فيه «القبض» (٦) ، وهو إسقاط خامس الساكن ،
 ويجوز فيه «العصب» (٧) وهو إسكان الخامس المتحرك ، ويجوز فيه
 «العقل» (٨) وهو إسقاط الخامس المتحرك .

(١) من العلل غير اللازمة ، وهو زيادة حرف أو أكثر في أول صدر البيت
 أو أول عجزه في بعض البحور ، وهو لا يخلو من نفرة . مثال ذلك في
 البيت التالي :

اشدد حيازيمك للموت فإن الموت لاقيكا
 زاد كلمة : (اشدد) .

(٢) الخبن من الزحافات المفردة وهو حذف الثاني الساكن : فاعلن - فعلن
 (٣) الاضمار من الزحافات المفردة وهو تسكين الثاني المتحرك : مُتَفَاعِلُنْ - مُتَفَاعِلُنْ .
 (٤) الوقص : وهو حذف الثاني المتحرك ، متفاعلن - مفاعلن .
 (٥) الطي حذف الرابع الساكن ، مستفعلن - مستعلن - مفتعلن وهذا الزحاف
 يلحق الحرف الرابع من الجزء .

(٦) القبض : حذف الخامس الساكن ، مفاعيلن - مفاعلن .
 (٧) العصب : تسكين الخامس المتحرك : مفاعِلَتُنْ : مفاعِلَتُنْ - مفاعيلن .
 (٨) العقل : حذف الخامس المتحرك : مفاعِلَتُنْ : مفاعِلَتُنْ : مفاعلن .

وَأَمَّا الْحَرْفُ السَّابِعُ ، فَيَجُوزُ فِيهِ «الْكَفُّ» (١) ، وَهُوَ بِحَذْفِ سَابِعِ
سَاكِنٍ ، وَيَجُوزُ فِيهِ «الْكَسْفُ» (٢) ، وَهُوَ إِسْقَاطُ السَّابِعِ الْمُتَحَرِّكِ وَ «الْوَقْفُ» (٣)
وَهُوَ سَكُونُ السَّابِعِ الْمُتَحَرِّكِ وَإِسْكَانُ مَا يَلِيهِ

وَقَالَ : «تَذْيِيلُ» (٤) : وَهُوَ زِيَادَةُ حَرْفٍ سَاكِنٍ عَلَى «الْوَتْدِ الْمَجْمُوعِ»
و «الْتَرْفِيلُ» (٥) : مَا أزدَادَ عَلَى «الْوَتْدِ الْمَجْمُوعِ» فِي آخِرِهِ «سَبَبٌ خَفِيفٌ»
و «الْتَسْبِيعُ» (٦) : مَا زِيدَ عَلَى السَّبَبِ الْخَفِيفِ فِي آخِرِهِ حَرْفٌ سَاكِنٌ
و «الْقَطْعُ» (٧) : حَذْفُ الْحَرْفِ السَّائِكِ مِنْ آخِرِ «الْوَتْدِ الْمَجْمُوعِ» وَإِسْكَانُ
مَا بَقِيَ .

«الْقَصْرُ» (٨) : أَنْ يُحْذَفَ حَرْفٌ سَاكِنٌ مِنْ آخِرِ «السَّبَبِ الْخَفِيفِ» أَيْضاً
وَأَنْ يُسَكَّنَ مَا بَقِيَ .

«الْحَذْفُ» (٩) : إِسْقَاطُ «السَّبَبِ الْخَفِيفِ» .

-
- (١) الكسف : حذف السابع الساكن ، فاعلاتن ، فاعلات .
(٢) الكسف : حذف آخر الوتد المفروق ، مفعولات : مفعولا (مفعولن) .
(٣) الوقف : تسكين آخر الوتد المفروق : مفعولات : مفعولات
(٤) التذيل : وهو زيادة حرف ساكن على وتد مجموع : مستفعلين : مستفعلان .
(٥) الترفيل : وهو زيادة سبب خفيف على وتد مجموع : مستفعلين : مستفعلاتن .
(٦) التسبيع : وهو زيادة حرف ساكن على سبب خفيف فاعلاتن : فاعلاتان .
(٧) القطع : حذف آخر الوتد المجموع وإسكان ثانيه : فاعلن : فاعل «فعلُن» .
(٨) القصر : إسقاط ثاني السبب الخفيف وإسكان أوله : مفاعيلن : مفاعيل .
(٩) الحذف : إسقاط سبب خفيف من آخر الجزء : مفاعيلن : مفاعي «فعلون»

- و «الْقَطْفُ» (١) : إسقاط «السَّبَبِ الثَّقِيلِ» .
 و «الْحَذُّ» (٢) : الَّذِي ذَهَبَ مِنْ آخِرِهِ «وَتَدُّ مَجْمُوعٌ» .
 و «الصَّلْمُ» (٣) : مَا قَدْ ذَهَبَ مِنْ آخِرِهِ «وَتَدُّ مَفْرُوقٌ» .
 و «الْمَشْطُورُ» (٤) : مَا ذَهَبَ شَطْرُهُ .
 و «الْمَنْهُوكُ» (٥) : مَا ذَهَبَ ثُلَاثُهُ .
 و «التَّشْعِيثُ» (٦) : أَنْ يُقَطَعَ الْوَتْدُ الْمَجْمُوعُ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي «الْخَفِيفِ»
 و «الْمُجْتَنِّثِ» .
 و «الْمُعَاقِبَةُ» : بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ إِذَا سَقَطَ أَحَدُهُمَا ثَبَتَ الْآخَرُ عَقِيبَهُ ،
 فَيَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَا مَعًا ، وَلَا يَتَّفِقُ أَنْ يَسْقُطَا مَعًا .
 و «الْمُرَاقِبَةُ» : أَنْ لَا يَذْهَبَا مَعًا ، وَلَا يَثْبُتَا مَعًا .
 و «الْمُكَانِفَةُ» : أَنْ يَثْبُتَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ، أَوْ يَذْهَبَ أَحَدُهُمَا
 أَوْ كِلَاهُمَا .

- (١) القطف : هو مجموع العصب والحذف أي تسكين الخامس المتحرك ،
 ثم حذف سبب خفيف من آخر الجزء مفاعلتن : فعولن .
 (٢) الحذف : حذف الوند المجموع كله : متفاعلن : متفا «فَعِلْن» .
 (٣) الصَّلْمُ : حذف الوند المفروق من آخر الجزء : مفعولات : مفعو (فَعِلْن)
 (٤) المشطور : هو البيت الذي حذف شطره وبقي على شطر واحد .
 (٥) المنهوك : هو البيت الذي حذف ثلثا شطريه .
 (٦) التشعيث : حذف أول الوند المجموع أو ثانيه : فاعلن : فالن «فَعِلْن» .

ثُمَّ ما اجتمع به علتان :

- « الثَّـرْمُ » (١) : وَهُوَ اجْتِمَاعُ « الخرم » وَ « الْقَبْضِ » .
- ثُمَّ « الْبَثْرُ » (٢) : وهو اجتماع « الحذف » وَ « الْقَطْعِ » .
- ثُمَّ « الشُّكْلُ » (٣) : وهو اجتماع « الخبن » وَ « الكف » .
- ثُمَّ « النَّقْصُ » (٤) : اجتماع « الْعَصْبِ » وَ « الْكَفِ » .
- ثُمَّ « الْقَصْمُ » (٥) : اجتماع « الْعَصْبِ » وَ « الْخَرْمِ » .
- ثُمَّ « الْجَمُّ » (٦) : وَهُوَ اجتماع « الْعَقْلِ » وَ « الْخَرْمِ »

(١) الثرم : وهو (حذف أول الوجد المجموع وحذف الخامس الساكن) فعولن : حُولُ (فَعْلُ) .

(٢) البثر : وتتركب من الحذف والقطع ، فاعلاتن : فاعِل (فَعْلُن) .

(٣) الشُّكْلُ : مركب من الخبن والكف وحذف الثاني والسابع الساكنين من الجزء فاعلاتن : فعلاتُ .

(٤) النقص : مركب من العصب والكف «تسكين الخامس المتحرك» ، وحذف السابع الساكن من الجزء «مفاعلتن : مفاعِلْتُ «مفاعيلُ»

(٥) القصم : وهو مركب من الخرم والعصب (حذف أول الوجد المجموع ، وتسكين الخامس المتحرك) مفاعلتن : فاعلتن (مفعولن) .

(٦) الجمم : وهو مركب من الخرم والعقل (حذف أول الوجد المجموع ، وحذف الخامس المتحرك) مفاعلتن : فاعتن (فاعلن) .

ثُمَّ «الْخَزْلُ» (١) : وهو اجتماع «الاضمار» و «الطّي» .
 ثُمَّ «الْخَرْبُ» (٢) : وهو اجتماع «الخرم» و «الكف» :
 ثُمَّ «الشَّتْرُ» (٣) : اجتماع «الخرم» و «القَبْضِ» .
 ما اجتمع فيه ثلاثٌ عللٌ وذلك :
 «العقصرُ» (٤) : وهو باجتماع «الخرم» و «العصب» و «الكف» .
 واعلم أن من أفعال العروض ما يتفق الفاظه ويختلف ألقابه .
 فمن ذلك «فعلن» اسمه في «المُتَقَارِبِ» و «الطويل» : أثلِمَ ، وفي
 «المديد» : أَثَرْتُ ، وفي «البسيط» : «مَقْطُوعٌ» ، وفي «الكامل» : «أَحَدٌ
 مُضْمَرٌ» ، وفي «السريع» اسمه : «أَضْلَمُ» .
 وكذلك «فعلون» هو في جنس «الطويل» و «المُتَقَارِبِ» : «سَالِمٌ»
 وفي «الهزج» : «مَحْدُوفٌ» ، وفي «الرجز» : «مَخْبُونٌ مَقْطُوعٌ» .
 وَتَعَدُّهُ «فاعِلُن» وهو في «المديد» : «سَالِمٌ» ، وإذا كَانَ عَرُوضاً مِنْهُ أَوْ
 ضَرْباً «مَحْدُوفٌ» ، وفي «البسيط» : «سَالِمٌ» . وفي «الوافر» : «أَجَمٌ» ،
 وفي «المضارع» و «الهزج» : «أَشْتَرُ» ، وفي «السريع» : «مَطْوِيٌّ مَكْشُوفٌ» .

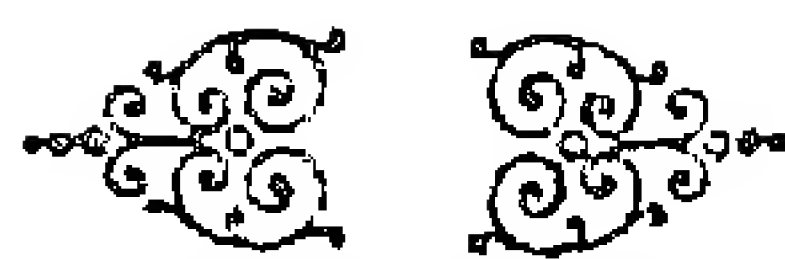
-
- (١) الخزل : مركب من الطي والإضمار «حذف الرابع الساكن ، وتسكين الثاني المتحرك من الجزء» متفاعِلن : مفتعلن .
 (٢) الخرب : وهو الخرم مع الكف ، مفاعيلن : فاعيل (مفعول) .
 (٣) الشتر : وهو مثل الثرم ولكنه يلحق (مفاعيلن) خاصة فتصبح (فاعِلن) .
 (٤) العقص : وهو مركب من الخرم والنقص (حذف أول الوجد المجموع ، وتسكين الخامس المتحرك ، وحذف السابع الساكن) مفاعِلتن : فاعلت (مفعول) .

ثُمَّ «فَعْلُن» فِي حَشْوِ «الْمَدِيدِ» وَ «الْبَسِيطِ» وَ «الْخَبَبِ» «مَخْبُون» ،
وَلَا تَكَانَ «عَرُوضاً» أَوْ «ضَرْباً» فِي «الْمَدِيدِ» فَهُوَ «مَخْبُونٌ مَخْلُوفٌ» وَفِي
«الْكَامِلِ» : «أَحَدٌ» ، وَفِي «السَّرِيعِ» «مَخْبُونٌ مَكْسُوفٌ» .

«مَفْعُولُن» : فِي «الْبَسِيطِ» وَ «الرَّجَزِ» ، «مَقْطُوعٌ» ، وَفِي «الْوَافِرِ» :
«أَقْصَمُ» ، وَفِي «الْكَامِلِ» : «مَضْمَرٌ مَقْطُوعٌ» ، وَفِي «الْخَفِيفِ» وَ «الْمَجْثَثِ» :
«مَشَعَثٌ» ، وَفِي «الْهَزَجِ» : «أَخْرَمُ» وَفِي «السَّرِيعِ» : «وَالْمَنْسَرَحُ» : «مَكْسُوفٌ» .

ثُمَّ «مَفَاعِلُن» : فِي «الْمُضَارِعِ» وَ «الْهَزَجِ» وَ «الطَّوِيلِ» : «مَقْبُوضٌ» ،
وَفِي «الْبَسِيطِ» وَ «الرَّجَزِ» : «مَخْبُونٌ» ، وَفِي «الْوَافِرِ» : «مَعْقُولٌ» وَفِي «الْكَامِلِ» :
«مَوْقُوصٌ» .

وَتَمَّ «الْعَرُوضُ» وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيراً .



عَلِيٌّ بْنُ أَبِي تَالِبٍ
دَوْلَةُ بَنِي رَسُولٍ
فِي
مُلُوكِ الشَّامِ وَالْيَمَنِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْبَاقِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ حَقَّ حَمْدِهِ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَبَعْدُ : فَهَذِهِ نُبَيِّدُهُ جَمْعُهَا ،
وَطُرْفَةُ اخْتَرَعْتُهَا ، مُؤَرِّخًا دَوْلَةَ أَيْمَةِ الزَّمَنِ وَعُظْمَاءِ وَمُلُوكِ الشَّامِ وَالْيَمَنِ
«بَنِي الرَّسُولِ» ، أَفْضَلِ مُلُوكِ الْأَرْضِ .

«الْأَوَّلُ» : السُّلْطَانُ الْمَلِكُ الْمَنْصُورُ نُورُ الدِّينِ عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ الرَّسُولِيُّ .
وَهُوَ بَابُ خَيْرٍ فَتَحَهُ اللَّهُ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ ، تَوَاصَلَ بَعْدَهُ الْإِسْلَامُ ، وَتَوَاتَرَ
عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْإِكْرَامُ ، خِلَافَتُهُ مِنْ سَنَةِ سِتٍّ وَعِشْرِينَ وَسِتِّمِائَةٍ (٦٢٦هـ)
(١٢٢٩م) . كَانَتْ لَهُ الْوَقَائِعُ الْمَشْهُورَةُ وَالْآثَارُ الْمَذْكُورَةُ ، وَلَمَّا دَانَتْ
لِصَوْلَتِهِ الرَّقَابُ وَانْقَادَتْ لَهُ الْأَرْبَابُ مِنْ «حَضْرَمَوْت» إِلَى «حَرَمِ اللَّهِ» .
اشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى صَاحِبِ دِيَارِ مِصْرَ ، «الْمَلِكِ الْكَامِلِ» فَأَرْسَلَ إِلَى «لَبْلَدِ الْحَرَامِ»
سَرَايَاهُ ، وَمَنْ عَلَيْهِ الْعَهْدَةُ مِنْ رِجَالِهِ ، فَأَرْسَلَ أَهْلُ «مَكَّةَ» الْخَبَرَ بَيْنَ يَدَيْهِ
وَلَمَّا رُفِعَ ذَلِكَ إِلَيْهِ ، جَدُّ سَائِرًا إِلَى أَنْ أَتَى إِلَى الرِّيَاضَةِ خَرَجَ الْمِصْرِيُّونَ
مِنْهُ وَدَخَلَهَا مُحْرِمًا ، وَفَرَّقَ فِيهَا أَمْوَالًا عَظِيمَةً ، وَطَلَبَ جَمَاعَةً مِنَ الْأُمَرَاءِ
الْأَمَانَ ، وَمِنْهُمْ كَبِيرُ الْأُمَرَاءِ «مُبَارِزُ الدِّينِ بْنُ بَرطَاسَ» فَأَمَنَهُ وَأَكْرَمَهُ ،
وَلَمْ يَنْتَصِبْ بَعْدَهَا مِنْ مُنَاكَ أَحَدٌ لِمُقَاوَاتِهِ وَلَمْ تَزَلِ الْأَقْدَارُ مُسَاعِدَةً لَهُ
فِيمَا يُقَدِّمُ وَيُؤَخِّرُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ عَامًا ، وَانْتَقَلَ إِلَى رِضَى اللَّهِ . مَاتَ يَوْمَ
التَّاسِعِ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ (٦٤٧هـ - ١٢٤٩م) شَهِيدًا قَتَلَهُ
حَرَسٌ وَمَمَالِيكُ لَهُ . وَكَانَ مُسْتَغْنِيًا بِهِمْ ، مُحْسِنًا ظَنَّهُ فِيهِمْ ، بِإِشَارَةِ جَاهِلٍ -
قَدَّسَ اللَّهُ رَوْحَهُ فِي الْجَنَّةِ .

ثُمَّ لَحِقُوا «فَشَالَ» وَبَايَعُوا أَبَا بَكْرٍ - وَلَدَ أَخِيهِ «الْحَسَنِ» وَحَاصَرَ «زَيْدًا» بَعْدَ ذَلِكَ .

ثُمَّ إِنَّ الْمَلِكَ الْمُظْفَرَ قَدِمَ مِنْ «سُرُدَدَ» وَكَانَتْ لَهُ إِقْطَاعًا ، وَلَمَّا أَقْبَلَ وَعَلِمُوا بِهِ اخْتَلَفُوا ، وَكَاتَبُوهُ سِرًّا ، وَأَدَارَ الْعَمَلَ حَتَّى لَزِمَ «أَبَا بَكْرٍ» وَقَاتَلِي أَبِيهِ ، وَدَخَلَ «زَيْدًا» .

ثُمَّ فِي سَنَةِ ثَمَانَ وَأَرْبَعِينَ (٦٤٨ هـ - ١٢٥٠ م) حَطَّ عَلَى «حِصْنِ تَعَزَّ» فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ وَاسْتَوَى عَلَيْهِ ، فِي جُمَادَى الْأُولَى .

ثُمَّ دَخَلَ «صَنْعَاءَ» فِي ذِي الْحِجَّةِ مِنَ السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ .

وَفِي سَنَةِ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ (٦٤٩ هـ - ١٢٥١ م) أَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ «تَعَكَّرَ» فِي الْمُحَرَّمِ ، وَفِي آخِرِهِ قَدِمَ عَمَّاهُ «أَبُو بَكْرٍ» وَ«الْحَسَنُ» مِنْ «مِصْرَ» ، فَأَدَارَ الْحِيلَةَ وَقَبَضَ عَلَى أَيْدِيهِمَا ، وَأَوْدَعَ الْكُلَّ فِي «دَارِ الْأَدَبِ» وَهُوَ فِي «حِصْنِ تَعَزَّ» الْمَخْرُوسِ .

وَفِي سَنَةِ خَمْسِينَ وَسِتِّمِائَةٍ (٦٥٠ هـ - ١٢٥٢ م) أَخَذَ «الدُّمْلُوءَ» فِي التَّاسِعِ عَشَرَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ وَفِيهَا إِخْوَتُهُ .

وَفِي سَنَةِ إِخْدَى وَخَمْسِينَ (٦٥١ هـ - ١٢٥٣ م) أَدَمَ عَلَى «أَسَدِ الدِّينِ» - ابْنِ عَمِّهِ الْحَسَنِ - وَرَضِيَ عَنْهُ ، وَأَدَّى فَرِيضَةَ الْحَجِّ ، وَخَرَجَ فِي شَوَّالٍ فِي الْبَرِّ ، وَالْمَرَاقِبُ تُسَايِرُهُ فِي الْبَحْرِ بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، ثُمَّ دَخَلَ «مَكَّةَ» فِي عَسَاكِرِهِ مُحَرِّمًا مُلَبِّيًا ، وَهُوَ عَارِي الْبَدَنِ حَتَّى أَتَى بِالنِّسِكَ وَأَتَمَّ حَجَّهُ ،

ثُمَّ اجْتَمَعَ النَّاسُ ، خَطَبَ وَعَلَّمَ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ الْمَنَاسِكَ وَدَخَلَ الْبَيْتَ ، وَحَمَلَ الْقُرْبَةَ عَلَى يَدَيْهِ وَأَفَاضَ الْمَاءَ فِي جَوَانِبِهِ غَاسِلًا لَهُ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ ،

وَكَسَا «الْبَيْتَ» ، ثُمَّ عَادَ سَالِمًا غَانِمًا ، وَلَمْ يَزَلْ مُبَارَكًا أَيَّنَمَا كَانَ ، وَأَقَامَ فِي الْمُلْكِ قَدْرَ سِتِّ وَأَرْبَعِينَ عَامًا . إِلَى أَنْ كَانَ اسْتِخْلَافُ وَلَدِهِ «الْأَشْرَفِ» سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَسِتِّمِائَةَ (٦٩٤هـ - ١٢٩٥م) فِي جُمَادَى الْأُولَى . وَتُوفِّيَ فِي رَمَضَانَ مِنَ السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ - قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ وَنَوَّرَ ضَرِيحَهُ .

وَأَقَامَ «الْمَلِكُ الْأَشْرَفُ» فِي الْخِلَافَةِ . وَلَمَّا عَلِمَ «الْمَلِكُ الْمُؤَيَّدُ» بِوَفَاةِ وَالِدِهِ أَقْدَمَ عَلَى «عَدَنَ» وَأَخَذَهَا هِيَ وَ «أَبِينَ» .

وَفِي سَنَةِ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ (٦٩٥هـ - ١٢٩٦م) لُزِمَ «الْمَلِكُ الْمُؤَيَّدُ» وَجُعِلَ فِي «حَبْسٍ حِصْنٍ تَعِزٍّ» وَأَقَامَ الْمَلِكُ الْأَشْرَفُ فِي الْمُلْكِ أَشْهُرًا بَعْدَ سَنَةٍ ، ثُمَّ مَاتَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ وَأَجْمَعَ كُتُبَاءُ الدَّوْلَةِ عَلَى إِخْرَاجِ «الْمُؤَيَّدِ» وَتَقْلِيدِهِ الْمُلْكَ وَالْأَمْرَ ، وَلَمَّا وَلِيَ الْمُلْكُ جَعَلَ الْوِزَارَةَ إِلَى الْقَاضِي مُوَفَّقِ الدِّينِ الصَّاحِبِ وَسَارَ فِي عَامِهِ ذَلِكَ إِلَى الْمَشْرِقِ وَأَخَذَ حُصُونَهُ «حِجَّةً» . ثُمَّ فِي عَامِ إِحْدَى وَسُبْعِمِائَةَ (٧٠١هـ - ١٣٠٢م) خَالَفَ أَشْرَافُ «جَاذَانَ» فَاتَّاهُ الْعُلَمَاءُ فَأَرْسَلَ بَعْدَهُمُ الْأَثَرَاكَ وَالْأُمَرَاءَ إِلَى «اللُّؤْلُؤَةِ» فَأَذَمَّ فِيهِ عَلَيْهِمُ وَأَدُّوا الطَّاعَةَ .

تُوفِّيَ فِي هَذَا الْعَامِ «الشَّرِيفُ أَبُو نَمَا» «صَاحِبُ مَكَّةَ» - وَفِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ أَمَرَ أَنْ تُبْنَى «الْمُؤَيَّدِيَّةُ» فِي «تَعِزٍّ» .

وَفِي سَنَةِ ثَلَاثٍ (٧٠٣هـ - ١٣٠٤م) تُوفِّيَ وَلَدُهُ الْمَلِكُ «الظَّافِرُ» وَدَفِنُوهُ فِي «الْمُؤَيَّدِيَّةِ» مَدْرَسَةِ وَالِدِهِ وَكَانَ «الْمَلِكُ الْمُؤَيَّدُ» رَجُلًا كَامِلًا وَأَقَامَ فِي الْمُلْكِ عَنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ عَامًا وَأَشْهُرًا . وَكَانَتْ وَفَاتُهُ بِدَارِهِ فِي «الشَّجَرَةِ» فِي قُبَالَةِ «تَعِزٍّ» الْمَحْرُوسِ أَوَّلَ لَيْلَةٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَسُبْعِمِائَةَ (٧٢١هـ - ١٣٢١م) وَكَانَ مُشَارِكًا فِي الْعُلُومِ ، وَكَانَ يَحْفَظُ «مُقَدِّمَةً

طَاهِرٌ ، و « كِفَايَةُ الْمُتَحَفِّظِ » و « التَّنْبِيهِ » فِي فِقْهِ « الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ » ، وَأَخَذَ الْحَدِيثَ مِنْ أَشْيَاخِ الْعِلْمِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَكَانَ وَلَدُهُ « الْمَلِكُ الْمُجَاهِدُ » فِي « قَلْعَةِ تَعِز » وَلَمْ يَتْرُكْ وَلَدًا سِوَاهُ ، فَاسْتَقَرَّ لَهُ الْأَمْرُ بَعْدَهُ وَكَانَ فِيهِ مِنَ الرِّيَاسَةِ وَالْإِقْدَامِ ، مَا لَا يَكُونُ ، فَأَقَامَ هُنَالِكَ شَهْرَيْنِ ، ثُمَّ نَزَلَ دَارَ الشَّجَرَةِ ، وَكَانَ أَتَابِكُ الْأَجْنَادِ يَوْمَئِذٍ الْأَمِيرُ « شُجَاعُ الدِّينِ بْنِ مَنْصُورٍ » فَأَغْرَاهُ حَتَّى قَبِضَ عَلَى عَمِّهِ « الْمَلِكِ النَّاصِرِ » وَأَمَرَ بِهِ إِلَى « عَدَنَ » ، وَجَرَتْ مِنْ هَذَا الْأَمِيرِ أُمُورٌ غَيَّرَتْ النَّاسَ وَحَصَلَتْ بَيْنَ الْمَنْصُورِ أَيُّوبَ - أَخِ الْمَلِكِ الْمُؤَيَّدِ وَبَيْنَ الْمَمَالِيكِ وَالْأُمَرَاءِ - مُرَاسَلَةٌ وَالزُّمُورُ « الْمَلِكُ الْمُجَاهِدُ » فِي جُمَادَى الْآخِرَى سَنَةِ إِحْدَى أَوْ اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ : (٥٧٢١ هـ - أَوْ ٥٧٢٢ هـ) - (١٣٢١ م أَوْ ١٣٢٢ م) وَأَدْخَلُوهُ « حِصْنَ تَعِز » وَاسْتَقَرَّ أَمْرُ « الْمَنْصُورِ » وَأُخْرِجَ « النَّاصِرُ » مِنْ « عَدَنَ » وَوُقِفَ قَدْرَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ . وَحَصَلَتْ مُرَاسَلَةٌ بَيْنَ أَحَدِ غُلَمَانِ الْمَلِكِ الْمُجَاهِدِ وَبَعْضِ أَهْلِ الْقَلْعَةِ وَأَدْخَلُوا لَيْلًا ، وَلَمْ يَعْلَمْ « الْمَنْصُورُ » حَتَّى دَخَلُوا عَلَيْهِ وَلَزِمَ ، وَظَهَرَ « الْمَلِكُ الْمُجَاهِدُ » وَنَفَذَ أَمْرَهُ .

وَكَانَ « الظَّاهِرُ » وَلَدُ الْمَنْصُورِ فِي « الدُّمْلُوءَةِ » فَأَمَرَ وَالِدُهُ أَنْ يُسَلِّمَهَا وَلَمْ يَفْعَلْ ، وَدَعَا النَّاسَ إِلَى نَفْسِهِ وَأَجَابَهُ الْمَمَالِيكُ وَغَيْرُهُمْ وَظَهَرَتْ لَهُ شَوْكَةٌ . وَتَوَفَّى الْمَنْصُورُ فِي شَهْرِ صَفَرٍ عَامَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ (٥٧٢٣ هـ - ١٣٢٣ م) وَفِي رَبِيعٍ مِنَ الْعَامِ الثَّانِي جَاءَ « ابْنُ الدَّوِيدَارِ - غُلَامُ الظَّاهِرِ - وَحَاصَرَ « الْمَلِكُ الْمُجَاهِدُ » مُدَّةً ، ثُمَّ ارْتَفَعَ « الْمَمَالِيكُ » كَافَّةً إِلَى التَّهَائِمِ ، ثُمَّ أَقْبَلَ الزَّعِيمُ بِالْأَشْرَافِ وَحَارَبَ « الْمَمَالِيكُ » فِي « جَاحِفِ سَهَامِ » وَطَرَدَ الْكُلَّ وَأَسَرَ وَأَهْلَكَ مِنْ الْمَمَالِيكِ طَائِفَةً ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي ذِي الْحِجَّةِ عَامَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ (٥٧٢٤ هـ - ١٣٢٤ م) .

وَفِي الْعَامِ الَّذِي بَعْدَهُ ادَّعَى «النَّاصِرُ» وَلَدُ «الْأَشْرَفِ» الْمَلِكِ وَوَقَفَ
 أَيَّاماً ، وَنَزَلَ الْمَلِكُ «الْمُجَاهِدُ» إِلَى «زَبِيدٍ» وَقَبَضَ عَلَى «النَّاصِرِ» وَطَلَعَهُ
 «تَعَزَّ» فَلَبِثَ أَيَّاماً وَمَاتَ ، وَجُعِلَ فِي «الْأَشْرَفِيَّةِ» مَدْرَسَةً وَالِدِهِ ، وَبَقِيَ
 الظَّاهِرُ فِي ، الدُّمْلُوءِ ، مُدَّةً ثُمَّ دَخَلَ «عَدَنَ» وَخَرَجَ مِنْهَا ، وَنَزَلَ «الْمَلِكُ
 الْمُجَاهِدُ» «عَدَنَ» وَأَخَذَهَا ، وَأَقَامَ «الظَّاهِرُ» إِلَى عَامِ أَرْبَعَةٍ وَثَلَاثِينَ (٥٧٣٤هـ -
 ١٣٣٣ م) وَسَأَلَ الْأَمَانَ وَالذِّمَّةَ ، فَأَجَابَهُ إِلَى ذَلِكَ وَأَقَامَ مُعْتَقِلاً إِلَى أَنْ مَاتَ
 فِي عَامِهِ ذَلِكَ ، وَتَمَّ لَهُ الْأَمْرُ بَعْدَ ذَلِكَ وَاسْتَقَرَّ الْحَالُ .

وَفِي سَنَةِ سِتِّ وَثَلَاثِينَ (٥٧٣٦هـ - ١٣٣٥ م) أَظْهَرَ الدَّرَاهِمَ الرَّبَاصِيَّةَ ،
 وَأَجْرَى الْمَالِكُ «الْمُجَاهِدُ» لِرِعَايَاهُ النَّوَاصِيفَ فَارْتَفَقُوا بِذَلِكَ كَثِيراً ،
 وَفَرَّجَ ذَلِكَ عَنْهُمْ .

ثُمَّ أَمَرَ بِأَنْ تُبْنَى مَدْرَسَتُهُ «بِالْحَرَمِ الشَّرِيفِ» وَجُعِلَ لَهَا وَقْفٌ وَافِرٌ سَنَةَ
 أَرْبَعِينَ (٥٧٤٠هـ - ١٣٣٩ م) ، وَحِجَّتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِعَامَيْنِ ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى الْحِجَّةِ
 الثَّانِيَةِ سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ (٥٧٥١هـ - ١٣٥٠ م) وَبَلَغَ إِلَى مِصْرَ فِي صُحْبَةِ
 الْحَاجِّ ، وَأَقَامَ مُدَّةً ، ثُمَّ رَجَعَ مِنْهَا سَالِماً .

وَفِي سَنَةِ اثْنَيْنِ وَسِتِّينَ (٥٧٦٢هـ - ١٣٦١ م) تُوُفِّيَتْ وَالِدَتُهُ «جِهَةٌ صَالِحَةٌ» .
 ثُمَّ خَالَفَ وَلَدُهُ «الْمُظْفَرُ» وَقَصَدَ «عَدَنَ» ثُمَّ لَاحَقَهُ إِلَيْهَا فَوَلَّى عَنْهُ ،
 وَدَخَلَهَا الْمَلِكُ «الْمُجَاهِدُ» فَأَقَامَ أَيَّاماً وَعَاجَلَ الْأَجَلَ وَتُوُفِّيَ آخِرَ جُمَادَى الْأُولَى
 سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ (٥٧٦٤هـ - ١٣٦٣ م) وَحُمِلَ إِلَى «تَعَزَّ» وَدُفِنَ فِي مَدْرَسَتِهِ -
 جَعَلَ اللَّهُ جَنَّاتِ عَدَنَ مَا أُوَاهُ .

ثُمَّ اتَّفَقَ أَهْلُ الْعَقْدِ وَالْحَلِّ عَلَى إِقَامَةِ وَلَدِهِ «الْمَلِكِ الْأَفْضَلِ الْعَبَّاسِ»
 وَكَانَ مِنَ الْعِلْمِ وَالْأَدَبِ وَالْفَضْلِ بِمَنْزِلَةٍ ثُمَّ بَايَعُوهُ وَاسْتَقَرَّ أَمْرُهُ ، وَكَانَتْ

الْأَطْرَافُ مُضْطَرِبَةً . وَكَانَ (وَلَدُ مِكَائِيلَ) يَوْمَئِذٍ اسْتَوَى عَلَى «حَرَضٍ» وَ «مَوْرٍ» ،
وَ «سُرْدَدٍ» وَغَيْرِهَا .

ثُمَّ أَقْبَلَ «الْمَلِكُ الْأَفْضَلُ» وَجَرَدَ إِلَيْهِ الْكِتَابَ عَلَى مُقَدِّمَتِهَا «الْأَمِيرُ
فَخْرُ الدِّينِ زِيَادُ» فَقَتَلَ «أَصْحَابَ ابْنِ مِكَائِيلَ» وَكَانَتْ الْمُوَاقَعَةُ فِي الْقَحْمَةِ
يَوْمَ الثَّانِي وَالْعِشْرِينَ مِنْ سَنَةِ خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَسُبْعِمِائَةٍ فِي جُمَادَى . وَهَرَبَ
وَلَدُ مِكَائِيلَ إِلَى «صَعْدَةَ» وَاسْتَوَى «الْمَلِكُ الْأَفْضَلُ» عَلَى سَائِرِ «أَقْطَارِ الْيَمَنِ»
وَبَنَى فِي هَذَا الْعَامِ «الْمَدْرَسَةَ الْأَفْضَلِيَّةَ» فِي «تَعِز»

وَفِي سَنَةِ سِتِّ وَسِتِّينَ (٥٧٦٦هـ - ١٣٦٥م) خَرَجَ عَلَيْهِ «الْمُظَفَّرُ» وَدَخَلَ
«حَرَضَ» وَ نَاصَرَهُ «إِمَامُ الزَّيْدِيَّةِ» ثُمَّ عَادَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَاتِلَ .

وَفِي عَامِ إِحْدَى وَسَبْعِينَ (٥٧٧١هـ - ١٣٦٩م) جَاءَ «ابْنُ مِكَائِيلَ» وَ «إِبْرَاهِيمُ
السَّيِّدُ» وَحَصَلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ وُلَاةِ الْجِهَاتِ حَرْبٌ فَانْكَسَرَ الْوَلَاةُ وَقُتِلَ «الْقَاضِي
جَمَالُ الدِّينِ الشَّرِيفُ» وَلَزِمَ الْأَجَلَ «فَخْرُ الدِّينِ زِيَادُ» وَرَجَعَ وَلَدُ إِيَّاسٍ بِحَنٍ
مَعَهُ إِلَى «زَبِيدَ» فَوَقَعَ عَلَيْهِ «الْعَوَارِينُ» فَاتَّخَذُوا رُوحَهُ وَمَالَهُ وَاسْتَوَلُوا عَلَى
«زَبِيدَ» وَجَاءَ «الْأَشْرَفُ» عِنْدَ ذَلِكَ وَلَمْ يُدْخِلُوهُمْ بَلْ ثَاوَرُوهُمْ ، فِي الْحَالِ
حَتَّى نَفَوْهُمْ . ثُمَّ مَالُوا إِلَى الْجِهَاتِ الشَّامِيَّةِ وَأَرْسَلُوا «بِالْأَمِيرِ فَخْرُ الدِّينِ
زِيَادَ» طَرِيقَ الْجَبَلِ فَأَتَى «الْقَائِدَ أَحْمَدَ» وَأَطْلَقَهُ وَعَادَ سَالِمًا .

ثُمَّ إِنَّ «الطَّوَّاشِيَّ أَهْيَفَ» وَصَلَ وَأَدَارَ رَأْيَهُ حَتَّى دَخَلَ «زَبِيدَ» يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ
الثَّلَاثِ مِنْ رَجَبٍ مِنَ السَّنَةِ وَكَانَ هَلَاكُ «الْعَوَارِينِ» عَلَى يَدِهِ .

ثُمَّ إِنَّ السُّلْطَانَ أَرْسَلَ الْمُقَاتِلَ الرِّجَالَ ، فَلَمَّا عَلِمَ الْأَشْرَافُ وَلُّوا هَارِبِينَ ،
ثُمَّ وَقَفُوا عَامِينَ وَجَاءَ «ابْنُ مِكَائِيلَ» وَالْأَشْرَافُ فَجَاءَهُمْ فَخْرُ الدِّينِ زِيَادُ

فِي سُرُدَدَ ، وَكَسَرَهُمْ ، وَأَهْلَكَ مُقَدَّمَةَ ابْنِ تَاجِ الدِّينِ ، فِي ربيعِ سَنَةِ اثْنَيْنِ وَتِسْعِينَ (٨٧٩٢) .

ثُمَّ فِي عَامِ سَبْعِ (٨٧٩٧) بَعْدَهُ نَزَلَ «الإِمَامُ صَلَاحٌ» وَبَلَغَ إِلَى «بَابِ زَيْدٍ» وَوَقَفَ ثَلَاثَ لَيَالٍ ، ثُمَّ تَرَجَعَ هَارِباً مِنْ قَبْلِ رُصُولِ مَوَادِ السُّلْطَانِ . وَطَلَعَ عَلَى بِلَادِ «بَنِي شَاوَرٍ» وَوَجَّهَهُ الْفَقِيهُ «أَحْمَدُ بْنُ زَيْدٍ» وَنَظَرَهُ حَتَّى أَغْيَا بِهِ . وَكَانَ لَدَيْهِ مِنْ «بَنِي شَاوَرٍ» نَحْوُ مِنْ ثَلَاثَةِ آلَافٍ فَمَا اسْتَطَاعَ أَخْذَهُ فَأَسْرَمَهَا لَهُ .

ثُمَّ نَزَلَ «الْمَلِكُ الْأَفْضَلُ» «زَيْدٌ» وَدَخَلَهَا أَوَّلَ شَهْرِ رَجَبٍ وَأَقَامَ إِلَى يَوْمِ الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَعْبَانَ عَامِ ثَمَانِيَةِ وَسَبْعِينَ (٨٧٧٨-١٣٧٦ م) .

وَتُوفِّيَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ فَاجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى وَلَدِهِ الْبَاسِلِ وَصَفَوْتِهِ الْكَامِلِ «السُّلْطَانُ الْمَلِكُ الْأَشْرَفُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْعَبَّاسِ» مَنْ لَا يَخْتَلِفُ أَحَدٌ فِي فَضْلِهِ ، وَلَا يَأْتِي الزَّمَانُ بِمَلِكٍ مِثْلِهِ إِلَّا مِنْ نَسْلِهِ ، وَتَمَّتْ لَهُ الْخِلَافَةُ فِي يَوْمِ وَقَاةِ وَالِدِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَالْحَقُّ بِهِ إِلَى مَدْرَسَتِهِ فِي «تَعِزٍّ» وَدُفِنَ بِهَا يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ الرَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ ذَلِكَ الشَّهْرِ .

وَفِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ خِلَافَتِهِ مَاتَ «ابْنُ مِيكَائِيلَ» الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَكَانَ مِنْ بَعْضِ أَمْرَاءِ السُّلْطَانِ الْمَلِكِ الْمُجَاهِدِ أَقْطَعَ لِيَّاهُ «حَرَضَ» وَأَقَامَهُ بَعْدَ وَقَاةِ وَالِدِهِ مَقَامَهُ فِي الْأَمْرِ . ثُمَّ أَنَّهُ نَزَعَ يَدَهُ مِنَ الطَّاعَةِ ، وَكَانَ مِنْ أَمْرِهِ مَا كَانَ .

وَفِي سَنَةِ إِحْدَى وَثَمَانِينَ (٨٧٨١-١٣٧٩ م) تَقَدَّمَ السُّلْطَانُ «الْمَلِكُ الْأَشْرَفُ» إِلَى «سُرُدَدَ» وَأَقَامَ بِهِ أَيَّاماً . وَفِي ذَلِكَ الْوَقْتِ قَدِمْتُ عَلَيْهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَأَجَازَنِي وَأَمَرَ أَنْ أَتْبَعَ رِكَابَهُ الْعَالِي .

وَفِي هَذَا الْعَامِ حَجَّ الْمَحْمَلُ الْأَشْرَفِيُّ ، وَكَانَ أَمِيرُ الرُّكْبِ «فَخْرُ الدِّينِ السَّنْبُلِيُّ» .

وَفِي الْمُحَرَّمِ مِنَ السَّنَةِ هَذِهِ تُوَفِّي الْوَزِيرُ «تَقِي الدِّين» وَوَلِيَّ الْوِزَارَةِ
بَعْدَهُ وَلَدُهُ «نُور الدِّين عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ» .

وَفِي سَنَةِ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ (٥٧٨٤-١٣٨٢ م) اسْتَمَرَ الْقَاضِي وَجِيهُ الدِّينِ
النُّظَارِيُّ وَزِيْرًا ، ثُمَّ حَصَلَتْ زَلَّةٌ وَخَرَجَ لِأَجْلِ ذَلِكَ مِنَ الْبِلَادِ . ثُمَّ عَادَ
نُورُ الدِّينِ عَلِيٌّ حَالَهُ إِلَى أَنْ هَلَكَ فِي شَهْرِ جُمَادَى الْآخِرَى سَنَةِ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ
(٥٧٨٧-١٣٨٥ م) .

وَاسْتَمَرَ الْقَاضِي شَرَفُ الدِّينِ الْفَارِسِيُّ وَزِيْرًا شَهْرًا .
وَاسْتَمَرَ الْقَاضِي «وَجِيهُ الدِّينِ بْنِ عَبَّاسٍ» فِي رَمَضَانَ مِنْ عَامِهِ إِلَى أَنْ
مَاتَ فِي الرَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ فِي عَرَفَةَ سَنَةِ تِسْعِينَ (٥٧٩٠-١٣٨٨ م) .
ثُمَّ اسْتَمَرَ الْقَاضِي الْأَجَلُ «شِهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ الْوَزِيرِ تَقِي الدِّينِ»
فِي الثَّانِي مِنْ صَفَرٍ سَنَةِ إِحْدَى وَتِسْعِينَ (٥٧٩١-١٣٨٩ م) إِلَى الْآنِ .

وَلَمْ يَزَلْ «السُّلْطَانُ الْمَلِكُ الْأَشْرَفُ» قَاصِدًا طَرِيقَ الْحَقِّ ، حَسَنَ الطَّرِيقَةِ ،
أَمِينًا عَلَى الْخَلِيقَةِ إِلَى أَنْ تُوَفِّي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَوْمَ التَّاسِعِ عَشَرَ مِنْ رَبِيعِ
الْأَوَّلِ فِي سَنَةِ ثَلَاثٍ وَثَمَانِمِائَةٍ (٥٨٠٣-١٤٠٠ م) وَدُفِنَ فِي مَدْرَسَتِهِ الْأَشْرَفِيَّةِ
فِي تَعِزٍّ ، الْمَخْرُوسِ - بَرَدَ اللَّهُ مَنَوَاهُ - وَجَعَلَ الْجَنَّةَ مَأْوَاهُ - وَكَانَتْ نَفْسُهُ
تُؤَثِّرُ الْعِلْمَ وَالْعُلَمَاءَ ، كَانَ مُتَقِنًا فِي الْعُلُومِ مَشْغُولًا بِهَا - رَحِمَهُ اللَّهُ تَغَشَاهُ .

ثُمَّ ثَبَّتَ الْبَيْعَةَ يَوْمَئِذٍ لِوَلَدِهِ السَّيْفِ الْمَاضِي فِي أَعْدَائِهِ ، وَالْوَابِلِ الْهَاطِلِ
عَلَى أَوْلِيَائِهِ مَوْلَانَا «السُّلْطَانُ الْمَلِكُ النَّاصِرُ أَحْمَدُ» فَجَبْنَتْهُ سَكَنُ الدَّهْرِ بَعْدَ
اضْطِرَابِهِ ، وَصَارَ الْحَقُّ فِي نَصَابِهِ ، وَحُمِلَتْ رَايَاتُهُ الْبَيْضُ الْمَنْصُورَةُ وَزُفَّتْ
يَوْمَ ثَامِنِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ مِنْ عَامِهِ وَكَانَ «السَّيْرِي قَدْ حَطَّ عَلَى «حِصْنِ الْحَمْرَا»
فِي مُدَّةٍ مَرَضٍ وَالِدِهِ السُّلْطَانِ وَسَاعَدَهُ «وَلَدُ مَهْدِي» - صَاحِبُ سَنَاجِ .

ثُمَّ إِنَّ السُّلْطَانَ «الْمَلِكُ النَّاصِرُ» خَرَجَ يَوْمَ السَّادِسَ عَشَرَ مِنْ شَهْرِهِ ،
فَأَخَذَ «سَنَاجَ» وَغَيْرَهُ ، وَرَفَعَ «السِّيْرِي» مِنْ مَكَانِهِ ، وَنَهَبَ مَا مَعَهُمْ ثُمَّ
عَادَ مَنْصُورًا

وَيَوْمَ الْخَامِسَ عَشَرَ مِنْ جُمَادَى الْأُولَى مِنْ عَامِهِ قَصَدَ حَدَّ «بَنِي سَيْف»
وَأَبَادَ الْأَقْرَانَ ، وَأَسَرَ الْأَغْيَانَ .

ثُمَّ خَرَجَ بِلَادَ الْأَسَاوِدَةِ يَوْمَ الثَّانِي وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِهِ وَاسْلَمُوا حُصُونَهُمْ
بِالرُّضَا مِنْهُمْ ، ثُمَّ عَادَ «تَعِزُّ» .

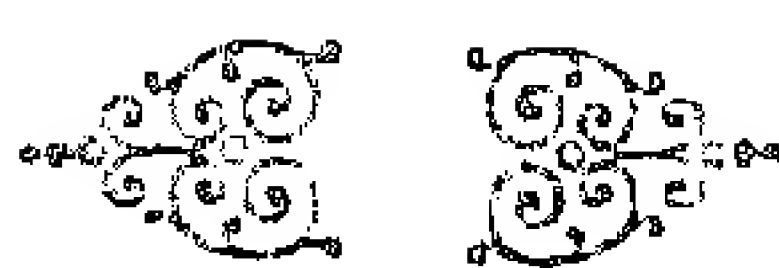
وَحَصَلَ مِنْهُمْ خِيَانَةٌ وَقَصَدَهُمْ لِأَجْلِهَا فِي الرَّابِعِ مِنْ جُمَادَى الْآخِرَى
فَأَخْرَبَ بِلَادَهُمْ وَحُصُونَهُمْ ، وَأَهْلَكَ مِنْهُمْ كَثِيرًا .

ثُمَّ سَارَ إِلَى «زَبِيدَ» يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ الثَّانِي وَالْعِشْرِينَ مِنْ الشَّهْرِ فَأَقَامَ إِلَى
الْيَوْمِ الْعَاشِرِ مِنْ رَجَبَ بَعْدَهُ وَخَرَجَ إِلَى «الْمَعَارِزَةِ» وَسَأَلُوا الذِّمَّةَ وَسِيرَ إِلَى
«حَنْكَةَ» الْمُخَالِفِينَ فَأَخَذَ مَا مَعَهُمْ وَمَعَ الرُّمَاتِ مِنْ خَيْلٍ ، وَدَخَلَ «زَبِيدَ»
فَوَقَفَ إِلَى أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ وَأَخَذَ «الْمَعَارِزَةَ» لِإِبْلِ الْمُنَافَرَةِ فَأَغَارَ عَلَيْهِمْ
يَوْمَ الثَّانِي وَأَبَادَ مِنْهُمْ أَمَّا ، وَقَتَلَ شَيْئًا كَثِيرًا . حَدَّثَ بَعْضُ الْعُدُولِ أَنَّهُ
سَمِعَ «الْمَعَارِزَةَ» . يَقُولُونَ : «مَرُّنَا هَذَا السُّلْطَانَ عَلَى الْخِلَافِ حَتَّى يَتَوَطَّأَ
لَكُمْ جَنَابُهُ فَاثْعَكَسَ الْأَمْرُ» .

وَفِي الثَّانِي مِنْ شَهْرِ شَوَّالَ أَخَذَ السُّلْطَانُ الْمَلِكُ النَّاصِرُ «الْمَهُورَ» وَهُوَ
حِصْنٌ عَظِيمٌ بِهِ انْحَسَمَتْ مَادَّةُ الْخِلَافِ فِي مَخَالِفِ «سَهَامَ» ، وَتِلْكَ الْأَطْرَافِ .
ثُمَّ طَلَعَ «تَعِزُّ» يَوْمَ الثَّانِي وَالْعِشْرِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ ثَلَاثَ وَثَمَانِمِائَةٍ .

وَفِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَثَمَانِمِائَةٍ (٨٠٤هـ - ١٤٠١م) أَخَذَ حِصْنَ
رَيْمَةَ وَسَائِرَ مَا هُنَالِكَ . وَكَانَ افْتِتَاحُ هَذِهِ الْأَمَّاكِينِ عَلَى يَدِ الْأَمِيرِ الْأَجَلِّ
بَذْرِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادِ الْكَامِلِيِّ ، وَمَا زَالَ مَوْلَانَا السُّلْطَانُ الْمَلِكُ النَّاصِرُ
قَائِمًا عَلَى قَدَمِ الْجِدِّ وَالْاجْتِهَادِ ، نَاهِضًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ ، قَائِمًا فِي إِصْلَاحِ
فَاسِدِ الْبِلَادِ وَالْعِبَادِ . نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَجْمَعَ الْخُلُقَ عَلَى طَاعَتِهِ ، وَأَنْ يَمِدَّ فِي أَيَّامِ
دَوْلَتِهِ ، إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .

كَمُلَ هَذَا التَّارِيخُ وَبِتَمَامِهِ يَتِمُّ الْكِتَابُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ شَهْرِ الْمُحَرَّمِ
أَحَدِ أَشْهُرِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَثَمَانِمِائَةٍ (٨٠٤هـ - ١٤٠١م) فِي مَدِينَةِ «تَعِز» الْمَخْرُوسِ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَصَلَّى يَا رَبُّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ .



عَلَّمَ الْبَشَرَ حَو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

النحو

بِحَمْدِ اللَّهِ اسْتَفْتَحُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ ، وَبَعْدُ :

أقسام الكلام

فَأَقُولُ : الْكَلَامُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : وَهِيَ إِسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ .

الاسم وعلاماته

وَالِإِسْمُ : يُعْرِفُ بِدُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ ، وَالْإِضَافَةِ ، وَالْإِخْبَارِ عَنْهُ ، وَجَرِّهِ .

الفعل وعلاماته

وَالْأَفْعَالُ : بِدُخُولِ التَّاءِ السَّاكِنَةِ ، وَلَمْ ، وَكَوْنُهُ أَمْرًا (١) ، وَهُوَ :

قَالَتْ ، وَلَمْ يَقُلْ ، وَالْأَمْرُ : أَتْرَكَ ، أَكْتُبُ ، وَمَا عَدَاهُمَا فَهُوَ حَرْفٌ (٢) .

أنواع الاسم

وَالِاسْمُ : نَكِيرَةٌ وَمَعْرِفَةٌ ، فَمَا صَحَّ فِيهِ «ال» مُؤَثَّرَةٌ (٣) فَهُوَ نَكِيرَةٌ .

المعارف

وَجُمْلَةُ الْمَعَارِفِ خَمْسٌ : «الْمُضْمَرُ» (٤) : مِثْلُ : «هُوَ» . وَ «الْعَلَمُ» :

مِثْلُ : «زَيْدٌ» ، وَمَا دَخَلَ عَلَيْهِ «ال» : مِثْلُ : «الْإِنْسَانُ وَالرَّجُلُ» وَ «اسْمُ

الْإِشَارَةِ» : «ذَا» ، وَهَذِهِ وَنَحْوُهَا . وَ «مَا أَضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَارِفِ» .

(٢) أي ماعدا الأسماء والأفعال .

(١) أي : كونه حدثًا .

(٤) أي : «الضمير» .

(٣)

المعرب والمبني

و «المُعَرَّبُ» : وَهُوَ شَيْئَانِ : «الِاسْمُ الْمُتَمَكِّنُ» وَ «الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ» .
وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ «مَبْنِيٌّ»

الاعراب وعلاماته

وَالِإِعْرَابُ : وَالْقَابَةُ : «رَفْعٌ» وَ «نَضْبٌ» وَ «جَرٌّ» وَ «جَزْمٌ» .
الرَّفْعُ بِالنَّضْبِ ، وَالنَّضْبُ بِالْفَتْحِ ، وَالْجَرُّ بِالْكَسْرِ ، وَالْجَزْمُ بِإِزَالَةِ الْحَرَكَةِ .

علامات إعراب الجمع المؤنث السالم

وَنَضْبُ الْجَمْعِ (١) فِي الْإِنَاثِ كَثْرَةُ ، مِثْلُ : السَّجْدَاتِ .

الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ وَإِعْرَابُهَا وَعلامات إعرابها

وَ «أَبُوكَ» وَ «أَخُوكَ» وَ «حَمُوكَ» وَ «فُوكَ» وَ «ذُو مَالٍ» :

رَفَعُهَا بِالْوَاوِ ، وَنَضَبُهَا بِالْأَلِفِ وَجَرَّهَا بِالْيَاءِ .

إعراب المثنى وعلاماته

الرَّفْعُ بِالْأَلِفِ ، وَالنَّضْبُ وَالْخَفْضُ مِنْهُمَا بِالْيَاءِ : رَكْعَتَانِ ، رَكْعَتَيْنِ ،
سَجْدَتَانِ ، سَجْدَتَيْنِ .

— الجمع المذكر السالم وعلامات إعرابه

وَالرَّفْعُ لِلْجَمْعِ (٢) السَّالِمِ بِالْوَاوِ ، وَفَتْحُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ : مِثْلُ : الْمَاشُونَ ،
الْمَاشِينَ ، وَنُونُ الْإِثْنَيْنِ مَكْسُورَةٌ ، وَنُونُ الْجَمْعِ (٣) جُعِلَتْ بِالْفَتْحِ . وَإِذَا
أُضِيفَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا سَقَطَتْ .

(١) ، (٢) ، (٣) يعني يجمع

الأفعال الخمسة وعلامات إعرابها رفعاً ونصباً وجزماً

وَرَفَعُ أَفْعَالِ الْإِثْنَيْنِ (١) ، وَالْجَمِيعِ بِالنُّونِ . مِثْلُ : يَقْتَرِعَانِ ، يَكْرَهُونَ
وَالنَّصْبُ وَالْجَزْمُ بِحَذْفِ النُّونِ .

الأفعال - الماضي والمضارع والأمر

وَالْأَفْعَالُ (٢) : مَاضٍ وَمُسْتَقْبَلٍ ، فَالْمَاضِي : مِثْلُ : «صَلَّى» «وَشَكَ» وَالْمُسْتَقْبَلُ :
«يَقْضِرُ» و «يُقَدِّمُ» و «يُؤَخِّرُ» ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ . ثُمَّ لَهُ أَحْرَفُ نَوَاصِبَ لَهُ .
وَفِعْلُ الْأَمْرِ مَجْزُومٌ (٣) .

الفاعل

وَالْفَاعِلُ مَرْفُوعٌ أَبَدًا .

المفعول به وإعرابه

وَالْمَفْعُولُ نَصْبٌ أَبَدًا ، مِثْلُ : «غَسَلَ الرَّجُلُ ثِيَابَهُ» ، رَفَعْتَ «الرَّجُلُ»
لِأَنَّهُ الْفَاعِلُ ، وَنَصَبْتَ الثِّيَابَ لِأَنَّهَا مَفْعُولٌ بِهَا ، وَضَرَبَ الزَّيْدَيْنِ الْعُمَرَانِ ،

حالات تقديم أو تأخير الفعل على الفاعل

إِذَا قَدِّمْتَ الْمَفْعُولَ ، وَأَخَّرْتَ الْفَاعِلَ ، وَإِنَّمَا قِيلَ : ضَرَبَ ، وَلَمْ نَقُلْ :
ضَرَبُوا ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ إِذَا قُدِّمَ وَحْدًا ، وَإِذَا تَأَخَّرَ ثَنِي وَجُمَعَ .

(١) أي الأفعال المضارعة التي لحقتها ألف الاثنین .

(٢) أي الأفعال المضارعة التي لحقتها واو الجماعة

(٣) هذا وهم والمعروف بناء فعل الأمر .

المبتدأ والخبر

«الابتداء» كُلُّ اسْمٍ ابْتَدَأَتْ بِهِ ، وَلَمْ يَعْمَلْ فِيهِ عَامِلٌ مِنَ الْعَوَامِلِ وَهُوَ رُفِعَ ،
وَخَبَرُهُ مِثْلُهُ إِذَا كَانَ اسْمًا وَاحِدًا : تَقُولُ : زَيْدٌ سَائِرٌ ، تَرْفَعُ زَيْدًا بِالِابْتِدَاءِ ،
وَسَائِرًا ، لِأَنَّهُ خَبَرُهُ .

حروف الجر

و «حُرُوفُ الْجَرِّ» وَهِيَ : «مِنْ» وَ «فِي» وَ «عَلَى» «إِلَى» وَ «عَنْ» وَ «كَافٌ»
وَ «الْبَاءُ» وَ «تَا الْقَسَمِ» وَ «مُذٌ» وَ «مُنْذٌ» «فَاللَّامُ» وَ «رُبٌّ» هَذِهِ كُلُّهَا تَجْرُ
مَا بَعْدَهَا : تَقُولُ : ظَهَرَ مِنَ الدَّارِ إِلَى الْعَرَصَةِ وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا .

المضاف والمضاف إليه

وَإِذَا أُضِيفَ اسْمٌ إِلَى اسْمٍ فَالثَّانِي مَجْرُورٌ بِالِإِضَافَةِ ، تَقُولُ : «ابْنُ فُلَانٍ»
وَ «دَارُ زَيْدٍ» ، جَرَرْتَ فُلَانًا وَزَيْدًا بِالِإِضَافَةِ .

الحروف النواسخ وعملها

وَالْحُرُوفُ الَّتِي تَنْصِبُ الْأَسْمَاءَ وَتَرْفَعُ الْأَخْبَارَ : «إِنَّ» وَ «أَنَّ» وَ «كَأَنَّ»
وَ «لَيْتَ» وَ «لَعَلَّ» وَ «لَكِنَّ» ، يَقُولُ : «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» نَصَبَ زَيْدًا بِإِنَّ
وَرَفَعَتْ قَائِمًا لِأَنَّهُ الْخَبَرُ ، لِإِنَّ ، وَمِثْلُهُ : «لَعَلَّ» .

الأفعال النواسخ وعملها

«أَصْبَحَ» وَ «أَضْحَى» وَ «بَاتَ» وَ «مَازَالَ» وَ «مَا بَرِحَ» وَ «مَا انْفَكَ»
وَ «مَا فَتَى» وَ «مَا دَامَ» تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ : «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا» ، رَفَعْتَ زَيْدًا لِأَنَّهُ
اسْمٌ كَانَ ، وَنَصَبْتَ قَائِمًا لِأَنَّهُ خَبَرُهَا ، وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا .

الحروف التي تنصب الفعل المضارع

الْحُرُوفُ الَّتِي تَنْصِبُ الْأَفْعَالَ الْمُضَارِعَةَ : «أَنْ» و «لَنْ» و «إِذَنْ» و «كَيْ» وَمَا قُدِّرَ فِيهِ أَنْ نَقُولَ : أَرَى أَنْ يَطِيبَ « وَهَذَا لَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ » وَمَا أَشَبَّهُهُ .

جزم الفعل المضارع وأدوات جزمه

الْحُرُوفُ الْجَازِمَةُ لِلْأَفْعَالِ : «لَمْ» و «لَا أَمْرٍ» و «لَا» فِي النَّهْيِ نَحْوُ : «لَمْ يَذْهَبْ» - بِإِسْكَانِ الْبَاءِ - فَإِذَا كَانَ فِي آخِرِ الْفِعْلِ حَرْفٌ عَلَّةٌ فَجَزَمَهُ بِإِسْقَاطِ آخِرِهِ . نَقُولُ : لَمْ تَكْفِ وَ «لَمْ يَبْقَ» وَكَذَلِكَ جَزَمُ : يَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلُونَ - بِإِسْقَاطِ النُّونِ .

نائب الفاعل

«الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُذَكَّرْ فَاعِلُهُ يُرْفَعُ أَبَدًا . يَقُولُ «ضَرَبَ الرَّجُلُ» يُضَمُّ أَوَّلُ الْفِعْلِ وَكُسْرُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مُتَعَدِّيًا إِلَى اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فَارْفَعِ الْأَوَّلَ وَانْصِبْ مَا عَدَاهُ . تَقُولُ : «أَعْطَيْ زَيْدٌ شَيْئًا» وَ «الزَّيْمُ عَمَرُو مَا لَا» وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ .

النعت

«النَّعْتُ» يَتَّبِعُ مَنْعُوتَهُ فِي إِغْرَابِهِ وَتَغْرِيفِهِ وَغَيْرِهِ يَقُولُ : «قَامَ زَيْدٌ الْبَائِعُ» رَفَعْتَ زَيْدًا بِفِعْلِهِ ، وَرَفَعَ الْبَائِعَ لِأَنَّهُ نَعْتُ لَهُ .

العطف وحروف العطف

و «حُرُوفُ الْعُطْفِ» : «الْوَاوُ» وَ «الْفَاءُ» وَ «ثُمَّ» وَ «أَوْ» وَ «لَا» وَ «بَلْ» وَ «أَمَّا» وَ «أَمْ» وَ «حَتَّى» . وَ «لَكِنْ» . هَذِهِ الْأَحْرَفُ يَصِيرُ بِهَا الثَّانِي كَالأَوَّلِ فِي الْإِغْرَابِ تَقُولُ : عَادَ زَيْدٌ وَغَيْرُهُ رَفَعْتَ زَيْدًا لِأَنَّهُ فَاعِلٌ وَغَيْرُهُ لِأَنَّهُ مُعْطُوفٌ عَلَيْهِ . وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا أَشَبَّهُهُ .

التوكيد

«التوكيدُ»: وأخرفُهُ: «عَيْنُهُ»، «نَفْسُهُ» و«كُلُّ» و«جَمِيعُ» و«أَجْمَعُ»
وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهَا. نَقُولُ: «جَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ» يُرْفَعُ زَيْدٌ لَأَزُّ فَاعِلٌ، وَيُرْفَعُ
«نَفْسُهُ» لِأَنَّهُ تَوْكِيدٌ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ.

البدل

و«البدلُ»: يَتَّبِعُ مَا قَبْلَهُ مِنَ الإِعْرَابِ، وَيَجُوزُ إِبْدَالُ مَعْرِفَةٍ مِنْ نَكِرَةٍ،
وَمَعْرِفَةٍ مِنْ مَعْرِفَةٍ وَعَكْسَهُمَا: يَقُولُ: «جَاءَ أَبُوكَ زَيْدٌ» وَجَاءَ أَخُوكَ رَجُلٌ صَالِحٌ.

الحال

و«الحالُ»: مَنْصُوبٌ أَبَدًا، وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ نَكِرَةٍ جَاءَ بَعْدَ اسْمٍ مَعْرِفَةٍ
قَدْ تَمَّ الْكَلَامُ دُونَهُ يَقُولُ مِنْ ذَلِكَ:
«جَاءَ زَيْدٌ رَجُلًا» - نَصَبْتَ رَجُلًا عَلَى الْحَالِ، وَمِثْلُهُ «أَقْبَلَ زَيْدٌ ضَاحِكًا»
و«هَذَا أَبُوكَ مُطْلَقًا»، و«فِي الدَّارِ زَيْدٌ قَائِمًا» و«عِنْدَكَ عَمْرُو جَالِسًا»
وَقَسْرٌ عَلَيْهِ.

الظرف الزماني والظرف المكاني

وَأَعْلَمُ أَنَّ «الظُّرُوفَ» عَلَى وَجْهَيْنِ: «ظَرْفُ زَمَانٍ» و«ظَرْفُ مَكَانٍ»،
فَالزَّمَانِيُّ، مِثْلُ: «يَوْمَ» و«سَاعَةٍ» و«بُكْرَةٍ» و«حِينَ» وَهَذَا الْأَشْهُرُ،
و«عَامَ» و«وَقْتَ» و«قَبْلَ» و«بَعْدَ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.
وَالْمَكَانِيُّ فِي مِثْلِ: «حَيْثُ» و«أَمَامَ» و«فَوْقَ» و«تَحْتَ» و«عِنْدَ»
و«حَوْلَ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَهُوَ يَكُونُ مَنْصُوباً إِذَا أَتَى بِهِ ظَرْفًا فِي مَوْضِعِهِ : نَقُولُ مِنْ ذَلِكَ :
 «بِيعَ عِنْدَهُ الْيَوْمَ» نَصَبَ «عِنْدَهُ» وَ «الْيَوْمَ» عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ : «عِنْدَ» :
 مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ . وَ «الْيَوْمَ» : مِنْ الَّتِي لِلزَّمَانِ . وَمِثْلُهُ : «وَقَعْتُ أَمَامَ زَيْدٍ»
 وَ «خَرَجْتُ يَوْمَ الْأَحَدِ» وَ «سَارَيْحُ بَعْدَ هَذَا» وَ «سِرْتُ فَرَسَخَيْنِ» .

الاعراء

وَإِذَا أَغْرَيْتَ بِشَيْءٍ أَوْ حَدَّثْتَ مِنْهُ فَأَنْصِبُهُ ، وَالْعَرَبُ لَا تُغْرِي إِلَّا بِثَلَاثَةِ
 أَحْرُفٍ وَهِيَ : «عِنْدَكَ» وَ «عَلَيْكَ» وَ «دُونَكَ» كَقَوْلِكَ : عَلَيْكَ زَيْدًا
 يَنْصَبُ زَيْدًا بِالْإِعْرَاءِ - وَمَعْنَاهُ : إلْزَمَ أَوْ خُذْ زَيْدًا . وَمِثْلُهُ : «عِنْدَكَ بَكْرًا»
 وَ «دُونَكَ بِشْرًا» أَي : خُذْهُ .

التحذير

وَنَقُولُ فِي التَّحْذِيرِ : «الْأَسَدَ الْأَسَدَ» وَ «إِيَّاكَ الْأَمْلَ» . يُرِيدُ : احْذَرِ الْأَمْلَ .

التمييز

وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ ذَكَرْتُهُ مِمَّا يَحْتَمِلُ أَنْوَاعًا ، ثُمَّ مَيَّزْتُهُ بِنَوْعٍ نَكِرَةٍ .
 كَانَ الْمُمَيَّزُ مَنْصُوباً ، نَقُولُ مِنْ ذَلِكَ (خَمْسَةُ عَشَرَ دَارًا) . ، نَصَبَ الدَّارَ
 عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَكَذَلِكَ : «عِنْدِي أَرْطَالُ زَيْتًا سِتُّونَ أَلْفًا» وَ «فُلَانٌ أَكْثَرُ النَّاسِ
 مَالًا ، وَأَحْسَنُ النَّاسِ وَجْهًا» .

التعجب

وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَا تُعْجَبُ مِنْهُ بِمَا فَهُوَ مَنْصُوبٌ ، نَقُولُ : مِنْ ذَلِكَ :
 «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا !» - انْتَصَبَ زَيْدٌ لِأَنَّهُ مُتَعَجَّبٌ مِنْهُ . وَإِذَا ثَنَيْتَ نَقُولُ :
 «مَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ» وَإِذَا جَمَعْتَ نَقُولُ : «مَا أَشَرَّ الْقَاضِيَيْنِ» . وَنَقُولُ :
 مَا أَقْدَمَ عَامِرًا ، وَ «مَا أَغْلَى ثَوْبَهُ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

المنادي

ثُمَّ إِنَّهُ إِذَا نَادَيْتَ اسْمًا مَعْرِفَةً مُتَفَرِّدًا فَإِنَّهُ يَكُونُ مَرْفُوعًا بِلا تَنْوِينٍ ،
مِثْلُ : «يَا زَيْدُ !» و «يَا أَيُّهَا الدَّاخِلُ !» . وَإِذَا نَادَيْتَ نَكِرَةً فَانْصِبْ وَنَوْنُ :
«يَا رَجُلًا ! أَقْبِلْ» وَ «يَا ذَاهِبًا ! ادْخُلْ» يُرِيدُ يَا رَجُلًا مِنَ الرِّجَالِ ، فَكُلُّ
مَنْ أَجَابَ فَهُوَ الَّذِي نَادَيْتَ . وَإِذَا نَادَى مُضْطَّافًا انْتَصَبَ ، مِثْلُ قَوْلِهِ :
«يَا عَبْدَ اللَّهِ !» وَ «يَا أَبَا بَكْرٍ !» وَ «يَا غُلْمَانِ دَوَابِي !» وَ «يَا صَاحِبَ الدَّارِ !»
وَ «يَا أَخَانَا !» وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ .

تذكير العدد وتأنيده

وَاعْلَمْ أَنَّ الْعِدَّةَ الْمَذْكُورَ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ - بِأَلْهَاءٍ وَعِدَّةَ الْمُؤَنَّثِ مِنَ
الثَّلَاثِ إِلَى عَشْرِ بَغَيْرِ هَاءٍ . وَتَقُولُ فِي الْمَذْكُورِ : «ثَلَاثَةُ رِجَالٍ» ، وَخَمْسَةُ
أَحْمَالٍ ، وَ عَشْرَةُ أَصُولٍ .

وَفِي الْمُؤَنَّثِ : «ثَلَاثُ نِسَاءٍ» ، وَ «خَمْسُ جَوَارٍ» ، وَ «عَشْرُ بَنَاتٍ» ،
وَإِذَا جَاوَزَ الْعَشْرَةَ قُلْتَ فِي الْمَذْكُورِ : «أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا» ، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا ،
حَذَفْتَ أَلْهَاءَ مِنَ الْعَشْرَةِ ، مِنْ ذَلِكَ . وَفِي ضِدِّهِ يَقُولُ : «إِخْدَى عَشْرَةَ جَارِيَةٍ»
فَأَثْبَتَ أَلْهَاءَ فِي ذَلِكَ وَقَسَّ عَلَيْهِ .

المستثنى وأدواته

وَاعْلَمْ أَنَّ الْحُرُوفَ الَّتِي يَسْتُثْنَى بِهَا : «إِلَّا» وَ «غَيْرُ» وَ «سِوَى» وَ «حَاشَى»
وَ «خَلَا» وَ «مَا عَدَا» وَ «مَا خَلَا» وَ «بَلْ» وَ «لَيْسَ» وَلَا يَكُونُ وَلَا أَنْ يَكُونُ .
وَإِذَا اسْتُثْنِيَ بِإِلَّا وَكَانَ أَوَّلُ الْكَلَامِ مُوجِبًا فَانْصِبْ مَا اسْتُثْنِيَتْ . كَقَوْلِهِمْ :
«قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا» «مَرَرْتُ بِهِؤُلَاءَ إِلَّا وَلَدًا» وَ «هَذَا دِينَارٌ إِلَّا رُبْعًا» .

فَإِنْ كَانَ أَوَّلُ الْكَلَامِ انْكَارُ أَجْرِيَتْ مَا بَعْدَ «إِلَّا» عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْإِعْرَابِ
وَلَا عَلَى الْبَدَلِ مِثْلُ قَوْلِهِمْ : «مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا الْإِثْمُ» . و «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا
إِلَّا أَبَاهُ» و «مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا أَبِيهِ» .

وَإِذَا اسْتَنْثَيْتَ : «بِغَيْرِ» و «سِوَى» و «حَاشَى» «خَلَا» فَانْخَفِضِ الْمُسْتَنْثَى
مِثْلُ قَوْلِهِمْ : «قَامَ الْأَوْلِيَاءُ غَيْرُ الْهَاشِمِيِّ» و «سِوَى شَاهِدٍ» وَحَاشَى زَيْدٍ ،
و خَلَا الرَّجُلُ» .

وَأَمَّا «يَمَّا» «خَلَا» و «مَا عَدَا» و «لَيْسَ» و «لَا يَكُونُ» فَإِنَّكَ فِي «الْمَوْجِبِ»
و «الْمُنْفِي» يُنْصَبُ عَلَى كُلِّ حَالٍ تَقُولُ : «قَامَ النَّاسُ مَا خَلَا زَيْدًا» ، و «مَا عَدَا
زَيْدًا» و «لَيْسَ زَيْدٌ» أَوْ «لَا يَكُونُ زَيْدًا» ، و «مَا قَامَ الْقَوْمُ مَا خَلَا زَيْدًا» ،
وَإِذَا كَانَ بِإِلَّا أَنْ يَكُونَ ، فَإِنْ شَاءَ رَفَعَ ، وَإِنْ شَاءَ نَصَبَ . تَقُولُ : «إِلَّا أَنْ
يَكُونَ زَيْدٌ» و «إِلَّا أَنْ يَكُونَ زَيْدًا» .

وَإِذَا اسْتَنْثَى بـ «لَا سِيَّمَا» فَإِنْ شَاءَ رَفَعَ ، وَإِنْ شَاءَ جَرَّ . مِنْ ذَلِكَ تَقُولُ :
«جَاءَنِي الْقَوْمُ وَلَا سِيَّمَا زَيْدٌ» و «لَا سِيَّمَا زَيْدٍ» .

التأنيث وعلاماته

«التَّأْنِيثُ» : وَعَلَامَاتُهُ «الْهَاءُ» و «الْيَاءُ» و «الْهَمْزَةُ الْمَعْرُوفَةُ» فَالْهَاءُ
لَا زِمَةَ لَهُ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ : «الْقَاعِدَةُ» و «الْمُفَوَّضَةُ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ و «الْهَمْزُ»
نَحْوُ : «سَوْدَا» و «بَيْضَاءُ» .

و «الْيَاءُ» نَحْوُ قَوْلِهِمْ : «لِإِخْدَى» و «أُخْرَى» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَقَدْ جَاءَتْ بِلاَ عَلَامَةٍ ، وَتَذَرُكَ بِالسَّمَاعِ ، مِثْلُ : «الْأَرْضُ» و «السَّمَاءُ»
و «الرِّيَّاحُ» و «الْيَدُ» و «الدَّارُ» و «الدَّلْوُ» و «الْكَأْسُ» و «الدَّرْعُ» و «الْفَرَسُ»

و «النَّفْسُ» و «الحَرْبُ» و «الطَّرِيقُ» و «العَصَا» و «الرُّوحُ» و «السُّوقُ»
و «الحَانُوتُ» وكل ذلك يَذْكُرُ وَيُؤَنِّثُ ، وَكَذَلِكَ الْجَمَاعَاتُ ، وَكُلُّ شَيْءٍ
فِي بَدَنِ الْإِنْسَانِ مِنْهُ اثْنَانِ ، فَإِنَّهُ مُؤَنَّثٌ إِلَّا الْحَاجِبِينَ وَالْخَدَيْنِ وَالْجَنْبَيْنِ ،
وَالْقَدَمَيْنِ وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْهُ فِي الْبَدَنِ وَاحِدٌ فَإِنَّهُ يَذْكُرُ إِلَّا «الْكِرْسَى» و «الْإِسْتِ» .

مواقع ألفات الوصل

«أَلِفَاتُ الْوَصْلِ» : اعْلَمْ أَنَّ جَمِيعَ الْأَلِفَاتِ الَّتِي عَلَى أَوَائِلِ الْأَسْمَاءِ أَلِفَاتُ
قَطْعٍ إِلَّا فِي عَشْرَةِ أَسْمَاءٍ ، فَالَّذِي فِيهَا أَلِفٌ وَصَلٍ وَهِيَ : «ابْنٌ» و «ابْنَةٌ»
و «امْرَأٌ» و «امْرَأَةٌ» و «اِثْنَتَانِ» وَإِنَّ «اسْمَ» و «اسْتِ» و «أَلِفَ التَّعْرِيفِ» و «أَلِفَ
الْمُضَدِّ» كَقَوْلِكَ : «اسْتِمْتَاعٌ» و «اسْتِرْجَاعٌ» و اخْتِلَافُهُمَا وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ .

الأسماء التي لا تنصرف

«الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ» : اعْلَمْ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ عِشْرُونَ
وَجْهًا . مِنْهَا عَشْرَةٌ لَا تَنْصَرِفُ فِي مَعْرُوفٍ وَلَا نَكِرَةٍ فَأَحَدُهَا مَا كَانَ عَلَى مِثْلِ
«أَفْعَلُ» إِذَا كَانَ نَعْنَاءً مِثْلُ : آخِر ، وَبِر ، وَالزَّمْ وَأَمَكْن ، وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ .
وَالثَّانِي : مَا كَانَ عَلَى «فَعْلَانِ» الَّذِي أَنْشَأَ «فَعْلَى» مِثْلُ : «سَكْرَانٌ» فَإِنَّ
أَنْشَأَ «سَكْرَى» ، وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ .

وَالثَّالِثُ : مَا كَانَ عَلَى أَفْعَلَاءٍ مِثْلُ : أَصْدِقَاءُ وَأَوْلِيَاءُ وَنَحْوُهُ .

الرَّابِعُ : مَا كَانَ عَلَى «فُعَلَاءٍ» مِثْلُ : «عُلَمَاءُ» و «فُقَهَاءُ» وَنَحْوُهُ .

و «الْخَامِسُ» : مَا كَانَ عَلَى فَعْلَا مِثْلُ : «سَوْدَا» و «عَذْرَا» و «زَهْرَا»
وَمِثْلُ ذَلِكَ .

السَّادِسُ : مَا كَانَ عَلَى «فَعْلَى» نَحْوُ : «مَرَضَى» و «أَسْرَى» وَنَحْوُهُ .

السابع : مَا يَكُونُ عَلَى «فُعْلَى» مثل : «بُشْرَى» و «عُمْرَى» و «رُبَّى» ونحوه .

الثامن : مَا كَانَ عَلَى «فِعْلَى» مثل : «إِخْدَى» و «ذِكْرَى» ونحوه .

والتاسع : مَا يَكُونُ بَعْدَ أَلِفِ الْجَمِيعِ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِثْلُ : «مَسَاجِدَ» و «دَرَاهِمَ» و «دَوَابَّ» و «شَوَابَّ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

العاشر : مَا كَانَ مَعْلُولًا مِنَ الْعَدَدِ مِثْلُ «مَثْنَى» و «ثَلَاثَ» و «رُبَاعَ» ونحوه .
وَأَمَّا الْعَشْرَةُ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَتَنْصَرِفُ فِي «الْمُنْكَرِ» وَأَحَدًا :
مَا هُوَ اسْمٌ لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ مِثْلُ : «جِبْرَائِيلَ» و «بَابَكَ»
و «إِسْرَائِيلَ» و «هَارُونَ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

والثاني : كُلُّ اسْمٍ يَلِيقُ لِأُنْثَى عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ لَا عَلَامَةَ فِيهِ
لِتَأْنِيثٍ مِثْلُ : «سُعَادَ» ، و «مَرِيَمَ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

والثالث : كُلُّ اسْمٍ فِي آخِرِهِ «هَاءُ» الْمُؤَنَّثِ مِثْلُ «حُدَيْفَةَ» و «فَاطِمَةَ»
و «خَدِيجَةَ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

والرابع : كُلُّ اسْمٍ مُؤَنَّثٍ ، عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، نَحْوُ : «قَدَمَ» و «نَلَرِ»
وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

والخامس : كُلُّ اسْمٍ لِمَذْكُورٍ سَمِيَتْ بِهِ مُؤَنَّثًا أَوْ إِنَاثٍ وَجُعِلَ لِلْمَذَاكِيرِ ،
إِذَا كَانَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَحْرَفٍ ثَلَاثَةٍ : مِثْلُ رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ «مَرِيَمُ» أَوْ امْرَأَةٍ
يُقَالُ لَهَا جَابِرُ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

والسادس : كُلُّ اسْمٍ عَلَى فِعْلٍ مِمَّا لَا يَخْسُنُ فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ ، مِثْلُ :
«عُمَرُ» و «زُفَرُ» مَا أَشْبَهَهُ ذَلِكَ .

والسابعُ : كلُّ اسمٍ عَلَى «فَاعُولٍ» مثل : «جَالُوتَ» و «طَالُوتَ» وكل ما أشبه ذلك .

والثامنُ : وهو كُلُّ اسمٍ عَلَى مثالِ الفعلِ المُستَقْبَلِ والأمرِ مثل : «يَزِيدُ» و «أَوْجِبُ» ونحوه .

والتاسعُ : كل اسمٍ عَلَى وزن «فَعْلَان» و «فَعْلَان» أو «فُعْلَان» ، إِذَا كَانَ النُّونُ مِنْهُ زَائِدَةً مثل : «سَعْدَان» و «زَيْدَان» و «بُرْهَان» ونحو ذلك .

والعاشرُ : كل اسمين صُيِّرَا اسماً واحداً مثل : «حَضَرَمَوْتَ» و «مَعْدِيكَرَبَ» ، وما أشبه ذلك .

وَاعْلَمْ أَنَّ أَسمَاءَ الْأَنْبِيَاءِ ، عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ، لَا تَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ إِلَّا سِتَّةً مِنْهُمْ ، «نُوحاً» و «دَاوُدَ» و «لُوطاً» و «صَالِحاً» و «شُعَيْباً» و «مُحَمَّدًا» صلى الله عليه وعليهم .

وَأَسْمَاءُ الْبُلْدَانِ : الْكُلُّ لَا تَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ إِلَّا وَاسِطاً و «دَابِعاً» و «بَنَرَأ» و «هَجَرَأ» و «حُنَيْنَأ» و «حِجْرَأ» فَإِنَّكَ بِالْخِيَارِ فِي صَرْفِ هَذِهِ ، وَتَرْكِ صَرْفِهَا ، فَافْهَمْ ذَلِكَ .

المصادر وعملها

وَاعْلَمْ أَنَّ لِلْمَصَادِرِ أَحْوَالَ فَمَا كَانَ مِنْهَا تَوْكِيدُ فِعْلٍ كَانَ مَنْصُوباً نَحْوَ ضَرْبَ ضَرْباً ، وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى أَفْعَلَ أَوْ انْفَعَلَ وَكَانَ جَارِياً عَلَى الْفِعْلِ عَمِلَ مِثْلَ الْفِعْلِ مِثْلَ :

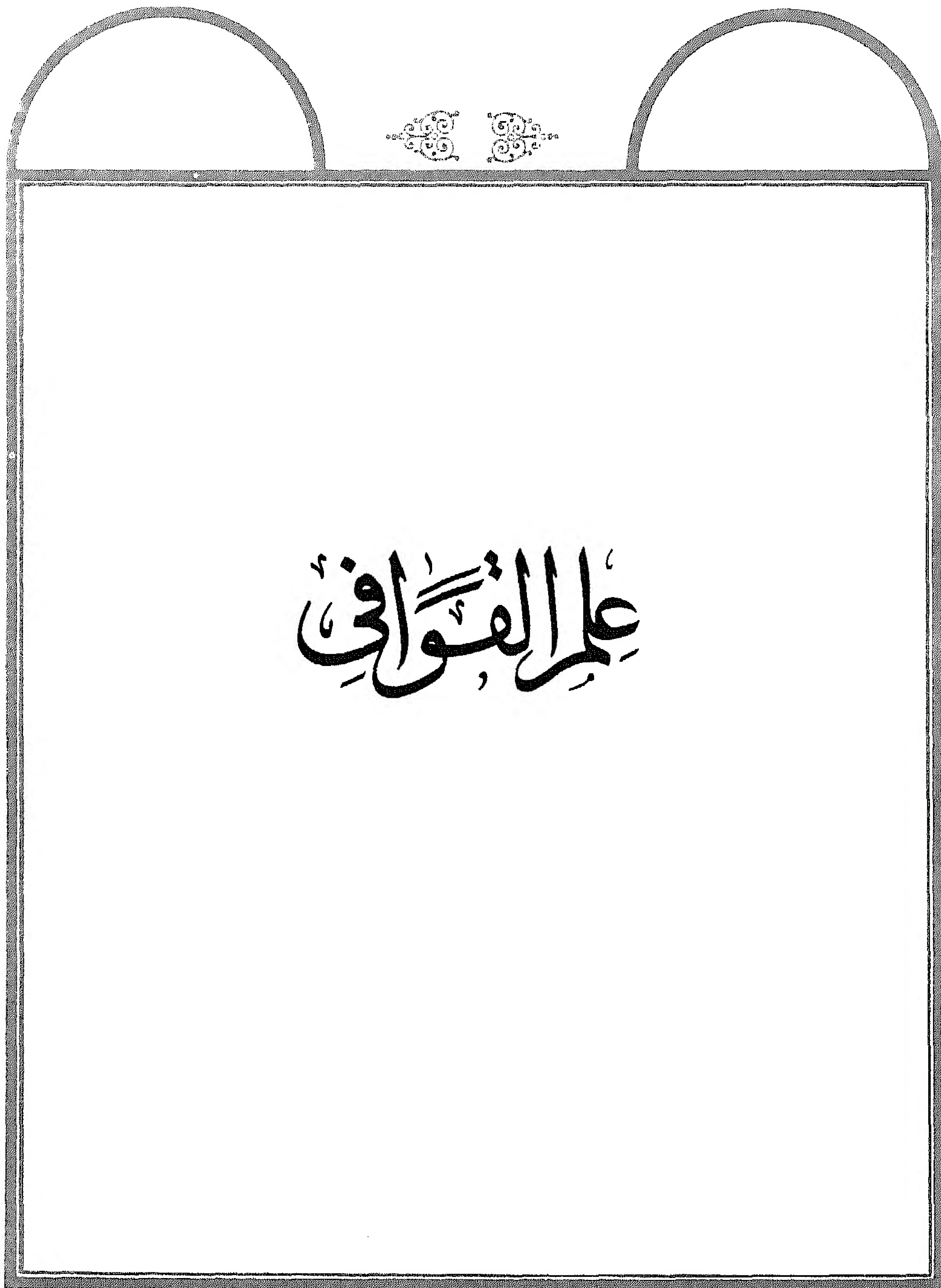
أَعْجَبَ ضَرْبُ زَيْدٍ (١) عَمراً وَخَالِداً ، فَيَكُونُ زَيْدٌ فِي مَوْضِعِ نَضْبٍ
لأنَّهُ الْمَفْعُولُ . فَإِنْ أَدْخَلْتَ الْأَلِفَ وَاللَّامَ أَوْ نَوْنَتَ رَفَعْتَ الْفَاعِلَ وَنَضَبْتَ
الْمَفْعُولَ . فَتَقُولُ أَعْجَبَ الضَّرْبُ زَيْداً عَمراً خَالِداً ، وَأَعْجَبَ ضَرْبُ زَيْداً
عَمراً وَخَالِداً فَافْهَمْ ذَلِكَ .

هَذَا آخِرُ الْمَجْمُوعِ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ تَأْلِيفِ ذَلِكَ فِي الثَّامِنِ
مِنْ عَرَفَةَ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَثَمَانِمِائَةٍ (٥٨٠٣) .

قَالَ مُؤَلِّفُهُ الرَّاجِي عَفْوَ رَبِّهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمَقْرِي الشَّاورِي ،
سَامَحَهُ اللَّهُ ، كَانَتْ هِجْرَتِي مِنَ الْمَوْطِنِ «بَيْتِ حُسَيْنٍ» إِلَى الْأَبْوَابِ الْأَشْرَفِيَّةِ
عَامَ اثْنَيْنِ وَثَمَانِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ فِي حَدَاثَةٍ مِنَ السَّنِّ وَقَدْ أَخَذْتُ شَيْئاً مِنَ الْعِلْمِ
فِي الشَّرْعِ وَالْأَدَبِ ، وَنَظَّمْتُ الْقَافِيَةَ ، ثُمَّ لَمَّا دَخَلْتُ «زَبِيداً» أَخَذْتُ فِي
الِاسْتِغْثَالِ بِطَلَبِ الْفَقْهِ عِنْدَ الْإِمَامِ جَمَالِ الدِّينِ الرِّيمِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَالنَّظَرِ
فِي عِلْمِ الْأَدَبِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْعِلْمِ وَقَفْتُ إِلَى شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ
(٧٩٤ هـ) . وَتَعَرَّضْتُ لِمَعْرُوفِهِ ثَانِياً ، فَأَقَاضَ عَلَيَّ سَحَائِبَ كَرَمِهِ ، وَمَلَأَ
يَدَيَّ بِالْكَرَامَةِ وَالنُّعْمَةِ وَأَضَافَ إِلَيَّ تَدْرِيسَ الْمَدْرَسَةِ الْمُجَاهِدِيَّةِ وَنَظَرَهَا
وَنَظَرَ مَدَارِسَ عِدَّةٍ ، وَجَعَلَ لِي جَامِعِيَّةَ كُلِّ شَهْرِ ثَلَاثِمِائَةِ دِينَارٍ وَمِائَةٍ أَيْضاً
لِغُلَّامَانِ مُضَافَيْنِ وَصَرَفَ إِلَيَّ دَاراً كَامِلَةَ الْمَرَافِقِ ، فِيهَا عَيْنُ مَاءٍ جَارِيَةٌ وَنِعَمٌ
وَأَفِيَّةٌ فَأَقَمْتُ عِنْدَهُ ، كَرَّمَهُ اللَّهُ فِي رَوْضِ أَرِيضٍ وَجُودٍ فَائِضٍ عَرِيضٍ ، إِلَى
أَنْ تَوَفَّاهُ اللَّهُ . قَابَلَهُ اللَّهُ بِرُضْوَانِهِ ، وَمَلَكَهُ أَعْلَى مَرْتَبَةٍ فِي جَنَانِهِ ، ثُمَّ انْتَقَلَ
الْأَمْرُ فِي الْمُلْكِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَلَدِهِ الْمَلِكِ النَّاصِرِ - مَدَّ اللَّهُ فِي أَبَامِهِ -
فَأَعْطَانِي أَلْفَ دِينَارٍ وَأَجْرِي لِي الْجَائِزَةُ وَالْجَامِعِيَّةُ ، وَشُغِلَ بِأَمْرِ الْجِهَادِ وَالْبِلَادِ

(١) منصوب على المفعول والإضافة غير حقيقة .

وَصَلْتُ إِلَى هَذَا التَّارِيخِ يَوْمَ الثَّامِنِ مِنَ الْمُحَرَّمِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَثَمَانِمِائَةٍ ،
وَقَدْ جَاءَنِي مِنْهُ وَعُودٌ صَادِقَةٌ فَأَنَا فِي رَجَا وَفَائِيهَا وَانْتِظَارِهَا ، وَعُودَةٌ صَادِقَةٌ
وَمَرُوءَتُهُ سَابِقَةٌ وَلَا حِقَّةٌ وَمَعَارِفِهِ فِي عَوَارِفِهِ الْمُتَدَاغِقَةِ غَارِقَةٌ ، مَدَّ اللَّهُ مُلْكَهُ ،
وَجَعَلَ الدُّنْيَا كُلَّهَا مُلْكَهُ ، وَبَعْدَ هَذَا فَمَنْ وَقَفَ عَلَى هَذَا الْكِتَابِ ، وَوَجَدَ فِيهِ
سَهْوًا وَخَطَأً ، وَلَمْ يَجِدْ لَهُ تَأْوِيلًا فِيهِ قَدْ أَذِنْتُ لَهُ أَنْ يُصْلِحَ مَا وَجَدَ ،
وَكَانَ عُذْرِي عِنْدَهُ مَبْسُوطًا ، فَلِأَنِّي بَلَغْتُ فِيهِ مِنْ مُلَاقَاةِ الْعَوَارِضِ الْمَائِعَةِ حَدًّا
حَصَلَ مَعَهُ الذُّهُولُ بِهِ عَلَيَّ . وَمَا فِي ضِمْنِ الْكِتَابِ هَذَا مِنَ التِّزَامِ مَا لَا يَلْزَمُ ،
وَسُئْلُوكَ هَذِهِ الطَّرِيقَ الَّتِي أَخَذْتُ مِنْهَا الْبَكَارَةَ ، وَشَرَعْتُ لِأَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ
مِنْهَا جَاءَ بِقَتْفُونٍ مَنَارُهُ ، جَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ خَالِصًا لِرُوحِهِ الْكَرِيمِ وَمُقَرَّبًا مِنْ
جَنَّاتِ النَّعِيمِ .



عَلِّمْنِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القَوَافِي

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ . وَهَذَا لِلَّهِ مِنِّي أَقْوَمُ . مِنْ
سُنَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَبَعْدُ : فَيَنْبَغِي لِلنَّاطِرِ فِي عِلْمِ الْقَوَافِي أَنْ يَعْرِفَ الْمُقْبِدَ (١) وَالْمُطْلَقَ (٢)
ثُمَّ الْمُرَدَّفَ مِنْهَا ثُمَّ الْمُؤَسَّسَ وَالْوَصْلَ وَالْخُرُوجَ . ثُمَّ الْحُرُوفَ وَالْحَرَكَاتَ .
وَالْعِلْلُ فِي الْحُرُوفِ سِتَّةٌ (٣) : «الرُّوْيُ» ، و «الرَّدْفُ» و «التَّاسِيسُ»
و «الدَّخِيلُ» و «الْوَصْلُ» و «الْخُرُوجُ» .

(١) «الرُّوْيُ» : (٤) هُوَ الْحَرْفُ الَّذِي يُبْنَى عَلَيْهِ الْقَصِيدَةُ .

(٢) و «الرَّدْفُ» (٥) : حَرْفٌ مَدٍّ وَلَيْسَ يَكُونُ قَبْلَ الرُّوْيِ وَلَا شَيْءٌ بَيْنَهُمَا .

(١) «القَوَافِي الْمُقْبِدَةُ» وَهِيَ مَا كَانَ رَوِيهَا سَاكِناً .

(٢) «القَوَافِي الْمُطْلَقَةُ» وَهِيَ مَا كَانَ رَوِيهَا مُتَحَرِّكاً .

(٣) الْمُقْصُودُ فِي حُرُوفِ الْقَافِيَةِ .

(٤) وَهُوَ أَثْبَتُ هَذِهِ الْحُرُوفِ ، وَيَتَكَرَّرُ فِي قَوَافِي الْأَبْيَاتِ جَمِيعاً .

(٥) مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُ الْمُتَنَبِّي :

مَاذَا لَقِيتُ مِنَ الدُّنْيَا ، وَأَعْجَبَهَا أَنِّي بِمَا أَنَا بِكَ مِنْهُ مَحْسُودٌ

فَالْوَاوُ مِنْ : «مَحْسُودٌ» «رَدْفٌ»

(٣) و (٤) ثم «التأسيس» (١) وهو أَلِفٌ سَاكِنٌ بينه وبين الرَّوْيِ حَرْفٌ وَذَلِكَ الْحَرْفُ يُعْرَفُ «بِالدَّخِيلِ» (٢) .

(٥) و «الْوَصْلُ» (٣) هَا أَوْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ أَوْ أَلِفٌ يَكُونُ بَعْدَ الرَّوْيِ .

(٦) و «الخُرُوجُ» (٤) أَحَدُ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ يَكُونُ بَعْدَ الْوَصْلِ إِذَا تَحَرَّكَ

(١) «التأسيس» وهو أَلِفٌ بينها وبين الروي حرفٌ مُتَحَرِّكٌ يُسَمَّى «الدَّخِيلِ»
مثاله قول المتنبي :

على قدر أهل العزم تأتي العزائم وتأتي على قدر الكرام المكارم
فالألف من «المكارم» : «تأسيس» ، و «الميم» : «روي» و «الراء»
بينهما دخيل .

(٢) «الدخيل» وهو الحرف الواقع بين التأسيس والروي .

(٣) «الوصل» هو حرف مد ناشئ عن اشباع حركة الرَّوْيِ ، أو هاء تليه ساكنة أو متحركة ، وقد يكون الوصل ضمير تشنية مثل «اضربا» أو جمع مثل : «اضربوا» أو مخاطبة مثل : «اضربي» أو ياء متكلم مثل : «كتابي» أو لام الفعل الناقص مثل يرمي ، أو أَلِفُ الاسم المقصور ، مثل : «فتى» أو أَلِفُ التَّأْنِيثِ مثل : «عليا» أو ياء المنقوص مثل : «بالي» .

(٤) «الخروج» وهو حرف لين ناشئ عن حركة هاء الوصل ، مثاله قول ابن زريق :

لا تَعْدُلِيهِ فَإِنَّ الْعَدْلَ يُوْلِعُهُ قَدْ قُلْتُ حَقًّا وَلَكِنْ لَيْسَ يَسْمَعُهُ
فالواو الناشئة من إشباع حركة الهاء في قوله «يولعه» و «يسمعه» خروج .

وَأَمَّا الْحَرَكَاتُ فَهِيَ : «الرَّسُّ» و «الْحَذُو» و «التَّوْجِيهُ» و «الإِشْبَاعُ»
و «المَجْرَى» و «النَّفَادُ» .

«الرَّسُّ» (١) : حَرَكَةُ مَا قَبْلَ «التَّاسِيسِ» .

و «الْحَذُو» (٢) : حَرَكَةُ مَا قَبْلَ «الرَّدْفِ» .

و «التَّوْجِيهُ» (٣) : حَرَكَةُ مَا قَبْلَ «الرَّوْيِ» فِي «الْمُقَيَّدِ» .

و «الإِشْبَاعُ» (٤) : هُوَ حَرَكَةُ «الدَّخِيلِ» فِي «الْمُطْلَقِ» .

(١) «الرَّسُّ» : وهو حرف ما قبل التأسيس ولا يكون إلا فتحة .

(٢) «الحدو» ومثاله قول المتنبي :

لَوْلَا الْعَلَى لَمْ تُجِبْ بِي مَا أَجُوبُ بِهَا وجناء حرف ولا جرداء قِيدُودِ

فضمة الدال الأولى من «قِيدُودِ» حلو

(٣) «التوجيه» : وهو حركة ما قبل الروي المقيد «أي : الساكن» . مثاله

قول المرار الفقعسي :

عَجَبٌ خَوْلَةٌ إِذْ تَنْكُرُنِي أُمُّ رَأَتْ خَوْلَةً شَيْخًا قَدْ كَبِرُ

فكسرة «الباء» من قوله «كَبِرُ» : توجيه

(٤) «الإشباع» : مثاله قول النابغة الذبياني .

حَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرُكْ لِنَفْسِكَ رِبَّةً وَهَلْ يَأْتِمُنْ ذُو إِمَةٍ وَهُوَ طَائِعٌ

فكسرة الهمزة من قوله «طَائِعٌ» إشباع .

ثم «المجرى» (١) : حركة «الرؤي» .
 و «النفاذ» (٢) : حركة «الوصل» .
 واعلم أن «النظم» «مطلق» و «مقيّد» . «فالمقيّد» : يكون «مجرداً»
 و «مردفاً» و «مؤسّساً» .
 ثم «المجرد» (٣) لا يلزمه من الحركات إلا «التوجيه» كقولك :
 «العجم» فاليم «رؤي» والحركة قبلها توجيه و المقيد المردف (٤) يلزمه حرفان :
 «الرذف» و «الرؤي» .

(١) «المجرى» وهي حركة الرؤي المطلق «أي المتحرك» مثاله قول النابغة
 اللبّاني :

كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه بطي الكواكب
 فكسرة «الباء» من «الكواكب» هي «المجرى» .

(٢) «النفاذ» : وهو حركة هاء الوصل ، مثاله قول أبي فراس الحمداني :
 يا أيها الراكب هل لكما في حمل نجوى يخف محملها
 ففتحة «الهاء» من قوله : «محملها» هي «النفاذ» .

(٣) «مقيّد مجرد» مثل :

أتهجر غانية أم تلم أم الحبل وإي بها منجزم

(٤) «مقيّد مردوفة» مثل :

لا يغرّن امرأ عبثه كل عيش صائر للزوال

ومن الحركات «الحَلَو» مثلُ : المقامُ ، الخيامُ . و «المُقَيَّدُ المُؤَسَّسُ» (١) ، يلزمه حركتان وثلاثة أحرف ، فالحركتان : «الرَّسُّ» و «الإشْبَاعُ» . والأحرف التَّاسِيسُ و «الدَّخِيلُ» و «الرَّوِيُّ» ، مثل عاجل و قاتل .

وأما «المُطْلَقُ» انقسم على سِتَّةِ أَصْرُبٍ ، إمَّا «مُجَرَّدٌ» أو ملازمُ «الخُرُوجِ» أو «مُرْدَفٌ» أو ملازمُ للرَّدْفِ أو «الخروج» أو «مُؤَسَّسٌ» أو ملازمُ «لِلتَّاسِيسِ» و «الخُرُوجِ» .

ثم «المطلقُ المُجرد» (٢) يَلْزَمُهُ حَرْفَانِ ، وهما : «الرَّوِيُّ» و «الْوَضْلُ» وحركةٌ واحدة هي «المجرى» كقوله : «أنا أعلم» . فالميم : «رويُّ» والواو بعدها وصل المطلق المردف يلزمه حركتان : «الحذو» و «المجرى» . وثلاثة أحرف : «الرَدَفُ» ، «الرَّوِيُّ» ، «الْوَضْلُ» كقوله : «أبلغ سلامة أن الصبر مغلوبٌ» .

و «المطلق الذي بخروج يلزمه حركتان وثلاثة أحرف . فالحركتان : «المجرى» و «النفاد» و «الأحرف» «الرَّوِيُّ» و «الْوَضْلُ» و «الخُرُوجُ» مثل قوله : وعقلك جهل إذا ما وثقت بمن ليس يؤمن من غدره

(١) «مُقَيَّدَةٌ مُؤَسَّسَةٌ» مثل :

وَعَزَّزْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَابِنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِرٌ

(٢) «مُطْلَقَةٌ مُجَرَّدَةٌ» - أي خَالِيَةٌ من التَّاسِيسِ والرَدَفِ - موصولة بـ «بلين» ، مثل :

حَمَدْتُ إِلَهِي بَعْدَ عُرْوَةٍ إِذْ نَجَا خِرَاشٌ وَبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

و «المطلق» الذي يلزمه الـردفُ» و «الخُروجُ» يلزمه أربعة أحرف وثلاث حركات . فالأحرف «الردفُ» و «الرَّويُّ» و «الوصلُ» والخروجُ والحركات «الحَلَوُ» و «المجرى» و «النَّفَاذُ» كقوله :

عَفَتِ الدِّبَارُ محلَّها فمقامها .

و «المطلقُ المؤسسُ» يلزمه أربعة أحرف وثلاث حركات فالأحرف : «التَّأسيسُ» و «الدَّخِيلُ» و «الرَّويُّ» و «الْوَصْلُ» والحركات : «الرس» و «الإشباع» و «المجرى» كقوله :

وليس على الأيامِ والدَّهرِ سَالمُ

و «المطلقُ المؤسس الذي بخروجٍ يلزمه خمسة أحرف أو أربع حركات . فالأحرف : «التَّأسيسُ» و «الدَّخِيلُ» و «الرَّويُّ» و «الْوَصْلُ» و «الخُروجُ» و «الحركات» «الرس» و «الإشباعُ» و «المجرى» و «النَّفَاذُ» كقوله :

ينحى عليّ بكلٍّ مِنْ كَلَا كِلِه

الْقَوْلُ فِي أَحْكَامِ حُرُوفِ الْوَصْلِ

اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا تَحَرَّكَ مَا قَبْلَ الْهَاءِ وَكَانَتْ مِنْ أَضْلٍ الْكَلِمَةِ كَانَتْ «رَوِيًّا» وَلَمْ تَكُنْ وَضَلًا بِحَالٍ كَقَوْلِهِ :

أَخْبِرْكُمْ أَنِّي أَمْرٌ شِبْهُ أَخٍ لَكُمْ

مِنْ وَجْدِهِ مُذَلَّلُهُ

وإِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَ الْهَاءِ كَانَتْ «رَوِيًّا» سَوَاءً كَانَتْ أَضْلِيَّةً أَمْ لَا ، كَقَوْلِهِ :

شَلَّتْ بَدَا فَارِيَّةً فَرَّتْهَا وَعَمِيَتْ عَيْنُ الَّتِي رَأَتْهَا

وَمِمَّا جَاءَتْ فِيهِ هَاءُ الْوَصْلِ «رَوِيًا» وَهِيَ غَيْرُ أَصْلِيَّةٍ ، قَوْلُهُ :
هُوَ الْبَيِّنُ لَا أَشْكُو الصَّبَابَةَ لَوْلَاهُ

وَمَا قَدَرُ مَا يُعْجِدِي عَلَى الْمَرْءِ شَكْوَاهُ

وَلِذَا سُكِّنَ مَا قَبْلَ الْهَاءِ وَهِيَ أَصْلِيَّةٌ فَهِيَ «رَوِيٌّ» مِثْلُ : وَجْهُ وَشِبْهُ

وَاعْلَمْ أَنَّ الْوَاوَ إِذَا سُكِّنَ مَا قَبْلَهَا وَهِيَ أَصْلِيَّةٌ كَانَتْ رَوِيًّا ، كَقَوْلِهِ :

إِنِّي إِذَا مَا خَذَلْتَنِي دَلَوِي أَغْرِفُ مِنْ حَوْضِ غَرِيرِ الصَّفْوِ

وَلِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ أَيْضًا لَمْ يَكُنْ إِلَّا «رَوِيًّا» كَقَوْلِهِ :

حَدَّثَنَا الرَّأوُونَ فِيمَا رَوَوْا بِأَنَّ شَرَّ النَّاسِ قَوْمٌ عَصَوْا

وَلِذَا انْضَمَّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ ، وَكَانَتْ أَصْلِيَّةٌ جَازَ أَنْ يَكُونَ رَوِيًّا فِي مِثْلِ

تَخْفِيفٍ : «عُدُو» وَ «هُدُو» جَازَ أَنْ يَكُونَ «وَضَلَا» وَكَذَلِكَ الْوَاوُ فِي قَوْلِكَ :

«يَغْزُو» وَ «يَذْعُو» يَجُوزُ فِيهَا الْوَجْهَانِ كِلَاهُمَا ، وَكَوْنُ الْوَاوِ وَضَلًا أَكْثَرُ

فِي أَشْعَارِ الْفَصَحَاءِ مِنْ كَوْنِهَا «رَوِيًّا» فَأَمَّا إِذَا انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا ، وَلَمْ يَكُنْ

أَضَلًا لَمْ يَكُنْ إِلَّا «وَضَلًا» .

ثُمَّ «الْيَاءُ» فَإِذَا تَحَرَّكَ الْيَاءُ فَإِنَّهَا تَكُونُ «رَوِيًّا» وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ

«وَضَلًا» كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ :

رَمَيْتِهِ فَمَا قَصَدْتُ وَمَا أَخْطَأْتُ الرَّمِيَّةُ

بِسَهْمَيْنِ مَلِيحَيْنِ أَعَارَتْكُمَا الظُّبْيَةُ

وَلِذَا سُكِّنَتِ الْيَاءُ وَسُكِّنَ مَا قَبْلَهَا كَانَتْ «رَوِيًّا» مِثْلُ أَنْ يَبْنِيَ الْقَصِيدَةُ

فِي التَّقْيِيدِ عَلَى مِثْلِ : عَصَايَ وَ هَوَايَ .

وَلَاِنْ سَكُنْتَ الْيَاءَ وَلَاِنْ كُسِرَ مَا قَبْلَهَا فَإِنَّهَا تَكُونُ «وَضَلَا» وَلَاِنْ كَانَتْ
أَضْلَا ، وَقَدْ جَعَلَهَا بَعْضُهُمْ «رَوِيًا» إِذَا كَانَتْ أَضْلَا أَوْ مُخَفَّفَةً مِنْ يَاءِ النَّسَبِ ،
أَوْ جَاءَتْ لِلإِضَافَةِ تُشَبِّهُهَا بِأَلِفِ الْمُقْصُورَاتِ كَقَوْلِهِ :

إِنْ لَمْ يَكُنْ حَلَفْتُ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ
أَنْ مَطَّـيَاكَ لِمَنْ خَيْرَ الْمَطِيِّ

وَقِيلَ فِي يَاءِ النَّسَبِ الْخَفِيفَةِ :
بِنَجْدِيَّةٍ وَحَرُورِيَّةٍ وَأَزْرَقٍ يَدْعُو إِلَى أَزْرَقِي
فَمِلْتَنَا أَنَّنَا الْمُسْلِمُونَ عَلَى دِينِ صَدِيقِنَا وَالنَّبِيِّ (١) .

وَقِيلَ فِي يَاءِ الإِضَافَةِ :
إِذَا تَغَدَّيْتُ وَطَابَتْ نَفْسِي فَلَيْسَ فِي الْحَيِّ غَلَامٌ مِثْلِي
إِلَّا أَنْ يَاءَ الْأَصْلِ أَقْوَى مِنْ يَاءِ الإِضَافَةِ .

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَيَكُونُ رَوِيًا فِي الْقَافِيَةِ الْمُقْصُورَةِ وَذَلِكَ مَشْهُورٌ ، ثُمَّ يُذَكَّرُ
اِخْتِلَافُ الْحُرُوفِ وَالْحَرَكَاتِ ، وَمَا يُعَابُ وَمَا لَا يُعَابُ اِخْتِلَافُ التَّوْجِيهِ .
لَا بَأْسَ بِهِ ، وَبَعْضُهُمْ يَكْرَهُهُ فِي الْمُقْبَدِ ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَ مِثْلُ قَوْلِهِمْ :
الْعَشْرُ - يَفْتَحُ الشَّيْنُ - الْقَطْرُ - يَضُمُّ الطَّاءُ .

وَقَالَ «أَبُو الْعَلَاءِ» وَهُوَ فِي الْمُقْبَدِ الْمُؤَسَّسِ أَفْبَحُ مِنْهُ فِي الْمُقْبَدِ الْمَجْرَدِ ،
ذَكَرُ «الْحَلَوُ» وَ «الرَّدْفُ» إِذَا كَانَ بَيِّنٌ مُرَدَّفٌ وَبَيِّنٌ لَا رَدْفَ فِيهِ ، فَذَلِكَ
مِنْ «السَّنَادِ» وَهُوَ مِنْ غُيُوبِ الشَّعْرِ ، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ قَوْلِ «الْكُسَيْمِيِّ» فِي قَافِيَتِهِ
الْأُولَى خَمْسِي وَفِي الثَّانِيَةِ قَوْسِي .

(١) الصلتان العبدى الكامل باب من أخبار الخوارج ٢٣٠ .

وَيَجُوزُ فِي الرَّدْفِ دُخُولُ الْوَاوِ عَلَى الْبَاءِ وَالْبَاءِ عَلَى الْوَاوِ وَلَا يَجُوزُ دُخُولُ
الْأَلِفِ عَلَيْهِمَا ، وَيَجُوزُ دُخُولُ الضَّمَّةِ عَلَى الْكَسْرِ ، وَالْكَسْرُ عَلَى الضَّمَّةِ
لأنَّهُمَا اخْتَانٌ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ الْفَتْحَةُ عَلَيْهِمَا فَإِنْ دَخَلَتْهُ فَهُوَ سِنَادٌ
انتهى . وَلَنَذَكِّرَ الرَّسَّ وَالتَّاسِيْسَ بَعْدَهُ لَا يَجُوزُ اخْتِلَافُ الرَّسِّ وَلَا اخْتِلَافُ
التَّاسِيْسِ ، لِأَنَّ التَّاسِيْسَ أَلِفٌ سَاكِنَةٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا ، فَلِذَا انْكَسَرَ
أَوْ انْضَمَّ خَرَجَتْ عَنْ كَوْنِهَا أَلِفًا ، وَمَهْمَا وَقَعَ ذَلِكَ عُدَّ سِنَادًا .

و « التَّاسِيْسِ » لَا يَكُونُ إِلَّا أَحَدَ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ الَّتِي فِيهَا «الرُّوْيُ»
فَإِنْ كَانَتْ الْأَلِفُ مِنْ كَلِمَةٍ غَيْرِهَا فَلَيْسَ تَّاسِيْسٌ ، كَمَا إِذَا كَانَتْ
الْقَافِيَةُ مُدْمَجًا ، فَقَالَ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي إِذَا حَجَا فَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ أَلِفِ التَّاسِيْسِ
كَلِمَةً مُضْمَرَةً قَائِمَةً بِنَفْسِهَا أَوْ مُتَّصِلَةً بِحَرْفٍ كَانَ الْبَيْتُ مُؤَسَّسًا ، كَمَا
إِذَا بُنِيَ الْقَصِيدَةُ قَوَافِيهَا : مَعَانِيًا ، وَتَوَالِيًا ، وَأَتَى فِيهَا بِتَوَالِيَا ، كَانَ
جَائِزًا ، وَيَجُوزُ اخْتِلَافُ الدَّخِيلِ فِي ذَاتِهِ لَا فِي حَرَكَتِهِ ، وَاسْتَعْمَلُوا الضَّمَّةَ
مَعَ الْكَسْرِ ، وَشَدَّتْ الْفَتْحَةُ مَعَهَا ، فَلِذَا كَانَتْ الْقَافِيَةُ هَاءَ مَعَ يَاءٍ ،
ثُمَّ قُلْتَ دَافِعًا بِالْفَتْحِ كَانَ شَاذًا وَالرُّوْيُ وَالْمَجْرَى لَا يَجُوزُ الْاِخْتِلَافُ فِيهِمَا ،
وَلِإِعَادَةِ الْقَافِيَةِ عَيْبٌ يُسَمَّى «الْإِبْطَاءُ» وَ «التَّضْمِينُ» عَيْبٌ أَيْضًا .
وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَّ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَطِيبٌ

وقال أبو علي محمد بن الميرزا النحوي اللغوي البصري المعروف بقطرب وقد أخذ الأدب عن سيبويه وعن جماعة من العلماء البصريين - في اللغة المثلثة والمقصود بالمثلثة في مكان أول حرف من الكلمة رحمه الله .

يا مولعاً بالقصب	والهجر والتجنب	هَجْرُكَ قد برح بي	في جِدِّه واللَّعب
إن دُموعي غَمِرُ	وليسَ عِنْدِي غَمِرُ	فَقُلْتُ يا ذا الغُمَرِ	أَقْصَرَ عَنِ التَّعَبِ
بالفتح ماء كَثُرَا	والكسر حَقْدُ سُرَا	والضمُّ شَخْصٌ ما درى	شيئاً ولم يُجَرَّبِ
بدا فحياً بالسَّلام	رمى صلولي بالسَّلام	أشار نحوي بالسَّلام	بَكْفٍ المُخْطَبِ
بالفتح لفظُ المبتدي	والكسر صَخْرُ الجَلَدِ	والضمُّ عَرَقٌ في اليدِ	قد جاء في قول-النبي
تَيْمَ قلبي بالكَّلام	وفي الحشامه كِلَام	فصرتُ في أرض كُلام	لكي أنالَ مطلبي
بالفتح قولُ يُفْهَم	والكسر جرح مُؤْلِم	والضمُّ أرض تَبْرَم	لشِدَّةِ التَّصَلُّبِ
قُبْتُ بأَرْضٍ حَرَّة	معروفةٍ بِالْجِرَّة	فَقُلْتُ يا ابن الحَرَّة	إِزْثِ لما قَدْ حُلَّ بي
بالفتح لِلْجِجَارَةِ	وَالْكَثْرَ لِلحَرَارَةِ	والضمُّ لِلْمَخَارَةِ	من النِّسَاءِ فِي الحُجُبِ
جُدْ فالأديمُ حَلَمُ	وما بقى لي حِلْمُ	وما هناني حُلْمُ	مُدَّ غَبَتَ يا مُعَذِّبِي
بالفتح جلدُ نَقَبَا	وَالْكَثْرَ عَفْوُ الأَدْبَا	والضمُّ في النومِ هَبَا	حِلْمٌ كَثِيرُ الكَلْبِ
حَمَدْتُ يَوْمَ السَّبْتِ	إِذْ جاء مُخْلِذِي السَّبْتِ	عل تَبَاتِ السَّبْتِ	في المَهْمِ المُسْتَصْعَبِ
بالفتح يَوْمُ وَإِذَا	كسرتَه فهو الحِذَا	والضمُّ نَبْتُ وَغَدَا	إِذَا نَشَا في الرُّيْبِ
خَدَّدَ في يومِ سَهَام	قَلْبِي بِأَمْثَالِ السَّهَام	كَالسَّهْمِ تَرْمِي بالسَّهَام	بضروبِها واللَّهَبِ
بالفتح حَرٌ قَوِيَا	وَالْكَسْرُ سَهْمٌ رُيَا	والضمُّ نورٌ وَضِيَا	لِلشَّمْسِ عِنْدَ المَغْرِبِ
دَعَوْتُ رَبِّي دَعْوَةً	لما أَنَى بالدَّعْوَةِ	فَقُلْتُ عِنْدِي دُعْوَةٌ	إِنْ زُرْتَنِي فِي رَجَبِ
بِالْفَتْحِ اللَّهُ دَعَا	وَالْكَسْرُ فِي الأَصْلِ الدُّعَا	والضمُّ شَيْءٌ صُنِعَا	لِلأَكْمَلِ عِنْدَ الطُّرْبِ

كَمَا نَ مَا بِي لَمْ
 بِالْفَتْحِ خَوْفُ الْبَاسِ
 لَمَّا أَصَابَ مَسْكِ
 بِالْفَتْحِ ظَهْرُ الْجُلْدِ
 نَلْتُ دُمُوعِي حَجْرِي
 بِالْفَتْحِ حَجَرُ الرَّجُلِ
 نَاولَ بَرْدَ السَّقَطِ
 بِالْفَتْحِ نَلَجُ وَبَرْدُ
 وَجَدْتُهُ كَالْقَمَةِ
 بِالْفَتْحِ أَخَذُ النَّاسِ
 هَدَى عِلَامَاتُ الرِّقَاقِ
 بِالْفَتْحِ رَجُلٌ مُتَصِلٌ
 لَا تَرُكُنَّ لِلْأَصْلِ
 صَوْتُ الْخَلِيدِ صَرَّصَرَا
 يُسْفِرُ عَنْ عَيْنِ الطَّلَا
 بِالْفَتْحِ أَوْلَادُ الطُّبَا
 أَتَيْتُهُ وَمَوَ لَقَا
 بِالْفَتْحِ كُنْتُ الْمَنْزِلِ
 دِيَارُهُ قَدْ عَمِرَتْ
 بِالْفَتْحِ فِيهِ سَكَنًا
 سَاحِبِي وَهُوَ رَشَا
 بِالْفَتْحِ لِلْفَزَالِ
 الرِّيقُ مِنْهُ كَالزُّجَاجِ
 بِالْفَتْحِ لِلْقَرْنُفْلِ
 لِلذُّعُ الْفِ مِنْهُ
 بَفَتْجِهَا لِلْحَيَّةِ

وَمَا بَقِيَ لِي لُتْمَةٌ
 وَالضَّمُّ جَنَعَ النَّاسِ
 فَكَانَ مِنْهُ مُسْكِي
 وَالضَّمُّ مَا لَا يُبْدِي
 لَوْ كُنْتُ كَابَنَ حُجْرٍ
 وَالضَّمُّ اسْمُ النَّقْلِ
 فَلَاخَ رَمَى السَّقَطِ
 وَالسَّقَطِ بِالضَّمِّ الْوَلَدُ
 مُطَرِّحُ كَالْقَمَةِ
 وَالضَّمُّ لِلْإِنْكَاسِ
 هَلْ يَنْطِقُوا قَبْلَ الرِّقَاقِ
 وَالضَّمُّ أَرْضٌ تَنْفَصِلُ
 وَاحْذَرُ طَعَامَ الصُّلِ
 وَالْمَاءُ إِنْ تَغَيَّرَا
 وَجِدُهُ مِنْ الطَّلَا
 وَالضَّمُّ جِدُّ ضَرْبًا
 وَقَالَ أَطْعَمْنِي لُقَا
 وَالضَّمُّ مَاءُ الْعَسَلِ
 وَرَأْسُهُ قَدْ عَمِرَتْ
 وَالضَّمُّ مَهْمَا أَمَعْنَا
 حَاشَاهُ مِنْ أَخَذِ الرُّشَا
 وَالضَّمُّ بِذَلِكَ الْمَالِ
 وَالْقَلْبُ مِنْهُ كَالزُّجَاجِ
 وَالضَّمُّ ذَاتُ الشُّغْلِ
 مَنْ كَانَ فِيهِ مِنْهُ
 وَصَمَمَهَا لِلْقُوَّةِ

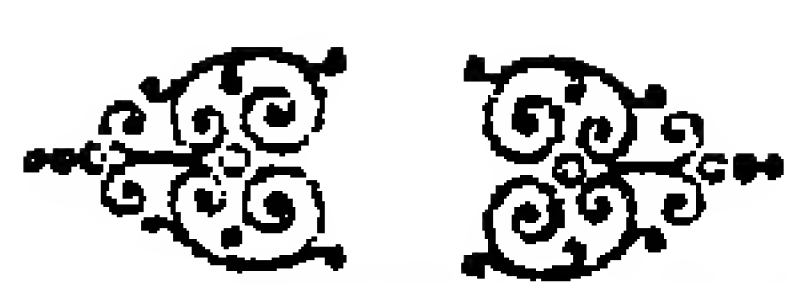
وَمَا لَقِيَ مِنْ نَصَبِ
 مَا بَيْنَ شَيْخٍ وَصَبِي
 وَرَاحَتِي مِنْ تَعَبِ
 مِنْ رَاحَةِ الْمُسْتَوْهَبِ
 لَفْصَاقٍ فِيهِ أَدَبِي
 لِرَجُلٍ مُتَنَسِّبِ
 وَمِثْلُهُ كَالشُّهْبِ
 قَبْلَ تَمَامِ الْإِرْبِ
 فَقُلْتُ هَذَا مَطْلَبِي
 مِنَ الْمَكَانِ الْخَرِبِ
 بِالْصِّدْقِ أَمْ بِالْكَذِبِ
 عَلَى أَمَانِ النَّصَبِ
 وَأَنْهَضَ نُهُوضَ الْمُجْدِبِ
 بِضَمِّهَا لَمْ يُشْرَبِ
 غَيْدًا وَلَمْ تَحْتَجِبِ
 بِحُسْنِهِ جِدُّ الْفَلْبِي
 فَذَلِكَ أَقْصَى إِرْبِي
 عَقْدَتُهُ بِاللَّهَبِ
 مِنْ بَعْدِ رَسْمِ خَسْرِ
 فِي خَسَرَتِهِ الْمُجْرَبِ
 فِي الْحُكْمِ أَوْ مِنْ رَبِّ
 لِلْحَاكِمِ الْمُسْتَكْلِبِ
 وَإِذَا سَرِيعُ الْعَطَبِ
 مِنَ الزُّجَاجِ الْحَلَبِ
 فَلْيَسْتَرْخِ بِالْهَرَبِ
 وَهُوَ دَلِيلُ الْقَلَبِ



دَلَفْتُ نَحْوَ الشَّرْبِ	فَلَمْ أَدِرْ عَنْ شَرْبِ	فَانْقَلَبُوا بِالشَّرْبِ	وَلَمْ يَخَافُوا غَضَبِي
بِالْفَتْحِ جَمْعُ الْأَشْرِبَةِ	وَالْكَثْرُ مَاءٌ شَرِبَهُ	وَالضَّمُّ مَاءُ الْعِنَةِ	عِنْدَ حُضُورِ الْعِنَبِ
وَأَمَّ سُلُوكَ الْخَرْقِ	مَعَ الطَّرِيقِ الْخَرْقِ	إِنَّ بَيَانَ الْخَرْقِ	عِنْدَ رُكُوبِ السَّبَبِ
بِالْفَتْحِ أَرْضٌ وَاسِعَةٌ	وَالْكَثْرُ كَفٌّ هَامِيَةٌ	وَالضَّمُّ شَخْصٌ مَا مَعَهُ	شَيْءٌ مِنَ التَّهْدُبِ
زَادَ كَثِيرًا فِي اللَّحَا	مِنْ بَعْدِ تَفْشِيرِ اللَّحَا	لَمَّا رَأَى شَيْبَ اللَّحَا	صَرَّمَ حِلَّ النَّسَبِ
بِالْفَتْحِ قَوْلُ الْمَذَلِّ	وَالْكَثْرُ لِحْيُ الرُّجُلِ	وَالضَّمُّ شَعْرَاتٌ تَلَى	لِحَى الْفَتَى وَالْأَشِيبِ
سَارَ مُجَدًّا فِي الْمَلَا	وَابْحُرَ الشُّوقِ وَلَا	وَلَيْسَ لِيَنَّ الْمَلَا	فَقُلْتُ يَا لِلْعَجَبِ
بِالْفَتْحِ جَمْعُ الْبَشَرِ	وَالْكَثْرُ مَاءُ الْأَبْحَرِ	وَالضَّمُّ ثَوْبُ الْعَبْقَرِيِّ	مُرْصَعٌ بِالذَّهَبِ
شَاكَلَنِي بِالشُّكْلِ	تَبَيَّنِي بِالشُّكْلِ	وَعَلَّيْنِي بِالشُّكْلِ	فِي حُبِّهِ وَالْحَزَبِ
بِالْفَتْحِ يَثَلُ الْمِثْلِ	وَالْكَثْرُ حُنُّ الدَّلِّ	وَالضَّمُّ قَيْدُ الْبَغْلِ	خَوْفًا مِنَ التَّوْبِ
صَاحِبِي فِي صَرَّةٍ	فِي لَيْلَةٍ ذِي صَرَّةٍ	وَمَا بَقِيَ فِي صَرَّتِي	خَرَدَلَةٌ مِنْ ذَهَبِ
بِالْفَتْحِ جَمْعُ الْوَفْدِ	وَالْكَثْرُ كَثْرُ الْبَرْدِ	وَالضَّمُّ صَرُّ الثَّقَدِ	فِي ثَوْبِهِ بِالْهَدَبِ
ضَمَّنْتُهُ نَبْتَ الْكَلَا	بِالْحِفْظِ مِثْلِي وَالْكَلَا	فَتَحَّ قَلْبِي وَالْكَلَا	عِنْدًا وَلَمْ يُرَاقِبْ
بِالْفَتْحِ نَبْتُ الْكَلَا	وَالْكَثْرُ حِفْظٌ لِلْوَلَا	وَالضَّمُّ جَمْعٌ لِلْكَلَا	مِنْ كُلِّ حَيٍّ ذِي أَبِ
طَارَحَنِي بِالْقَسْطِ	وَلَمْ يَزِنْ بِالْقَسْطِ	فِي فِيهِ عِرْقُ الْقَسْطِ	وَالْعَنْبَرُ الْمُطِيبُ
بِالْفَتْحِ جَوْرٌ فِي الْقَضَا	وَالْكَثْرُ عَدْلٌ يُرْتَضَى	وَالضَّمُّ عُدٌّ قُبْضَا	رَحَاوَةٌ لِلْعَصَبِ
طَبِيٌّ ذَكِيٌّ الْعَرَفِ	وَأَخِذُ بِالْعَرَفِ	وَأَمِيرُ بِالْعَرَفِ	سَامٍ رَفِيعُ الرَّبِّ
بِالْفَتْحِ عَرَفٌ طَبِيبٌ	وَالْكَثْرُ صَبْرٌ يُنْدَبُ	وَالضَّمُّ قَوْلٌ يَجِبُ	عِنْدَ ارْتِكَابِ الرَّبِّ
عَالٍ رَفِيعُ الْجَدِّ	أَفْعَالُهُ بِالْجَدِّ	لَقِينُهُ بِالْجَدِّ	كَالْمُعْطَلِ الْمُخَرَّبِ
بِفَتْحِهَا أَبُو الْأَبِ	وَالْكَثْرُ ضِدُّ اللَّعِبِ	وَالضَّمُّ بَعْضُ الْقَلْبِ	كَانَ لِيَقْضِ الْعَرَبِ
غَنَى وَغَنَّتُهُ الْجَوَارِ	بِالْقُرْبِ مِثْلِي وَالْجَوَارِ	فَاسْتَمِعُوا صَوْتَ الْجَوَارِ	ثُمَّ انْتَنَزَا بِالطَّرَبِ
بِالْفَتْحِ جَمْعُ جَارِيَةٍ	وَالْكَثْرُ جَارٌ دَارِيَةٍ	وَالضَّمُّ صَوْتُ الدَّاعِيَةِ	بِوَيْلِهَا وَالْحَرْبِ
فَأَمَّ قَلْبِي أُمِّهِ	عِنْدَ زَوَالِ الْأُمِّهِ	فَاسْتَمِعُوا يَا أُمِّهِ	بِحَقِّكُمْ مَا حَلَّ بِي
بِالْفَتْحِ شَيْبُ الرَّأْسِ	وَالْكَثْرُ ضِدُّ الْبَاسِ	وَالضَّمُّ جَمْعُ النَّاسِ	مِنْ عَجَمٍ أَوْ عَرَبِ
قُولُوا لِأَطْبَارِ الْحَمَامِ	يَبْكِيَنِي حَتَّى الْحَمَامِ	أَمَّا تَرَى يَا ابْنَ الْحَمَامِ	مَا فِي الْهَمَى مِنْ طَرَبِ
بِالْفَتْحِ طَيْرٌ يَهْدُرُ	وَالْكَثْرُ مَوْتُ يُقْدَرُ	وَالضَّمُّ شَخْصٌ يُذَكَّرُ	بِالْإِسْمِ لَا بِاللَّقَبِ



وَرثَ ضَعْفًا فِي الْقَرَا	مِنْهَا مَعَانٍ بِالْقِرَا	وَذَلِكَ فِي غَيْرِ الْقَرَى	فَكَيْفَ عِنْدَ الْعَرَبِ
بِالْفَتْحِ ظَهَرَ الْوَهْدُ	وَالْكَسْرُ طَعْمُ الْوَفْدِ	وَالضَّمُّ جَمْعُ الْبَلَدِ	كَمْكَةٍ أَوْ يَنْسَرِبِ
مَنْ لِي بِرَشْفِ الظَّلْمِ	أَوْ اضْطِیَادِ الظَّلْمِ	مَا عِنْدَهُ مِنْ ظُلْمٍ	وَلَا مَقَالِ الْكَذِبِ
بِالْفَتْحِ مَا الْأَسْنَانُ	وَاللُّغَامُ الثَّانِي	وَالظُّلْمُ لِلْإِنْسَانِ	مَجْلَبَةٍ لِلْغَضَبِ
فَالْقَطْرُ جُرْدٌ كَفُّهُ	وَالْقَطْرُ سَيْلٌ خَفِيُّهُ	وَالْقَطْرُ مَاءٌ أَنْفِيُّهُ	وَحَدُّهُ مِنْ ذَمِّهِ
بِالْفَتْحِ غَيْثٌ سَكَبًا	وَالْكَسْرُ صَفَرٌ ذُوبًا	وَالضَّمُّ عُودٌ جُلِيًّا	مِنْ عَدَنِ فِي الْمَرْكَبِ
لَمَّا رَأَيْتُ دَلَّهُ	وَهَجَرُهُ وَمَظْلَهُ	وَرَبَيْتُ مِنْ حُبِّي لَهُ	مُتَلَسِّيًا لِقُطْرُبِ
وَابْنُ ذُرَيْقٍ نَظَمَا	شَرْحًا لِمَا تَقَدَّمَا	فَرُبَّمَا تَرَحَّمَا	عَلَيْهِ أَهْلُ الْأَدَبِ
أَدَيْتُ فِيهِ وَاجِبِي	فِي خِدْمَةِ الْمَخَالِبِي	أَحْمَدُ ذِي الْمَوَاهِبِ	وَذِي النُّجَارِ الطَّيِّبِ
مَنْ جَاءَهُ وَأَمَلَهُ	يَنَالُ مِنْهُ أَمَلَهُ	يَاسَعُدُ مَنْ قَدْ وَصَلَهُ	مِنْ أَهْلِ عِلْمِ الْأَدَبِ
لَمَّا بَحَثَ بِحَدِّهِ	أَوْ بَاخْتِرَاعِ أَخْدَتِهِ	فِي شَرْحِ ذِي الْمُثَلَّثَةِ	بِنَظْمِهِ الْمُهَلَّبِ
مُصَلِّيًا مُسْلِمًا	عَلَى النَّبِيِّ كُلَّمَا	رَفَرَقَ بَرَقَ أَوْ هَمَا	بِالْوَدْقِ مُزُونُ السُّعْبِ



فهرس
أبواب وكتب وفصول علم الفقه

فهرس
أبواب وكتب وفصول علم الفقه
لكتاب عنوان الشرف الوافي
في علوم الفقه والعروض والتاريخ والنحو والقوافي

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
كتاب الطهارة	(٣٤)	باب الاستقبال	(٣٩)
باب الآنية	(٣٤)	باب صفة الصلاة	(٤٠)
باب السواك	(٣٥)	باب صلاة التطوع	(٤١)
باب الوضوء	(٣٥)	باب سجدة التلاوة	(٤١)
باب مسح الخف	(٣٥)	باب ما يفسد الصلاة	(٤١)
باب ما ينقض الوضوء	(٣٥)	باب سجود السهو	(٤٢)
باب الاستطابة	(٣٦)	باب أوقات نهي عن الفتح	
باب ما يوجب الغسل	(٣٦)	لباب الصلاة فيها	(٤٢)
باب وصف الغسل	(٣٦)	باب صلاة الجماعة	(٤٢)
باب التيمم	(٣٧)	باب صفة الأئمة	(٤٣)
باب الحيض	(٣٧)	باب	(٤٣)
باب النجاسة	(٣٨)	باب صلاة المريض	(٤٣)
باب الصلاة وما يوجبها	(٣٨)	باب صلاة المسافر	(٤٣)
باب الأذان	(٣٨)	باب صلاة الخوف	(٤٤)
باب ستر العورة	(٣٩)	باب صلاة الجمعة	(٤٤)
باب طهارة البدن وما يصلى فيه		باب هيئة الجمعة	(٤٥)
وعليه	(٣٩)	باب صلاة العيدين	(٤٥)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
باب الكسوف	(٤٦)	باب كفارة الإحرام	(٥٥)
باب الاستسقاء	(٤٦)	باب صفة الحج	(٥٦)
باب صلاة الجنائز	(٤٦)	باب العمرة	(٥٧)
باب الكفن	(٤٧)	فصل	(٥٧)
باب ذكر صلاة الجنازة	(٤٧)	باب الإحصار	(٥٧)
باب الدفن	(٤٨)	باب الأضحية	(٥٨)
باب الزكاة	(٤٨)	باب الصيد والذبائح	(٥٨)
باب صدقة المواشي	(٤٩)	باب الأطعمة	(٥٩)
باب زكاة النبات	(٤٩)	باب النذر	(٥٩)
باب زكاة الدراهم والدنانير		كتاب البيوع	(٦٠)
والذهب والفضة	(٥٠)	باب	(٦٠)
باب زكاة العروض	(٥٠)	باب الربا	(٦١)
باب زكاة المعدن والركاز	(٥٠)	باب بيع الأصول وما يتبعها	(٦٢)
باب زكاة الفطر	(٥٠)	باب الخيار الثابت بالعيب	(٦٢)
باب قسم الصدقات	(٥١)	باب إذا ملك شيئاً بعوض	(٦٣)
باب صدقات التطوع	(٥٢)	باب إذا اختلف المتبايعان	(٦٤)
باب الصيام	(٥٢)	باب السلم	(٦٤)
باب الاعتكاف	(٥٣)	باب القرض	(٦٥)
باب الحج	(٥٣)	باب الرهن	(٦٥)
باب المواقيت	(٥٤)	باب التفليس	(٦٦)
باب الإحرام	(٥٤)	باب الحجر	(٦٦)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
باب الصلح	(٦٧)	باب العتق	(٨٦)
باب الحوالة	(٦٧)	باب التدبير	(٨٧)
باب الضمان	(٦٨)	باب الكتابة	(٨٧)
باب الشركة	(٦٨)	باب عتق أم الولد	(٨٨)
باب الوكالة	(٦٩)	باب الولاء	(٨٩)
باب الوديعة	(٧٠)	كتاب الفرائض	(٨٩)
باب العارية	(٧١)	باب أهل الفرض	(٩٠)
باب الغصب	(٧١)	باب العصبية	(٩١)
باب الشفعة	(٧٣)	باب الجد والاختوة	(٩١)
باب القراض	(٧٤)	كتاب النكاح	(٩٢)
باب	(٧٥)	باب ما يحرم من النكاح	(٩٣)
باب المساقاة	(٧٥)	باب الخيار في النكاح	(٩٥)
باب المزارعة	(٧٦)	باب من تحته كتابية	(٩٦)
باب الإجارة	(٧٦)	كتاب الصداق	(٩٧)
باب الجعالة	(٧٨)	باب المتعة	(٩٨)
باب المسابقة	(٧٨)	باب الولائم	(٩٨)
باب الموات	(٧٩)	باب عشرة النساء	(٩٨)
باب اللقيطة	(٨٠)	باب الخلع	(٩٩)
باب اللقيط	(٨١)	كتاب الطلاق	(١٠٠)
باب الوقف	(٨٢)	باب التعديد	(١٠١)
باب الهبة	(٨٣)	باب الشرط	(١٠٤)
باب الوصية	(٨٤)		

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
باب الشك في الطلاق	(١٠٤)	باب البغاة	(١٢٤)
باب الرجعة	(١٠٥)	باب المرتد	(١٢٥)
باب الإيلاء	(١٠٥)	باب الجهاد	(١٢٦)
باب الظهار	(١٠٦)	باب قسم الفيء والغنيمة	(١٢٧)
باب اللعان	(١٠٧)	باب عقد الذمة	(١٢٨)
باب النسب	(١٠٨)	باب الهدنة والأمان	(١٢٩)
كتاب الإيمان	(١٠٩)	فصل	(١٣٠)
باب جامع الإيمان	(١٠٩)	باب حد الزاني	(١٣٠)
باب كفارة اليمين	(١١١)	باب حد القذف	(١٣١)
باب العد	(١١١)	باب السرقة	(١٣١)
باب الاستبراء	(١١٣)	باب المحاربة	(١٣٣)
باب الرضاع	(١١٤)	باب حد الخمر	(١٣٣)
باب النفقات وما تجب به	(١١٤)	فصل	(١٣٣)
باب نفقة القريب	(١١٦)	كتاب القضاء	(١٣٣)
باب الحضانة	(١١٦)	باب صفات القضاء	(١٣٥)
كتاب الجنائيات	(١١٧)	باب القسمة	(١٣٦)
باب عفو المقتصر	(١١٩)	باب الدعاوي والبيئات	(١٣٧)
باب موجبات الدية	(١٢٠)	باب اليمين في الدعاوي	(١٣٩)
باب الديات	(١٢١)	باب الشهادات	(١٤٠)
باب العاقلة	(١٢٣)	فصل	(١٤٢)
		باب الإقرار	(١٤٢)

فهرس
المَوْضُوعَاتِ الْيَخُونِيَّةِ
لِكِتَابِ عُنْوَانِ الشَّرَفِ الْوَافِي
فِي حُلُومِ الْفَلَقِ وَالْعُرُوضِ وَالتَّارِيخِ وَالنَّحْوِ وَالْقَوَافِي

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
أقسام الكلام	(١٧٧)	الفاعل	(١٧٩)
الإسم وعلاماته	(١٧٧)	المفعول به وإعرابه	(١٧٩)
الفعل وعلاماته	(١٧٧)	حالات تقديم أو تأخير الفعل	(١٧٩)
أنواع الإسم	(١٧٧)	على الفاعل	(١٧٩)
المعارف وأنواعها	(١٧٧)	المبتدأ والخبر	(١٨٠)
المعرب والمبني	(١٧٨)	حروف الجر	(١٨٠)
الإعراب وعلاماته	(١٧٨)	المضاف والمضاف إليه	(١٨٠)
علامات إعراب الجمع المؤنث السالم	(١٧٨)	الحروف النواسخ وعملها	(١٨٠)
الأسماء الخمسة وإعرابها	(١٧٨)	الأفعال النواسخ وعملها	(١٨٠)
إعراب المثنى وعلاماته	(١٧٨)	الحروف التي تنصب الفعل المضارع	(١٨١)
الجمع المذكر السالم وعلامات إعرابه	(١٧٨)	الحروف الجازمة للأفعال	(١٨١)
الأفعال الخمسة وعلامات إعرابها	(١٧٩)	نائب الفاعل	(١٨١)
الأفعال - أنواعها	(١٧٩)	النعت	(١٨١)
		حروف العطف	(١٨١)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
التوكيد	(١٨٢)	المنادى	(١٨٤)
البدل	(١٨٢)	تذكير العدد وتأنيثه	(١٨٤)
الحال	(١٨٢)	المستثنى وأدواته	(١٨٤)
الظرف الزماني والظرف المكاني	(١٨٢)	التأنيث وعلاماته	(١٨٥)
الإغراء	(١٨٣)	مواقع ألفات الوصل	(١٨٦)
التحذير	(١٨٣)	الأسماء التي لا تنصرف	(١٨٦)
التمييز	(١٨٣)	المصادر وعملها	(١٨٨)
التعجب	(١٨٣)	الختم	(١٨٩)

الفهرس العام

الموضوع	الرقم
المقدمة	٥
التعريف بمؤلف الكتاب	٧
شجرة بنو رسول	٢٣
بنو رسول في اليمن	٢٥
صورة من طبعة حاب	٢٩
صورة من طبعة مصر	٣١
علم الفقه	٣٤
علم العروض	١٤٩
علم التاريخ	١٦٣
علم النحو	١٧٥
علم القوافي	١٩١
قطرب	٢٠٣
فهرس الفقه	٢٠٩
فهرس النحو	٢١٣

